رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (106) **تشرين الثاني (نوفمبر)** 2024

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (106) تشرين الثاني (نوفمبر) 2024

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح / عمان –الأردن
بالتعاون مع
جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان
مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب
رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني
نائب مدير تحرير المجلة: د. ماجدة خلف السبوع

هيئة تحرير المجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ د. يوسف أبو فارة	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. حنان سليمان محمد ملكاوي		
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ د محمد الفاتح زين العابدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ. د. زياد عبد الحليم عبد المنعم الذيبة		
د. مصدق الدوري	وزارة التربية والتعليم	العراق
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
م.د. أسعد شاكر حميد جاسم	المديرية العامة لتربية ذي قار	العراق

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. نضال الرمحي (رئيس الهيئة الاستشارية)	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. هاشم صالح مناع	جامعة الاسراء	الاردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمدعبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية

أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. عماد الصعيدي	مركز رماح	الأردن
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
أ.د. عثمان أحمد البشير		
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان
الدكتورة حليمة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
د. خديجة عبدالكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مبارك عادل الميع		الكويت
د.حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. جمال محمد البشرى	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤوليه عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤوليه قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:remah@remahtrainingjo.com

أوkhalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: http://www.remahresearch.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

- قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

//isindixing.com/isi/journaldetails.php ? :http

- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429

- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.googlescholars.com

- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع //: http **www.mandumah.com**
- قاعدة بيانات المنهل **www.almanhal.com** http//
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بو ابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) **2019**.
- قاعدة أرسيف (Arcif) .
- قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

شهادات المجلة

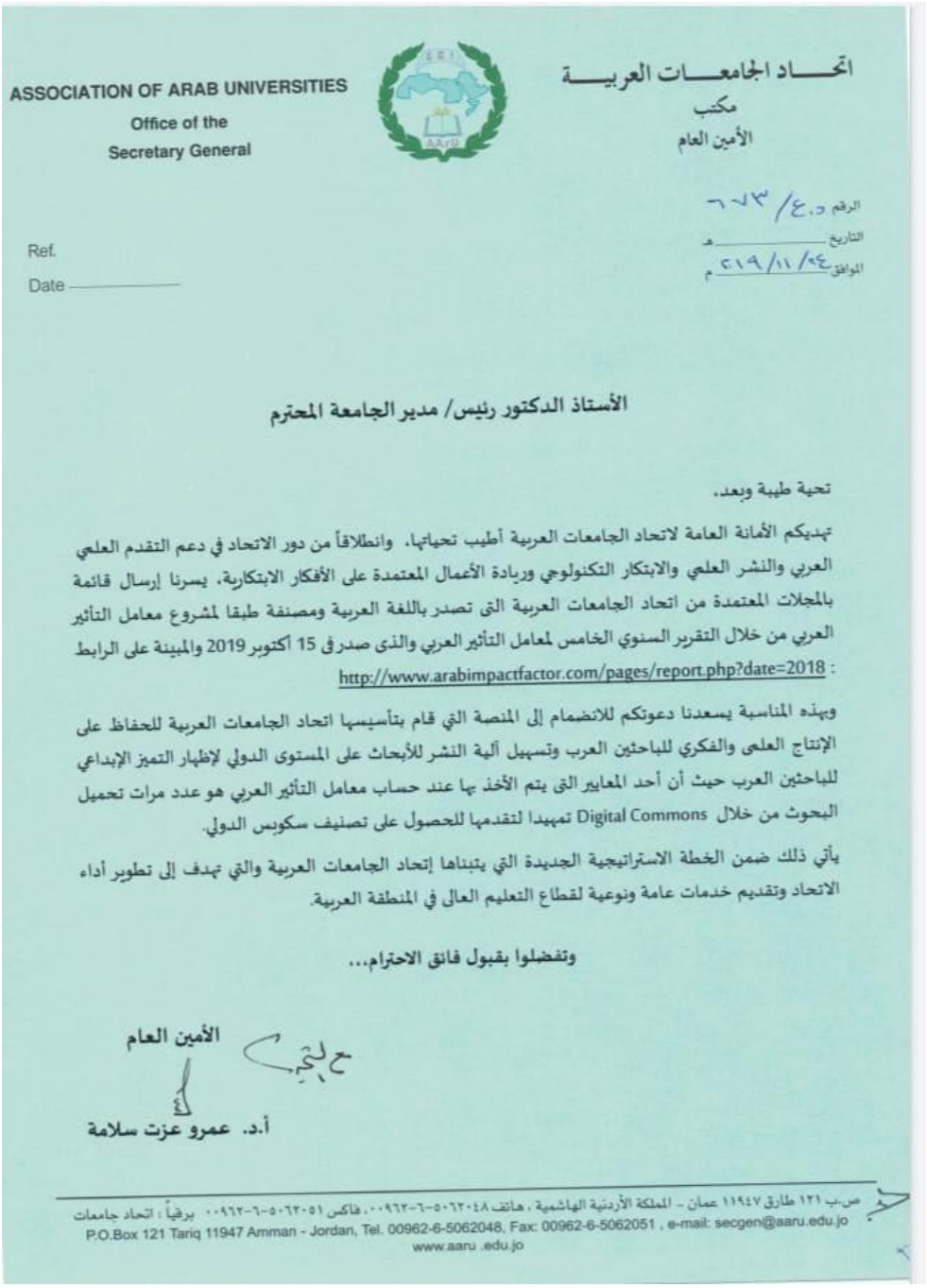

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

الرقم ٥.ع/ ٦٧٣-٦
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٢٤ م

Ref.
Date

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التي تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذي صدر في 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمي والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التي يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالي في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arcif Analytics
Arab Citation & Impact Factor
Arab Online Database
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2019-10-14

الرقم: L19/317 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات المحترم
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام** ٢٠١٩ .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (**٠.١٣٩**)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

معامل التأثير والاستشهاد العربي Arcif Arab Citation & Impact Factor

+962 6 5548228 -9
F + 962 6 55 19 10 7
E info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

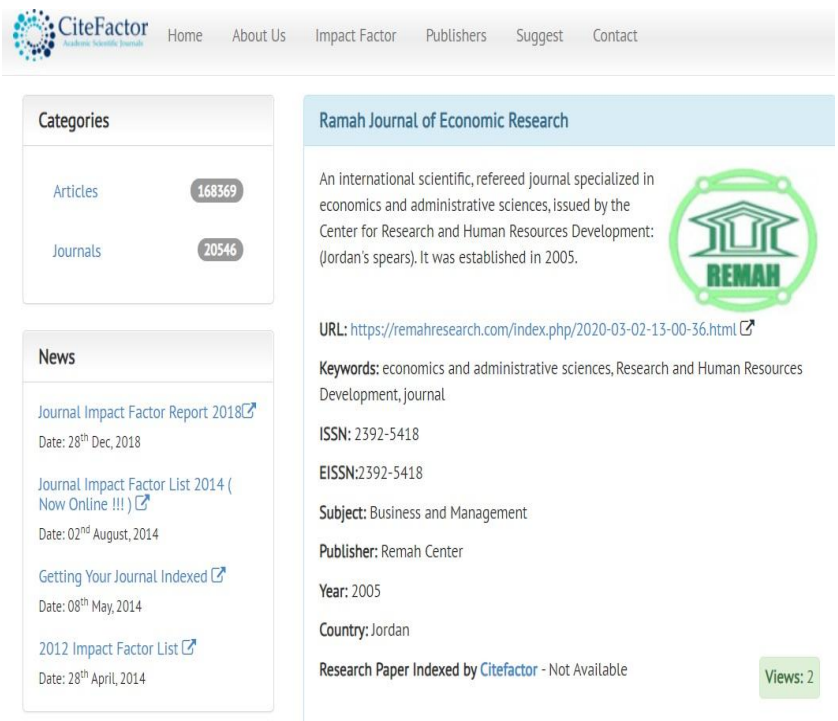

CiteFactor
Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

Categories

Articles 168369

Journals 20546

News

Journal Impact Factor Report 2018
Date: 28th Dec, 2018

Journal Impact Factor List 2014 (Now Online !!!)
Date: 02nd August, 2014

Getting Your Journal Indexed
Date: 08th May, 2014

2012 Impact Factor List
Date: 28th April, 2014

Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development: (Jordan's spears). It was established in 2005.

REMAH

URL: https://remahresearch.com/index.php/2020-03-02-13-00-36.html

Keywords: economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal

ISSN: 2392-5418

EISSN:2392-5418

Subject: Business and Management

Publisher: Remah Center

Year: 2005

Country: Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2

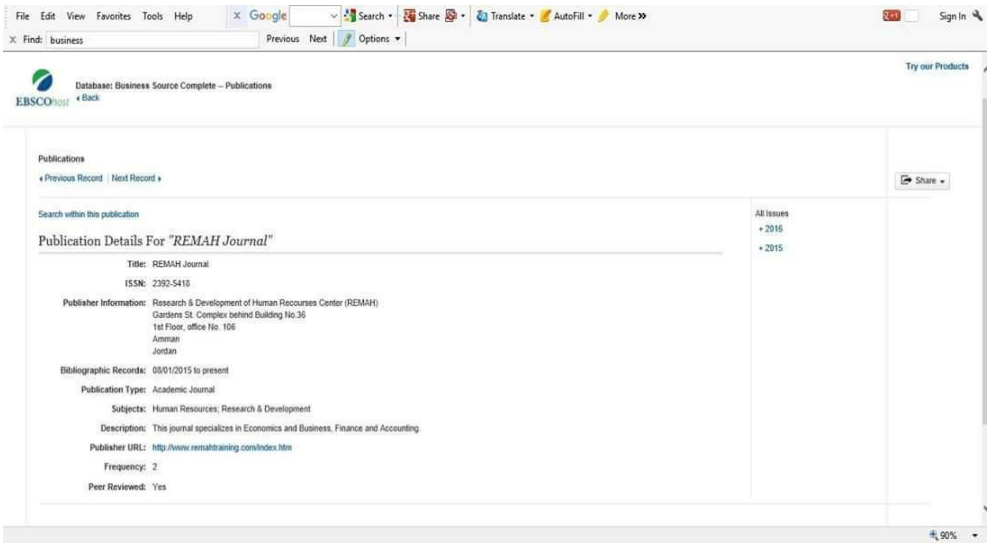

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330
▼ Additional Title Details	
Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available
▼ Publisher & Ordering Details	
Commercial Publisher	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
Corporate Author	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
▼ Price Data	
JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)	

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arcif Analytics

Arab Citation & Impact Factor
Arab Online Database
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2021 /09/28
الرقم: L21/289 ARCIF

المحترم
سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن
تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي السادس للمجلات للعام 2021**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية:(مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن(**5100**) عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1400**) هيئة علمية أو بحثية في (**20**) دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (**877**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2021** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " العام لمجلتكم لسنة 2021 (**0.0962**).

وقد صنفت مجلتكم في **تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات)** ضمن الفئة (الثانية Q2)، وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في هذا التخصص** على المستوى العربي كان (**0.158**).
وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " **ارسيف** "، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

1/1

شهادة رقم (٢٠٢١-٠٠٥)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام ٢٠٢١ وقدرة ٢.٥٦ وترتيبها رقم ٣٤ من بين ٢١٥٧ مجلة عربية
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
١٥ أكتوبر ٢٠٢١م

https://www.arabimpactfactor.com/pages/tafaseljournal.php?id=78
67%
Arab Impact Factor
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية
اتحاد الجامعات العربية
معامل التأثير العربي
ISSN
Admin Panel
القائمة
التقارير
المجلات
الصفحه الرئيسية
تسجيل الخروج
تقرير رماح للبحوث والدراسات لعام 2021
اسم المجله بالانجليزيه
Research and Development of Human Recourses Center (REMAH)
ISSN
2392-5418
الدوله
الاردن
معامل التاثير
2.56
اصدارات المجله
اضغط هنا
ENG
10:58 ص
٢٠٢١/١٠/١٧

GLOBAL UNION OF
JOURNALISTS
& MEDIA PERSONS

الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

شهادة عضوية

مُنحت الشهادة ل

رماح

التخصص: مجلة دولية علمية محكّمة

مقر العمل: **الأردن**

مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات وامتيازات مقررة للأعضاء
بموجب قانون العضوية في **الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين**
وقد أعطيت له هذه الإفادة حسب الأصول

رقم العضوية: IUJ5506

تاريخ الإصدار
16 / 10 / 2022

تاريخ الانتهاء
16 / 10 / 2024

رئاسة الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

GLOBAL UNION OF JOURNALISTS AND MEDIA PERSONS CIC
License number: 13973502
Registered address: 22 EDWARD ROAD, LEICESTER, UNITED KINGDOM LE2 1TF
Nature of business (SIC)
58130 - Publishing of newspapers
85422 - Post-graduate level higher education
94120 - Activities of professional membership organisations
94990 - Activities of other membership organisations not elsewhere classified
Notice: Any illegal or non-professional use of this certificate, the membership of its holderwill be suspended in accordance with the terms and conditions of the GLOBAL UNION OF JOURNALISTS & MEDIA PERSINS.

www.iu.news
www.IUJornalists.org

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Mustansiriyah University
College of Administration & Economics
Dep. :
No :
Date : / / 20

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
القسم : م.ع.م/ ٦٢٠٩
العدد :
التاريخ : ١٧/ ١١/ ٢٠٢٢

الى/ الأقسام العلمية كافة

م/ اعتمادية مجلة

تحية طيبة ...

نود اعلامكم باعتماد المجلة العلمية (الرماح) التي تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (عمان – الاردن) ، وهي مجلة علمية متخصصة في العلوم الاجتماعية والانسانية والادارية والسياسية ، تأسست عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في السودان . علماً ان الرمز المعياري للمجلة الورقي (ISSN:2392-5418) والالكتروني (7423-2520) وموقعها الالكتروني (WWW.remahresearh.com) ، لغرض نشر البحوث العلمية للتدريسيين وطلبة الدراسات العليا .

مع التقدير ...

أ.م.د. خديجة جمعة مكطر
معاون العميد للشؤون العلمية
٢٠٢٢/١١/١٧

نسخة منه الى//

- مكتب السيد العميد المحترم .. مع التقدير .
- مكتب السيد المعاون العلمي المحترمة .. مع الاوليات .
- قسم الاحصاء .. مذكرتكم المرقمة (٣٦١ في ٢٠٢٢/١٠/٢٥) .
- ملفة الصادرة .

بهاء ١١/١٧ .

Iraq - Baghdad - Altalbieh P.O 46167
Mustansiriyah University College of Administration & Economics
Economics@uomustansiriyah.edu.iq

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
RESOLUTIONS

دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
القـــرارات

قـرار وزيـر التعـليم العالي والبحث العلمي
رقم (339) لسنة 2022 م
بشأن ضوابط نشر الإنتاج العلمي لغرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

وزيـر التعليم العالي والبحث العلمي :

- بعـد الاطـلاع علـى الإعـلان الدسـتوري المـؤقت وتعـديـلاته
- وعلـى الاتفـاق السـياسـي الليبي المـوقـع فـي (17 ديسـمبر 2015 ميـلادي) .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة (2010 مسيحي) بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010 م بشأن التعليم .
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (501) لسنة 2010م بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي وتعديلاته.
- وعلى كتاب السيد/ المستشار الأكاديمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

قـــــــرر

مـــادة (1)

لا يعتد بأي إنتاج علمي مقدم لغرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلا إذا كان منشوراً بإحدى الوسائل التالية :

1- البحوث المنشورة بالمجلات العلمية المحكمة المعتمدة من الهيئة الليبية للبحث العلمي .

2- المجلات العلمية المعتمدة في قاعدة بيانات سكوبس الدولية (Scopus) ـ ويمكن الوصول مجانا إليها عبر الرابط التالي:
https ://www.scopus .com/sources.uri?zone=Top Nav bar&orgin=searchbasic

3- المجلات المعتمدة في قاعدة بيانات ويب اوف ساينس (web of science) ـ ويمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي :
https ://mjl clarivate.com/search-results

4- المجلات المدرجة في قاعدة بيانات معامل التأثير العربي ـ ويمكن الوصول اليها عبر الرابط التالي :
https ://www.arabimpactfactor.com/pages/journals.php

مـــادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د.عماد محمد القيب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صدر في طرابلس
يوم ...
بتاريخ 27 / 2022م

هاتف : 00218 21 484 34 57
هاتف : 00218 21 484 32 52
www.mhesr.gov.ly
طرابلس - ليبيا

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
hone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 **Fax:** (978) 356-6565 **E-mail:** information@ebsco.com **Web:** www.ebsco.com

F. Dixon Brooke, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.

افتتاحية العدد

بحمد الله وفضله ارتفع معامل التأثير العربي لمجلة رماح للبحوث والدراسات/الأردن وفقا لتقرير عام (2020) والصادر عن مشروع التأثير العربي باتحاد الجامعات العربية، حيث بلغ (1.5) مقارنة بالتقرير السابق عام (2019) والذي حظي (1.3).

و بعون الله وتوفيقه نزف خبر إئتلافنا وتعاوننا منذ صدور العدد (51) والأعداد التي تليه مع جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في السودان اعتباراً من 2021/1/1.

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (106) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وباختراق مذهل انضمت المجلة لموقع CiteFactor.

وهذا العدد (106) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، السودان، فلسطين، مصر ...الخ.

كما يسرنا إعلامكم بأن مجلة رماح قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللإطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria وكان معامل "أرسيف Arcif" لسنة 2021 (0.0962).

وقد صنفت المجلة في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات) ضمن الفئة (الثانية Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
هيئة تحرير المجلة	5
الهيئة الاستشارية للمجلة	5
شروط النشر	7
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	8
شهادات المجلة	9
افتتاحية العدد	21
فهرس المحتويات	22
إتجاهات الزراع نحو زراعة أصناف القمح الجديدة بمحافظة البحيرة د/ حسام محمد الديسطي, د/ محمد محمد حلمى غلاب, د/ ناصر يوسف العتربي ود/ بسيونى إمبابى عبد العزيز إمبابى	27
التعاون النووي الباكستانيّ- الصينيّ 1983-1988 اسم الباحث: فهد عويد البعيجي /استاذ مساعد دكتور اسم الباحثة: نهى فاضل عبد الحسن/ مدرس مساعد تاريخ حديث ومعاصر /مكان العمل: كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة واسط	62
التفكير الايجابي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة قسم التربية العامة في جامعة جيهان. دهوك اعداد: م .م . علي عبد القادر محمد مماني/ علاج نفسي	106

نيلوفه راندارحسين حسين به فرين شيرزاد جعفر / ايمن دلداررشيد رشيد	
التو افق الزواجي وعلاقته بصراع الدورلدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة عبده سعيد الصنعاني / أستاذ علم النفس التربوي والتربية الخاصة المشارك كلية التربية – جامعة تعز– اليمن رضية علي شمسان /أستاذ علم النفس الاكلينيكي المشارك كلية الآداب – جامعة صنعاء – اليمن فاطمة عبده العزعزي /أخصائية نفسية وطالبة دكتوراه كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن	142
الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية: تصور مقترح إعداد: د/ الهام بنت حامد سلامه الشريف أستاذ مساعد/ كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز	180
المسؤولية الاجتماعية في ضوء متغيري النوع والقسم لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة د. أمة الرزاق محمد الوشلي /أستاذ الصحة النفسية المشارك كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن د. عبده سعيد الصنعاني/ أستاذ علم النفس التربوي والتربية الخاصة المشارك كلية التربية – جامعة تعز– اليمن	234

زمزم عيسى عبدالله جله /أخصائية دعم نفسي وتربوي وطالبة دكتوراه كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن	
تطور القضاء الإداري في فلسطين "دراسة تحليلية للقرار بقانون رقم(41) لسنة2020م بإنشاء المحاكم الإدارية " د. فواز صالح حسن أبوزر	262
مفهوم المو افقة عند الأصوليين دراسة أصولية مقارنة تطبيقية د. مريم المنصوري/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة زايد – دولة الإمارات العربية المتحدة /دبي	290
تقلبات سعر برميل النفط و انعكاساته على الاسعار العالمية للذرة للمدة (2020 – 1990) م . د . عقبه محمد نوري الاغا جامعة الموصل / كلية الزراعة والغابات / قسم الاقتصاد الزراعي	333
حكم بيع العِينة عند المذاهب الأربعة اعداد: الباحثة فاطمة عبد الله عوض / د.محمد عبد المجيد كرى آصلان جامعة بارتين - تركيا كلية الدراسات الإسلامية	358
دور الترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية دراسة حالة شركتي (التأمين الإسلامية والسودانية للتأمين وأعادة التأمين) دراسة مقدمة ضمن مطلوبات الأوراق العلمية لنيل درجة الدكتوارة في ادارة لاعمال إعداد الطالب : صديق محمد الصديق محمد	383

420	لوحة قيادة أدارة الموارد البشرية و أثرها في تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي ـ فرع غريان د. نصرية امحمد الفيتوري أ. نجية عمار النويصري
455	مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني الدكتورة هزار إسماعيل جامعة الإستقلال، أريحا، فلسطين
487	المساهمة السياسية للمرأة المغربية في بلاطات الموحدين 541هجري – 668 هجري م.م أثير سعد صبر محمد جامعة واسط – كلية التربية الاساسية قسم التاريخ
501	The Performances of the Winners and Losers in Contested Mergers Heba Abed Gazzaz, Roaa Osama Badkook Department of Finance, Faculty of Economy and Business Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

إتجاهات الزراع نحو زراعة أصناف القمح الجديدة بمحافظة البحيرة

د/ حسام محمد الديسطي, د/ محمد محمد حلمى غلاب, د/ ناصر يوسف العتربي
ود/ بسيونى إمبابى عبد العزيز إمبابى

معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية – مصر.

Farmers' attitude towards cultivating new wheat varieties in El-Beheira

Governorate

Dr. Hossam Mohamed Eldiasty, Dr. Mohamed Mohamed Helmy Ghalap, Dr. Nasser Youssef Eletrby, Dr. Basyouni Embaby Abdel -Aziz Embaby

Agricultural Extension and Rural Development Research Institute - Agricultural Research

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلي تحديد مستوى إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، وتحديد العلاقة الإرتباطية بين درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة، وتحديد إسهام المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية فى تفسير التباين الكلى الحادث فى المتغير التابع، والتعرف على المعوقات التى تواجههم فى هذا المجال، وأجري هذا البحث في محافظة البحيرة، باختيار مركزين وقريتين من كل مركز، وتم أخذ عينة عشوائية منتظمة بنسبة 10% من شاملة زراع القمح بالقري المختارة بلغت 165 مبحوثاً، **وكانت أهم النتائج**:

-70.3% من المبحوثين مستوى إتجاههم نحو زراعة أصناف القمح الجديدة سلبى ومحايد.

-وجود ثلاثة متغيرات تفسر 30.9% من التباين فى درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، يرجع 24.2% منها لمتغير المرونة الذهنية، و4.4% منها لمتغير تعليم المبحوث، و2.3% منها لمتغير السعي وراء الأفكار الزراعية الجديدة.

-تمثلت أهم المشكلات التى تواجه المبحوثين للتكيف فى هذا المجال في: إرتفاع أسعار مستلزمات تقاوى القمح الجديدة (86.7%)، وزيادة تكاليف زراعة أصناف القمح الجديدة (72.7%)، وتأثر أصناف القمح الجديدة بالظروف المناخية الحالية (66.7%)

-الكلمات المفتاحية : إتجاه – زراع القمح– الأصناف الجديدة – محافظة البحيرة.

Abstract

This research aimed to identify the attitude of respondents towards cultivating new wheat varieties, determine the correlation between the degree of their attitudes towards cultivating new wheat varieties and the studied independent variables, and determine the contribution of each of the independent variables with significant correlation in explaining the total variance that occurred in the tendency level of respondents towards cultivating new wheat varieties , in addition to identifying the obstacles facing respondents from their point of view.

This research was conducted in El-Beheira Governorate, from which two districts were chosen : Damnhour and Abohomos districts , two villages were selected from each district, A systematic random sample of 10% was taken from the total number of wheat farmers, amounting to 165 farmer respondents.

The results showed the following:

1- 70.3% of the respondents came in a neutral and negative level of attitude towards cultivating new wheat varieties.
2- Three independent variables combined explain the percentage 30.9% of the total variation occurring in the degree of respondent's attitude towards cultivating new wheat varieties, 24.2% of which is due to mental flexibility, 4.4% for respondent education and 2.3% for Pursuing new ideas.
3- Ten obstacles are facing the respondents in this field from their point of view, and they came in descending order as follows: Rising prices of new wheat seed requirements (86.7%), Increasing costs of planting new wheat varieties (72.7%), The impact of new wheat varieties on current climatic conditions (66.7%) and Weak advisory role in introducing wheat farmers to new varieties (64.8%).

المقدمة والمشكلة البحثية

تعد الحبوب من المحاصيل الاستراتيجية فى قطاع الزراعة المصرى، لأنها الغذاء الرئيسى للإنسان، فهى مصدر من مصادر الطاقة لاحتوائها على نسبة عالية من الكربوهيدرات، كما أنها مسئولة عن تحقيق الأمن الغذائى المصرى للأفراد والمجتمع (El Gafy et al, 2013, p p: 9-17) ويمثل القمح محصول الحبوب الأول فى مصر، حيث يحتل مكانة هامة فى استراتيجية الأمن الغذائى المصرى (الضالع، والفار، 2012، ص: 1286). ويعتمد عليه الشعب المصرى فى غذائه اليومى وخاصة محدودى الدخل، واليوم أصبح القمح من أخطر الأسلحة التى تستخدمها الدول المصدرة له كسلاح ضغظ سياسى، وهى الدول العظمى ضد الدول النامية، وهو من المحاصيل الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائى المصرى، والتى تنال إهتمام صانعى السباسات الاقتصادية، وأصبحت المشكلة الاقتصادية فى مصر تؤرق الجميع بعدما تفاقمت الأزمة فى الآونة الأخيرة بشكل كبير، وتحول مصر إلى أكبر مستورد لأغلب السلع الغذائية مما تسبب فيما يسمى بالفجوة الغذائية، والتى تعنى الفرق بين ما يتم إنتاجه من السلع الزراعية وما يكفى الإحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لأفراد المجتمع، وفى الوقت الذى إرتفعت فيه معدلات الإستهلاك الغذائى نتيجة زيادة أعداد السكان، وتغيير أنماط الاستهلاك، فإن معدلات النمو فى مساحة الأرض الزراعية لا يواكب التزايد فى الطلب على الغذاء، وفى ظل الظروف والمتغيرات العالمية فإن تحقيق الإكتفاء الذاتى أصبح ضرورة ملحة (حسين وسالم، 2024، ص: 356). حيث أن تحقيق الأمن الغذائى يعد أحد الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التى أقرتها الأمم المتحدة، وهو من أهم المشكلات الاقتصادية التى تهدد التنمية الإقتصادية والاجتماعية فى مصر (على، 2023، 381).

هذا وقد بلغ إنتاج مصر من القمح عام 2021 حوالى 9,6 مليون طن، فى حين يلزم لتغطية الاستهلاك حوالى 20,24 مليون طن، وبلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى نفس العام 48,8% (وزارة الزراعة، 2023، ص ص: 15-30). وبلغت كمية وارداتنا من القمح عام 2021 حوالى 11 مليون طن، بقيمة 3803 مليون دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، ص: 190). وقد احتلت مصر المركز الأول عالمياً بين الدول المستوردة للقمح Http://www.cbncarbin.com . ولذلك تسعى الدولة جاهدة إلى تقليل تلك الفجوة، وذلك من خلال زيادة نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح إلى 67%، وذلك بحلول

2030، والتى تعد من أهم أولويات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 (نصار، 2022، ص: 22).

وتحاول الدولة تحقيق ذلك إما بالتوسع الأفقى عن طريق زيادة المساحة المزروعة، أو بالتوسع الرأسى بزيادة معدلات إنتاجية الفدان لتصل إلى 3,6 طن، وفى ضوء محدودية الموارد الأرضية والمائية فلابد من زيادة الإعتماد على التويع الرأسى (السباعى وآحرون، 2016، ص: 263). والذى يعتمد على زيادة كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية والتكنولوجية الحديثة فى الزراعة، والتى من بينها الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية (متولى وآخرون، 2017، ص: 391). حيث أنه على الرغم من زيادة إنتاجية الفدان عام 2021 إلى 2,68 طن (وزارة الزراعة، 2023، ص: 15). إلا أنه لا يزال هناك تفاوت بين متوسط إنتاجية الفدان لدى الزراع ونتائج بحوث التجارب الزراعية. حيث أن متوسط إنتاجية الحقول الإرشادية بلغ 4,5 طن للفدان (حمادة، 2015، ص: 5)،

ولذلك تعتبر زيادة إنتاجية الفدان أحد الركائز الأساسية للتنمية الزراعية، حيث أن التوسع الأفقى فى زراعة الأصناف الجديدة ذات الإنتاجية المرتفعة، يعد أحد المحاور التى يمكن من خلالها تقليل حجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك فى محصول القمح (محمد وفارس، 2016، ص: 2369). وفى إطار تحسين إنتاجية الفدان من محصول القمح فقد تم إستنباط العديد من الأصناف التى تزرع حالياً فى مصر وهى سدس1، وجيزة 168، وجميزة 7، وجميزة 9، وجميزة 10، وجميزة 11، وجميزة 12، وسخا 94، وسدس 12، وسدس 13، وسدس 14، ومصر 1، ومصر 2، وجيزة 171، وشندويل 1، وسوهاج 3، وسوهاج 4، وبنى سويف1، وبنى سويف 4، وبنى سويف 5، وبنى سويف 6 (وزارة الزراعة، 2017، ص ص: 4-6). وقد وصلت الإنتاجية الفدانية لبعض الأصناف فى بعض المحافظات إلى 2,95 طن/ قدان عام 2019 مثل جميزة 12، وجيزة 168، وسدس12، أما مصر 1، ومصر 2، فقد زادت إنتاجية كل منهما عن 3 طن / فدان عام 2017 (الشاطر ومكاوى، 2020، 756). علماً بأن الطاقة الإنتاجية لأى صنف من تلك الأصناف تصل إلى 4 طن للفدان، بل أن بعضاً منها قد أعطى أكثر من 4,5 طن للفدان (حمادة، 2015، ص: 5). حيث تتميز تلك أصناف والهجن بأنها عالية الإنتاجية، وتتحمل الظروف البيئية فى ظل التغيرات المناخية، ومقاومة للأمراض، والإجهاد البيئى (الشاطر ومكاوى، 2020، 756)،

Http://www.gatahram.com . وكذلكً قام الباحثين بقسم بحوث القمح بإعداد الخريطة الصنفية للأصناف الجديدة، والتى جاءت على النحو التالى: 1- جيزة 171: وهوصنف متوسط التبكير لذلك لا ينصح بزراعته مبكرا قبل الموعد الموصى به، ويجب عدم الإسراف فى رية الزراعة حيث أن الصنف حساس لرية الزراعة بمعدل تقاوى لا تزيد عن 50 كجم للفدان، 2- مصر 3: وهو صنف عالي المحصول، ومقاوم للأصداء، 6- مصر 4: صنف عالي المحصول، ومقاوم للأصداء، تجود زراعته فى جميع مناطق زراعة القمح، 7- سدس 15: صنف عالي المحصول، ومقاوم للأمراض، ومتحمل للحرارة، ويوصى بزراعة الأصناف السابقة فى محاقظات الوجة البحرى والقبلى والجيزة ومصر الوسطى (وزارة الزراعة، 2024، ص ص: 5-7)، Http://www.elwatan new.com .

وحيث تقوم أجهزة الدولة ومنها الإرشاد الزراعى بنشر تلك التوصيات المستحدثة، وتوفير المعلومات عن تلك التوصيات المستحدثة والجهود العلمية التى تبذل لإدخال تلك التقنيات الزراعية للنهوض بالعملية الإنتاجية بدءً من إختيار الأصناف المستنبطة حديثاً، والعمليات الزراعية الخاصة بها (راجح، 2006، ص: 4). حيث يشارك الإرشاد الزراعى بدور كبير فى النهوض بالزراعة من خلال توعية الريفيين ومساعدتهم على حسن إستخدام المستحدثات والتقنيات الزراعية للتغلب على المشكلات الريفية المتعلقة بالزراعة وتنمية الزراعة والنهوض بها (قشطة، 2013، ص: 99).

وبإعتبار أن الإرشاد الزراعى عملية تعليمية غير رسمية تستهدف إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة فى معارف ومهارات وإتجاهات الزراع، فإنه يقوم بدور فعال فى العمل على توعية الزراع بإستخدام الأصناف الجديدة، لما لها من أهمية فى زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، حيث تستند فلسفة الإرشاد الزراعى إلى مفهوم الإقناع عن طريق التعليم وليس القوة والإجبار، فهدفه الأساسى التأثير على الإتجاهات وطرق التفكير (الطنوبى وآخرون، 1995، ص: 35). حيث أن كل فرد فى حياته العادية يحدد لنفسه موقفاً أو إتجاهاً معيناً نحو الظروف والمبتكرات المحيطة به، ويكتسب الفرد هذا الإتجاه من أحداث المجتمع الذى يعيش فيه، ثم يتحول هذا الإتجاه ليصبح دافعاً قوياً يحدد للإنسان سلوكه وتصرفاته بما يتفق وطبيعة هذا الإتجاه، لذا يجب النظر بإعتبار أن تغيير إتجاه الزراع، وتحديد من يعنيهم المبتكر من الزراع وأسرهم ونظرتهم إلى التكنولوجيا الزراعية الحديثة يعتبر من الأهمية بمكان لنجاح نشر وتبنى المبتكرات الزراعية (أحمد،

1988، ص: 137). ولذا فإن تغيير الإتجاه يمثل الخطوة الأولى والضرورية لتغيير العمل الظاهرى والسلوك الإنسانى (الطنوبى، 2002، ص: 15). ولما كانت الإتجاهات تعد بمثابة قوي هامة في تحديد ما يقوم به الفرد وكيفية هذا الأداء، لذا فمن الضروري التعرف علي إتجاهات الزراع نحو زراعة الأصناف الجديدة فى القمح، حتى يمكن التنبؤ بسلوكهم وتدعيم الإتجاهات الموالية وتغيير الإتجاهات غير الموالية والمحايدة إلي إتجاهات موالية تجاه زراعة الأصناف الجديدة فى القمح، ومن ثم تطبيق زراعتها ، وبالتالى زيادة الإنتاجية الفدانية، ولهذا فقد دعت الضرورة لإجراء هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية: ما مستوى إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة؟، وما العلاقة الإرتباطية بين درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة؟، وما إسهام المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية فى تفسير التباين الكلى الحادث فى درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة؟، وما المعوقات التى تواجه الزارع المبحوثين عند زراعة أصناف القمح الجديدة من وجهة نظرهم؟.

أهداف البحث:

إتساقاً مع المشكلة السابق عرضها أمكن تحديد أهداف البحث فيما يلى:

1- تحديد مستوى إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

2- تحديد العلاقة الإرتباطية بين درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة.

3- تحديد إسهام المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية فى تفسير التباين الكلى الحادث فى درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

4- التعرف على المعوقات التى تواجه الزارع المبحوثين عند زراعة أصناف القمح الجديدة من وجهة نظرهم.

الأهمية التطبيقية للبحث:

تكمن الأهمية التطبيقية لهذا البحث فى وضع تصور أمام المسئولين الإرشاديين عند تخطيط وتنفيذ برامج إرشادية مستقبلية بهدف تعديل أتجاهات الزراع السلبية والمحايدة لتكون أكثر موالية وإيجابية لزراعة

أصناف القمح الجديدة، ومن ثم تطبيق زراعتها فى منطقة البحث، وذلك فى ضوء ما تكشف عنه النتائج من مستوى إتجاهات زراع القمح المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجدبدة، والعمل على تطبيق زراعتها بمنطقة البحث، وبالتالى زيادة الإنتاجية الفدانية من محصول القمح، والعمل على سد جزء من الفجوة التى تمر بها البلاد فى إنتاج القمح فى الوقت الراهن.

المنهج المستخدم في البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفى باعتباره نوعاً من أساليب البحث العلمى الذي يدرس الظاهرة فى شكلها الحالى، فهو أسلوب علمى يصف الظاهرة وبعض المفاهيم المرتبطة بها، ويمد الباحث بالمعلومات الضرورية وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة، فضلاً عن كونه من النوع الذى يختبر فروضاً سببية، معتمداً في ذلك علي مبدأ وضع الفروض واختبار دلالتها الإحصائية.

الإطار النظرى

تحتل دراسة الإتجاهات أهمية كبيرة فى المجالات التطبيقية، ومنها بيطبيعة الحال دراسات التغير الإجتماعى فى التنمية الريفية، حيث ترتكز كل منها على ضرورة إحداث بعض التغيرات السلوكية المرغوبة سواء فى معارف أو مهارات أو إتجاهات الأفراد، والتى يتوقف عليها نجاح أو فشل العديد من الجهود التى يبذلها القائمون على البرامج التنموية (أبو حليمة، وخميس، 1998، ص 95).

وقد تعددت المفاهيم الخاصة بالإتجاه، فقد ذكر خير الدين (1981، ص 144) أن Alport قد عرف الإتجاه بأنه إستعداد نفسى أو تهيؤ عصبى متعلم للإستجابة الموجبة أو السلبية نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز فى البيئة التى تثير هذه الإستجابة. بينما عمر (1978، ص 24) فقد عرف الإتجاه على إنه ميل عاطفى تنظمة الخبرة للإستجابة إيجابياً أو سلبياً نحو شخص أو شيئ أو موقف ما، كما عرفة جابر (1972، ص 145) على أن الخبرة لها دور فى تكوين الميل العاطفى حيث عرفوا الإتجاه بأنه ميل عاطفى تنظمه الخبرة للإستجابة إيجابياً أو سلبياً نحو شخص أو شيئ أو موقف ما. وهو ما إعتمدت عليه هذه الدراسة عند قياسها لإتجاهات الزراع نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

ويتكون الإتجاه لدى الفرد من ثلاثة مكونات يتضـــمن أولها المكون المعرفىCognitive Component والذى يعبر عن معرفة الشخص بموضوع ما، أى ما يتضمنه الإتجاه من معلومات ومدى فهم الشخص لها، أما الثانى يشـير إلى المكون الشـعورى أو العاطفى Feeling Component والذى يشـمل الوجدانات أى الشـــحنة الإنفعالية أو العاطفية المرتبطة بموضـــوع الإتجاه، فى حين إختص الثالث منها على المكون النزوعى أو الفعلى Action Tendency Component والذى يهتم بمدى إستعداد الفرد لنهج سلوك معين مرتبط بموضـــوع الإتجاه، وتتفاعل هذه المكونات الثلاثة لتشـــكل إتجاه الشـــخص وتنظم مشـــاعره وأحاسيسة وأفكاره وسلوكه التنفيذى فى البيئة المحيطة به (Milton,1981:p28).

ولا ريب أن إتجاهات الزراع الســـلبية فى حاجة إلى تغييرها، وذلك عن طريق الممارســـات الفعلية، والخبرة الشـــخصـــية، والمجهود الذاتى، والأخذ والعطاء والترغيب، والقدوة الحســـنة، والإتجاه إلى التأثير والإقناع المنطقى، أما الزراع من ذوى الإتجاهات الحيادية فإن إتجاهاتهم فى حاجة ماســـة إلى تعديل وهذه العملية ليسـت من السـهولة، ولا سـيما فيما يتعلق بالمكونين الشـعورى والنزوعى (عزمى، وصـالح، 1983، ص 46).

وتجدر الإشـارة إلى أن للإتجاهات دور هام فى دفع وتوجيه تصـرفات الأفراد أياًكان مجال هذه التصـرفات، فهى تؤثر فى الأحكام والمدركات عن المواقف المحيطة بهم، كما إنها تؤثر فى ســرعة وكفاءة تعلمهم، وتحديد الجماعات التى يتعاملون معها والمهن التى يختارونها لأنفسهم بل وحتى الفلسفة التى يعيشون بها، بالإضافة إلى إنها تسـاعد على خلق إسـتعدادات لدى الإنسـان لتوظيف معلوماته وتدفعه إلى ترجمة هذه المعلومات إلى ممارســـات (حبيب، 1997، ص 3). وعليه يمكن القول بأن إتجاهات الزراع نحو زراعة أصـــناف القمح الجديدة قد تخلق لديهم إتجاهات إيجابية نحو زراعة تلك الأصناف.

هذا وتتوقف قابلية الإتجاهات للتغيير على العديد من العوامل أهمها طبيعة وشـــدة هذه الإتجاهات، وتتناســب هذه القابلية للتغيير عكســياً مع شــدة الإتجاهات، كما تتوقف هذه القابلية للتغيير على درجة تعقد هذا الإتجاه، وعلى صـفات الشـخص صـاحب الإتجاه من حيث مكانته الإجتماعية والإقتصـادية و الإتصالية، ومدى إدراكه لخصائص الفكرة (سليمان، ومصطفى، 2001، ص 1).

ونظراً لأن الإتجاهات تعمل كموجهات لسلوك الأفراد، وكدوافع نحو العمل والشعور بالإنتماء للجماعة التى يعيشون فيها، لذا يصبح من الصعب فهم سلوك الفرد والتنبؤ بكيفيته فى موقف معين دون تحليل وتفهم إتجاهاته (شاكر، 1989، ص 2). وبناءاً على ذلك يعتبر توافق إتجاهات الزراع نحو زراعة أصناف القمح الجديدة من أهم العوامل المسببة لسرعة تبنيها.

وعليه تساعد دراسة الإتجاهات فى معرفة الزراع الذين لديهم إتجاهات سلبية لتغييرها أو تعديلها، وكذلك معرفة الذين لديهم إتجاهات إيجابية للعمل على تدعيمها من جهة، أو الإستعانة بهم كقدوة لأقرانهم من الزراع الذين لديهم إتجاهات سلبية أو محايدة نحو زراعة أصناف القمح الجديدة من جهة أخرى.

وفى ضوء ماسبق تعد دراسة الإتجاهات نحو زراعة أصناف القمح الجديدة بمثابة خطوة هامة نحو ترسيخ الإتجاه الإيجابى لدى البعض من زراع هذا المحصول، وتغيير الإتجاهات المحايدة السلبية للبعض الأخر منهم إلى الإتجاهات الإيجابية، بهدف تكوين الإتجاه المرغوب نحوها، وبالتالى إقتناعهم بها وقبولها وتطبيقها فى حقولهم مستقبلاً، بهدف تقليل الفجوة الغذائية من محصول القمح، ومن ثم تحقيق الإكتفاء الذاتى منه، وهو ما قد يعود بالنفع على الإقتصاد القومى المصرى.

الفروض البحثية:

لتحقيق هدفى البحث الثانى والثالث تم صياغة الفرضيين البحثيين التاليين:

1- توجد علاقة إرتباطية معنوية بين درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو نحو زراعة أصناف القمح الجديدة والمتغيرات المستقلة التالية: سن المبحوث، وتعليم المبحوث، والحيازة الأرضية الزراعية، والمساحة المزروعة بأصناف القمح الجديدة، وإنتاج الفدان من أصناف القمح الجديدة، والتعرض لمصادر المعلومات الزراعية عن أصناف القمح الجديدة، والسعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة، وتحمل المخاطرة، والدوافع الإقتصادية، والمرونة الذهنية.

2- يسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الكلى الحادث فى درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

وقد تم إختبار هذين الفرضيين فى صورتهما الصفرية

الطريقة البحثية:

أولاً: التعريفات الإجرائية للمفاهيم المستخدمة بالبحث:

- **أصناف القمح الجديدة:** يقصد بها فى هذا البحث بالأصناف التالية: سخا 95، سخا 96، ومصر 3، ومصر 4، وسدس 15، والذى قام البرنامج القومى لبحوث القمح بمعهد بحوث المحاصيل الحقلية، والحملة القومية للنهوض بمحصول القمح – مركز البحوث الزراعية بالعمل على إستنباطها، والورادة بنشرة التوصيات الفنية لمحصول القمح (وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، 2024، ص ص: 2-7)

- **إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة:** يقصد بها فى هذا البحث مدى موافقة المبحوث أو رفضه أو عدم قدرته على إتخاذ موقف محدد تجاه بعض العبارات التى يدور مضمونها حول مميزات زراعة أصناف القمح الجديدة.

ثانياً: منطقة البحث:

تم إجراء هذا البحث فى محافظة البحيرة بإعتبارها من أكبر المحافظات إنتاجاً لمحصول القمح، حيث تحتل الترتيب الثانى بين محافظات الجمهورية من حيث المساحة المزروعة بهذا المحصول، والتى بلغت قرابة 381 ألف فدان (وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، 2023، ص: 25). وتم إختيار مركزى دمنهور، وأبو حمص بطريقة عشوائية بسيطة من بين مراكز المحافظة، وبنفس الطريقة تم اختيار قريتين من كل مركز فكانت قريتى منية عطية وزاوية غزال من مركز دمنهور، وقريتى أبو الخزر وكفر عزاز من مركز أبو حمص لإجراء هذا البحث

ثالثاً: شاملة البحث وعينته:

تمثلت شاملة هذا البحث فى جميع زراع القمح والبالغ عددهم 1645 مزارعاً، من واقع كشوف حصر زراع القمح بالجمعيات التعاونية الزراعية بكل قرية من القرى الأربعة المختارة، وتم أخذ عينة عشوائية منتظمة منهم بنسبة 10٪ من إجمالى شاملة البحث، وبذلك بلغ حجم العينة 165 مبحوثاً موزعين تناسبياً على قرى البحث حسب تمثيل كل منهم فى شاملة البحث كما بجدول (1).

جدول (1): توزيع شاملة البحث وعينته على القرى موضع الدراسة.

المركز	دمنهور		أبو حمص		الإجمالى
القرى المختارة	منية عطية	زاوية غزال	أبو الخزر	كفر عزاز	
الشاملة	500	460	392	295	1645
العينة	50	46	39	30	165

المصدر: الإدارة الزراعية بمركزى دمنهور، وأبو حمص – مديرية الزراعة بمحافظة البحيرة، 2024 .

رابعاً: طريقة جمع البيانات:

تم استخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث بعد إعدادها واختبارها مبدئيا على 25 مبحوثاً بقرى البحث ممن لم يقع عليهم الاختيار فى العينة، وتم إجراء التعديلات اللازمة في استمارة الاستبيان بحيث أصبحت صالحة للقيام بجمع البيانات الميدانية، والتى تمت خلال شهرى مايو ويونيو 2024، وقد تضمنت إستمارة الاستبيان ثلاثة أجزاء رئيسية تضمن الجزء الأول منها مجموعة المتغيرات المستقلة المدروسة، واختص الثانى بمتغير البحث التابع والمتمثل فى: إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة وتضمن الثالث المعوقات التى تواجه المبحوثين عند زراعة أصناف القمح الجديدة من وجهة نظرهم.

خامساً: المتغيرات البحثية وكيفية قياسها:

أ- المتغيرات المستقلة:

1- **سن المبحوث:** تم قياس هذا المتغير بعدد سنوات عمر المبحوث مقرباً لأقرب سنة ميلادية حتى وقت جمع البيانات.

2- **تعليم المبحوث:** تم قياس هذا المتغير بعدد السنوات التعليم الرسمى التى أمضاها المبحوث بنجاح، مع إعطاء الأمى صفر، والذى يقراء ويكتب أربع درجات.

3- **الحيازة الأرضية الزراعية:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن إجمالى الحيازة التى يمتلكها المبحوث ملكاً أو مشاركة أو إيجاراً، ويمارس فيها نشاطه الزراعى حتى وقت جمع البيانات معبراً عنها بالقيراط.

4- **المساحة المزروعة بأصناف القمح الجديدة:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مساحة الأرض التى قام المبحوث بزراعتها بأصناف القمح الجديدة فى الموسم الزراعى السابق لجمع البيانات معبراً عنها بالقيراط.

5- **إنتاج الفدان من أصناف القمح الجديدة:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن متوسط إنتاج الفدان من جراء زراعته لأصناف القمح الجديدة معبراً عنه بالأردب.

6- **التعرض لمصادر المعلومات عن أصناف القمح الجديدة:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مدى تعرضه لأحدى عشر مصادراً للمعلومات يحصل منها على معلوماته المتعلقة بزراعة أصناف القمح الجديدة، وقد أعطيت الدرجات التالية: 3، و2، و1 وفقاً لإجابته دائماً، وأحياناً، ولا على الترتيب.

7- **السعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن ست عبارات تعكس مدى سعيه أكثر من غيره من أفراد مجتمعه وراء كل ما هو جديد من أفكار زراعية مستحدثة تتعلق بزراعة أصناف القمح الجديدة، وقد أعطيت الدرجات التالية: 3، و2، و1 وفقاً لإجابته دائماً، وأحياناً، ولا على الترتيب، بالنسبة للعبارات الموجبة، والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

8- **تحمل للمخاطرة:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن خمس عبارات تعكس مدى إقدامه على زراعة أصناف القمح الجديدة بمجرد ظهورها فى مجتمعه بصرف النظر عن نتائجها، وما ينطوى عليه ذلك من إحتمالية التعرض للمخاطرة وتحمل تبعاتها، وقد أعطيت الدرجات التالية: 3، و2، و1 وفقاً لإجابته موافق، وسيان، وغير موافق على الترتيب، بالنسبة للعبارات الموجبة، والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

9- **الدوافع الإقتصادية:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن أربع عبارات تعكس مدى إثارته وإهتمامه، وكذا بعث طاقته الحيوية والكامنة فى نفسه نحو زراعة أصناف القمح الجديدة وقد أعطيت الدرجات التالية: 3، و2، و1 وفقاً لإجابته موافق، وسيان، وغير موافق على الترتيب، بالنسبة للعبارات الموجبة، والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

10- **المرونة الذهنية:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن ثمانى عبارات تعكس مدى تحرره من الأفكار القديمة والمتوارثة لدية والأخذ بالأفكار المستحدثة الخاصة بزراعة أصناف القمح الجديدة بغية الوصول إلى الأفضل فى إنتاجية هذا المحصول، وقد أعطيت الدرجات التالية: 3، و2، و1 وفقاً لإجابته موافق، وسيان، وغير موافق على الترتيب، بالنسبة للعبارات الموجبة، والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

ب- المتغير التابع:

- **درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة:** تم قياس هذا المتغير بإعداد مقياس تكون فى صورته النهائية من أربع وعشرون عبارة أعتمد فى تصميمه على طريقة ليكرت (يسرية علام، 1986، ص ص 124 – 125)، وتم جمع العبارات التى تكون منها المقياس من خلال الإعتماد على النشرة الإرشادية الفنية (وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، 2024، ص ص: 2 -7)، بالإضافة ألى ما أبداه بعض المتخصصين فى البرنامج القومى لبحوث القمح بمعهد بحوث المحاصيل الحقلية – مركز البحوث الزراعية من إضافات تتعلق بزراعة أصناف القمح الجديدة، وقد أمكن صياغة ثمانية وثلاثون عبارة منها أربعة عشر عبارة تمثل المكون المعرفى للإتجاه، وإحدى عشر عبارة تمثل المكون الشعورى للإتجاه، وثلاثة عشر عبارة تمثل المكون الفعلى للإتجاه، وقد روعى عند تحرير عبارات الإتجاه ما ذكره الشبراوى (1987 ، ص ص 83 – 84)، نقلاً عن فيرجسون Ferguson من قواعد واجبة عند تحرير العبارات المتصلة بالإتجاه، ثم تم عرض عبارات المقياس المبدئية على عشرة من المحكمين والمتخصصين فى مجال الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى والمحاصيل الحقلية كل على حده، وطلب من كل منهم أن يوضح رأيه أمام كل عبارة من حيث صلاحيتها تماماً، أو صلاحيتها لحد ما، أو عدم صلاحيتها لقياس إتجاه الزراع نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

هذا وقد تم الإختبار النهائى للعبارات طبقاً لما أقره المحكمين بصلاحيتها، وعلى ذلك فقد تم حذف أربع عبارات من المكون المعرفى للإتجاه، وعبارتين من المكون الشعورى للإتجاه، وثلاث عبارات من المكون الفعلى للإتجاه، وعلى ذلك إنتهت الصورة الأولية للمقياس إلى تسع وعشرين عبارة تم إستيفاءها نظراً لملائمتها من حيث بناؤها اللغوى وقدرتها على قياس الإتجاه المفترض قياسه، وتم تطبيق الصورة التجريبية للمقياس على عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها 30 مزارعاً بقرية الخادمية بمركز كفرالشيخ عن طريق المقابلة الشخصية خلال شهر مايو 2024، وقد كانت إستجابات المبحوثين لكل وحدة من وحدات المقياس عبارة عن متدرج يتكون من ثلاث إستجابات هى: موافق، وسيان، وغير موافق، حيث أعطى المبحوث

ثلاث درجات فى حالة موافق، ودرجتان فى حالة سيان، ودرجة واحدة فى حالة غير موافق، فى حالة العبارات الإيجابية، والعكس صحيح فى حالة العبارات السلبية، وبذلك تم الحصول على درجة لكل عبارة، ودرجة كلية لكل مبحوث من مجموع درجاته التى حصل عليها من خلال إستجابته لكل عبارة من عبارات المقياس والتى تعبر عن درجة إتجاهه نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

وبإستخراج معاملات الإرتباط البسيط بين درجة كل عبارة وكل من الدرجة الكلية للمقياس، تبين أن إثنان وعشرون كانت معاملات الإرتباط البسيط بين درجة كل عبارة منها والدرجة الكلية للمقياس كانت إيجابية ومعنوية عند مستوى إحتمالى 0,01، بإستثناء عبارتين كانت إيجابية ومعنوية عند مستوى إحتمالى 0,05 بالدرجة الكلية للمقياس، بينما تبين عدم معنوية العلاقة بالنسبة لخمس عبارات منها عبارتين من عبارات المكون المعرفى للإتجاه، وعبارة واحدة من عبارات المكون الشعورى للإتجاه، وعبارتين من عبارات المكون الفعلى للإتجاه، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط البسيط لدرجات كل منهم غير معنوية عند مستوى إحتمالى 0,05 مع الدرجة الكلية للمقياس، لذلك أستبعدت هذة العبارات الخمس، وبناءاً على ما إنتهت إليه الصورة الأولية للمقياس أصبح فى صورته النهائية كما بجدول (4) مشتملاً على أربع وعشرون عبارة منها إثنى عشر عبارة إيجابية، وإثنى عشر عبارة سلبية، حيث تضمنت عبارات المقياس على ثمانى عبارات تمثل المكون المعرفى للإتجاه للعبارات أرقام (1، و4، و7، و10، و13، و16، و19، و22)، وثمانى عبارات تمثل المكون الشعورى للإتجاه للعبارات أرقام (2، و5، و8، و11، و14، و17، و20، و23)، وثمانى عبارات تمثل المكون الفعلى للإتجاه للعبارات أرقام (3، و6، و9، و12، و15، و18، و21، و24)، وقد طلب من كل مبحوث أن يحدد إستجابته لكل عبارة منها على مقياس ثلاثى لتحديد فئات درجة الموافقة لها كالتالى: موافق، سيان، غير موافق.

وللتوصل إلى الدلالة الخاصة بثبات المقياس فى صورته النهائية أستخدمت معادلة كرونباخ Cronbach والذى يطلق عليه معامل ألفا (خيرى، 1970، ص 429) فوجد أن قيمة معامل الثبات بلغت 0,915 ويعتبر ذلك دليلاً قوياً على ثبات المقياس، ولقياس الصدق الذاتى تم حساب الجذر التربيعى لمعامل ألفا (السيد، 1979، ص 552) فوجد أن قيمة معامل الصدق الذاتى كانت 0,956 ويعتبر ذلك معامل صدق مرتفع لهذا المقياس، ولتحديد قدرة المقياس على التمييز بين درجات إتجاه المبحوثين فقد أستخدمت

معادلة فيرجسون Ferguson لحساب معامل التمييز (خيرى، 1970، ص 485) فوجد أنه يساوى 0,961 وهو معامل مرتفع، مما يدل على قدرة المقياس على التمييز.

وتؤكد نتائج الصدق والثبات التى تم التوصل إليها أن مقياس إتجاهات الزراع نحو زراعة أصناف القمح الجديدة فى صورته النهائية كانت عباراته والبالغ عددها أربع وعشرون عبارة متسقة داخلياً بدرجة كبيرة، وأنه على درجة عالية من الصدق والثبات ويتمتع بالشروط الواجب توافرها فى أداة القياس المناسبة والموثوق بها للإستخدام فى أغراض البحث العلمى.

سادساً: أدوات التحليل الإحصائى:

أستخدمت الأدوات الإحصائية التالية: العرض الجدولى بالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، والمتوسط الحسابى المرجح، ومعامل الإرتباط البسيط لبيرسون، ونموذج التحليل الإرتباطى والإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد (Step-wise)، فى تحليل البيانات وعرض النتائج.

سابعاً: وصف عينة البحث:

أوضحت النتائج بجدول (2) أن 49.1% من المبحوثين متوسطى العمر، وأن 33.3% منهم أميون، و14.1% منهم يقرأون ويكتبون، أى أن ما يقرب من نصف المبحوثين إما أميين أو يقرأون ويكتبون، وأن 77.6% منهم ذوى حيازات أرضية مزرعية صغيرة، وأن 60.6% منهم حيازتهم الأرضية المزروعة بأصناف القمح الجديدة صغيرة، وأن 61.8% منهم إنتاج الفدان من أصناف القمح الجديدة لديهم منخفض. فى حين بينت النتائج أن 64.3% من المبحوثين تعرضهم لمصادر المعلومات الزراعية عن أصناف القمح الجديدة متوسط، وأن 57.6% منهم متوسطى السعى وراء الأفكار الجديدة، و51.5% منهم منوسطى تحمل المخاطرة، وأن 52.3% منهم متوسطى الدوافع الإقتصادية، وأن 43.0% منهم متوسطى المرونة الذهنية.

وتشير هذه النتائج إلي أن ما يقرب من نصف عينة البحث أميون ويقرأون ويكتبون، مما يستلزم استخدام الطرق الإرشادية المناسبة لهم مثل الاجتماعات والندوات الإرشادية والمدارس الحقلية والزيارات الميدانية والتي تستند علي الكلمة المنطوقة لتوعيتهم في هذا المجال.

جدول (2): توزيع المبحوثين وفقاً لبعض خصائصهم المدروسة.

م	الخصائص	التكرار		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
		العدد	%		
1	**عمر المبحوث:**				
	صغير (29-40) سنة	34	20.6	47.61 سنة	11.63 سنة
	متوسط (41-52) سنة	81	49.1		
	كبير (53-64) سنة	50	30.3		
2	**تعليم المبحوث:**				
	أمى	55	33.3		
	يقرأ ويكتب	24	14.5		
	إبتدائى	9	5.5		
	إعدادى	9	5.5		
	ثانوى	35	21.2		
	فوق متوسط	4	2.4		
	جامعى	29	15.6		
3	**الحيازة الأرضية المزرعية:**				
	صغيرة (11-86) قيراط	128	77.6	61.48 قيراط	49.98 قيراط
	متوسطة (87-163) قيراط	25	15.1		
	كبيرة (164-240) قيراط	12	7.3		
4	**المساحة المزروعة بأصناف القمح الجديدة :**				
	صغيرة (8- 37) قيراط	100	60.6	37.49 قيراط	24.62 قيراط
	متوسطة (38-66) قيراط	34	20.6		
	كبيرة (67-96) قيراط	31	18.8		

5	**انتاج الفدان من أصناف القمح الجديدة**				
	منخفض (13- 18) أردب	102	61.8		
	متوسط (19- 24) أردب	59	35.8	18.29 أردب	2.29 أردب
	كبير (25- 30) أردب	4	2.4		
6	**التعرض لمصادر المعلومات الزراعية عن أصناف القمح الجديدة :**				
	منخفضة (11-21) درجة	20	12.1		
	متوسطة (22-33) درجة	106	64.3	28.99 درجة	6.53 درجة
	مرتفعة (34-44) درجة	39	23.6		
7	**السعي وراء الأفكار الزراعية الجديدة :**				
	منخفضة (6-11) درجة	25	15.1		
	متوسطة (12-18) درجة	95	57.6	15.76 درجة	4.46 درجة
	مرتفعة (19-24) درجة	45	27.3		
8	**تحمل المخاطرة :**				
	منخفضة (7- 9) درجة	23	13.9		
	متوسطة (10-12) درجة	85	51.5	11.61 درجة	1.84 درجة
	مرتفعة (13-15) درجة	57	34.6		
9	**الدوافع الإقتصادية:**				
	منخفضة (6- 7) درجة	10	6.1		
	متوسطة (8-10) درجة	87	52.3	10.01 درجة	1.63 درجة
	مرتفعة (11-12) درجة	68	41.2		
10	**المرونة الذهنية**				
	منخفضة (12- 15) درجة	34	20.6		

	متوسطة (16-20) درجة	71	43.0	19.73 درجة	3.22 درجة
	مرتفعة (21-24) درجة	60	36.4		

المصدر: حسبت من استمارات الإستبيان. ن = 165 مبحوث

النتائج والمناقشة

أولاً: مستوى إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة:

أوضحت النتائج بجدول (3) أن 13.3% من إجمالى المبحوثين كان إتجاههم سلبى، وأن 57.0% منهم كان إتجاههم محايد، فى حين أن 29.7% منهم كان إتجاههم إيجابى، بمتوسط حسابى قدره 58.65 درجة، وإنحراف معيارى قدره 7.64 درجة، وهذا يعنى أن أكثر من ثلثى المبجوثين (70.3%) يقعون فى فئتى الإتجاه المحايد والسلبى نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود الإرشادية الزراعية لتغيير إتجاهات هؤلاء الزراع وتدعيمها لتكون إتجاهاتهم موالية نحو زراعة تلك الأصناف.

جدول (3): توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى إتجاهاتهم نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

فئات مستوى الإتجاه	عدد	٪	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى
سلبى (33- 45) درجة	22	13.3	58.65 درجة	7.64 درجة
محايد (46 – 57) درجة.	94	57.0		
إيجابى (58 - 70) درجة.	49	29.7		
الإجمالى	165	100		

وفى محاولة للوقوف على إتجاه المبحوثين نحو كل عبارة من عبارات مقياس إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، فقد أستخدم المتوسط الحسابى المرجح (بجمع درجات إتجاه المبحوثين نحو كل عبارة من عبارات التقنية وضربها فى أوزانها ثم جمعها وقسمتها على عدد أفراد المبحوثين)، فقد

أوضحت النتائج بجدول (4) أن استجابات المبحوثين عن تلك العبارات جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً لقيم المتوسط الحسابى المرجح لكل عبارة على النحو التالى: جاءت فى مقدمتها: أصناف القمح الجديدة إنتاجيتها عالية بمتوسط حسابى مرجح بلغ 2.61 درجة، يليها كل من: أصناف القمح الجديدة مبكرة النضج، وأصناف القمح الجديدة بتوفر من كمية التقاوى، وأصناف القمح الجديدة بتصاب بالتفحم والصداء الأصفر، وأحب زراعة أصناف القمح الجديدة لمقاومتها للإصابة بالتفحم والصداء الأصفر فى الترتيب الثانى حتى الرابع بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت 2.48، و2.45، و2.45، و2.44 درجة على الترتيب.

فى حين بينت النتائج أن عبارات: أنصح جيرانى وأصدقائى ميزرعوش أصناف القمح الجديدة لأن ملهاش أى فايدة، ويقلقنى زراعة أصناف القمح الجديدة علشان تأخير نضجها، وهانصح كل إللى يهمونى يزرعوا أصناف القمح القديمة إللى متعودين عليها، وأخاف من زراعة أصناف القمح الجديدة لأن إنتاجها منخفض قد احتلت الترتيب الخامس حتى الثامن بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت 2.43، و2.41. و2.40، و2.36 درجة على الترتيب. بينما جاءت عبارات: أنا عمرى ما هزرع أصناف القمح الجديدة إللى بيقولوا عليها، ويزعلنى زراعة أصناف القمح الجديدة علشان مش بتوفر كمية التقاوى، ويعجبنى زراعة أصناف القمح الجديدة علشان مبتفرطش فى الغيط، واللى بيمنعنى من زراعة أصناف القمح الجديدة كترة مصاريفها، وأفضل زراعة أصناف القمح الجديدة علشان بتحتاج مياه رى قليلة فى الترتيب التاسع حتى الثانى عشر بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت 2.31، و2.29، و2.28، و2.27، و2.27 درجة على الترتيب.

فى حين جاءت عبارات: أصناف القمح الجديدة إحتياجها لمياه الرى كتير، وبأحرص على زراعة أصناف القمح الجديدة فى غيطى قبل أى حد فى البلد، وأصناف القمح الجديدة مقاومة للرقاد، وأكره زراعة أصناف القمح الجديدة لأنها مبتقاومش الرقاد، ودايماً بزرع أصناف القمح الجديدة مهما كانت تكلفتها المادية فى الترتيب الثالث عشر حتى السادس عشر بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت 2.25، 2.21، و2.19، و2.18، و2.18 درجة على الترتيب. أما عبارات: لو حصل ما لقيتش أصناف القمح الجديدة هزرع محصول تانى، وأصناف القمح الجديدة بتفرط فى الغيط، وأعتقد أن زراعة أصناف القمح الجديدة

بتتحمل الظروف الجوية القاسية، وأصناف القمح الجديدة بتتأثر بالظروف الجوية القاسية فقد جاءت فى الترتيب السابع عشر حتى العشرون بمتوسطات حسابية مرجحة يلغت 2.16، و1.96، 1.65، 1.26 درجة على الترتيب.

جدول (4) توزيع المبحوثين وفقاً لإتجاهاتهم نحو زراعة أصناف القمح الجديدة.

م	العبارات	سلبى	محايد	إيجابى	المتوسط الحسابى المرجح	الترتيب
1	أصناف القمح الجديدة إنتاجيتها عالية	8	48	109	2.61	1
2	يقلقنى زراعة أصناف القمح الجديدة علشان تأخير نضجها	13	71	81	2.41	6
3	دايماً بزرع أصناف القمح الجديدة مهما كانت تكلفتها المادية	36	63	66	2.18	16
4	أصناف القمح الجديدة إحتياجها لمياه الرى كتير	35	53	77	2.25	13
5	أعتقد أن زراعة أصناف القمح الجديدة بتتحمل الظروف الجوية القاسية	69	84	12	1.65	19
6	هانصح كل إللى يهمونى يزرعوا أصناف القمح القديمة إللى متعودين عليها	33	33	99	2.4	7
7	أخاف من زراعة أصناف القمح الجديدة لأن إنتاجها منخفض	21	64	80	2.36	8

8	أصناف القمح الجديدة مبكرة النضج	21	43	101	2.48	2
9	بأحرص على زراعة أصناف القمح الجديدة فى غيطى قبل أى حد فى البلد	35	62	68	2.21	14
10	أصناف القمح الجديدة بتتأثر بالظروف الجوية القاسية	131	25	9	1.26	20
11	أفضل زراعة أصناف القمح الجديدة علشان بتحتاج مياه رى قليله	32	57	76	2.27	12
12	أنصح جيرانى وأصدقائى ميزرعوش أصناف القمح الجديدة لأن ملهاش أى فايدة	26	42	97	2.43	5
13	أصناف القمح الجديدة مقاومة للرقاد	37	59	69	2.19	15
14	اكره زراعة أصناف القمح الجديدة لأنها مبتقاومش الرقاد	31	72	62	2.18	16
15	لو حصل ما لقيتش أصناف القمح الجديدة هزرع محصول تانى	38	62	65	2.16	17
16	أصناف القمح الجديدة بتصاب بالتفحم والصداء الأصفر	21	48	96	2.45	3
17	يعجبنى زراعة أصناف القمح الجديدة علشان مبتفرطش فى الغيط	28	62	75	2.28	11
18	إللى بيمنعنى من زراعة أصناف القمح الجديدة كترة مصاريفها	37	46	82	2.27	12

19	أصناف القمح الجديدة بتوفر من كمية التقاوى	25	41	99	2.45	3
20	يزعلنى زراعة أصناف القمح الجديدة علشان مش بتوفر كمية التقاوى	32	52	81	2.29	10
21	تمسكى بزراعة أصناف القمح الجديدة زود داخلى من المحصول	21	55	89	2.41	6
22	أصناف القمح الجديدة بتفرط فى الغيط	40	91	34	1.96	18
23	أحب زراعة أصناف القمح الجديدة لمقاومتها للإصابة بالتفحم والصداء الأصفر	21	50	94	2.44	4
24	أنا عمرى ما هزرع أصناف القمح الجديدة إللى بيقولوا عليها	25	63	77	2.31	9

ثانياً: العلاقة الإرتباطية بين درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصـــناف القمح الجديدة والمتغيرات المستقلة المدروسة:

للتعرف على المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية بدرجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، فقد تم إختبار الفرض البحثى الأول بعد صياغته فى صورته الإحصائية كالأتى: " لا توجد علاقة إرتباطية معنوية بين درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصـــناف القمح الجديدة وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: " سن المبحوث، وتعليم المبحوث، والحيازة الأرضية الزراعية، والمساحة المزروعة بأصناف القمح الجديدة، وإنتاج الفدان من أصناف القمح الجديدة، والتعرض لمصادر المعلومات الزراعية عن أصناف القمح الجديدة، والسعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة، وتحمل المخاطرة، والدوافع الإقتصادية، والمرونة الذهنية ".

ولإختبار صحة هذا الفرض فقد أستخدام معامل الإرتباط البسيط لبيرسون، حيث أظهرت النتائج الواردة بجدول (5) وجود علاقة إرتباطية طردية ومعنوية عند المســـتوى الإحتمالى 0.01 بين درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة والمتغيرات المستقلة المدروسة التالية: وتعليم المبحوث، والحيازة الأرضية الزراعية، والمساحة المزروعة بأصناف القمح الجديدة، وإنتاج الفدان من أصناف القمح الجديدة، والتعرض لمصادر المعلومات الزراعية عن أصناف القمح الجديدة، والسعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة، وتحمل المخاطرة، والدوافع الإقتصـــادية، والمرونة الذهنية. فى حين كانت هذه العلاقة إرتباطية معنوية عند المستوى الإحتمالى 0.05 بين المتغير التابع وسن المبحوث.

وبناءاً على هذه النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصـــائى الأول بكامل أجزائه وقبول الفرض البحثى البديل.

جدول (5): قيم معاملات الإرتباط البسيط بين درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة والمتغيرات المستقلة المدروسة.

م	المتغيرات المستقلة	معاملات الإرتباط البسيط
1	سن المبحوث	*0.161

2	تعليم المبحوث	0.290**
3	الحيازة الأرضية الزراعية	0.201**
4	المساحة المزروعة بأصناف القمح الجديدة	0.205**
5	إنتاج الفدان من أصناف القمح الجديدة	0.219**
6	التعرض لمصادر المعلومات الزراعية عن أصناف القمح الجديدة	0.325**
7	السعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة	0.253**
8	تحمل المخاطرة	0.223**
9	الدوافع الإقتصادية	0.403**
10	المرونة الذهنية	0.492**

** معنوية عند المستوى الإحتمالى 0,01 * معنوية عند المستوى الإحتمالى 0,05

ثالثاً: إسهام المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية المعنوية فى تفسير التباين الكلى الحادث فى درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة:

لتحديد نسبة إسهام كل متغير من المتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً فى تفسير التباين الكلى الحادث فى درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، فقد تم إختبار الفرض البحثى الثانى بعد صياغته فى صورته الإحصائية كالتالى: " لا تسهم المتغيرات المستقلة ذات الإرتباطات المعنوية فى تفسير التباين الكلى الحادث فى درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة ".

ولإختبار صحة هذا الفرض فقد أستخدم نموذج التحليل الإرتباطى والإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد، حيث بينت النتائج الواردة بجدول (6) أن ثلاثة متغيرات مستقلة قد ساهمت إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الكلى الحادث فى درجة إتجاهات الزراع المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، حيث بلغت

قيمة « ف » المحسوبة 23.981 وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى 0.01 كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة 0.309 تشير إلى أن هذه المتغيرات الخمسة مجتمعة تفسر معاً 30.9% من التباين في المتغير التابع، حيث يفسر متغير المرونة الذهنية 24.2%، ويفسر تعليم المبحوث 4.4% وأخيراً يفسر متغير السعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة 2.3% من التباين الكلي الحادث في المتغير التابع.

وبناءاً على هذه النتائج فإنه يمكن رفض الفرض الإحصائى الثانى بالنسبة للمتغيرات المستقلة التى ثبت إسهامها المعنوى فى تفسير التباين الكلى الحادث فى المتغير التابع، بينما لا نستطيع رفضه بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة المدروسة الآخرى.

جدول (6): نتائج التحليل الإرتباطى والإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد بين درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة والمتغيرات المستقلة المدروسة.

م	المتغير الداخل فى التحليل	معامل الإنحدار الجزئى القياسى	قيمة " ت "	النسبة التراكمية للتباين المفسر	النسبة المئوية للتباين المفسر
1	المرونة الذهنية	0.540	6.760**	0.242	24.2
2	تعليم المبحوث	0.164	2.349*	0.286	4.4
3	السعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة	0.158	2.281*	0.309	2.3

معامل الإرتباط المتعدد (R)= 0.556

معامل التحديد (R^2)= 0.309 **معنوى عند المستوى الإحتمالى 0,01

قيمة (ف) 23.981** *معنوى عند المستوى الإحتمالى 0,05

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن القول أن متغيرات المرونة الذهنية، وتعليم المبحوث، والسعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة، تعتبر من المتغيرات ذات الإسهام المعنوى المرتفع فى درجة إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، الأمر الذى يتطلب من وكلاء التغيير والمسئولين أخذها فى الإعتبار والإستفادة منها عند تخطيط وتنفيذ برامج إرشادية تستهدف دفع إتجاه هؤلاء الزراع المبحوثين نحو الإتجاه الإيجابى لزراعة أصناف القمح الجديدة، مما فد يساهم فى تعديل اتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، وبالتالى تحفيز المبحوثين على تطبيق زراعة تلك الأصناف.

رابعاً: المعوقات التى تواجه المبحوثين عند زراعة أصناف القمح الجديدة من وجهة نظرهم:

أسفرت النتائج بجدول (7) عن وجود عشر معوقاًت تواجه المبحوثين عند **زراعة أصناف القمح الجديدة** من وجهة نظرهم، وهذه المعوقات جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً لنسب ذكرها من جانب المبحوثين على النحو التالى: إرتفاع أسعار مستلزمات تقاوى القمح الجديدة (86.7%)، وزيادة تكاليف زراعة أصناف القمح الجديدة(72.7%)، وتأثر أصناف القمح الجديدة بالظروف المناخية الحالية (66.7%)، وضعف الدور الإرشادى فى تعريف زراع القمح بالأصناف الجديدة(54.8%)، وعدم الرقابة على محلات بيع مستلزمات الإنتاج وخاصة التقاوى (63.6%)، وندرة توافر تقاوى القمح الجديدة بالجمعية التعاونية الزراعية (57.6%)، والتعود على الأصتاف القديمة (57.0%)، وعدم وجود أماكن موثوق بها لشراء أصناف القمح الجديدة (52.7%)، وعدم صلاحية الأصناف الجدبدة للإستهلاك المنزلى (33.3%)، وإنخفاض إنتاجية بعض الأصناف الجدبدة عند الزراع الأخرين (32.1%)

جدول (7): التوزيع العدد والنسبى المبحوثين وفقاً للمعوقات التى تواجههم عند زراعة أصناف القمح الجديدة من وجهة نظرهم.

م	المعوقات	العدد	٪
1	إرتفاع أسعار مستلزمات تقاوى القمح الجديدة	143	86.7
2	زيادة تكاليف زراعة أصناف القمح الجديدة	120	72.7
3	تأثر أصناف القمح الجديدة بالظروف المناخية الحالية	110	66.7
4	ضعف الدور الإرشادى فى تعريف زراع القمح بالأصناف الجديدة	107	64.8
5	عدم الرقابة على محلات بيع مستلزمات الإنتاج وخاصة التقاوى	105	63.6
6	ندرة توافر تقاوى القمح الجديدة بالجمعية التعاونية الزراعية	95	57.6
7	التعود على الأصتاف القديمة	94	57
8	عدم وجود أماكن موثوق بها لشراء أصناف القمح الجديدة	87	52.7
9	عدم صلاحية الأصناف الجدبدة للإستهلاك المنزلى	55	33.3
10	إنخفاض إنتاجية بعض الأصناف الجدبدة عند الزراع الآخرين	53	32.1

المصدر: إستمارات الإستبيان ن = 165

ولاشك أن معرفة اهذه المعوقات يعد مطلباً أساسياً يكفل لمخططى ومنفذى البرامج الإرشادية التنموية وضع برامجهم على أسس واقعية واضحة بما يكفل لها النجاح فى مجابهة تلك المعوقات.

التوصيات

فى ضوء ما توصلت إليه البحث من نتائج يوصى بالأتى:

1- **1-** استناداً إلى ما أظهرته النتائج من أن إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة جاءت محايدة وسلبية، لذا يوصى البحث بضرورة قيام جهاز الإرشاد الزراعى بتخطيط برامج إرشادية بمنطقة البحث بهدف إمداد هؤلاء الزراع بمزيد من المعارف والمعلومات فى هذا المجال، من أجل تغيير الإتجاهات المحايدة والسلبية لديهم ليكونو أكثر إيجابية نحوها.

2- 2- استناداً علي ما أوضحته النتائج من أن متغيرات: المرونة الذهنية، وتعليم المبحوث، والسعى وراء الأفكار الزراعية الجديدة ذات تأثير معنوي في إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، وعلبه يمكن التوصية بضرورة الأخذ في الإعتبار هذه المتغيرات عند تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإرشادية فى منطقة البحث.

3-

4- 3- - ضرورة إهتمام البحوث المستقبلية بالتعرف علي المتغيرات الأخري التي لم يتناولها البحث الحالي ومن المحتمل أن تكون ذات علاقة وتأثير علي إتجاهات المبحوثين نحو زراعة أصناف القمح الجديدة

5- 4- بناءً علي أوضحته النتائج من وجود معوقات تواجه المبحوثين عند زراعة أصناف القمح الجديدة، يمكن التوصية بوضع الخطط اللازمة من جانب الجهات المعنية، بالتنسيق مع المنظمات المجتمعية ذات العلاقة والتعاون مع القادة الريفيين بمنطقة البحث من أجل وضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات ومحاولة التغلب عليها.

6- 5- في ضوء ما أوضحته نتائج البحث من ارتفاع نسبة الأمية بين المبحوثين، لذا يجب إختيار الطرق والوسائل الإرشادية المناسبة والتى تتمشى مع ظروف الأمية الواضحة والقدرة المحدودة على القراءة فى منطقة البحث.

7- 6- فى ضوء ما أضحته النتائج من انخفاض إنتاجية الفدان من أصناف القمح الجدبدة مقارنة بالقدرة الإنتاجية لتلك الأصناف، لذا يوصى البحث بضرورة زيادة معارف ومهارات زراع القمح بمنطقة البحث بالتوصيات الإرشادية المتعلقة بزراعة تلك الأصناف.

8-

9-

المراجع:

1- أبو حليمة، وفاء محمد إبراهيم، ومحمد إبراهيم عنتر خميس (1998): إتجاه الريفيات نحو المشاركة الإجتماعية والسياسية بقريتى أريمون والبكاتوش بمحافظة كفرالشيخ، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى، العدد (4)، مجلد (19).

2- أحمد، جمال محمود (1988): التربية وعلم النفس، الجهاز المركزى للكتب المدرسية والوسائل التعليمية، جمهورية مصر العربية، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة.

3- السباعى، ممتاز ناجى، وحسام الدين منصور، وفالح عبد النعيم (2016): دراسة إقتصادية لأثر تكنولوجى أصناف أهم محاصيل الحبوب على التنمية الزراعية فى مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، مجلد 74، العدد 4.

4- السيد، فؤاد البهى (1979): علم النفس الإجتماعى، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربى، القاهرة.

5- الشاطر, أميرة أحمد, ومني محمد مكاوي (2020) : أثر تبني تكنولوجيا الأصناف المحسنة في زيادة محصول القمح – دراسة حالة بمحافظة البحيرة, مجلة الاقتصاد والعلوم الزراعية والاجتماعية, جامعة المنصورة, مجلد (11), العدد (11).

6- الشبراوى، عبد العزيز حسن (1987): أبعاد التفاعل الإجتماعى بين مستويات تغيير إتجاه الزراع نحو الإرشاد الزراعى وعناصره البنائية وبعض المتغيرات المهيئة لتغييرها، كتاب المؤتمر الثانى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية، القاهرة.

7- الضالع، أشرف محمد، وشيرين محمد الفار (2012): دراسة اقتصادية للفاقد الإنتاجى لمحصول القمح كأهم محاصيل الحبوب فى محافظة البحيرة، مجلة الإقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد (3) ، العدد (9).

8- الطنوبى، محمد عمر، ومؤيد صفاء الدين، وأحمد الهنيدى (1995): الإرشاد الزراعى، دار الكتب الوطنية ببنغازى، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا.

9- الطنوبى، محمد عمر (2002): تكييف التكنولوجيا الزراعية الحديثة لمتطلبات التنمية فى الدول النامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، العتبة، الإسكندرية.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2022): الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (41)، الخرطوم.

11- جابر، جابر عبد الحميد (1972): سيكولوجية التعلم، دار النهضة العربية، القاهرة.

12- حبيب، محمد حسب النبى عبد الفتاح (1997): إتجاهات المرشدين الزراعيين وإخصائى المكافحة الحقلية بمحافظة القليوبية نحو إستخدام الجاذبات الجنسية فى مكافحة بعض آفات القطن، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، نشرة بحثية رقم (1)، القاهرة.

13- حسين، جمال عطية، ومحمود سالم (2024): دراسة إقتصادية تحليلية لزيادة معدل الاكتفاء الذاتى من القمح فى جمهورية مصر العربية، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، مجلد (49)، العدد (1)، يونيو.

14- حمادة، أسعد أحمد (2015): الفقد فى إنتاج وأنماط استهلاك القمح فى مصر، ندوة بقسم المحاصسل بعنوان تقليل الفاقد فى المحاصيل الحقلية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، فى 5/15 بقاعة المؤتمرات (515) بكلية الزراعة.

15- خير الله، حسن محمد (1981): العلوم السلوكية المبادىء والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة.

16- خيرى، السيد محمد (1970): الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والإجتماعية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة.

17- راجح، السعيد محمود (2008): دور الإرشاد الزراعى فى نشر التوصيات المتعلقة بإنتاج محصول القمح بين مزارعى بعض قرى مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية.

18- سليمان، سمير عبد الغفار ومصطفى عبد الغنى محمد مصطفى (2001): محاولة لتنمية مقياس لإتجاهات الزراع نحو زراعة أصناف القمح الجديدة، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإرشاد الزراعى، نشرة بحثية رقم 282 ، الجيزة.

19- شاكر، محمد حامد (1989): أثر بعض المتغيرات على الإتجاه الإيجابى للزراع نحو ممارسة التلقيح البكتيرى لمحصول فول الصويا فى ثلاث قرى مصرية، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإرشاد الزراعى، نشرة بحثية رقم (45)، القاهرة.

20- عزمى، سهير محمد وصبرى مصطفى صالح (1983): الإتجاه نحو التغيير بين زوجات الزراع بقرية ميت حبيش القبلية مركز طنطا، بمحافظة الغربية، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، مجلد (38).

21- عمر، أحمد محمد (1978): الإرشاد الزراعى، أوفستا للطباعة، القاهرة.

22- علام، يسرية أحمد (1986): إتجاهات الزراع نحو المستحدثات الزراعية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، الجيزة.

23- على، حسام الدين صديق (2023): دراسة إقتصادية لأثر التغيرات المناخية على إنتاجية محصول القمح فى مصر، مجلة الجديد فى البحوث الزراعية، كلية الزراعة سابا باشا، الإسكندرية، مجلد (28)، عدد (2).

24- قشطة، عبد الحليم (2013): الإرشاد الزراعى، رؤية جديدة ، جرين لاين للطباعة، القاهرة.

25- متولى، سمير، وياسر حمزة، وعماد الدين الشربينى (2017): أثر استخدام التقنية الحديثة على مؤشرات الكفاءة الاقتصاديةلأهم محاصيل الحبوب بمحافظتى الدقهلية ودميا، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، مجلد 8)، العدد (6).

26- محمد، هبة فهمى، ووليد فارس (2016): تقييم أثر استخدام تكنولوجيا الأصناف على إنتاج محصول القمح، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، مجلد 26، العدد الرابع، ديسمبر (ب).

27- نصار، سعد (2022): الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر 2030 وخطتها التنفيذية، مجلة المجمع العلمى المصرى، المجلد السابع والتسعون، العدد السابع والتسعون.

28- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى (2017): زراعة وإنتاج القمح فى الأراضى القديمة، الإدارة المركزية للإرشاد، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث المحاصيل الحقلية، قسم بحوث القمح، نشرة رقم (1370).

29- وزارة الزراعة زإستصلاح الأراضى (2023): النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية عام 2021، إصدار أبريل 2023.

30- وزارة الزراعة زإستصلاح الأراضى (2024): زراعة القمح فى الأراضى القديمة (أراضى الوادى)، الإدارة المركزية للإرشاد، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث المحاصيل الحقلية، قسم بحوث القمح، نشرة رقم (1433).

29 - El Gafy, I K, El Ganzori, A M & Mohamed A, I,,(2013): Decision support system to maximize economic value of irrigation water at the egyption governorates meanwhile reducing the national food gap, Water science, v, (27), n, (54),

30- Milton, Charles R., (1981) human Behavior in Organization, Three Leveels of Behavior, University of South Carolina, prentice - Hall. INC, Englewood Cliffs, New Jarsey, U.S.A.

31-Http://www.cbncarbin.com .

32 -Http://www.elwatan new.com

33 - Http://www.gatahram.com

التعاون النووي الباكستانيّ– الصينيّ 1983–1988

اسم الباحث: فهد عويد البعيجي

اللقب العلمي: استاذ مساعد دكتور

التخصص: تاريخ حديث ومعاصر

مكان العمل: كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة واسط

رقم التلفون: 0781813297

البريد الإلكتروني Email:

uboreada80@gmial.com

اسم الباحثة: نهى فاضل عبد الحسن

اللقب العلمي: مدرس مساعد

التخصص: تاريخ حديث ومعاصر

مكان العمل: كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة واسط

رقم التلفون: 07707508577

البريد الإلكتروني Email:

nuha.Fadhil@uomisan.edu.iq

Pakistan-China Nuclear Cooperation 1983-1988

Researcher name: Fahd Awaid Al-Baeiji
Scientific title: Assistant Professor.
Specialization: Modern and contemporary and contemporary History.
Work location: College of Education for Human Sciences/Waist University
Phone number:0781813297
E-mail: uboreada80@gmial.com

Researcher name: Noha Fadel Abdel Hassan
Scientific title: Assistant teacher.
Specialization: Modern History.
Work location: College of Education for Human Sciences/Waist University
Phone number:07707508577
E-mail : nuha.Fadhil@uomisan.edu.iq

الملخص

مثلت العلاقات والمصالح السياسية الباكستانية الصينية نموذج للعلاقات المتميزة، انفردت بها عن باقي دول اسيا ويأتي في مقدمتها التعاون النووي بين البلدين ولا سيما المدة ١٩٨٣_١٩٨٨، وهدفت الصين من وراء ذلك اقامة تحالف قوي تتمكن من خلاله قيادة الدول الافرو –اسيويه، اما بالنسبة لباكستان فكانت تهدف من ذلك التعاون برغم الاختلاف الأيديولوجي بينهما هو المحافظة على اوضاعها الأمنية ودرء مخاطر التهديدات الهندية. ومن هنا بدأ البرنامج النووي الباكستان بالتنفيذ وبمساعدة صينية وبلغ التعاون مراحل متقدمة في هذا المجال خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: (باكستان ، الصين، مساعدات ، معاهدة التعاون النووي)

Abstract

Pakistan's political relations and interests represented the Chinese as a model for the distinguished relations, which are unique to the rest of the Asian countries, foremost of which are nuclear cooperation: between the two countries, especially the period 1983 1988, and Hadtar China is behind this the establishment of a strong alliance through which the leadership of the Afro-Association will be able to, as for Pakistan, it aims to cooperate, despite: the ideological difference between them is to maintain: its security situation and to prevent the dangers of Indian threats. Hence, the Pakistani nuclear program began implementing with Chinese assistance, and the cooperation reached advanced stages in this file during the second half of the ninth decade of the year twentieth century.

Keywords: (Pakistan, China, aid, Nuclear Cooperation Institutes)

المقدمة

يعد التعاون النووي الباكستاني الصيني خلال المدة ١٩٨٣_١٩٨٨ الصفة الغالبة في العلاقات بينهما رغم المخاوف الأمنية لكلا البلدين، وكانت باكستان تبحث عن ثقل موازنها ضد الهند، ومن الناحية المثالية كانت الصين هي الخيار الافضل في المنطقة, وبذلك اتخذ التعاون النووي السلمي بين باكستان والصين منعطفاً جاداً في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين, إذ عمل زعيم الحزب الشيوعي الصيني دنغ شياو بينغ, بحماس على أجندة الاصلاح وقام بتغييرات جوهرية في جميع قطاعات الاقتصاد والسياسات الرئيسية للبلاد, وأشارت بعض الامثلة إلى أن الصين قدمت معدات وخدمات نووية إلى باكستان منذ سبعينيات القرن العشرين.

كانت الصين تعمل من أجل قيادة الدول الافرو- آسيوية، اما باكستان فأنها تبحث عن تعاون استراتيجي وعسكريّ صينيّ على الرغم من الاختلاف الاساسي في الأيديولوجيات السياسية والاقتصادية بين الدولتين الاسيويتين, وكانت الضرورات الأمنية من الاهتمامات الرئيسية للقيادة الباكستانيّة ضد الهند، ومع مرور الوقت أضيفت العديد من العوامل الأخرى إلى هذه العلاقة، وصيغت على إنّها الصداقة الافضل, وعدت باكستان حليفاً قوياً للصين في جنوب آسيا, وعلى الرغم من عدم وجود تحالف رسمي أو اتفاقية عسكريّة كاملة بين البلدين، فقد غطى التعاون الصينيّ- الباكستانيّ جميع الجوانب بما في ذلك التعاون السياسي والعسكريّ والاقتصادي.

شكلت قضايا الانتشار النووي مشكلة حساسة في تطوير العلاقات الأمريكية- الصينيّة، لاسيما أن الانتشار النووي كان من أولويات إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وكانت باكستان تثير قلق المسؤولين في الكونغرس الأمريكي، خوفاً من مشاركتها للمعلومات المتعلقة بالأسلحة النووية مع الصين، لكنهم لم يكن لديهم أي دليل قاطع، وإن الادلة القليلة التي يمتلكونها تم اخفائها، إذ كان البلدان يسعيان إلى ايجاد نوع من التفاهم وتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية.

ومن هنا فان بسبب قلة الدراسات الأكاديمية التي تعالج موضوع العلاقات الدولية في قارة آسيا ولا سيما في مجال التعاون النووي ارتأينا نبحث في هذا الموضوع الشائك والمعقد إذ اننا وجدنا انقسام العالم الى معسكرين متضادين أحدهما شجع ودعم فكرة امتلاك الباكستان للسلاح النووي وبحجة استخدامه للأغراض السلمية ويأتي في مقدمه هذه الدول الصين، اما المعسكر الثاني الذي مثلته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند فكانت تنضران الى هذا الملف بأنه تهديد مباشر لأمن الهند بالدرجة الأولى وأمن المنطقة والعالم بالدرجة الثانية ومن هنا جاءت فكرة هذا الموضوع.

تأتي اهمية البحث للتعرف على طبيعة التعاون في المجال النووي بين البلدين خلال المدة (1983-1988), ومن هنا جاء اختيار الموضوع.

تكمن فرضية البحث حول وجود تعاون نووي باكستاني صيني خلال المدة بين عامي (1983-1988) وهل اختلفت عن السنوات السابقة ، وماهي طبيعة ذلك التعاون ، وما اهم المواد التي تصدرها او تستوردها الدولتين، وما هي النتائج التي تحققت في ضوء ذلك، تستهدف مشكلة البحث بيان طبيعة التعاون النووي بين الدولتين ونقاط ضعفها وقوتها .

قسم البحث الى مقدمة ومحورين وخاتمة تطرق المحور الاول الى: **مساعي الحكومة الباكستانية لعقد اتفاق تعاون نووي مع الصين وموقف الكونغرس الامريكي من تلك التطورات(1983-1985)** ، والذي درس التعاون النووي بين البلدين والمساعدات التي حصلت عليها باكستان وموقف الولايات المتحدة من تلك التطورات ، بينما ركز المحور الثاني على: اتفاقية التعاون النووي الباكستاني- الصيني للأغراض السلمية وتطور التعاون بين البلدين 1986-1988: والذي تطرق الى عقد اتفاق نووي باكستاني صيني في ايلول 1986، وما تلاه من تعاون بين البلدين وخاتمة تضمنت اهم النتائج.

اعتمد البحث على التسلسل الزمني في كتابة البحث والتحليل اينما اقتضت الضرورة، واستخدم في البحث جملة من المصادر المتنوعة تاتي في مقدمتها الوثائق المنشورة في موقع ولسون، وعدداً من الاطاريح والبحوث الاجنبية والعربية والصحف الصينية التي اغنت الدراسة بالمعلومات القيمة .

المحور الاول : مساعي الحكومة الباكستانية لعقد اتفاق تعاون نووي مع الصين وموقف الكونغرس الامريكي من تلك التطورات(1983–1985)

اعتمد التعاون النووي السلمي بين الصين وباكستان على الابعاد الجيواستراتيجية (**Geo Stratage**)[1]، التي تحفزها المخاوف الأمنية لكلا البلدين، وكانت باكستان تبحث عن ثقل موازن ضد الهند، ومن الناحية المثالية كانت الصين هي الخيار الافضل في المنطقة, وبذلك اتخذ التعاون النووي السلمي بين باكستان والصين منعطفاً جاداً في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين, إذ عمل زعيم الحزب الشيوعي الصيني دنغ شياو بينغ (**Dng Xiao ping**)[2], بحماس على أجندة الاصلاح وقام بتغييرات جوهرية في جميع قطاعات

([2]) **الجيواستراتيجية:** وهو مصطلح قديم يتالف من كلمتين انكليزيتين(Geo) وتعني الارض (Stratage) وتعني التخطيط، ويهتم بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة ومدى تأثيره في علاقاتها المحلية والدولية مع الدول وتحديد قوتها ومكانتها في السلم والحرب. للمزيد ينظر: أمين محمود عبد الله , في أصول الجغرافيا السياسية , ط 2 , النهضة المصرية, القاهرة , 1984, ص 16؛ نافع القصاب وصباح محمود وعبد الجليل عبد الواحد, الجغرافية السياسية, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, 1979, ص16.

([3]) **دنغ شيأو بينغ(1904–1997):** سياسي ورجل دولة ولد في 22 آب ، ببلدة شيشينغ في مقاطعة سيتشوان، أكمل تعليمه الثانوي في مدرسة تشوجينغ عام 1919 ، ثم انتقل إلى فرنسا ، وهناك تأثر بالماركسية ، وانضم إلى الحزب الشيوعي الصينيّ عام 1924 ، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، أخذ دوره السياسي إلى جانب القادة الشيوعيين ، وتولى مناصب عدة ، ففي عام 1952 شغل منصب وزير المالية ، وفي عام 1956 أصبح سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصينيّ ، وبين عامي (1973–1976) اصبح نائب رئيس مجلس الدولة الا انه جرد من المنصب في نيسان 1976، بسبب معارضة "عصابة الاربعة" ، واعيد الى منصب النائب الاول رئيس مجلس الدولة في (نيسان 1977–1980)، وفي ايلول 1980 قدم استقالته من المنصب المذكور، وبقى في منصب أصبح رئيس الجنه الوطنية الخامسة للمؤتمر الاستشاري السياسي للحزب الصيني، الذي تقلده منذ اذار 1978، وانتخب في 12 آيار 1982 زعيماً للحزب الشيوعي الصيني، وخلالة فتح دنغ الصين

الاقتصاد والسياسات الرئيسية للبلاد, وأشارت بعض الامثلة إلى أن الصين قدمت معدات وخدمات نووية إلى باكستان منذ سبعينيات القرن العشرين [1].

كانت الصين تعمل من أجل قيادة الدول الافرو- آسيوية، اما باكستان فأنها تبحث عن تعاون استراتيجي وعسكريّ صينيّ على الرغم من الاختلاف الاساسي في الأيديولوجيات السياسية والاقتصادية بين الدولتين الاسيويتين, وكانت الضرورات الأمنية من الاهتمامات الرئيسية للقيادة الباكستانيّة ضد الهند، ومع مرور الوقت أضيفت العديد من العوامل الأخرى إلى هذه العلاقة، وصيغت على إنّها الصداقة الافضل, وعدت باكستان حليفاً قوياً للصين في جنوب آسيا, وعلى الرغم من عدم وجود تحالف رسمي أو اتفاقية عسكريّة كاملة بين البلدين، فقد غطى التعاون الصينيّ- الباكستانيّ جميع الجوانب بما في ذلك التعاون السياسي والعسكريّ والاقتصادي [2].

شكلت قضايا الانتشار النووي مشكلة حساسة في تطوير العلاقات الأمريكية- الصينيّة، لاسيما أن الانتشار النووي كان من أولويات إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وكانت باكستان تثير قلق المسؤولين في الكونغرس الأمريكي، خوفاً من مشاركتها للمعلومات المتعلقة بالأسلحة النووية مع الصين، لكنهم لم يكن

للاستثمار الأجنبيّ والسوق العالمية والمنافسة الخاصة المحدودة، وكان له الفضل في تطوير وتحويل الاقتصاد الصينيّ إلى أحد أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم على مدى ثلاثين عاماً ورفع مستوى المعيشة لمئات الملايين من الصينيّين، قدم استقالته في اواخر 1989 وقبلت في اذار 1990 ، توفي في 19 شباط عن عمر ناهز 93 عام . للمزيد ينظر :

Brian Hook ,The Cambridge Encyclopedia of China, New York ,1991, P.277; Daivid Shambaugh, Deng Xiaoping, Studie On Contemporary China, New York, 2001.

(2)Zulfeqer Hussain , The Dynamics Of Pakistan –China Strategic Relations: Challenges And Prospects In Post 9/11 Era, Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of National Defence, Islamabad, 2019, P.80.

(3)Ibid.

لديهم أي دليل قاطع، وإن الادلة القليلة التي يمتلكونها تم اخفائها، إذ كان البلدان يسعيان إلى ايجاد نوع من التفاهم وتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية[1].

ذكرت صحيفة واشنطن بوست الصادرة في 28 كانون الثاني 1983, نقلاً عن مصادر استخباراتية أمريكية أن هناك معلومات أكدت مساعدة الصين لباكستان في تطوير أسلحة باكستان النووية من خلال تزويدها بمعلومات تصميم حساسة, وخشيت تلك المصادر أن تكون باكستان قد سمحت بالمضي قدماً في جهودها لصنع قنابل ذرية دون إجراء تجربة نووية مبكرة ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى قطع المساعدات العسكريّة الأمريكية, ونقلت الصحيفة عن مصادر مجهولة قولها إن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (**George Schuitz**)[2] ، كان عازم على إثارة القضية في بكين خلال زيارته المقررة في شباط من العام

(**2**)William Burr, China May Have Helped Pakistan Nuclear Weapons Design, ,National Security Archive Newly Declassified Intelligence Indicates 423, Courtesy of Institute for Science and .Electronic Briefing Book No International Security), George Washington University, Washington, April 23, 2013.

https://nsarchive2 .gwu. edu/nukevault/ebb423

[2] () **جورج شولتز**(1920–2021) ولد في13 كانون الأول في مدينة نيويورك اكمل دراسة الدكتوراه في الاقتصاد الصناعي من معهد ماساتشوستس للتكنلوجيا في عام 1949 أصبح خبير اقتصادي في مجلس المستشارين الاقتصادين للرئيس ايزنهأور , في عام 1957 أصبح عميدا في جامعة شيكاغو لمدة عامين، بعدها شغل منصب وزيراً للعمل في عام 1969 ؛ ومن ثم أصبح وزيرا للخزينة في عام 1972 لمدة عامين ، وخلال إدارة ريغان شغل منصب رئيس المجلس الاستشاري للسياسة الاقتصادية بين عامي 19781–1982 , بعدها شغل منصب وزير الخارجية (1982–1989) , وكان له دورا كبير في تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب وشرق آسيا وتوفي عن عمر ناهز 100 عام للمزيد ينظر:

نفسه, وذكرت الصحيفة, إن شولتز مستعد لإخبار الحكومة الصينيّة أنه لا يمكن السماح لها بشراء مفاعلات طاقة من الشركات الأمريكية ما لم تقدم تأكيدات بأنّها لن تساعد الدول الأخرى في تطوير أسلحة نووية [1]، ورداً على ذلك نفت الصين في 30 كانون الثاني 1983 ما ذكره التقرير الاخباري من أنها قدمت معلومات ومخططات لسلاح نووي باكستانيّ[2]، وذكر الرئيس الباكستانيّ ضياء الحق في 31 كانون الثاني من العام نفسه، في لقاء اجرته معه جريدة التايمز البريطانية حول صنع باكستان أسلحة نووية، وذكر ان باكستان لا تمتلك الا بعض المواد المتواضعة لتخصيب اليورانيوم، وأنها لا تمتلك أي مصنع لإعادة المعالجة، وهذا ما يمنع من انتاج رأس نووي وأحد؛ لذلك فهي لا تمتلك أي قدرات لإنتاج النووي[3]، وقالت الحكومة الباكستانيّة إن برنامجها النووي يهدف فقط إلى أنتاج الطاقة[4].

Ruud van Dijk, et al, Encyclopedia of the Cold War, Vol. 1. New York, Routledge Publishing, 2008, P. 787; CBS News, Washington, February 8, 2021; The New York Times," Newspaper", USA, April 7, 2021.

(2) The San Francisco Examiner, "Newspaper", California, January 28, 1983.

(3)The James Martin Center for Nonproliferation Studies at the Montarey Institute of international Studies, World Tin Years of and Pakistan Nuclear Chronology , California, 2011, P. 139.

(4) نهى فاضل عبد الحسن، التطورات الداخلية في باكستان 1977-1988، رسالة ماجستير " غير منشورة"، كلية التربية، جامعة ميسان ، 2019، ص 202.

(5) The Buffalo News, " Newspaper", New York, January 28 ,1983.

وخلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز إلى بكين في 2 شباط 1983، حذر الحكومة الصينيّة من أن أي مساعدات تقدم إلى باكستان في المجال النووي سيكون لها تأثير سلبي على نية البلدين عقد اتفاقية بشأن التعاون النووي، والتي من المقرر أن تضمن فيها السماح للشركات الأمريكية ببيع محطات الطاقة أو مكوناتها إلى الصين ، لاسيما أن باكستان والصين تربطهما علاقات قوية فمن المؤكد أن الصين زودت باكستان بمعلومات حول تصميم القنابل النووية، مما يمكن باكستان بعد ذلك تطوير خيار قنبلة دون المخاطرة بمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي 5 شباط 1983، أكد الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق أنَ باكستان قد تمكنت من تخصيب اليورانيوم بمقدار 5% وذلك مما يتطلبة البحث وأهداف الطاقة النووية [2].

وأكد تقرير صحفي لمجلة الايكونوميست (The Economist) البريطانية في نيسان 1983، نقلا عن عبد القدير خان[3]، بأنّ الصين زودت باكستان بخمسين كيلو غرام من اليورانيوم المخصب المستخدم في

---

(2)Mohammed Ahsen Chaudhri, Strtegic And Military Dimensions in Pakistan – China Relations, Pakistan Horizon, Vol. 39, No. 4, 1986, P. 25.

(3) مجلة التقرير الشهري ، ورطة باكستان النووية ، مركز البحوث والمعلومات ، العدد 5، بغداد ، آيار 1987 ، ص216.

([4]) **عبد القدير خان (1935–2021)**: الاب الروحي للقنبلة النووية الباكستانيّة، ولد في 1 نيسان ، بمدينة بابال الهندية، درس الثانوية في الهند، أكمل دراسة البكالوريوس في العلوم بجامعة كراتشي عام 1960، سافر إلى المانيا والتحق بجامعة برلين التقنية ، اتم تدريبية لمدة عامين في علوم المعادن ، نال الماجستير عام 1967، من جامعة دلفت التكنولوجية بهولندا ، وبعدها حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لوفين البلجيكية عام 1972، أنشأ المعامل الهندسية للبحوث في مدينة كاهوتا الباكستانيّة عام 1976، وتقديراً لجهوده في هذا المجال اطلقت الحكومة الباكستانيّة على منشأة كاهوتا

صنع الأسلحة في وقت مبكر من عام 1982[1].

وذكر تقرير استخباراتي سري لوزارة الخارجية الأمريكية في عام 1983 ما نصه: " **صراحة لقد خلصنا إلى أن الصين قدمت المساعدة لبرنامج باكستان لتطوير قدرات الأسلحة النووية، وعلى مدى السنوات العديدة الماضية ، حافظت الصين وباكستان على اتصالاتهما في المجال النووي، واقتصرت مشاركة الصين على الجوانب التشغيلية لقوة مفاعل كانوب في كراتشي، ويعتقد أنّ التعاون قد حدث في مجال إنتاج المواد الانشطارية وربما أيضاً تصميم الأجهزة النووية** " [2].

وفي حزيران 1983، ذكر أحد المسؤولون في واشنطن إن الصين سلمت تصميم كاملاً لقنبلتها النووية التي تم اختبارها في الانفجار النووي الرابع [3]، مع اعطائها ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب يكفي

"معامل عبد القدير خان" توفي 10 تشرين الأول . للمزيد ينظر: محمد عبد الغفار شكر ، عبد القدير خان الاب الروحي للقنبلة النووية، كراتشي، 2003، ص79 ؛ مقال منشور على الموقع الالكتروني Richard Pallardy, The Encyclopaedia Britannica, June 25, 2024. https://www.britannica.com/biography/Abdul-Qadeer-Khan

(2) Mansoor Ahmed Chaudhri, Op.Cit, P.73.

(3) Quoted in: Evan Sabino Medeiros, Integrating A Rising Power Into Global Nonproliferation Regimes: US-China Negations and Interactions on Nonproliferation (1980-2001), Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of London, UK, 2002,P.62

(4) Willem van Kemenade, The Fragile Pakistan State Ally of the United States and China, (N.P), (N.D),P.15 https://www.clingendael.org/publication/fragile-pakistani-state-ally-united-states-and-china.

لصنع سلاحين نوويين وساعد في تشغيل مفاعل كاهوتا [1]، وهذا ما أكدته وكالة الاستخبارات المركزية في عام 1983 [2].

نفت الصين تلك التقارير وأوضحت أن تعاونها النووي مع أي دولة لا يكون الا من أجل الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية, ولم تحصل باكستان على استثناء في هذا التعاون[3], أكدت بعض المصادر الهندية على إنّ الصين قدمت لباكستان إمدادات متكونه من مواد واجهزة وبمعرفة التقنيات النووية والصاروخية, وبفضل تعاونهما النووي السلمي، ساعدت الصين باكستان في بناء مفاعل تشاشما بطاقة تقدر بـ(300) ميغأواط، وأثبتت الصين أنها حليف يمكن لباكستان الاعتماد عليه، فعندما رفضت الشركات اليابانّية والفرنسية والالمانية تقديم المساعدة الفنية والمكونات الأساسية للمفاعل النووي الباكستانيّ، إذ مدت الصين يد المساعدة في بناء مفاعل خوشاب للطاقة كهربائية بقدرة(50) ميغأواط[4].

من جانب آخر ذكرت المصادر العسكريّة الأمريكية في عام 1983، ان العلماء النوويين الصينيّين كانوا يعملون في منشأة باكستان النووية في كاهوتا[5] ، وكان الهدف الأول هو تعليم الخبراء الباكستانيّين عملية نشر الغاز لتنقية اليورانيوم وتصميم سلاح الصفقة، وان الصين قدمت تصميم سلاح نووي كامل إلى باكستان مع ما يكفي من اليورانيوم مخصص لصنع سلاحين نوويين[6]، وذكرت وكالة المخابرات الأمريكية

---

(2)Swaran Singh, China – Pakistan Strategic Cooperation: Indian Perspectives, Center Sciences Humaines , New Delhi, 2007, P. 142.

(3) Tien-Sze Fang , OP.Cit, P.26.

(4) Zulfeqer Hussain, Op.Cit, P.80.

(5) Swaran Singh, Op.Cit , P. 143.

(6) Evan Sabino Medeiros, Op.Cit ,P.62

(7) Joe Stork, Pakistan's Nuclear Fix, Middle East Report, No. 143, Washington, November/December 1986. https://merip.org/1986/11/pakistans-nuclear-fix.

في العام نفسه، أن العلماء الصينيّن كانوا يزورون مفاعل كاهوتا بأنتظام وان الصين زودت باكستان بمفاعل أبحاث إلى جانب(1) كغم من اليورانيوم عالي التخصيب[1]، وساعدت في تشغيل محطة طاقة كاهوتا، وأعطت باكستان تصميم سلاحاً نووياً، ونقلت تقارير صحفية عن إدارة رونالد ريغان(**Ronald Reagan**)[2]، من أن العلماء الباكستانيّين العاملين في كاهوتا لديهم عدداً من التصاميم النووية [3].

وذكر تقرير للمخابرات الأمريكية في عام 1983 إن باكستان قد طلبت شراء الفولاذ المقاوم للصدأ الذي يبلغ قطره (13) بوصة بكميات كبيرة من الخارج ، ويستخدم الفولاذ لإحاطة اليورانيوم في قنبلة ذرية من نوع الانفجار الداخلي لكنه تم إيقاف معظمها، وتم رفض الحصول على أشكال صفائح فولاذية تستخدم

---

(2) جاسجيت سنج، التسليح النووي والامن الإقليمي من منظور هندي، بحث منشور ضمن كتاب توازن القوى في جنوب آسيا ، ترجمة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 200، ص 65.

([3]) رونالد ريغان (1911–2004) الرئيس الاربعين للولايات المتحدة، ولد في تامبيكو بولاية الينوي، أكمل تعليمه الثانوي في مدرسة ديكسون، حصل على البكالوريوس في الاقتصاد من كلية يوريكا عام 1932 ،عمل ممثلا لأفلام الكآبوي من الدرجة الثانية ، بدأ حياته السياسية مع الحزب الديمقراطي ، وكان معجباً ببرنامج "العهد الجديد" للرئيس روزفلت، وفي آب عام 1962 انتقل إلى الحزب الجمهوري، وبين عامي (1967–1975) أصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا وبين عامي (1981–1989) ، تولى الرئاسة الأمريكية عام 1981، ومنذ اليوم الأول لتوليه السلطة وضع استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية تمثلت بالسعي لاستعادة معظم المناطق التي خسرتها الولايات المتحدة الأمريكية جراء سياسة الرئيس كارتر خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتيّ. للمزيد ينظر: سجى علي سلمان الطائي، السياسة الداخلية للولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغان 1981–1989، إطروحة دكتوراه ، "غير منشورة "، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط 2021؛

Leonard W. Levy et al, Encyclopedia of the American Presidency, Vol 3, Macmillan Library, Edinburgh, 1994, PP.1280–1281.

([4], Valte, China – Pakistan Strategic Relations In The Pot –Cold War , Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of Jawaharlal Nehru, 2008, P.118.

لتطويق المتفجرات التقليدية، وكان العمل في مرفق صغير لإعادة المعالجة قريب في معهد باكستان، واشار التقرير أن باكستان اقدمت على شراء السفن البحرية والغواصات والطائرات لتطوير البحرية، وطورت قدرتها الهندسية الدقيقة في كراتشي، إذ أصبح بإمكانها صنع الكرات والالواح الفولاذية المنحنية [1].

اشارت وثيقة صادرة من وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 22 حزيران 1983 إلى أنّ هناك دليل لا لبس فيه على إنّ باكستان تعمل بنشاط على تطوير برنامجها للأسلحة النووية، وأكدت أن الصين أدت دوراً مهمّاً في جهود باكستان لصنع قنبلتها النووية، في حين كان أمام باكستان وقت طويل قبل أن تتمكن من صنع القنبلة ، فقد قدمت لها الصين المساعدة في انتاج مواد انشطارية وربما تصميم نووي [2].

وذكر تقييم استخباراتي سري لوزارة الخارجية الأمريكية في عام 1983 ما نصه : " **لقد خلصنا إلى أن الصين قدمت المساعدة لبرنامج باكستان لتطوير قدرات الأسلحة النووية ، وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، حافظت الصين وباكستان على اتصالات في المجال النووي ، واقتصرت مشاركة الصين على الجوانب التشغيلية لمفاعل كانوب في كراتشي، ونعتقد أن التعاون قد حدث في مجال إنتاج المواد الانشطارية وربما أيضاً تصميم الاجهزة النووية**"، وأشار تقارير صحفية أمريكية أن الفنيين الصينيّين استمروا حتى منتصف الثمانينيات في تزويد باكستان بالخبرات النووية[3].

وتحدثت مصادر دبلوماسية أمريكية بشأن المحادثات الأمريكية– الصينيّة لعقد اتفاقية ذرية ثنائية بينهما بأنّها متوقفة على تقديم بكين تعهد بعدم مساعدة الدول الأخرى في برامج الأسلحة النووية, ليتسنى للإدارة

---

(2) Willem van Kemenade,Op.Cit,P.15.

(3) Pakistan's Nuclear Program Posed "Acute Dilemma" for U.S. Policy, Washington, D.C., August 30, 2021, Cited in: https://nsarchive.gwu.edu/briefing-book/nuclear-vault/2021-08-30/pakistans-nuclear-program-posed-acute-dilemma-us-policy

(4)The Timer, Chinese Pledge to Pakistan over Nuclear Threat, London, June 27 , 1974, P.62.

الأمريكية التعهد لإقناع الكونغرس بالموافقة على بيع محطات أو مكونات للطاقة الذرية إلى الصين، على الرغم من أن بكين أوضحت أنها لا تنوي التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو قبولها [1]

لم تتوقف مساعي باكستان بتطوير برنامجها النووي على الرغم من الضغط الدولي لإيقافه ، ففي 21 تموز 1983، زار وزير الخارجية الباكستانيّ صاحب زادة يعقوب خان بكين والتقى هناك عدد من العلماء الباكستانيّين في الصين ، ووجه لهم دعوة لزيارة باكستان في أقرب فرصة [2] .

انضمت الصين إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) [3]، في 1 كانون الثاني1984, وأصبحت عضو مهم فيها [4] ، وأكدت على اتباع المبادئ التوجيهية للتجارة والتعاون النووي في الطاقة ومن أهم

---

(2)The Miami Herald, Newspaper, Florida, January 28, 1983.

(3) نهى فاضل عبد الحسن ، المصدر السابق، ص 202.

(4) الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA): هي منظمة دولية تسعى إلى تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومنع استخدامها لأي غرض عسكريّ، بما في ذلك الأسلحة النووية، تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنظمة مستقلة في 29 تموز 1957، و نص النظام الاساسي لها، على إنّ تقدم تقاريرها إلى كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، يقع مقر الوكالة في فيينا عاصمة النمسا، ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مكتبأنّ للضمانات الإقليمية، في تورونتو و طوكيو، تعمل الوكالة كمنتدى حكومي دولي للتعاون العلمي والتقني في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية والطاقة النووية في جميع أنحاء العالم، وتشجع على تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا، وتوفر ضمانات دولية ضد إساءة استخدام التكنولوجيا النووية والمواد النووية، والحماية من الاشعاع ومعايير الأمن النووي وتنفيذها. للمزيد ينظر:

Offices and Contact Information, International Atomic Energy Agency, International Atomic Energy Agency, Vienna, 29 November 2018. https://www.iaea.org/contact ; International Atomic Energy Agency, "Statute of the, Vienna, 16 November 2013. www.iaea.org/about/statute.

(5) جيرالد سيجال، الصين والسيطرة على الاسلحة ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1987، ص5.

تلك المبادئ [1] :

1- أعلنت الصين أن تجارتها النووية وصادراتها يجب أن يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية.

2- يجب أن تخضع جميع الصادرات النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

3- يجب على الدولة المتلقية للتكنلوجيا الا تنقل التكنولوجيا النووية إلى دولة ثالثة دون موافقة مسبقة من الصين.

وفي خطاب ألقاه رئيس مجلس الدولة الصينيّ تشاو زيانج (**Zhao Ziyang**) [2]، خلال مأدبة اقيمت له في البيت الابيض الأمريكي في 10 كانون الثاني 1984 ، أعلن عن التزام الصين الراسخ بعدم الانتشار النووي ونُقل عن رئيس مجلس الدولة قوله: " **ان الصين لن تساعد الدول الأخرى في تطوير**

(2) Zulfeqer Hussain, Op.Cit, P.80.

([3]) **تشاو زيانج (1919-2005):** ولد في 17 تشرين الأول بمقاطعة خنان بوسط الصين، وانضم إلى عصبة الشباب الشيوعي في عام 1932، خدم في الجيش في أثناء الحرب ضد اليابانيين، تعرض للاضطهاد خلال عمليات التطهير التي حدثت خلال الثورة الثقافية، عاد إلى الظهور في عام 1971 كمسؤول في منطقة منغوليا الداخلية، اعجب به دنغ شياو بينغ، وفي عام 1980 أحضر تشاو إلى بكين نائبا لرئيس مجلس الدولة، وفي وقت لاحق من ذلك العام، تم ترقية تشاو إلى منصب رئيس مجلس الدولة، وهي الوظيفة التي جعلت منه المسؤول الأول عن اقتصاد الصين، وبطلب من دنغ شياو تبنى الاخير عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال توسيع الإدارة الذاتية للمزارعين وبعض الصناعات، وفي عام 1987 أصبح تشاو أميناً عاماً للحزب الشيوعي، وسرعان ما جرد دنغ شياو تشاو زيانج من صلاحياته ووظيفته وضع تحت الإقامة الجبرية، توفي في ١٧ كانون الثاني عن اعمر يناهز 85 عاما أثر سكته دماغية. للمزيد ينظر:

The New York Times, "Newspaper ",USA , January 17, 2005; 崇光研究百科全书2004-2024 Sogou.com ;京公网安备11000002000025号

الأسلحة النووية ، ولا تؤيد أو تشجع الانتشار النووي "[1] .

وذكر عبد القدير خان في مقابلة إجريت مع صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في 9 شباط 1984، ما نصهُ: " **إن باكستان كسرت احتكار الدول الغربية لتخصيب اليورانيوم**"، ورفض المسؤولون الأمريكيون ذلك وعدوه نوعاً من التفاخر [2]، وقال في الوقت نفسه: "**بإمكان باكستان تخصيب اليورانيوم، كما يمكنها أن تنتج سلاحاً نووياً إذا لزم الأمر**"[3].

وخلال زيارة الرئيس الصينيّ لي شيانيان(**Li Xianian**)[4]، الى لاهور في 7 آذار 1984، للمشاركة في حفل اقيم فيها، قال: " **بأنّ الصين تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا واقتراح إنشاء منظمة سلام للمحيط الهندي**"[5] .

---

(2)The James Martin Center for Nonproliferation Studies at the Montarey Institute of international Studies, Op.Cit, P.129.

([3]) Ibid , P.128.

(4) Zulfeqer Hussain, Op.Cit, P.80.

([5]) **لي شيانيان(1909-1992):** ولد في 23 حزيران بمقاطعة هوبي، اكمل دراسته العسكريّة في الكلية العسكريّة الصينيّة، وفي عام 1939 تم نقلة إلى منصبة نائب مدير اللجان العسكريّة في مقاطعة ختان، في عام 1954 شغل منصب نائب رئيس مجلس الدولة ووزير المالية، وفي 1976 شغل منصب عضو اللجنة الدائمة في الحزب الشيوعي، وبي عامي (1983 – 1987) انتخب رئيساً لجمهورية الصين الشعبية، وفي عام 1988 تم انتخابه رئيس للجنة الوطنية السابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصينيّ ، توفي في 21 حزيران عن عمر ناهز 83. للمزيد ينظر:

Yuwu Song, Biographical Dictionary of the People's Republic of China, USA, 2013, P. 105; Los Angeles Times," Newspaper", USA, June 23,1992; The New Your Times," Newspaper ", U.S.A, June 23, 1992.

Iram Khalid & Zakia Bano, Pakistan's Nuclear Development (1974-) 6(1998), External Pressures, Journal of South Asian Studies, Vol. 30, No. 1,

صرح مسؤولين في الإدارة الأمريكية إن مساعدة الصين لباكستان في برنامجها النووي يمثل عائق أمام اتفاق التعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الذي عد الانجاز الرئيسي لزيارة الرئيس ريغان للصين في26 نيسان1984 [1]، وحذر الكونغرس من هذا الاتفاق الذي تمت كتابته على عجل, مع رئيس مجلس الدولة الصينيّ تشاو زيانج خلال زيارته الصين في كانون الثاني من العام نفسه، الذي أكد على عدم مساعدة دول أخرى في الحصول على سلاح نووي، وأكد أعضاء من الكونغرس أن الاتفاق لم يقدم للمراجعة، وذلك لانهم يمتلكون معلومات تفيد بأنّ الصين ساعدت باكستان في اكتساب القدرة على بناء سلاح نووي، لاسيما أن الاتفاق سيجعل الصين أول دولة شيوعية لديها الحق في شراء المفاعلات الأمريكية والتكنولوجيا النووية التجاريّة الأخرى[2].

أشارت بعض المصادر إلى أنّ الصين قد ساعدت باكستان سراً في تصميم رؤوس حربية نووية, وقدمت بيانات لا تقدر بثمن حول التجارب النووية الصينيّة, لكن الرئيس الباكستانيّ محمد ضياء الحق نفى ذلك، وذكر أن بلاده ليس لديها القدرة أو النية لتطوير أسلحة نووية, وعلى الرغم من نفي كل من الصين وباكستان، أكد مسؤولو الإدارة الأمريكية ان لديهم ادلة كافية على تلك المساعدات, إذ ذكر السناتور إلان كرانستون (**Alan Cranston**) [3]،"**ان الباكستانيّون بدأوا في أعمال تصميم الرؤس النووية منذ**

Pakistan. January – June 2015, PP.224-226; Building A Safer, Op.Cit, PP. 177-188.

(2) مجلة شؤون دولية ، السياسة الخارجية للصين الشعبية، ترجمة : مركز الدراسات والبحوث ، بغداد، 1985، ص10.

(3) Financial Times, "Newspaper" London, July 17, 1984) .

(4) **الان كرانستون (1914-2000)** : سياسي وصحفي أمريكي، ولد في 19 حزيران ، في مدينة كاليفورينا , حصل على شهادة البكالوريوس في الصحافة عام 1936 من جامعة ستانفور , شغل منصب عضو مجلس الشيوخ من عام 1969-1993 , وأصبح في الوقت نفسه رئيس مجلس الشيوخ لشؤن المحاربين القدمى (1987-1993) ، توفي 31 كانون الأول، عن عمر ناهز 86 عام للمزيد ينظر:

عام 1980 على الاقل، بعد أن تلقوا مساعدة التصميم من جمهورية الصين الشعبية بدءاً من أوآخر السبعينيات", وأكد إنه سيسعى إلى منع المزيد من المساعدة العسكريّة لباكستان حتى يتم وضع المنشآت النووية فيها تحت التفتيش الدولي، واشار إلى أنّه : " **ليس لدي دليل على إنّ باكستان تمتلك قنابل نووية فعلية، أو أن باكستان قد أنتجت بالفعل كمية محددة من المواد الصالحة لصنع الأسلحة...النقطة المهمة هي أن لديهم إلان ما يحتاجون إليه لإنتاج أسلحتهم النووية "** [1] .

دعا السيناتور إلان كرانستون إدارة ريغان إلى تقديم مزيد من المعلومات حول الارتباط بين الصين وباكستان, ومعرفة نوع المساعدة السرية التي قدمت لتخصيب اليورانيوم في مفاعل كاهوتا, وما هو نوع تصميم الأسلحة النووية التي قدمتها الصين لباكستان, وقال: " **يجب الاجابة على هذه الاسئلة قبل أن يتمكن الكونغرس من اتخاذ قرار بشأن اتفاقية التعاون النووي التجاريّ مع الصين التي تم توقيعها في بكين في 26 نيسان 1984 أثناء زيارة الرئيس ريغان إلى جمهورية الصين الشعبية**", ونفت الصين ، مراراً وتكراراً تقديم مساعدات نووية لباكستان, ورفض المتحدث باسم الإدارة الأمريكية لاري سبيكس (**larry speakes**) التعليق على خطاب إلان كرانستون ، لكنه قال: "**ما زلنا قلقين بشأن الانشطة النووية غير الخاضعة للرقابة في باكستان**" [2] .

واصل عبد القدير خان تصريحاته إذ أكد في16 أيار في العام نفسه أنه "**من الممكن نظرياً لباكستان ليس فقط تصنيع القنابل الذرية ولكن أيضاً القنابل الهيدروجينية، وأن برنامج التخصيب الباكستانيّ**

Biographical Directory of the United States Congress 1774- Presenth. https://bioguideretro.congress.gov/Home/MemberDetails?memIndexc000877; U.S. The New York Times," Nespaper ", January 1, 2001.

(2) Tallahassee Democrat(Tallahassee Florida), June 22 1984; Daily Press, Virgina, July 30, 1984.

(3) Daily Press, Virgina, July 30, 1984 .

كان للأغراض السلمية فقط " [1] .

في غضون ذلك أحرزت باكستان تقدماً كبيراً في مجال التخصيب في عام 1984 ، إذ أعلن عبد القدير خان أن مصنع كاهوتا قد نجح في انتاج اليورانيوم المخصب[2]، بعد ذلك أكد الرئيس الباكستانيّ ضياء الحق هذه النقطة ، لكنه استدرك قائلاً : " **إنه تم إنتاج مواد لا تستخدم في صنع الأسلحة** " [3].

شغل البرنامج النووي صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أعلن السناتور إلان كرانستون أمام مجلس الشيوخ في 20 حزيران 1984: " **أن باكستان يمكن أن تصنع ما لا يقل عن اثني عشر قنبلة**"، واستند تقريره إلى وثيقة اعدها تسعون خبيراً حول المساعدة الصينيّة لباكستان، وحذر من مخاطر البرنامج النووي الباكستانيّ، وفي غضون ذلك كانت وزارة الخارجية الأمريكية تخفي هذه الحقيقة عن الكونغرس لأنها تخشى إذا علم الأخير بذلك، فإنه سيوقف (3.2) مليار دولار من المساعدات المقدمة لباكستان في أعقاب التدخل السوفيتيّ لأفغانستان [4].

وأفاد تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الصادرة في 22 حزيران1984 أن إدارة ريغان كانت تمتلك معلومات حول مساعدة الصين في تشغيل مصنع كاهوتا لتخصيب اليورانيوم، وقدمت المساعدة في إنتاج المواد الانشطارية وربما في تصميم الاجهزة النووية ، ومن المتوقع أن تنقل هذه المنشأة الجديدة باكستان من مرحلة قنبلة اليورانيوم التقليدية إلى أنتّاج البلوتونيوم والتريتيوم، مما سيمكنها من تطوير رؤوس حربية نووية مدمجة

(2) Valte, Op.Cit, PP.181-182.

(3) Zulfeqer Hussain, Op.Cit, P.80.

(4) Zeenat Naquatee United States Pakistan – China Relations And Their Impi I cation For India's Security (1971 - 1981), Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of Jawaharlal Nehru, 1991, P.149

(5)The James Martin Center for Nonproliferation Studies at the Montarey Institute of international Studies, Op.Cit, P.122.

أكثر تقدماً لصواريخها [1] ، وذكرت الصحيفة أيضاً أنه تم رصد علماء صينيّين في مجمع كاهوتا [2]، وأعلنت وكالة أنباء باكستانيّة في الوقت نفسه أنّ أحد المعامل البحثية نجح في تنقية الكرافيت إلى أكثر من (90٪) يمكن استخدام هذا الكرافيت النقي في مفاعلات الانتاج وهو قادر على إنّتاج البلوتونيوم عالي الجودة[3].

يبدو من خلال التقارير الأمريكية الصادرة من وزارة الخارجية والكونغرس الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تراقب عن كثب البرنامج النووي الباكستانيّ والمراحل التي وصل اليها بطريقة سرية، وهذا ما اثار حفيظة الجانب الباكستانيّ .

وعندما أنشأت الصين مصانع للطرد المركزي في هانتشونغ ، ادعى العالم الباكستانيّ عبد القدير خان أنه ساعد في تجميع مواد تلك المنشأة ، لكنه في حقيقة الأمر أن الصين اشترت معداته من الاتحاد السوفيتي، واستفاد برنامج الصين النووي من مجموعة أخرى من التقنيات الغربية، وهذا ما ذكره تقرير وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية لعام 1984، كأدلة على إنّ الصينيّين نجحوا في استيعاب تكنولوجيا الولايات المتحدة الأمريكية في برنامج أسلحتهم النووية في مجالات مثل المواد شديدة الانفجار، والكيمياء الاشعاعية، والتعدين، واللحام ، والحواسيب الفائقة، والضوئيات عالية السرعة، والحفر تحت الارض، وهذا زاد من سرعة وصولهم إلى التكنلوجيا الغربية، وأكد أسوران سينغ ان الشكر على ذلك يعود إلى الاتصال الصريح مع علماء وتكنولوجيا الولايات المتحدة الأمريكية والاستحواذ السري على التكنولوجيا الأمريكية، لا للباكستانيّين، وأصبحت التبادلات العسكريّة ومبيعات الأسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين طبيعية بصورة متزايدة [4].

---

(2) Quoted in : Swaran Singh, Op.Cit, P.165.

(3) The New York Times, "Newspeper ", USA, June 22, 1984.

(4) Valte, Op.Cit, PP.181-182.

(5) Andrew Small, The China-Pakistan Axis Asia's New Geopolitics, New York , 2015, P.29.

يبدو إنّ تصريحات المسؤولين الصينيّين أكدت على إنّ التعاون في المجال النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هي التي طوّرت البرامج النووية للأخيرة وليس باكستان، التي كانت هي نفسها بحاجة إلى المساعدة الصينيّة لتطوير برنامجها النووي وليس العكس .

عرضت الولايات المتحدة الأمريكية مظلة نووية على باكستان بشرط أن تتخلى عن الخيار النووي، وأرسل الرئيس الأمريكي دونالد ريغان رسالة إلى الرئيس الباكستانيّ محمد ضياء الحق في أيلول 1984 ، أعرب فيها عن قلقه بشأن استمرار أنشطة باكستان النووية وهدد بأنّ هناك عواقب وخيمة ستتلقاها باكستان في حال قيامها بتخصيب اليورانيوم بما يزيد عن نسبة (5%) المسموح بها [1].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة للغاية بالسماح بتصدير المفاعلات النووية ووقود اليورانيوم إلى الصين, وإن مخاوف إدارة ريغان من المساعدات التي تقدمها الصين لباكستان في المجال النووي لم تشرك الكونغرس فيها , لاسيما أن وزارة الخارجية الصينيّة اعترفت على مضض بتلك العلاقة ، لكنها أكدت أنها لا تستخدم الا للأغراض السلمية, بينما أكدت المعلومات الاستخباراتية الأمريكية في 23 أيلول 1984 ، ان الصين منحت التكنولوجيا النووية لباكستان, في الوقت الذي لم تؤكد تلك المعلومات على أي دليل يثبت نية باكستان لتطوير برنامجها النووي، ومن جانب آخر درس العلماء الصينيّون التقنية المركزية الباكستانيّة لإنتاج المواد النووية, وهي تقنية اكتسبها الباكستانيّون من الاوروبيين, وبالمقابل قدم الصينيّون لباكستان معلومات عن القنبلة النووية التي اجرتها الصين في وقت سابق[2] .

أدرك العلماء الصينيّين إنّ برنامجهم النووي متخلف مقارنة بالاتحاد السوفيتيّ والولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع السبب في ذلك إلى انقطاع الاتصال بالقوى النووية الغربية، وتوقف تعاونها في المجال العلمي مع الاتحاد السوفيتيّ، و شكل ذلك ضعفاً في قدرتها على تخصيب اليورانيوم ، فكانت تلك من

(2) Zeenat Naquatee, Op.Cit, P. 150.

(3) The Times Recorder, Newspapers, Ohio, Nov 7 ,1985.

الدوافع الرئيسية لقرار الصين الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأول من كانون الثاني 1984، بعد أن وعدتها الوكالة بالحصول على تكنولوجيا التخصيب الفائقة[1] .

إنّ التعاون النووي الأمريكي – الصينيّ وانضمام الصين إلى الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA) [2] في 1 كانون الأول 1984، قد زاد من المخاوف الباكستانيّة من امكانية مساعدة الصين لها في الجانب النووي [3]، أكد مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية: **"ان هناك بعض التفاهمات الأساسية مع الصينيّين ما زلنا نعمل على حلها إلى أن نكون واثقين من أن فهمهم الأساسي لعالم عدم الانتشار هو نفس فهمنا"**، وكانت أحد نقاط الاختلاف بين البلدين مساعدة الصين لباكستان في تطوير برنامجها النووي ، بينما نفت الصين أن تكون لها يد في ذلك – و أشارت إلى ذلك في عدة مناسبات – و كانت الاتفاقية الأمريكية – الصينيّة مكسباً مهماً لكلا البلدين ؛ إذ إن مصلحة الصين تصب في الحصول على المفاعلات

([2]) Andrew Small , Op.Cit, P.33

([3]) الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA): هي منظمة دولية تسعى إلى تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومنع استخدامها لأي غرض عسكريّ، بما في ذلك الأسلحة النووية، تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنظمة مستقلة في 29 تموز 1957، و نص النظام الاساسي لها، على إنّ تقدم تقاريرها إلى كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، يقع مقر الوكالة في فيينا عاصمة النمسا، ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مكتبأنّ للضمانات الإقليمية، في تورونتو وطوكيو، تعمل الوكالة كمنتدى حكومي دولي للتعاون العلمي والتقني في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية والطاقة النووية في جميع أنحاء العالم، وتشجع على تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا، وتوفر ضمانات دولية ضد إساءة استخدام التكنولوجيا النووية والمواد النووية، والحماية من الاشعاع ومعايير الأمن النووي وتنفيذها. للمزيد ينظر:

Offices and Contact Information, International Atomic Energy Agency, International Atomic Energy Agency, Vienna, 29 November 2018. https://www.iaea.org/contact ; International Atomic Energy Agency, "Statute .of the, Vienna, 16 November 2013 www.iaea.org/about/statute.

(4) Valte, Op.Cit, PP.181-182.

النووية الأمريكية وتقنيات أخرى لبرنامجها النووي ، بينما كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عمل الشركات الأمريكية في الصين ، والذي يدر لها أرباحاً تصل إلى مليارات الدولارات, الأمر الذي دفع الصين للتصريح بعدم مساعد باكستان في تطوير أسلحتها النووية, في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية قلقة بشأن التقارير المتعلقة بالعلاقة بين الصين وباكستان في وقت توقيع الاتفاقية, وأشار مصدر دبلوماسي صينيّ إلى أن ذلك كان يمثل العقبة الرئيسية في توقيع الاتفاقية ، على الرغم من الرئيس الصيني لي شيانيان حاول طمأنة واشنطن بهذا الشأن ، وذكر في 18 كانون الثاني 1985 **"ليس لدينا نية سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل لمساعدة الدول غير النووية** [1].

وصلت مبيعات المعدات الدفاعية والتكنولوجيا الفائقة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باكستان إلى(5) مليارات دولار في عام 1985، وكانت تلك المبيعات تتعلق ببرنامج الصواريخ الباكستانيّ، وكانت هناك وجهة نظر مفادها أنه إذا استبعدت مساعدة الصين ، فلن يكون هناك برنامج نووي باكستانيّ، وكانت وجهات نظر أخرى تشير إلى أن المساعدة الصينيّة كانت إلى حد كبير مساهمة تكميلية، وإن امتلاك باكستان للقنبلة كان يعتمد بالتأكيد على براعتها العلمية والتقنية أيضاً، و أكد أحد العلماء النوويين الباكستانيّين **"من المحتمل جداً أن ينجح تطوير الأسلحة النووية من قبل باكستان نفسها ، لكن بدون المساعدة الصينيّة كان هذا سيستغرق وقتاً أطول"**، وكان من الصعب تقديم نفس الادعاء حول آليات وصول تلك الأسلحة، إذ كان لبرامج الصواريخ الباكستانيّة قاعدة تقنية أضعف بكثير من برنامجها النووي، وفي 13 آذار 1985 وافقت الإدارة الأمريكية على إمداد باكستان بطائرات مقاتلة نوع(F.16) التي تحمل نظام صواريخ متطور لتعزيز دفاعتها ضد التهديدات السوفيتيّة والأفغانية، لكن لجان العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي طالبت بتعديل الصفقة بهدف تقييد البرنامج النووي الباكستانيّ[2].

ومن أجل تعزيز العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية وصل الرئيس الصينيّ لي شيانيان

(2) News-Press, "Newspapers", Florida, 15 Fed 1985.

([1]) Zeenat Naquatee, Op.Cit, P. 150.

إلى واشنطن في 22 تموز 1985 ، على رأس وفد في زيارة دامت عشرة أيام, وخلال المباحثات تم التطرق إلى اتفاقية التعاون النووي بين البلدين, وأخبر المسؤولين الأمريكيين وكالة رويترز أن وزارة الخارجية الأمريكية سعيدة بالتأكيدات الصينيّة بأنّ أي تكنولوجيا نووية أمريكية يمكن أنْ تُباع للصين لا يتم نقلها إلى دولة ثالثة, لكنهم اشاروا إلى أن الكثير من أعضاء الكونغرس ووزارة الدفاع الأمريكية كانوا مشككين بذلك, لاسيما بعد مساعدة الصين لباكستان في برنامجها النووي, وأكدت الهند أن التعاون النووي الباكستانيّ الصينيّ يعطي إسلام أباد القدرة على صنع قنبلة نووية [1].

أخبر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الرئيس الصينيّ لي شيانيان خلال زيارته واشنطن موافقته على توقيع اتفاقية تعاون نووي بين البلدين, ووقع ممثلو البلدين على الاتفاقية في 24 تموز 1985, إذ سمحت تلك الاتفاقية للشركات الأمريكية بالمنافسة على جزء من الاعمال في برنامج الطاقة النووية الصينيّ بقيمة ستة مليارات دولار، وأبلغ ريغان الرئيس الصينيّ بقراره خلال اجتماع استمر نصف ساعة, وكان ذلك الاتفاق الذي وقع خلال زيارة ريغان إلى الصين، منذ 26 شباط 1984 وتم تأجيله؛ بسبب مخاوف الكونغرس من أن الصين قد تساعد باكستان في تطوير قنبلتها النووية على الرغم من أن لي شيانيان لم يقدم أي وعود جديدة، لكن ريغان خلص إلى أن الالتزامات الصينيّة السابقة بعدم نشر تكنولوجيا الأسلحة النووية كافية لتوقيع الاتفاق المذكور[2] .

رداً على التصريحات الهندية التي ذكرت بأنّ باكستان ستختبر قنبلة ذرية في الصين ، قال الرئيس الباكستانيّ محمد ضياء الحق في 20 تشرين الأول 1985 "**ليس لدى باكستان مثل هذه الخطة على الاطلاق وان برنامج الطاقة النووية الباكستانيّ مخصص للأغراض السلمية**" ، ونفى المتحدث باسم وزارة

(2) The Orlando Sentinel, "Newspapers" ,Florida, July 22, 1985.

(3)The Los Angeles Times, "Newspapers", California, July 24, 1985; The Los Angeles Times, "Newspapers", California, August 8, 1985.

الخارجية الباكستانيّة ذلك[1] .

ويبدو أنّ الرئيس الباكستانيّ أنكر ارتباط البرنامج النووي الباكستانيّ بالصين لأسباب تتعلق بالمخاوف الدولية، فمن الصعب أنْ يدلي شخص مسؤولا كالرئيس محمد ضياء الحق [2]، بمثل هذه التصريحات ومن الواضح أنّ التطورات في المجال النووي لا تنسجم مع التطور الحالي للعلاقات الودية بين الصين والهند .

كرر ضياء الحق تأكيداته خلال لقاء صحفي في 21 تشرين الأول 1985 " **أنّ باكستان لا تملك الموارد ولا الرغبة في تطوير أسلحة نووية** ", وكان هذا التصريح مختلفاً عن تصريحه السابق منذ 18 تموز 1984، والذي قال فيه "**إن باكستان لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم لكنها لن تستخدم هذه القدرة أبداً لأي غرض آخر غير الاغراض السلمية**" [3].

وصرح الرئيس الباكستانيّ ضياء الحق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 تشرين الأول 1985

---

(2)صحيفة الشعب اليومية، 21 تشرين الأول 1985 . 日 21月 10年 1985 ，人民日报

(3) **محمد ضياء الحق (1924–1988)** : ولد في 12 آب بالبنجآب، أكمل دراسة البكالوريوس في كلية سانت ستيفن البريطانية، خدم في الجيش الهندي البريطاني في فوج الفرسان عام ١٩٤٣، وخلال الحرب العالمية الثانية شارك في الحرب إلى جانب الجيش البريطاني في مناطق جنوب شرقي آسيا (بورما، وماليزيا، اندنوسيا)، حصل على رتبة ضابط في الجيش الملكي البريطاني في عام ١٩٤٥ انضم إلى الجيش الباكستانيّ بعد الاستقلال عام ١٩٤٧، تم بتعيينه من قبل ذو الفقار على بوتو رئيسا لأركان الجيش في 1 نيسان 1974، تمكن من الوصول إلى السلطة بعد الانقلاب العسكريّ الذي أطاح بحكومة ذو الفقار على بوتو في ٥ تموز ١٩٧٧ وأعلن الأحكام العرفية، تستم منصب الحاكم العسكريّ الباكستان حتى إجراء انتخابات في شباط 1985، وتقلد منصب رئيس باكستان واستمر في ذلك المناصب حتى وفاته أثر تحطم طائرة في إقليم البنجآب بعد وقت قصير من إقلاعها. للمزيد ينظر: نهى فاضل عبد الحسن، المصدر السابق، ص 36 ؛ هاني الياس خضر الحديثي البرنامج النووي الدوافع والقدرات، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، د.ت ،ص ٤٦؛ 日17月10年1982,人民日報 صحيفة الشعب اليومية،17 تشرين الأول 1982.

(4) Valte, Op.Cit, PP.181–182.

قائلاً : " **أن باكستان لا تمتلك القدرة ولا الرغبة في تطوير أسلحة نووية** " [1], و أكدت بكين من جانبها في 24 تشرين الأول من العام نفسه ، وللمرة الأولى أنها تتعاون مع باكستان ودول أخرى في مجال الطاقة النووية المخصص للأغراض السلمية فقط ، وفقاً لبيان صادر عن وزير الخارجية الصينيّ وو شيويه تشيان (**Wu Xueqian**)[2] ، في التاريخ نفسه : " **إنّ تلك الاتهامات لا أساس لها، و صرحت الحكومة الصينيّة مراراً وتكراراً أن الصين لا تدعو إلى الانتشار النووي أو تمارسه ، و أنها لا تساعد الدول الأخرى في تطوير أسلحة نووية**[3].

وذكرت الحكومة الصينيّة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٥ إنها تتعاون أو يمكن أن تتعاون مع باكستان في المجال النووي ، موضحة أن مثل هذا التعاون لن يترتب عليه غير استخدامات سلمية، وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينيّة في بكين بأنّ التعاون مع سائر الدول في المجال النووي يخدم الاغراض السلمية سواء تعلق الأمر بفرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا الاتحادية أو البرازيل أو باكستان أو اليابأنّ ، ولاحظ الدبلوماسيون الغربيون في العاصمة الصينيّة أنها المرة الأولى التي تعلن فيها الصين صراحة اسم باكستان كموضوع تعاون نووي[4].

([2]) وليم ال. رختر، باكستان: الخروج من متاهة الحكم العسكري، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات ، بغداد، 1986 ، ص 32.

([3]) **وو شيويه تشيان (1921– 2008):** ولد في 19 كانون الأول , في مدينة شنغهاي ، انضم إلى الحزب الشيوعي في 1939، تم تعينه نائب أول لوزير الخارجية الصينيّ عام 1982 ، وبعد سبعة اشهر أصبح وزير للخارجية(1982–1988), وشغل منصب نائب رئيس مجلس الدولة عام 1988–1993 احيل بعدها على التقاعد, توفي عن عمر ناهز 87 عام . للمزيد ينظر:
South China Morning Post, "Newspaper", China , April 5, 2008; China Daily, "Newspaper", China, April 4, 2008.

(4) Spokane Chronicle, Newspapers, Washington, 24 Oct 1985; The Central News Jersey Home News , October 25, 1985.

([5]) صحيفة الانباء، الكويت، العدد ٣٥٥٣ ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٥.

وصرح رئيس الوزراء محمد خان جونيجو [1] ، أثناء حديثه في ندوة بمنطقة ثانيا جالي بإسلام أباد، والتي ذكر فيها أن البرنامج النووي الباكستانيّ موجه لتلبية احتياجات باكستان الاقتصادية فقط ، واقتراح باكستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة ، لكنها كانت مهتمة دوماً بتطوير برنامجها النووي [2].

أقرت وزارة الخارجية الأمريكية بأنّ باكستان والصين توصلتا إلى علاقة نووية، وهو ما اشار ليه هوارد برونر شافر(**Howard Bruner Schaffer**) – نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون جنوب آسيا والشرق الاوسط– وذكر " **بأنّ باكستان والهند لم يوقعا على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت على علم بأنّ الهند تفصل وتجمع البلوتونيوم من المواد المشعة المنتجة في منشأة تارابور للطاقة النووية**"[3]، وأضاف :" **أن الهند لا تخفِ العملية في تقاريرها للوكالة، بينما أكدت صحة التقارير التي أشارت إلى مساعدة الصين لباكستان بالحصول على مواد من الدرجة الأولى لتصنيع الأسلحة النووية التي لا تتطلب الاختبار، والتي تخفيه باكستان عنها**"[4] .

([2]) **محمد خان جونيجو** (١٩٩٣-١٩٣٢): ولد في السند ، وانضم إلى العمل السياسي في وقت مبكر من حياته، وكانت له شعبية في الاوساط العامة في السند، بعد الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٥، والتي فاز بها عصبة المسلمين شغل جونيجو بصفته أحد اعضائها منصب رئيس وزراء باكستان للمدة من ١٩٨٨-1985 أثر اقالة محمد ضياء الحق الحكومة جونيجو، توفي في باكستان. للمزيد ينظر :

Third Edition, Lanham, Shahid Javed Burki, Historical Dictionary of Pakistan, Maryland– Toronto– Oxford, 2006, P.283.

26.-(3)Mohammed Ahsen Chaudhri, Op.Cit, PP. 25

(4) فوزي حماد وعادل محمد احمد، الأبعاد الاستراتيجة الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، القاهرة، 1998، ص ص 259-260.

(5) Daily Hampshire Gaette, Massachusetts, February 25, 1983; The Press Democrat , California, February 25, 1983.

كانت باكستان مهددة بفرض عقوبات أمريكية بعيدة المدى منذ اعتماد ما يسمى بـ" تعديل بريسلر"[1] في آب عام 1985 ، الذي حظر المساعدات العسكريّة لباكستان ما لم يتمكن الرئيس الأمريكي من إثبات أن باكستان لا تمتلك أسلحة نووية ولا تحاول تطويرها [2]. ويبدو أنّ الحظر الأمريكي على الأسلحة الباكستانيّة جاء في وقت لا تتمكن فيه الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ، طالما ادت باكستان دور الحليف الذي لا غنى عنه، لاسيما خلال مدة الغزو السوفيتيّ لأفغانستان واستمرار الحرب الباردة.

ذكرت صحيفة باكستانيّة في الأول من أيلول 1985، أنّ العلماء الباكستانيّين حققوا إنجازات كبيرة في تعديل وتحديث أنظمة المفاعل النووي في محطة كانوب ، وتمكنوا من معالجة اليورانيوم ، وإنشاء مرفق

(2) **تعديل بريسلر**: وهو التعديل الذي اقره الكونغرس الأمريكي في آب 1985 ، على قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام 1961، الذي اقترحه اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الان كرانستون، وجون جيلين، و نص التعديل على المادة (620) الفقرة (هـ) والتي اشار فيها إلى عدم تقديم أي مساعدات عسكريّه أو تكنلوجية إلى باكستان ما لم يشهد الرئيس الأمريكي ان باكستان لا تمتلك أو تطور جهاز متفجر نووي . للمزيد ينظر:

Willem Burr, The Pervez Case, Pakistani Nuclear Procurement 1987, and Reagan Administration Nonproliferation Policy, National Security Archive Electronic Briefing Book, Cold War International History Project, Washington, November 22, 2013.

https://www.wilsoncenter.org; Dawn, "Newspaper", Karachi, May 29, 2017 .

(3) ليونارد اس سيتكتور ، الانتشار السلاح النووي الباكستانيّ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات العسكريّة ، بغداد ، 1985 ، ص 52.

محاكاة صغير الحجم، يعمل كأداة لاكتساب فهم شامل لحلقات التحكم المختلفة ، على الرغم من توقف كندا [1] ، عن توفير الوقود وقطع الغيار للمحطة [2].

واعرب المتحدث بأسم وزارة الخارجية الصينية في بكين ، في 13 تشرين الثاني 1985، عن نية بلده في التعاون مع باكستان في المجال النووي على إن لا يترتب علية أي استخدامات غير سلمية، واكد ان التعاون تجري مناقشته ، ورأى الدبلوماسيون الغربيون انها المرة الاولى التي تعلن فيها الصين صراحة اسم باكستان كموضوع تعاون نووي فعلي او جزئي [3].

المحور الثاني: اتفاقية التعاون النووي الباكستاني- الصيني للأغراض السلمية وتطور التعاون بين البلدين 1986-1988

كان البعد الاخر للعلاقات الباكستانية الصينية التعاون في المجال النووي[4]، في 26 نيسان 1986 طلب رئيس الوزراء الباكستانيّ محمد خان جونيجو من الولايات المتحدة الأمريكية والصين مساعدة البرنامج النووي السلمي لباكستان، من أجل التغلب على نقص الطاقة في البلاد، وهي المرة الأولى التي سعت فيها

(2) بدأت كندا ببيع معدات نووية إلى باكستان في عام 1972، وزودتها بمفاعل تعمل بالماء الثقيل ومنشأة لإنتاج الماء الثقيل، وفي أيار 1974، اتخذت الحكومة الكندية قرار بوقف التعاون النووي مع باكستان، بعد امتناع باكستان من تنفيذ الشروط الكندية ، والتي كانت أهمها فرض القيود على البرنامج النووي الباكستانيّ . للمزيد ينظر:

Nazir A. Kamal, Canada's Unilatera Termination OF Nuclear Cooperation With Pakistan, Strategic Studies, Vol. 1, No. 1 , April-June, 1977 , PP. 89-97.

(3)Valte, Op.Cit, PP.181-182.

(4) صحيفة الانباء ، العدد 3553، الكويت ، 14 تشرين الثاني 1985.

(5) Leonard Spector,The New Nuclear Nation, Washington, 1986, P 104.

باكستان علناً للحصول على مساعدة من الصين في مجال تطوير برنامجها النووي ولاقت استجابة منها [1] .

ففي ١٥ أيلول ١٩٨٦، تم توقيع اتفاقية للتعاون الثنائي بين باكستان والصين ، وكانت مدة هذه الاتفاقية ست سنوات، وبتكلفة تقدر بأكثر من (700) مليون دولار[2] ، وكان ذلك التعاون قائماً على التزامات بحظر انتشار الأسلحة النووية ، أي أنّ يتم استخدامها للأغراض السلمية فقط وأن تخضع جميع المواد والمعدات المشمولة إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفق الجانبان كذلك على عدم نقل أي مواد أو معدات إلى أي بلد ثالث دون موافقة مسبقة من كلا الطرفين، وهذا ما أكدته المادة السادسة من الاتفاقية، على إنّ تقوم الدولة المتلقية بتقديم طلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق ضماناتها، فضلاً عن ذلك، فإنّ جميع المفاعلات المقدمة من قبل المجتمع الدولي إلى باكستان محمياً من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية [3].

وتماشياً مع ذلك زودت الصين باكستان بمفاعلين للطاقة النووية بقوة(٣٢٥) ميغاواط ، ووضع المفاعل الأول في محطة تشاشما للطاقة النووية[4]، وقدم العلماء الصينيّون المعلومات الأساسية لباكستان عن البرنامج, وعملت الأخيرة في مجال البحث والتطوير على تكنولوجيا الطرد المركزي للغاز لتخصيب اليورانيوم, وحلت تلك التكنولوجيا محل تكنولوجيا محطات الانتشار الغازية, واكتسبت باكستان خبرة في مجال البحث

---

(2) Willem Van Kemenade, Op.Cit , P.15.

(3)Swaran Singh, Op.Cit, P.165.

(4)Syed Shahid Hussain Bukhari & Attiq-ur-Rehman, Pakistan- China International Fictons , Nuclear & Berkeley Journal of Social Sciences, Vol. 1, Issue3, March 2011, P. 6.

(5) نهى فاضل عبد الحسن ، المصدر السابق، ص 275؛

Iram Khalid & Zakia Bano, Op.Cit, Cit, P.22.

والتطوير[1]، وانصبت وجهة النظر الصينيّة من أن باكستان قد تؤدي دور مهمّاً في حماية جنوب غربي آسيا من التهديدات السوفيتيّة[2]؛ لذلك دعمت الصين البرنامج النووي الباكستانيّ الشامل بطرق عدة[3].

ويبدو مما تقدم أن الصين لم تكن ترغب بخسارة صداقة باكستان، وسعت ان يكون تعاونها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، وأن باكستان لم تفعل أي موقف محرج للصين أمام المجتمع الدولي من خلال إساءة استخدام أي تكنولوجيا أو المعدات المقدمة من الصين، ودعتها إلى تعزيز امن برنامجها النووي وفق المعايير الدولية وادعت استخدامه للأغراض السلمية وهذا ما أكدته في جميع تصريحاتها وفي نفس الوقت كانت تحاول دائماً اظهار نفسها بمظهر الملتزم بالاتفاقات الدولية حول الحد من انتشار الاسلحة النووية .

أكد رئيس الوزراء الباكستانيّ محمد خان جونيجو في ٢٦ أيلول ١٩٨٦ أن الاتفاق بين باكستان والصين مخصص للأغراض السلمية فقط، ونص الاتفاق على إنّ " **المواد التي قدمتها الصين لباكستان لأغراض البحث والتطوير ستخضع لضمانات الوكالة** "[4].

يتبين من ذلك أنّ باكستان ربطت دخولها في معاهدات منع الانتشار النووي وحظر التجارب النووية مع دخولها إلى تلك المعاهدات، لاسيما أن التنافس كان واضحا بين الدول النووية .

وبعد إبرام الاتفاقية بدأ العلماء الصينيّون مساعدة باكستان في تخصيب اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، وقدمت الصين ما يكفي لصنع سلاحين نوويين من مادة التريتيوم ، – وهو عنصر يستخدم لزيادة إنتاج أسلحة الانشطار، والذي يمكن استخدامه لتحقيق اندماج في القنابل الهيدروجينية فضلاً عن إنتاج

(2) Zulfeqer Hussain, Op.Cit, P.80.

(3) Zeenat Naquatee, Op.Cit, P. 218.

(4)Sujit Dutta, China and Pakistan: End of a 'Special Relationship',Vol.30, No.2, Sage Publications New Delhi, China Report, May 1994 , P.141.

(5)Mahmood Hassan Khan, When is Economic Crowth Fro-poor Experinces is Malaysia and Pakistan, International Monetary Fund, 2002, P.24.

القنابل الذرية لباكستان, وزودت الصين باكستان بمجموعة متنوعة من المواد والخدمات النووية، بدءاً من تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم إلى مفاعلات الأبحاث والطاقة[1]، وقدمت مساعدة فنية للجوانب الاكثر حساسية في البرنامج النووي الباكستانيّ وفقاً لتقارير وسائل الاعلام، وأن باكستان أجرت اختباراً بارداً في أيلول 1986 ، في التلال غرب تشاجاي للتحقق من التصميم الصينيّ لعام 1966؛ وهو النوع الرابع الذي اختبرته الصين, وذكر إنه يزن أقل من طن ويمكن حملة بسهولة بواسطة طائرة مثل (Mirage) أو طائرة نوع (F-16) أو أي من صواريخ مودم الباكستانيّة[2]

استمر اعتماد باكستان على الصين في نقل المواد الانشطارية على الرغم من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إذ أشارت التقارير غير المؤكدة ان وزير خارجية باكستان صاحب زادة يعقوب خان، قد حصل خلال زيارته للصين في24-29 كانون الأول 1986، على رسومات وبيانات تصميم تتعلق بقنبلة يورانيوم(20) كيلوطن كانت قد اختبرت في عام 1964 ، وفي 13 آذار 1987 كتب سفير باكستان لدى الصين أكرم زكي: **"إن باكستان تؤمن بعدم الانتشار وأن أبحاثها وبرنامجها النووي مكرس بالكامل للأغراض السلمية"** , ونفى الرئيس محمد ضياء الحق أن تكون باكستان تطور قنبلة نووية، ودعا إلى إجراء حوار نووي لجعل جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية, وذكر في تصريح لصحيفة " **تايمز** الصادرة بتاريخ 30 آذار 1987، "**إن باكستان لديها القدرة على صنع القنبلة، ويمكنك أن تكتب اليوم أن باكستان تستطيع صنع قنبلة متى شاءت**" [3]، واشار إلى أن اجمالي ما انتجهُ مصنع كاهوتا من اليورانيوم المخصب

(2) John W. Garver ,Sino-Indian Rapprochement and the Sino-Pakistan Entente, Political Science Quarterly Oxford University, Vol. 111, No. 2, Summer, 1996 , P.113.

(3) Valte, Op.Cit , P.173.

(4) ابراهيم عبد الحميد غالي ، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2013، ص ص164-147.

وصل في عام 1987 إلى (93%) ، وهو ما يكفي لإنتاج قنبلة نووية[1].

ووفقاً لمصادر المخابرات الأمريكية لم تحصل باكستان فقط على معرفة متقدمة من شركة نورينكو(**NORINCO**) [2]، الصينيّة ولكن أيضاً تم مشاهدة العلماء الصينيّين في مواقع المنشآت النووية الباكستانيّة، وزار رئيس مجلس الدولة الصينيّ تشاو زيانج باكستان في حزيران 1987 ، وأكد "**أن باكستان ستبقى صديق جدير بالثقة بغض النظر عن تقلبات العالم**"[3].

وفي 28 آب 1987 ذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية الباكستانيّ زين نوراني [4]، في أثناء مخاطبته

([2]) نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام، دراسات في تاريخ باكستان السياسي المعاصر في القرن العشرين ، مكتبة عدنان، بغداد ، 2019، ص289.

([3]) **شركة نورينكو** : وتعني اختصاراً لشركة صناعات شمال الصين، وهي مملوكة للحكومة الصينية، تاسست عام 1980، وهي المسؤولة عن تطوير المعدات والميكانيكيات الرقمية والتكنولوجية لجيش التحرير الشعبي، وادت دور مهم في تطوير اجهزة الهجوم واعدت توريد الاسلحة والمعدات مهمتها الرئيسة ، وتهتم الشركة بصناعة الاسلحة والدبابات والقاذفات والصواريخ وتصنيع السيارات والالات ومعدات النفط والمتفجرات وبذلت الشركة جهوداً لتعزيز مكانتها عالمياً وتطوير التجارة العسكرية . للمزيد ينظر:

NORINCO Croup. http://en.norincogroup.com.cn/col/col432/index.html

([4])The James Martin Center for Nonproliferation Studies at the Montarey Institute of international Studies , World Tin Years of and Pakistan Nuclear Chronology, Copyright Company MIIS, California, 2011,P.98.

(5) وزير الدولة للشؤون الخارجية هو المنصب الثاني في وزارة الخارجية الباكستانيّة بعد منصب وزير الخارجية وفي عام ١٩٨٧ كان زين نوراني يشغل المنصب المذكور و شارك في اجتماعات القمة الثالثة للتعاون الإقليمي جنوب آسيا (سارك) المنعقد في النيبال على أثر تقديم صاحب زادة يعقوب خان استقالته من وزارة الخارجية بعد أن شغل المنصب المذكور لمدة خمسة اعوام منذ نيسان ١٩٨٢ – تشرين الأول (١٩٨٧) للمزيد ينظر: السياسية، صحيفة، الكويت، العدد ٦٩١١، 3 تشرين الثاني ١٩٨٧.

الجمعية الوطنية، " **ان باكستان لن تقبل ضوابط متحيزة على برنامجها الصينيّ للطاقة الذرية، وانها تقوم بتخصيب اليورانيوم بكميات صغيرة للأغراض السلمية وستعرض منشأتها النووية أمام التفتيش إذا فعلت الشي نفسه**" ، وفي تقرير مفصل عن البرنامج النووي الباكستانيّ نشر في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 6 آذار 1988 ، أوضح التقرير" **أن باكستان أصبحت تملك من اليورانيوم عالي التخصيب ما يكفي من أربعة إلى ستة أسلحة نووية**"، وأكد أن "**باكستان راكمت (100 كيلوغرام) من المواد وأن الأسلحة الباكستانيّة مبنية على تصميم صينيّ وإن السلاح يزن (180 كغم) فقط**" [1].

ذكر تقرير أن الصينيّين نقلوا في عام 1988، خمسة الاف مغناطيس دائري إلى منشئة نووية غير خاضعة للضمانات في باكستان، وأن الفنيون الصينيّون شوهدوا في مجمع الدفاع الوطني الباكستانيّ لإنتاج الصواريخ ، والمحركات الصاروخية والوقود ونظام التوجيه في مصنع إنتاج الصواريخ الباليستية بمساعدة الصين في سلسلة جبال كالاتشاتا بالقرب من إسلام أباد، وحصلت باكستان على مساعدة فنية صينيّة في استول مصنع تخصيب اليورانيوم غير الأمن الخاضع للحراسة ، والذي يحتمل أن يكون قادراً على إنّتاج مواد صالحة لصنع الأسلحة؛ ونتيجة لذلك أصبحت باكستان في الثمانينيات رابع دولة تنضم إلى العتبة النووية بين عامي 1986-1988 [2].

قامت الصين بتعديل توجهاتها في السياسة الخارجية للمشاركة بنشاط منع الانتشار النووي, ووافقت على إخضاع منشآتها النووية السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1988 [3].

ويبدو مما تقدم أنّ باكستان سعت لامتلاك البرنامج النووي، كردة فعل للتهديد النووي الهندي، مما حثها على التطوير المستمر لقدراتها النووية والصاروخية، على الرغم من أن التصريحات المتكررة للمسؤولين الباكستانيّين، التي أكدوا فيها باستخدامه البرنامج النووي للأغراض السلمية، ونفي الصين بتزويد باكستان

(2) Valte, Op.Cit, P.183.

(3) Ibid, PP.38,183.

(1) Tien-Sze Fang, OP.Cit, P.26.

بتكنولوجيا نووية أو مواد أو مخططات، لكن توقيع اتفاقية عام 1986 أكد العكس، لاسيما إنها كانت تسعى لتقوية الدفاعات الباكستانيّة لمواجهة أعداءها والمحافظة على الأمن في جنوب آسيا خلال مدة الحرب الباردة .

الخاتمة

بعد الدراسة المستفيضة للتعاون النووي الباكستاني _الصيني خلال المدة ١٩٨٣_١٩٨٨ أمكن تسجيل النتائج التالية:

١_ يعد العام ١٩٨٣ البداية الفعلية للتعاون النووي بين البلدين، إذ قدمت الصين لباكستان معلومات حساسة تساعدها على تطوير برنامجها النووي في المستقبل.

٢_رغم الاختلافات الأيديولَوجية بين البلدين الا أنهما تجمعهما أهداف مشتركة منطلقة من مبدأ ((عدو عدوي صديقي)).

٣_ارادت الصين من وراء ذلك التعاون قيادة الدول الافرو اسيويه.

٤_رات الدبلوماسية الصينية ان تقوية باكستان وجعلها تدور في فلكها، تحجيم للأخطار الهندية على القارة ومحيطها.

٥_اثمر هذا التعاون عن خلق معسكر قوي تقوده جمهورية الصين الشعبية ، بدأت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية تضعه في مقدمة حساباتها.

٦_حرصت الدولتين على الاصرار في جميع المحافل الدولية على ان الغرض من التعاون النووي هو للاستخدامات السلمية فقط.

٧_كانت اهم أداة للدولتين في تنفيذ برنامجهما النووي وادامة التواصل هي الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولي الدولتين وعلى اعلى المستويات.

قائمة المصادر

_

لوثائق

1. William Burr, China May Have Helped Pakistan Nuclear Weapons Design, Newly Declassified Intelligence Indicates ,National Security Archive Electronic Briefing Book No 423, Courtesy of Institute for Science and International Security), George Washington University, Washington, April 23, 2013. https://nsarchive2.gwu.edu/nukevault/ebb423/

2. Willem Burr, The Pervez Case, Pakistani Nuclear Procurement 1987, and Reagan Administration Nonproliferation Policy, National Security Archive Electronic Briefing Book, Cold War International History Project, Washington, November 22, 2013. https://www.wilsoncenter.org.

3. International Atomic Energy Agency, Offices and Contact Information, International Atomic Energy Agency, Vienna, 29 November 2018. https://www.iaea.org/contact .

4. International Atomic Energy Agency, "Statute of the, Vienna, 16 November 2013. www.iaea.org/about/statute.

الرسائل والاطاريح العربية -

-1
هى فاضل عبد الحسن، التطورات الداخلية في باكستان 1977-1988، رسالة ماجستير " غير منشورة"، كلية التربية، جامعة ميسان ، 2019.
2- سجى علي سلمان الطائي، السياسة الداخلية للولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغان 1981-1989، إطروحة دكتوراه ، "غير منشورة "، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط 2021.
-3
-

لرسائل والاطاريح الاجنبية -

-1 Zeenat Naquatee United States Pakistan – China Relations And Their Impi I cation For India's Security (1971 - 1981), Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of Jawaharlal Nehru, 1991.
-2 Zulfeqer Hussain , The Dynamics Of Pakistan -China Strategic Relations: Challenges And Prospects In Post 9/11 Era, Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of National Defence, Islamabad, 2019.
-3 Evan Sabino Medeiros, Integrating A Rising Power Into Global Nonproliferation Regimes: US-China Negations and Interactions on Nonproliferation (1980-2001), Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of London, UK, 2002.
-4 Valte, China – Pakistan Strategic Relations In The Pot –Cold War , Thesis Submitted Doctor of Philosophy University of Jawaharlal Nehru, 2008.

- **الكتب باللغة العربية**

1- أمين محمود عبد الله , في أصول الجغرافيا السياسية , ط 2 , النهضة المصرية, القاهرة , 1984.
2- نافع القصاب وصباح محمود وعبد الجليل عبد الواحد, الجغرافية السياسية, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, 1979.
3- ابراهيم عبد الحميد غالي ، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2013.

4- نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام، دراسات في تاريخ باكستان السياسي المعاصر في القرن العشرين ، مكتبة عدنان، بغداد ، 2019.

5- جاسجيت سنج، التسليح النووي والامن الإقليمي من منظور هندي، بحث منشور ضمن كتاب توازن القوى في جنوب آسيا ، ترجمة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 200.

6- مجلة شؤون دولية ، السياسة الخارجية للصين الشعبية، ترجمة : مركز الدراسات والبحوث ، بغداد، 1985.

7- وليم ال. رختر، باكستان: الخروج من متاهة الحكم العسكري، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات ، بغداد، 1986.

8- هاني الياس خضر الحديثي البرنامج النووي الدوافع والقدرات، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، د.ت.

9- جيرالد سيجال، الصين والسيطرة على الاسلحة ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1987.

10- ليونارد اس سيتكتور ، الانتشار السلاح النووي الباكستانيّ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات العسكريّة ، بغداد ، 1985

-الكتب باللغة الاجنبية

1. Andrew Small, The China-Pakistan Axis Asia's New Geopolitics, New York , 2015.
2. Daivid Shambaugh, Deng Xiaoping, Studie On Contemporary China, New York, 2001.
3. Iram Khalid & Zakia Bano, Pakistan's Nuclear Development (1974-1998), External Pressures, Journal of South Asian Studies, Vol. 30, No. 1, Pakistan. January - June 2015.
4. Joe Stork, Pakistan's Nuclear Fix, Middle East Report, No. 143, Washington, November/December 1986. https://merip.org/1986/11/pakistans-nuclear-fix.
5. Washington, 1986.Leonard Spector, The New Nuclear Nation,
6. Leonard W. Levy et al, Encyclopedia of the American Presidency, Vol 3,Edinburgh, 1994.

7. Leonard W. Levy et al, Encyclopedia of the American Presidency, Vol 3,Edinburgh, 1994.
8. Mahmood Hassan Khan, When is Economic Crowth Fro-poor Experinces is Malaysia and Pakistan, Enternational Monetary Fund, 2002.
9. Pakistan's Nuclear Program Posed "Acute Dilemma" for U.S. Policy, Washington, D.C., August 30, 2021. https://nsarchive.gwu.edu/briefing-book/nuclear-vault/2021-08-30/pakistans-nuclear-program-posed-acute-dilemma-us-policy
10. Ruud van Dijk, et al, Encyclopedia of the Cold War, Vol. 1. New York , 2008.
11. Third Edition, Shahid Javed Burki, Historical Dictionary of Pakistan, Lanham, Maryland- Toronto- Oxford, 2006.
12. Swaran Singh, China – Pakistan Strategic Cooperation: Indian Perspectives, Center Sciences Humaines , New Delhi, 2007.
13. The James Martin Center for Nonproliferation Studies at the Montarey Institute of international Studies, World Tin Years of and Pakistan Nuclear Chronology , California, 2011.
14. The James Martin Center for Nonproliferation Studies at the World Tin Years of and Pakistan Montarey Institute of international Studies , Nuclear Chronology, Copyright Company MIIS, California, 2011.
15. Willem van Kemenade, The Fragile Pakistan State Ally of the United States and China, (N.P), (N.D). https://www.clingendael.org/publication/fragile-pakistani-state-ally-united-states-and-china.
16. Yuwu Song, Biographical Dictionary of the People's Republic of China, USA, 2013.

- **البحوث والدراسات باللغة العربية**

1. مجلة التقرير الشهري ، ورطة باكستان النووية ، مركز البحوث والمعلومات ، العدد 5، بغداد ، آيار 1987 .
2. فوزي حماد وعادل محمد احمد، الأبعاد الاستراتيجة الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، القاهرة، 1998.

- **البحوث والدراسات باللغة الاجنبية**

1. Biographical Directory of the United States Congress 1774- Presenth. https://bioguideretro.congress.gov/Home/MemberDetails?memIndexc000877
2. John W. Garver ,Sino-Indian Rapprochement and the Sino-Pakistan Entente, Political Science Quarterly Oxford University, Vol. 111, No. 2, Summer, 1996 .
3. Mohammed Ahsen Chaudhri, Strtegic And Military Dimensions in Pakistan – China Relations, Pakistan Horizon, Vol. 39, No. 4, 1986.
4. Nazir A. Kamal, Canada's Unilatera Termination OF Nuclear Cooperation With Pakistan, Strategic Studies, Vol. 1, No. 1 , April-June, 1977 .
5. Sujit Dutta, China and Pakistan: End of a 'Special Relationship',Vol.30, No.2, Sage Publications New Delhi, China Report, May 1994 .
6. Attiq-ur-Rehman, Pakistan- China & Syed Shahid Hussain Bukhari International Fictons , Nuclear & Berkeley Journal of Social Sciences, Vol. 1, Issue3, March 2011.

- **الموسوعات**

1. Brian Hook ,The Cambridge Encyclopedia of China, New York ,1991.
2. Richard Pallardy, The Encyclopaedia Britannica, June 25, 2024. https://www.britannica.com/biography/Abdul-Qadeer-Kha.

الصحف باللغة العربية

3. صحيفة الانباء ، العدد 3553، الكويت ، 14 تشرين الثاني 1985.
4. السياسية، صحيفة، الكويت، العدد ٦٩١١، 3 تشرين الثاني ١٩٨٧.

- **الصحف الاجنبية**

1. CBS News, Washington, February 8, 2021
2. China Daily, "Newspaper", China, April 4, 2008.
3. Daily Hampshire Gaette, Massachusetts, February 25, 1983.

4. Daily Press, Virgina, July 30, 1984.
5. Dawn, "Newspaper", Karachi, May 29, 2017 .
6. Financial Times, "Newspaper" London, July 17, 1984 .
7. Los Angeles Times," Newspaper", USA, June 23,1992.
8. News-Press, "Newspapers", Florida, 15 Fed 1985.
9. South China Morning Post, "Newspaper", China , April 5, 2008
10. Spokane Chronicle, Newspapers, Washington, 24 Oct 1985.
11. Tallahassee Democrat(Tallahassee Florida), June 22 1984.
12. The Buffalo News, " Newspaper", New York, January 28 ,1983
13. The Central News Jersey Home News , October 25, 1985.
14. The Los Angeles Times, "Newspapers", California, August 8, 1985.
15. The Los Angeles Times, "Newspapers", California, July 24, 1985.
16. The Miami Herald, Newspaper, Florida, January 28, 1983.
17. The New York Times, "Newspaper ",USA , January 17, 2005.
18. The New York Times, "Newspeper ", USA, June 22, 1984.
19. The New York Times," Newspaper", USA, April 7, 2021.
20. The New Your Times," Newspaper ", U.S.A, June 23, 1992.
21. The Orlando Sentinel, "Newspapers" ,Florida, July 22, 1985.
22. The Press Democrat , California, February 25, 1983.
23. The San Francisco Examiner, "Newspaper", California, January 28, 1983.
24. The Timer,"Newspaper ", London, June 27 , 1974.
25. The Times Recorder, Newspapers, Ohio, Nov 7 ,1985.
26. U.S. The New York Times," Nespaper ", January 1, 2001.

– الصحف باللغة الصينية

1. 人民日報,1982年10月17日 صحيفة الشعب اليومية،17 تشرين الأول 1982.
2. 人民日报，1985 年10 月21 日صحيفة الشعب اليومية، 21 تشرين الأول 1985 .

– مواقع الانترنيت

1. 崇光研究百科全书2004-2024 Sogou.com .

.2 京公网安备11000002000025号
.3 Croup. NORINCO
http://en.norincogroup.com.cn/col/col432/index.htm

التفكير الايجابي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة قسم التربية العامة في جامعة جيهان . دهوك

Positive Thinking and Its Relationship to Some Variables among Students of the General Education Department at Cihan University-Duhok

إعداد:

م .م . علي عبد القادر محمد ماني Assistant teacher : Ali Abdulkadir Mohammad mamany

الاختصاص :. علاج نفسي Specialization : Psychotherapy

الايميل :ali.mohammed@duhokcihan.edu.krd

نيلوفه ر اندار حسين حسين Nilofar endar husein husein

به فرين شيرزاد جعفر Bafreen sherzad jaafar jaafar

ايمن دلدار رشيد رشيد Ayman dildar rasheed rasheed

مكان العمل :. قسم التربية العامة ، جامعة جيهان . دهوك ، إقليم كوردستان ، العراق

Workplace : Department of General Education, Cihan University-Duhok , Kurdistan Region, Iraq

ملخص البحث

هدف البحث الحالي التعرف على مستوى التفكيرالايجابي لدى طلبة قسم التربية العامة / قسم اللغة الانكليزي جامعة جيهان دهوك بشكل عام. والتعرف على دلالة الفروق في مستوى التفكيرالايجابي لدى عينة البحث تبعا لمتغيرالجنس (ذكور – اناث) والمرحلة الدراسية (ثانية – رابعة). وقد شملت عينة البحث الحالي (60) طالب وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من طلبة قسم التربية العامه/ قسم اللغة الانكليزي جامعه جيهان دهوك. وتم استخدام المنهج الوصفي . ولتحقيق اهداف البحث الحالي فقد تم الاعتماد على مقياس (رندة، 2023) للتفكيرالايجابية ويحتوي على (40) فقرة، وبعد التأكد من صدق الاداة وثباتها تم تطبيقها لغرض تحقيق اهداف البحث الحالي. وقد تم تحليل البيانات بواسطة برنامج **(SPSS)** وقد توصل البحث الحالي الى النتائج التالية: وجود فروق ذات دلالة احصائية على التفكيرالايجابي لدى طلبة قسم التربية العامة / قسم اللغة الانكليزي جامعة جيهان دهوك بشكل عام. واظهرت ايضا وجود فروق ذات دلالة احصائية في التفكيرالايجابي لدى عينة البحث على وفق متغيرالجنس لصالح الاناث. وايضا اظهرت النتائج على وجود فرق ذات دلالة احصائية في التفكيرالايجابي لدى عينة البحث وفق متغيرالمرحلة الدراسية لصالح المرحلة الرابعة. وفي ضوء النتائج التي توصل اليها البحث الحالي فقد تم وضع التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التفكير الإيجابي، التفكير السلبي، العواطف، حل المشكلات العقلية، طلاب الجامعات

Abstract

The goal of the current research is to identify the level of positive thinking among students of the General Education Department/English language branch at Cihan University -Duhok. The research also aims to identify the significance of the differences in the level of positive thinking among the research sample according to Gender (males - females) and Educational stage (second - fourth). The sample of the current research included (60) male and female students who were selected randomly and the descriptive approach was used. To achieve the objectives of the current research, we relied on the (Randa, 2023) scale for positive thinking, which contains (40) items, and after ensuring the validity and reliability of the tool, it was applied for the purpose of achieving the objectives of the current research. The data was analyzed using SPSS, and the current research reached the following results: There are statistically significant differences in positive thinking among students of the General Education Department/English Language branch at Cihan University-Dohuk. It also showed that there were statistically significant differences in positive thinking among the research sample according to the gender variable in favor of females. The results also showed that there was a statistically significant difference in positive thinking among the research sample according to the educational stage variable in favor of the fourth stage. In light of the findings of the current research, recommendations and suggestions have been given..

Keywords: Positive Thinking , Negative thinking ,Emotions , Mind Problem Solving, University Students

المقدمة

ان اعظم النعم والهبات التي اعطاها الله عز وجل للانسان هي نعمة العقل والذي فضله على سائر المخلوقات وقد استخلف الله الانسان في الارض لاعمارها واصالحها وبالعقل استطاع الانسان ان يدرك اسباب وجودة على هذه الأرض ، فعقل الانسان هو مصدر الحكمة التي تميز بها الحكماء عبر التاريخ، ومن خلال العقل يولد التفكير والذي يعد عاملا اساسيا من عوامل الحياة للإنسان فيساعده على توجيه حياته وتقدمها نحو الأفضل ،كما يساعده على حل كثير من المشكلات التي تعترضه وتجنبه الكثير من المخاطر هذا ويتم تأسيس عملية التفكير للإنسان بكل مستوياته وانواعه ، وخاصة التفكير الذي يوجهه الى الفعل الإيجابي فمن خلال التفكير الايجابي السليم يمكن الطلبة من تجاوز العقبات التي تواجههم وفي حال كان تفكير الشخص سلبي فانه يؤدي به الى المتاهات النفسية وكراهية الحياة والتشاؤم ،هذا ويعتمد الطريقة التي يفكر بها الطلاب على البيئة والموارد والأشخاص الذين نشأوا ويعيشون معهم ، فإذا جعلنا الطالب يشعر بأن له قيمة واهمية وساعدناه على تحديد أهدافه وتحقيقها، وإذا وفرنا له بيئة إيجابية وساعدناه على تأمين مستقبله هذا بالتالي يجعله يفكر بشكل إيجابي في الحياة والمستقبل ،هناك أسباب عديدة لاختيار طريقة التفكير والتي هي : شخصية الفرد ، الأحداث التي ستحدث له، البيئة التي يعيش فيها، معارف الشخص وتطوره (خضيروالدسوقي،2004: 53). من خلال العقل يولد التفكير والذي يعد عاملا أساسيا من عوامل الحياة للإنسان فيساعده على توجيه حياته وتقدمها، ومساعدته على حل كثير من المشكلات التي تواجهه وتُجنِبه الكثير من المضار، فيستطيع بفضل عقلِه السيطرة والتحكم بأمور كثيرة في حياته وتسييرها لصالحه . وتتميز عملية التفكير بأنها إنسانية، تتطلب عند تنميتها وتعلمها جهودا كثيرة من عدة طرق في فترات مختلفة من

العمر، فالإنسان يولد ولديه آلة التفكير وهي (العقل)، وأن العقل البشري يركز على شيء معين ويحاول إلغاء الفشل من حياته ويركز تفكيره بالسعادة في حياة الفرد، فالعقل بذلك يعطي الأوامر إلى الأحاسيس والحركات الداخلية والخارجية حتى تحافظ على الخبرات الجيدة ويتم حذف الخبرات السيئة فعندما يكيف الإنسان عقله على التفكير الإيجابي بشكل مستمر فهو بذلك يحوِل كل أفكاره وأحاسيسه لكي تكون في خدمة مصالحه وحاجاته المختلفة بدلاً من أن تكون عكسها او ضدها (بركات، ،2006, 4).

فمن خلال التفكير الإيجابي السليم يمكن للطلبة من واجهة المشكلات و العقبات التي تعترض طريقهم وأن تقلل من حدة الضغوط النفسية والمعيشية التي يعترضونها أما إذا كان تفكيرهم سلبي فإنه يؤدي بيهم إلى المرض النفسي وكراهية الحياة والتشاؤم والسلبية مما يؤدي إلى العجز المستمر عن حل أي مشكلات مهما كانت بسيطة او سهل حلها ، الأمر الذي يصعب الحياة على الإنسان ويؤدي لتراكم همومه ومشكلاته اذاً فالتفكير الإيجابي يحتوي على طرق وأساليب حل المشكلات بدلاً من الهروب والتأجيل وعمليات معالجة الأفكار الخاطئة التي تتكون لدى الفرد عن الذات أو الآخرين ، وابدالها الافكار المؤدية للاضطراب بأفكار أخرى إيجابية تدفع بالشخص إلى التقدم نحو الامام (عبدالستار،2007، 43).

مشكلة البحث

ان العصر الحالي يتميز بالتطور العلمي السريع والهائل في مختلف المجالات الذي يؤدي بالافراد الى امتلاك مقومات الحياة الأساسية ، من خلال التفكير السليم الذي يسهم في تنمية طاقات الابداع مما ادى الى ان تصبح موضوعات علم النفس الايجابي بؤرة تركيز البحوث و الدراسات النفسية في الاونة الاخيرة , حيث ظهر حديثا على الساحة العلمية العديد من الدراسات التي تركز على التوجيهات الاساسية لعلم

النفس الايجابي و من أبرزها وأكثرها أهمية التركيز على الجوانب الاساسية للشخصية بدل من التركيز والتفكير بالاضطرابات و الجوانب السلبية لذا يعد التفكير الايجابي ضمن مفاهيم علم النفس الايجابي خاصة بعد تخلصه من أصوله الفلسفية و منحه إمكانية التوظيف كموضوع جدير بالبحث والتطبيق العلمي (زين ,4,2019) . ان البيئة التي يعيشها الشاب الجامعي والاجواء الخاصة التي يمر بها تؤدي بهم الى نوع تفكير خاص جداً به ، لان مفردة شاب تترسخ في ذهن كل واحد منهم بالتالي تجعله يختلف عن غيره من الاجيال، كما ان مفردة شخص كسول تترسب في ذهن الكسالى شحنة سلبية ، فالمرحلة العمرية تجعل الشخص يفكر بطريقة خاصة تتناسب وعمره الزمني ، حيث ان الشباب الذين نجدهم يفكرون كالكبار او يتصرفون مثل الاباء نقول عنهم انهم أكبر من أعمارهم ، وهذا ما يجعلنا نعرف ان العمر الزمني يحتم على الشباب الجامعي ان يعيشوا نوعاً خاصاً من التفكير البسيط الخاص بهم ، هذا التفكير المملوء بالشغف والمتعة واللعب ، ان المشكل الحقيقي هو استغراق و التفكير الخاص على حياة الشباب وجزئياتها، فالخطورة في امتداد واستمرار التفكير الى ما بعد مرحلة الجامعية ، فتجد ان بعض الناس يبلغ عمره 40 سنة ويعيش اجواء الشباب حيث لا تغادره تصرفات الشباب ولا حتى قصة الشعر حتى ان الاجواء الضاغطة للحياة والاعلام تساهم بصورة كبيرة في خلق تفكير خاص لدى الشباب، حيث نجد ان الشباب يتشابهون في كل شيء ، من ملبس وقصة شعر واهتمام بالرياضة او متابعة للمشاهير وهذا مؤشر مهم على ان نمط التفكير لدى الشباب في المجتمع الواحد هو نفسه فيصيب فئة معينة ومحددة لم تتأثر بالضواغط والمؤثرات الأخرى (الجوادى،2022،8). وبسبب الظروف التي مر بها اقليم كردستان من كثرة الحروب والحصار الاقتصادي ، وبعد ذلك الاحتلال اثر ذلك وبشكل كبير على مفاصل الدولة ومؤسساتها وخصوصاً الجانب التربوي ،

وبسبب هذه الظروف سيطرت الأفكار التشاؤمية السلبية على الأفكار الايجابية كما يتوقع الذهن الإيجابي غلبة النهايات الناجحة والطيبة لكل فعل أو حالة بسبب الظروف الصعبة التي مر بها البلد بصورة عامة وطلاب الجامعة بصورة خاصة ، إذ أصبح الميل عادة إلى ابراز وتوضيح السلبيات أكثر من الايجابيات في الرؤى والأحكام عند تقويم حالة ما أو شخص ما أو مجموعة ما فالاحداث الداخلية والاقليمية والدولية يتم امداده بالسلبيات والنزعات التشاؤمية لكثرة ما يؤدي اليه ازمات ومعوقات ونكسات ، مما يجعل الأحكام السلبية ظاهرة شائعة اجتماعيا في تقويم الأمور، إذ ان التفكير السلبي يؤدي بالفرد الى المواقف العدائية، ومن المعروف أن التعبئة السلبية إذا لم تفرغ في مواجهه عنيفة للواقع أو السلوك الأخر ، فإنها ستتراكم داخل الفرد وتؤدي إلى الأعراض النفسية الجسمية، وما ينجم عنها من أمراض وذلك لان الأفكار تسيطر على العواطف ، فالفكرة السلبية تولد مشاعر وانفعالات سلبية تؤدي إلى سلوكيات أو مواقف سلبية (الهلالي,2,2013) وكون طلاب الجامعة من ضمن الفئة المستهدفة للبحث ومن خلال مرورهم لمدة اربع سنوات بالظروف نفسها في البيئة الجامعية تم وضع الاسئلة الفرعية التالية:-

1- ما مستوى التفكير الايجابي لدى طلبة قسم التربية العامة / اللغة الانكليزي جامعة جيهان دهوك بشكل عام؟

2- هل هناك فرق ذو دلالة احصائية في مستوى التفكير الايجابي لدى عينة البحث تبعا لمتغير الجنس (ذكور – اناث)؟

3-هل هناك فرق ذو دلالة احصائية في مستوى التفكير الايجابي لدى عينة البحث تبعا لمتغير المرحلة الدراسية (ثانية – رابعة)؟

أهميه البحث

ان التفكير يضم جميع اشكال والعمليات الذهنية التي يقوم بها عقل الإنسان ، والتي تجعله يقوم بنمذجة العالم الذي يعيش فيه ، وبالتالي تمكنه من التعامل معه بفعالية أكبر لتحقيق أهدافه وخططه ورغباته وغاياته ، وهو من عمل العقل بجهده في المشكلة للتوصل إلى حلها. هذا وان عملية التفكير تتضمن أيضا التعامل مع المعلومات، كما في حالة صياغتنا للمصطلحات والإسهام والعمل باستمرار في عملية حل المشكلات ، والاستنتاج واتخاذ القرارات، ويعتبر التفكير أعلى الوظائف الإدراكية التي يندرج تحليلها وتحليل العمليات التي تسهم في التفكير ضمن إطار علم النفس الإدراكي . تفيد نتائج الدراسة في إعداد دورات تدريبية وبرامج تهدف إلى تنمية التفكير الإيجابي لدى طلاب الجامعة لتبصيرهم بمكامن القوة في الشخصية وتنمية هذه الجوانب الإيجابية كما وتسهم نتائج الدراسة الحالية في توجيه نظر المسؤولين في مجال الإرشاد النفسي إلى أهمية التفكير الإيجابي في حياة الفرد (بدرالسيد،2016،179). هذا ويرى نشواتي أنه من بين العناصر التي تزيد من دافعية التلاميذ هو الاهتمام بالنشاطات المدرسية في تحقيقها، والاهتمام بتحسين أداء الطالب وتحقيق الموقف التعليمي بطريقة يجعل فيها المتعلم لديه القدرة على إدراك حاجة يمكن إشباعها ، وقد اعتبر بعض الباحثين مشكلة تفكير الايجابي للإنجاز لدى التلاميذ من أهم المشكلات التربوية لذا وجب عليهم دراستها (بن عيشة، ركزة ،173,2020). يعد التفكري الايجابي بصفة عامة أداة لرؤية الجانب الايجابي من الاشياء بدلا من الجانب السلبي ، وهو الميل الذي يجعل العقل يتقبل الافكار والصور والكلمات التي تبسط كل ما هو معقد حيث يحدث توقع لدى الفرد نتائج ايجابية تؤدي إلى النجاح فيما يريده أو يفكر في الحاضر او المستقبل (عبد الحميد، 2012، 26). وقد اشارت الكثير من الدراسات والبحوث فضلا

عن ادبيات علم النفس الى مزايا واهمية للتفكير الايجابي ، ومن بين هذه المزايا التمتع بصحة افضل بوجه عام ، وكذلك انخفاض ضغط الدم وانخفاض الاحساس بالالم والمزيد من المثابرة عندما تسير الامور بشكل سيئ ، فاصحاب التفكير الايجابي يميلون الى الاعتناء بانفسهم بشكل افضل وهم لا يقلقون كثيرا بشان المستقبل، فهم ينظرون ويركزون الى الجانب المشرق من الحياة (مجلة الابتسامة،2014، 41). ويمكن ادراك اهمية التفكير الإيجابي , فالانسان يستطيع ان يقدر طريقة تفكيره , فاذا اختار ان يفكر بايجابية يستطيع ان يتخلص من الكثير من المشاعر غير المرغوب فيها والتي ربما تعيقه عن تحقيق الافضل فالتفكير الايجابي هو مصدر القوة ومصدر الحرية حيث انه مصدر القوة لانه سيساعد على التفكير في الحل ومصدر حرية لانه سيخلص الانسان من الألم (الفقي، 2009، 58).

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى عدد من الاهداف الاتية:

1- التعرف على مستوى التفكير الايجابي لدى طلبة قسم التربية العامة / قسم الانكليزي جامعة جيهان دهوك بشكل عام.

2- التعرف على دلالة الفروق في مستوى التفكير الايجابي لدى عينة البحث تبعا لمتغير الجنس (ذكور – اناث).

3-التعرف على دلالة الفروق في مستوى التفكير الايجابي لدى عينة البحث تبعا لمتغير المرحلة الدراسية (ثانية – رابعة).

حدود البحث

يقتصرالبحث الحالي على طلبة المرحلة الثانية والمرحلة الرابعة قسم التربية العامة/ اللغة الانكليزي جامعة جيهان دهوك للعام الدراسي (2023 - 2024).

تحديد المصطلحات

اولا: التفكيرعرفه كل من:-

جروان (1999):

وهي عبارة عن سلسلة من النشاطات العقلية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض او يواجه مثير ، عن طريق واحد أو أكثر من الحواس الخمس ، و التفكير بمعناه الواسع عملية بحث عن معنى في الموقف أو الخبرة (جروان,33,1999)

عبدالهادي (2001):

تقليب النظر في مظاهر الخبرة الماضية ، وعملية إثارة فكرة أو أفكار ذات طبيعة رمزية ، مبدؤها الرئيسي عادة وجود مشكلة تنتهي باستنتاج أو استقراء (عبدالهادي,16,2001)

صابر(2012):

انه حراك داخلي أو مجهود عقلي لحل المشكلات وهو أقرب التعريفات لتعريف علم النفس لدى الفلاسفة والحكماء حيث يرون أن التفكير هو حركة الذهن في المعلومات للوصول للمجهول (حل المشكلة) وإن كان تعريف القدماء أدق من حيث كونه أشمل وبشكل اعم حيث يحتوي كل أدوار التفكير من فهم للعلاقات البشرية واستيعاب للمعرفة العقلية وفهم العالم وحل المشكلات (صابر،2012،23)

محمد (2020):

هو فن التعامل والتصرف بما هو متاح وموجود من أدوات وقدرات ووسائل للحصول على أفضل النتائج وطريقة التفكير هي إحدى خيارات الحياة فالشخص السعيد هو من يمتلك مجموعة من طرق التفكير تمكنه من التعامل بشكل أمثل لمصاعب ومواقف مع الحياة المختلفة (محمد، 2020).

ثانيا: التفكير الايجابي عرفه كل من:

(Seligman,2003)

استعمال النتائج الإيجابية لعقل الفرد على ما هو جيد من اجل التخلص من الأفكار الهدامة أو السلبية ولتحل محلها الأفكار والمشاعر الإيجابية (Seligman&pawelski,2003,160)

ابراهيم (2005):

قدرة الفرد الإدارية على تقويم أفكاره ومعتقداته والتحكم فيها وتوجيه اتجاهها لتحقيق ما توقعه من النتائج الناجحة ، وتدعيم حل المشكلات ، ومن خلال تكوين أنظمة و أنساق عقلية ذات طابع تفاؤلي تسعى إلى الوصول لحل المشاكل (العنزي,5,2007)

العنزي (2007):

هو ذلك التفكير الذي يمثل الأنشطة والأساليب التي يستعملها الفرد لمعالجة المشكلات باستعمال قناعات عقلية بناءة وباستعمال استراتيجيات القيادة الذاتية للفرد في التفكير ولتدعيم ثقة الفرد في النجاح من خلال تكوين أنظمة وأنساق عقلية منطقية ذات طابع تفاؤلي لديه (العنزبي,5,2007).

الرقيب (2008):

المحافظة على التوازن السليم في إدراك مختلف المشكلات لدى الفرد وهو أسلوب متكامل في الحياة ويعني التركيز على الإيجابيات في أي موقف بدلاً من التركيز على السلبيات في الآخرين ، وأن تتبنى الأسلوب الأمثل أي يعني أن تحسن ظنك بذاتك ، وأن تظن خيرا بالحياة والاخرين (الرقيب,5,2008)

جودة واخرون (2013):

وهي التفكير التي يفكر بها الشخص، وينعكس إيجابياً على تصرفاته تجاه الأشخاص والأحداث، ويرتقي بالفرد ويساعده على استثمار عقله ومشاعره وسلوكه ، واكتشاف قواه الكامنة ويساعده على تغيير حياته نحو الأفضل ، وبالتالي هو اندماج بالحياة وتوجه دائم نحو استنباط الحلول للمشكلات التي تواجه الفرد مهما كانت معقدة ومتشابكة العناصر والمؤثرات (جودة واخرون،2013،12).

التعريف الإجرائي:

هي الدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب أو الطالبة من خلال اجابته على فقرات مقياس التفكير الايجابي الذي اعد لهذا الغرض.

الاطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم التفكير الايجابي

يندرج التفكير الإيجابي تحت علم النفس الإيجابي من كون الفرد كائن يحمل جوانب إيجابية وسلبية في حياته وأن الخبرات والمواقف التي يمر بها تشكل شخصيته وعن طريقة نسعى لفهم الانفعالات الإيجابية وعلم النفس يهتم بدراسة المشاعر الإيجابية مثل الأمل والتفائل والسعادة والرضا ومعرفة كيف يستطيع الفرد

اكتساب المهارات التي تسهم بشكل رئيسي في ممارسة المشاعر الإيجابية فالفرد يولد ولديه العديد من المشاعر السلبية والإيجابية التي تستثار عن طريق المواقف وخبرات الحياة اليومية لذا وجب معرفة المصدر الرئيسي لهذه الأفكار وتنميتها وتكوينها بالتالي تنمو قدراته العقلية والمهارات اجتماعية تساعده على صقل شخصية الفرد هذا ويرتبط التفكير الإيجابي ارتباطاً وثيقاً بالنجاح في كل مجالات الحياة والفرد كي يعيش سعيداً ويحيا حياة متوازنة ومستقيمة يجب أن يغير نمط تفكيره وأسلوب حياته ونظرته تجاه نفسه والأخرين والسعي بشكل مستمر إلى تطوير جميع جوانب حياته (زيد، واخرون، 2013، 241). والتفكير الإيجابي هو قدرة الفرد على التركيز والانتباه إلى جوانب القوة في المشكلات التي تعترض الفرد وأيضاً في القدرات التي يمتلكها الفرد كالقدرات النفسية والمثابرة والقدرة على تحمل الصعوبات والمشكلات التي تواجهه والتوافق النفسي كما تتضمن كذلك قدرات عقلية ترتبط باساليب واستراتيجيات متنوعة لحل المشكلات والقدرة على التعلم ومواجهة المواقف الضاغطة واكتشاف الفرص الإيجابية في الموقف كما يتضمن تكوين عادات وفرص جديدة في حياة الفرد (النجار، الطلاع، 2015، 211) وهو حالة مزاجية إيجابية ينقلها الفرد عن نفسه للناس الاخرين حول الفرد بتصرفاته تجاههم والاحداث ونظرته الحسنة للامور حيث تظهر من خلال توقعاته وافكاره الايجابية و الضبط الانفعالي و حب التعلم والتفتح المعرفي و الشعور بالرضا (زين، 2019، 7) أما فيما له علاقة بخصائص الافراد الذين لديهم تفكير إيجابي فنجد أن هؤلاء الافراد يمتلكون ايجابية واضحة في التفكير ولديهم امكاينة على تقويم الاحداث بصورة مرنة عن طريق التجارب الايجابية مع الآخرين وهم أكثر نجاحا في حياتهم (شلال، 2019، 3) التفكير يضم جميع الأشكال والعمليات الذهنية التي يقوم بها عقل الإنسان والتي تمكنه من نمذجة العالم الذي يعيش فيه

وبالتالي من خلالها يســـتطيع التعامل معه بفعالية أكبر لتحقيق أهدافه وخططه ورغباته وغاياته وهو من المؤكد عمل العقل وبتعبير آخر التفكير هو القيام بعملية عقلية في المعلومات الحاضــرة لأجل الوصــول إلى المطلوب او هوحركة العقل بين المعلوم والمجهول ويمكن القول بأنه التصـــور الكلية والكاملة لواقع ما من حيث عوامل تكوينه وطرق تحســينه ، اذاً فالتفكير الإيجابي هو طريقة وأســلوب لتعزيز التفاؤل لدى الفرد وبالتأكيد لا يعني التفكير الإيجابي أن الفرد يعيش بعالم مثال لا تشوبه العراقيل والصعوبات بل يعني بذلك الاســـتجابة للحالات والمواقف الســـلبية التي قد يتعرّض لها الفرد بإيجابية وتفاؤل (النجار، الطلاع، 2015،211). التفكير في الإسلام تعدعبارة مطلقة من جميع القيود عدا التفكير في ذات الله فهو تعالى ليس كمثله شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ العليم (الشورى : 11). وهو سبحانه منزه عن فلكي الزمان والمكان اللذين سجن فيهما الإنسان منذ خلقه فدرجات التفكير في الإسلام مختلفة والتفكير بحد ذاته عبادة توجه سلوك المسلم ويرتقي بإيمانه لأعلى الدرجات فالتفكير بما يحمله من مشاعر ومدركات وأحاسيس وتخيلات يؤثر بشكل عام وكبير في تشكيل وتكوين سلوك الفرد وميوله ونشاطاته فهنا تفسر وتوضح لنا الحكمة التي تملا عقولنا وقلوبنا من اهتمام القرآن الكريم والسنة النبوية بالتفكير والتدبر في خلق السماوات والارض (نصر الله،2008، 3) هذا ويعد التفكير الإيجابي كما يشير سليجمان (Seligman)هو بداية الطريق لدى الأفراد لتحقيق النجاح والشعور بالرفاهية النفسية والأمل ففي حال تفكير الفرد بصورة إيجابية فإنه يبرمج العقل الباطن نحو التفكير بشكل منطقي وهذا الأمر يؤدي إلى القيام بالأعمال الإيجابية في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها (خليل، 2012، 21) يعرف التفكير اصطلاحاً بأنه نشاط عقلي يقوم بفعله العقل من أجل تشـــكيل الأفكار وإدراك وفهم الأمور والحكم عليها بصـــورة منطقية وحل

المشـكلات وإبداع الجديد باسـتغلال المعطيات والمخزون في الذاكرة (السـر ، 2014،7) وهي حالة نفسية تنبع من داخل الفرد يصقلها الإيمان وشعور المؤمن بالمسؤولية الفردية يؤدي به إلى الإيثار والإسراع في عمل الخيرات واستغلال الفرص واستثمار الواقع بشكل كبير (قاسم، 2014،381).

أهمية التفكير الإيجابي

مما يتم ذكروه في اهمية تفكير الايجابي ان للانسـان باختلاف عمره والزمان والمكان الذي عاش فيه الا انه يسعى لايجاد حياة مليئة بالتفاول والرفاهية والنجاح، وذلك في محاولة جاهدة منه لجلب الخير والنفع لنفسه ولغيره وان مما يحسن مستواه الفكري ويساعده للوصول لما يريد هو تبني منهج فكري سليم عن نفسه وعن مجتمعه و يدرب نفسـه للتخلي عما قد يحد من قدراته وامكاناته من افكار متشـائمة والتي تضـيع جهوده وتعيق ما يود تحقيقه من طموحات واهداف (الرقيب، 2008،6). هذا ويعتبر التفكير الايجابي بصـفة عامة و أداة تمكن من رؤية الجانب الايجابي من الاشـياء بدلا من الجانب السـلبي وهو الميل الذي يجعل العقل يتقلب الافكار والصور والكلمات التي تبسط كل ما هو معقد بحيث يتوقع الفرد نتائج إيجابية تودي الى النجاح فيما يرجوه او يفكر في الحاضر او المستقبل (الجمعان، 2019 ، 515) هذا و يعتبر التفكير الايجابي هو نواة الاقتدار المعرفي والاداة الأكثر فاعلية في التعامل مع مشـكلات الحياة وتحدياتها والتغلب على محنها وشـدائدها كما انه ليس مجرد وسـيلة أو مقاربة أو منهجية بل هو توجه يعبئ الطاقات ويسـتخرج الإمكانات الحاضـرة منها والكامنة من اجل العمل ويشـكل العلاج الناجح للمحافظة على الإمكانات والقدرات المعنويات وحسن الحال النفسي (حجازي، 2020 : 47)

ابعاد التفكير الإيجابي

يشـــيرعبدالســـتار (2011) الى ان التفكير الايجابي يقوم على عدة أبعاد وهي ما يضـــم المفهوم العام للايجابية التي نسعى بتفكيرنا للوصول اليها وهذه الابعاد هي:

1- التوقعات الايجابية والتفاول.

2- الضبط الانفعالي والتحكم في العمليات العقلية العليا.

3- حب التعلم والانفتاح المعرفي الصحي.

4- الشعور العام بالرضا.

5- التقبل الايجابي للاختلاف عن الآخرين.

6- التسامح والشعور بالراحة

7- الذكاء الوجداني.

8- تقبل غير مشروط للذات.

9- تقبل المسؤولية الشخصية.

10-المجازفة الايجابية (عبد الستار ، 2011، 392).

العوامل المؤثرة في التفكير الايجابي

1- اعتبرت الشمولية بشكل شامل وحركاته مع محيط شامل.

2- الرقابة الداخلية والالتزام بالمساهمة في الاعمال.

3- الوعي واليقظة والممارسة والاهتمام بالاكتشاف.

4- تاثير التنشئة الاجتماعية والاسرية للفرد ومستوى ثقافة البيئة المحيطة به.

5- استخدام مهاراته الشخصية في تنظيم افكاره استراتيجيا (عودة،2020: 27).

قواعد لاكتساب التفكير الايجابي:

1. التوقع الايجابي للاحداث المختلفة : يذهب الكثير من الباحثين في هذا المجال الى أن التفكير في موضوعاً ما والتركيز عليه هو أحد القوانين الرئيسية في توجيه حياة الانسان سلبيا أو ايجابيا
2. أن كل ما نفكر فيه تفكيرا مركزا في عقلنا الواعي حيث ينغرس ويندمج في خبراتنا.
3. بناء الهوية الايجابية للذات :وهوية الذات يقصد بها الصورة الذهنية التي يحملها الانسان عن نفسه واحساسه بذاته وللهوية اثر كبير ومهم في تحديد فكر الانسان وقيمه وسلوكه الكلي
4. توسيع نطاق التفكير والخروج من الدوائر الضيقة : فمهما كان دور الشخص في المجتمع سواء كان طالبا أو عاملا فعليه أن يحاول الى تطوير نفسه ومهاراته ونشاطاته وأن لا يبقى مقيدا داخل ما هو مطلوب منه فقط .
5. التفاؤل والأمل: ويقصد بالتفاؤل الإيمان بالنتائج الإيجابية وتوقعها حتى في أصعب المواقف والأزمات والتحديات ومن ثمراته أن يشعر المتفائل بسلطته وقوته وأنه متحكم في حياته بحكمة وذكاء حتى في مواجهة المشكلات المختلفة التي تواجهه .
6. تحسين التفكير: يمكن للإنسان أن يتعلم شيئا جديدا وأن يتقدم ويتطور خطوة كل يوم وبشكل مستمر وهذا ليس له علاقة بالعمر ولا الظروف.

7. البعد عن أحلام اليقظة : والتي تكون بعيدة جدا عن الواقع لأنها تجعلك تقارن أحلامك بواقعك لتدخل في حالة من اليأس ولهذا على الشخص أن يبتعد عن العيش في الأحلام لانه يبعد الفرد عن التفكير بواقعية وايجابية (رندة،2003: 143).

النظريات التي فسرت التفكير الايجابي:

أولاً : نظرية مارتن سليجمان وآخرون Martain Seligman et al

يرجع مفهوم التفكير الإيجابي للعالم سليجمان وآخرون (Seligman، 1988) حيث ركز عن طريق هذا المفهوم على تعديل الأفكار واستبدال الأفكار السلبية التشاؤمية الانهزامية بالأفكار الواقعية والايجابية وقد أشار أن كلاً من التفاؤل والتشاؤم و الذان هما أسلوبان في التفكير لتوضيح المواقف والأحداث وطريقة تفسيرنا للوقائع لا تقتصرعلى مجابهة حالة خاصة من نجاح أو فشل بل هي تتضمن ايضا الفكرة التي تكونها عن القيمة العامة التي نعطيها لأنفسنا ولإمكاناتنا وفرصنا ولمكانتنا في الحياة ويمكن أن نتعلم التفاؤل أو التشاؤم بناءً على خبراتنا والمواقف التي صادفتنا ونمط تنشئتنا بما يتصف به من رعاية وحب وتشجيع وتعزيز ومكانة أو إحاطة وإهمال وحط من القدر وحيث إن هذه الطريقة التفاؤلية الايجابية أو السلبية والتشاؤمية في تفكير المتعلم يمكن إعادة تعلمه واستبداله من خلال أساليب تدريبية علاجية بمعنى آخر أن للتنشئة الاجتماعية والخبرة المهنية والاجتماعية والمستوى التعليمي أثر كبير وواضح على تنمية التفكير الإيجابي والسلبي هذا و يرى سليجمان (Seligman) أن تنمية الخصال الإيجابية في الشخصية أمر ضروري للإنسان فهي تعد بمثابة درع قوياً وقائياً ضد الضغوط ونواتجها السلبية وهذه الخصال الإيجابية دوراً في استثارة السعادة الحقيقية فهي من اهم الطرق للوصول للراحة النفسية والسعادة وتحميل الصعوبات ومواجهة المشكلات

وكذلك تحرر الفرد من قسوة الماضي (فاضل،2019: 337-338) ويقسم سليجمان الناس الى أصحاب ذو اسلوب تفسيري ايجابي وآخرين هم اصحاب اسلوب تفسيري سلبي وما يؤدي بهذا التصنيف بالنسبة للطريقة التي تفكر بها تفكيرا ايجابيا او تفكيرا سلبيا وخاصة بشأن الصحة فانها تغير صحتنا اذ ان اسلوب التفسير السلبي التشاؤمي هو احد الاسباب المؤدية للاصابة بالاضطرابات فالفرد الذي يكون تفكيره ايجابيا فان حياته ستصبح إيجابية واذا كان تفكير الشخص سلبيا فأن حياته ستصبح سلبية هذا وقد لاحظ سليجمان ارتباط التفكير الايجابي والتفاؤل بالاسلوب التوضيحي او التفسيري وهي الطريقة التي يفسرها الاشخاص كيفية وسبب الاحداث بالطريقة التي يريدونها حيث تؤثر التفسيرات السلبية للفرد التي لها علاقه بإحداث الماضية على توقعاتهم الخاصة في السيطرة على الاحداث المستقبلية ويؤدي في النهاية الى تأثير التفسيرات على المشاعر والسلوك فعندما يمر الانسان بموقف مزعج فهو يميل في معظم الاحيان الى تبني صورة او وجهة نظر معينة لسبب حدوث هذا الموقف المزعج فكلما كانت الاسباب المدركة للموقف او الاحداث قريبة من قدرة او إمكانية الفرد على الضبط والتحكم والمرونة وسهولة أزداد احتمال مواجهته للموقف بطريقة فعالة وهذا هو بكل تأكيد وبصورة عامة هو التفكير الايجابي التفائلي (عبيد،2019: 374-376).

ثانيا: النظرية ابرامسون (Abramson)

لقد افترضت نظرية ابرامسون الى ان التفكير السلبي هو توقع بان النتائج المرغوبة لن تحدث مطلقاً او ان النتائج الغير مرغوبة سيتم حدوثها بجانب الاحساس او شعور الفرد بان الشخص لا يستطيع تغيير الموقف او الاحداث الذي يتميز بالحزن والتفكير في الماضي وضعف التركيز والخوف من المستقبل وما الى ذلك

واشار الى انه عندما يكون الفرد غير قادر على تغيير الحدث الغير مرغوب أو غير قادر على تغيير اثاره السلبية بالرفاهية يؤدي في النهائية الى التفكير السلبي هذا وتعتبر نظرية ابرامسون لا تحدد سببا كافيا ومقنعاً للتفكير السلبي الذي يؤدي الى اليائس والحزن والتشاؤم لكنها تحدد سلسلة من الاحداث السببية تبدا هذه السلسلة بحدوث احداث الحياة السلبية أو عدم حدوث احداث ايجابية وتنتهي في نهاية المطاف بانتاج اليائس وهذا كان بعكس وعلى نقيض من نظرية سليجمان التي تحدد سببا كافيا ومقنعاً للتفكير السلبي الذي يؤدي في المحصلة النهائية للعجز واكدت ايضا انه لا يمكن للشخص أن يتحكم في النتائج بغض النظر عن التكافؤ في احتمالية حدوثها ان التفكير السلبي يتم حدوثه في حال اعتقاد الشخص أن النتائج التي تبعث الطمأنينة والسرور لن تحدث أو حدوث نتائج مكروها او غير مرغوبة للغاية وبالتالي ان الفرد يشير هذه الاحداث السلبية الى ثلاثة عوامل رئيسية وهي كما ياتي:

1- افكار مستقرة او عالمية: وهي الافكار السلبية التي يمكن أن تستمر بشكل متكرر بمرور الوقت أوانها تحدث لدى جميع الناس بصورة عامة .

2- افكار العواقب السلبية: وهي الاحداث السلبية التي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية متعددة أي تؤثر الاحداث السلبية على جميع افراد الأسرة أو المؤسسة بصورة كلية .

3- افكار داخلية ذاتية: وهي تشير ان الاحداث السلبية هي خطأ الشخص وان هذا الشخص لا يستحق الوصول أو يعاني من نقص بشكل مستمر (الجبوري والعزاوي ،2023: 343-344).

الدراسات سابقة:

1- دراسة غانم (2005):

يهدف الى التعرف على مستوى التفكير الايجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الدراسية، ولهذا الغرض اختار الباحث عينة مكونة من (200) طالب وطالبة ملتحقين في جامعة القدس المفتوحة – منطقة طول كرم التعليمية، موزعين تبعا لمتغيرات الدراسة موضع البحث، واستخدم مقياس التفكير الايجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة. وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن ان نسبة (E) من افراد الدراسة قد اظهروا نمطا من التفكير الايجابي منهم (40%) من الذكور و 59% من الاناث)، مع وجود فروق دالة بين الطلاب في التفكير الايجابي تعزى لمتغيرات مثل التحصيل الدراسي، المستوى الاقتصادي (غانم، 2005، 15).

2- دراسة منصور (2014):

هدفت الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين جودة الحياة و التفكير الايجابي لدى طلاب جامعة ام القرى، كما هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ابعاد جودة الحياة و التفكير الايجابي الاكثر شيوعا لدى طلاب جامعة ام القرى، و كذلك التعرف على الفروق في متوسطات الدرجات للتفكير الايجابي و جودة الحياة لدى طلاب جامعة ام القرى في ضوء (التخصص، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية) و اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب مرحلة البكالوريوس في جامعة ام القرى بمدينة مكة المكرمة و تم اختيار عينة عشوائية من طالب مرحلة البكالوريوس في جامعة ام القرى بمدينة مكة المكرمة، و بلغ عدد افراد عينة الدراسة 304 طالبا، و استخدم الباحث اداتين للدراسة و هما مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة اعداد (منسي محمود عبد العظيم و كاظم، 2007) ، و مقياس التفكير الايجابي اعداد (عبدالستار ابراهيم) مع اجراء بعض التعديلات ليتناسب مع عينة الدراسة.

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها وجود عالقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين درجات جودة الصحة النفسية و جميع ابعاد التفكير الايجابي، و ان زيادة الشعور بجودة الحياة الاسرية كاحد ابعاد جودة الحياة يصاحبها زيادة في جميع ابعاد التفكير الايجابي (منصور، 2014، 23).

3- دراسة الزهراني(2020):

هدفت الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين التفكير الايجابي والتوجه نحو المستقبل لدى طالبات المرحلة الثانوية بمحافظة المندق، ولتحقيق اهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع طالبات المرحلة الثانوية بمحافظة المندق، والبالغ عددهن (856) طالبة، وتكونت عينة الدراسة من (127) طالبة تم اختيارهن بالطريقة العشوائية الطبقية، وتمثلت ادوات الدراسة في مقياسين: مقياس للتفكير الايجابي من اعداد عبد الستار(2008)، ومقياس التوجه نحو المستقبل من اعداد رحمة (2002) بحيث تم التاكد من صدق وثبات المقاييس بالطرق الاحصائية العلمية المناسبة، كما تم تحليل النتائج باستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية المناسبة والمتمثلة في: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والتباينات الاحادية، ومعامل ارتباط بيرسون، والانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين التفكير الايجابي والتوجه نحو المستقبل عند (0,01) فقد بلغت (0,40) وتشير لعلاقة موجبة، وكانت درجة التفكير الايجابي (0,66) وتشير الى الاتجاه الايجابي بدرجة مرتفعة. وبلغت درجة التوجه نحو المستقبل (3,54) وتعتبر الدرجة مرتفعة لدى طالبات المرحلة الثانوية عند مستوى الدلالة (0,05). كما اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0,05) في مستوى التفكير الايجابي تعزى لمتغيري الصف الدراسي وهي لصالح الصف الاول

الثانوي، ومستوى الدخل لصالح الاعلى دخلا. وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05) لمتغيري المستوى التعليمي للام والاب، كما لم توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0,05) في مستوى التوجه نحو المستقبل تعزى لمتغيرات الصف الدراسي، ومستوى الدخل، والمستوى التعليمي للام والاب. ومما اوصت به الدراسة في ضوء ما توصلت له من نتائج: تنمية المهارات الاجتماعية الايجابية في التفكير والاتجاهات الايجابية لدى الطالبات في المرحلة الثانوية نحو الدراسة والعمل (الزهراني, 2020, 18).

4- دراسة بن عيشة، ركزة (2020):

كشفت الدراسة على طبيعة العلاقة بين التفكير الايجابي وجودة الحياة لدى التلاميذ مرتفعي ومنخفضي الدافعية للانجاز، وقد كانت الدراسة الميدانية على عينة قوامها (60) فرد، اختبروا بطريقة عشوائية من بعض ثانويات دائرة قمار (ولاية الوادي) وقد تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي وتطبيق مقياس التفكير الايجابي لإبراهيم عبدالستار ومقياس جودة الحياة لكاظم ومنسي ومقياس الدافعية للانجاز لهيرمانز. وكانت نتائج الدراسة كالاتي:

1- وجود ارتباط دال إحصائيا بين التفكير الايجابي وجودة الحياة لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي.

2- توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى التفكير الايجابي بين التلاميذ مرتفعي ومنخفضي الدافعية للانجاز.

3- توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى جودة الحياة بين التلاميذ مرتفعي ومنخفضي الدافعية للانجاز (بن عيشة، ركزة ، 2020).

5-دراسة مهداوي، الطائي(2022):

يهدف إلى التعرف على مستوى التفكير الايجابي لدى طلبة الجامعة, والفروق في مستوى التفكير الايجابي لديهم وفق متغيري (الجنس والتخصص), وتحقيقاً لأهداف البحث قام الباحثان ببناء مقياس التفكير الايجابي بالاعتماد على نموذج (كيركيجارد)(kirkegaard ,2005) وتعريفه للتفكير الايجابي، ويتكون النموذج من ثلاثة مكونات رئيسة للتفكير الايجابي, وقد تحقق الباحثان من الخصائص السيكومترية للمقياس اذ تم حساب الصدق بطريقتين هما: الصدق الظاهري وصدق البناء كما تم حساب الثبات بطريقتين هما اعادة الاختبار وبلغ (0,88) والفا كرونباخ وبلغ (0,85), وتكون المقياس بصورته النهائية من (50) فقرة صالحة لقياس التفكير الايجابي, وطبق على عينة البحث البالغ عددها (667) طالباً وطالبة وتمت معالجة البيانات احصائيا باستخدام (مربع كاي و الاختبار التائي لعينة واحدة وتحليل التباين الثنائي واختبار شيفيه), وقد توصل الباحثان الى النتائج التالية:

1- يتمتع طلبة الجامعة بالتفكير الايجابي.

2- يوجد فرق ذو دلالة احصائية على مقياس التفكير الايجابي تبعا لمتغير الجنس (ذكور، اناث) ولصالح الذكور, ولا توجد فروق ذات دلالة احصائية تبعا لمتغير التخصص (علمي، انساني)، وتوجد فروقاً دالة احصائياً تبعاً لتفاعل الجنس والتخصص لصالح الطلبة الذكور من التخصص الانساني, وقد توصل الباحثان الى عدد من التوصيات والمقترحات (مهداوي, الطائي, 2020, 26).

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل الاجراءات التي اتبعث في تحديد مجتمع البحث، واختيار العينة، وتحديد خصائصها ، وإعداد المقياس وإجراء التطبيق النهائي لأداة البحث ،والخطوات التي تم اتباعها في تحليل الاجابات، الحاجات الاحصائية المستخدمة في البحث فيما يلي عرض الاجراءت:-

اولا: مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث الحالي من طلبة المرحلة الثانية والمرحلة الرابعة قسم التربية العامة/ اللغة الانكليزي جامعة جيهان دهوك للعام الدراسي (2023 - 2024) وقد بلغ عددهم (60) طالباً.

ثانياً: عينة البحث:

ينبغي ان تكون العينة ممثلة للمجتمع الذي يجرى فيه البحث وذلك في اختيار الطلبة للمشاركة في العينة لهذا قمنا باختيارها بالطريقة العشوائية ، وبلغ عددهم (60) طالباً ، بواقع (25) طالب و(35) طالبة.

ثالثاً : أداة البحث:

تطلب تحقيق أهداف البحث استخدام مقياس التفكير الايجابي

وتتطلب المقياس التفكير الايجابي اتباع الخطوات الآتية:-

1- وجود بعض الادبيات والدراسات السابقة التي تم طرحها في الفصل الأول والإطار النظري بالاضافة الى المقاييس الموجودة في تلك الدراسات .

2- في ضوء الدراسات السابقة و إلاطار النظري قام الباحثون بتبني مقياس (رندة، 2023) للتفكير الايجابي ويحتوى على (40) فقرة لقياس التفكير الايجابي لدى طلبة المرحلة الثانية والمرحلة الرابعة قسم التربية العامة/ اللغة الانكليزي جامعة جيهان دهوك.

3- تم عرض المقياس على المختصين في مجال التربية وعلم النفس للحكم على مدى صلاحيته لقياس التفكير الايجابي ومدى ملائمته لأفراد عينة البحث.

4- تم وضع تعليمات للطلبة لتوضيح الاجابة على المقياس مع حثهم على الاجابة الدقيقة والصريحة من دون ترك أي فقرة من فقرات المقياس.

رابعاً: صدق وثبات الأداة:

الصدق الظاهري:

اما الصدق فيقصد به مدى قدرة المقياس او الأختبار على قياس ما اعد لقياسها .

ومن اجل التأكيد من صدق أداة البحث فقد تم عرضة على عدد من الأساتذة والمختصين في مجال التربية وعلم النفس البالغ عددهم (4) للحكم على صلاحية الأداة المكونة من (40) فقرة ومدى ملاءمتها وحذف ما يجدونه غير ملائم لاهداف البحث وتعديل ما هو بحاجة إلى تعديله ، واعتبرت كل الفقرات صالحة لأنها حصلت على نسبة اتفاق (81%) من الخبراء والمحكمين .

الثبات :

هو اتساق القياس أي الاتساق في قياس الشيء او المتغير الذي تقيسه اداة لقياسه .(ملحم،2000 : 249)

- **معامل الثبات بطريقة اعادة الاختبار :**

بهدف التحقق من ثبات المقاس استخرج الباحثون الثبات بطريقة اعادة الاختبار على عينة استطلاعية بلغت (20) طالب وطالبة من خارج عينة البحث الاصلية وبعد مرور (15) يوما تم اعادة الاختبار على

نفس العينة وبنفس الظروف ومن خلال تطبيق معادلة معامل الارتباط (بيرسون) على بيانات أفراد العينة بلغ قيمته (0.86) وبذلك أصبحت المقياس جاهزا للتطبيق بصيغته النهائية على أفراد عينة البحث الأساسية.

- **تصحيح مقياس انماط التفكير الايجابي والسلبي:**

وقد تضمن المقياس (40) فقرة وأمام كل فقرة كان هناك ثلاثة بدائل وهي (دائما، احيانا، ابدا) وتم اعطاء قيمة لكل بديل وهي: (1 ، 2 ، 3) للفقرات الايجابية والسلبية. وقد صُحِح المقياس من خلال معرفة المجموع الكلي الذي حصلت عليه الاستمارة ومقارنتها بالمتوسط الفرضي. وأن أعلى درجة محتملة للمستجيب هي (120) درجة، وأدنى درجة له هي (40) درجة، والمتوسط الفرضي للمقياس هو(80) درجة. وأن الفرد الذي يجيب على المقياس ويأخذ درجة أعلى من المتوسط الفرضي لدية التفكير الايجابي.

- **التطبيق النهائي للمقياس:**

بعد ان تم اختيار عينة البحث والبالغ عددها (60) طالب وطالبة، تم تطبيق المقياس بشكله النهائي وعلى النحو الآتي: وزعت الاستمارة على طلبة قسم التربية العامة/ اللغة الانكليزي جامعة جيهان دهوك وفق متغيري (الجنس، المرحلة الدراسية الثانية والرابعة) وتم تثبيت المعلومات على الصفحة الأولى من المقياس، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (60) استمارة. وبعد الانتهاء من التطبيق النهائي للمقياس والتأكيد من اجابات طلبة قسم التربية العامة \ اللغة الانكليزي على جميع الفقرات، وتم استخراج النتائج التي سيتم عرضها لاحقا في الفصل الرابع.

خامسا: الوسائل الإحصائية:

استخدم الباحثون الوسائل الإحصائية الأتية:-

1- الاختبار التائي لعينة واحدة

2- الاختبار التائي لعينتين مستقلتين

3- معامل الارتباط بيرسون (البياتي, اثناسيوس,1977 :260).

عرض نتائج البحث وتفسيرها:-

يتضمن هذا الفصل عرضه للنتائج التي توصلت اليها الباحثون على وفق اهداف البحث التي تم عرضها بالفصل الاول, ومناقشة تلك النتائج وتفسيرها فضلا عن تقديم التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج على النحو الاتي:-

النتائج المتعلق بالهدف الاول:- التعرف على مستوى التفكيرالايجابي لدى طلبة قسم التربية العامة / قسم الانكليزي جامعة جيهان دهوك بشكل عام.

وللتحقق من هذا الهدف تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة البحث ككل ثم طبق الباحثون الاختبار التائي لعينة واحدة وكما هو في الجدول (1)

جدول (1)

نتائج الاختبار التائي لعينة واحدة لإفراد عينة البحث ككل

العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة	الدلالة
				المحسوبة	الجدولية		
60	80	98.50	5.87	0.05	0.001	0.05	دال احصائيا

يتضح من الجدول اعلاه أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (0.05) وهي اكبر من القيمة الجدولية (0.001) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (59) وهذا يعني هناك فرق بين المتوسطين ولصالح المتوسط الحسابي (98.50) لأفراد العينة، أي أن افراد العينة لديهم التفكير الايجابي، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي جاءت بها دراسة (مهداوي, الطائي, 2020, 26). الذي يتمتع طلبة الجامعة بالتفكير الايجابي ويرجح الباحثون السبب في ذلك الى ان التفكير الإيجابي تفكير يسير بصورة صحيحة وبأتجاه كل ما هو إيجابي ونافع لذا فمن المؤكد ان يدفع بالطالب الذي يتمتع به الى التحصيل الاكاديمي الأفضل إذ أن أهم سمات وخصائص الشخص ذو التفكير الايجابي هو الاهتمام بالمعرفة وحب التعلم ومعرفة ما هو جديد.

النتائج المتعلق بالهدف الثاني :– التعرف على دلالة الفروق في مستوى التفكيرالايجابي لدى عينة البحث تبعا لمتغيرالجنس (ذكور – اناث).

وللتحقق من هذا الهدف استخرج الباحثون المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد العينة حسب متغير الجنس ومن ثم طبقوا الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وكما هو في الجدول (2).

جدول (2)

يوضح نتائج الاختبار التائي لعينتين مستقلتين بين متوسط درجات عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة	الدلالة
				المحسوبة	الجدولية		
ذكور	25	97.77	5.35	0.25	0.001	0.05	غير دال احصائيا
اناث	35	99.06	6.23				

أظهرت النتائج من الجدول اعلاه أن الوسط الحسابي لعينة البحث من الذكور قد بلغ (97.77) و بإنحراف معياري (5.35), وفي حين بلغ المتوسط الحسابي لافراد عينة البحث من الاناث (99.06) و بإنحراف معياري (6.23) وعند اختبار الفروق بين متوسطات الذكور و الاناث بإستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين تبين أن القيمة التائية المحسوبة (0.25) وهو اكبر من القيمة الجدولية البالغة (0.001) عند مستوى الدالة (0.05) و بدرجة حرية (58) و هذه النتيجة تشير وجود الفرق الدالة احصائيا ولصالح الاناث كونهم يتمتعون بمتوسط حساب أعلى ويرجح الباحثون السبب في ذلك الى ان إناث لديهم التفكير ايجابي لان الظروف النفسية والاجتماعية محددة لهوية الدور الجنسي **للفرد** وكذلك إلى نمط التنشئة الاجتماعية له فقد أشارت نظرية (Seligman et.al,. 1998) إلى أن تعلم التفكير الإيجابي المتفائل يرجع إلى خبرات الفرد ونمط تنشئته في البيئة الاجتماعية والثقافية ولديهم افكار ايجابية في مختلف مجالات الحياة ومن ثم تكون الخبرات المختلفة والدعم الاجتماعي من المتوقع للاناث أعلى لذا يوجد فرق بينهم.

النتائج التعلق بالهدف الثالث:– التعرف على دلالة الفروق في مستوى التفكيرالايجابي لدى عينة البحث تبعا لمتغيرالمرحلة (ثانية – رابعة).

وللتحقق من هذا الهدف استخرج الباحثون المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد العينة حسب متغير المرحلة الدراسية ومن ثم طبقوا الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وكما هو في الجدول (3).

جدول (3)

يوضح نتائج الاختبار التائي لعينتين مستقلتين بين متوسط درجات عينة البحث حسب متغير المرحلة الدراسية

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى دلالة	الدلالة
				المحسوبة	الجدولية		
المرحلة الثانية	30	97.43	6.04	0.50	0.001	0.05	غير دال احصائيا
المرحلة الرابعة	30	99.56	5.58				

أظهرت النتائج من الجدول اعلاه أن الوسط الحسابي لعينة البحث من المرحلة الثانية قد بلغ (97.43) و بإنحراف معياري (6.04), وفي حين بلغ المتوسط الحسابي لافراد عينة البحث من المرحلة الرابعة (99.56) وبإنحراف معياري (5.58) وعند اختبار الفروق بين متوسطات المرحلة الثانية والرابعة بإستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين تبين أن القيمة التائية المحسوبة (0.50) وهو اكبر من القيمة الجدولية البالغة (0.001) عند مستوى الدالة (0.05) و بدرجة حرية (58) وهذه النتيجة تشير وجود الفرق الدالة

احصائيا ولصالح المرحلة الرابعة كونهم يتمتعون بمتوسط حساب أعلى ويرجح الباحثون السبب في ذلك الى ان هذه المرحلة من المتوقع لديهم تجارب في الحياة اكثر من اقرانهم الاخرين وترجع في الأصل إلى العلاقات الأسرية والتجارب الحياتية التي يتعامل الطالب من خلالها في أسرته وحياته وقد ترجع لمستوى تعليم الوالدين وطبيعة العلاقات الأسرية من حيث الحرية أو الكبت أو الضغوط النفسية وبالتالي فهذا يؤثر على التفكير الإيجابي للشخص بصورة عامة هذا فالتفاعل الاجتماعي وضعف شبكة العلاقات الأسرية في هذه الفئة العمرية من العوامل الرئيسية والاساسية التي تؤدي الى ظهور الوحدة النفسية والتي تكون سبباً رئيسياً في احداث واصابة الشخص بالعديد من الاضطرابات النفسي فيما بعد .

الفصل الخامس

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث الحالي فانه يضع التوصيات الاتية:

1- تفعيل مركز الإرشاد النفسي التابع للجامعة من أجل إرشاد الطلبة ومساعدتهم في التغلب على التفكير السلبي وتبديلها بالتفكير الايجابي .

2- توعية وترشيد أولياء أمور الطلبة على التنشئة الاجتماعية السليمة والتأكيد على المناخ الاسري واسلوب الحياة والتحديات التي يواجهونها الطلبة و الصدمات التي يتعرضون لها والتي تؤثر على التفكير السلبي و الإيجابي من خلال عمل ندوات وتفعيل دور وسائل الاعلام

3- تقديم برامج ارشادية لرفع دافعية الطلاب نحو تقدير واحترام ذاتهم وتقويمها ومراقبتها مما تزيد من فاعليتهم في رفع مستوى تفكيرهم وتحصيلهم العلمي وكفاءتهم الدراسية.

المقترحات

على وفق النتائج يقترح الباحثون إجراء الدراسات الاتية من قبل الباحثين مستقبلا و كما يأتي:-

1. بناء مقياس التفكير الايجابي لدى طلبة جامعة لاجراء دراسة مقارنة بين الاعمار والمراحل المختلفة.
2. اجراء دراسة عن التفكير (سلبي – ايجابي) بادخال متغيرات ثانوية اخرى كالحالة الاجتماعية والمعاملة الوالدية ومنطقة السكن وشعور الامان.
3. دراسة مماثلة لمعرفة العلاقة ما بين ابعاد التفكير الايجابي وبعض المتغيرات النفسية مثلا (التوافق النفسي – السلوك الاستكشافي– سمات الشخصية– قلق).
4. اجراء دراسات للكشف عن التفكير السلبي ثم تقديم برامج علاجية معرفية وسلوكية لدى المراهقين والشباب خاصة هم قادة المستقبل.

المصادر

1- أحمد مصطفى عبدربه, ن., & نذير. (2024). التفكير الإيجابي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى تلاميذ المرحلة الثانوية في محافظة نابلس. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج, 20(20), 57-92.

2- الزهراني, خ. ج. ض. ا & .,خلود جعري ضيف الله. (2020). التفكير الإيجابي وعلاقته بالتوجه نحو المستقبل لدى طالبات المرحلة الثانوية بمحافظة المندق .*مجلة كلية التربية بالمنصورة* ,(5)*110* , 1559-1604.

3- الحسيني, ح. م. س. ا., العازمي, م. ح. ص. م., & محمد حمود صالح مويهان. (2017). التفكير الإيجابي لدي الأطفال. المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة–جامعة المنصورة, 3(3), 95-128.

4- بدر, ش. (2016). التفكير الإيجابى وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى طلاب المرحلة الثانوية الفنية التجارية. مجلة كلية التربية. بورسعيد, 20(20), 774-799.

5- بن عيشة, & حياة. (2020). التفكير الايجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى التلاميذ مرتفعي ومنخفضي الدافعية للانجاز (دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي). مجلة العلوم النفسية والتربوية, 6(4), 172-187.

6- خضير، عادل معن والدسوقي، محمد احمد (2001) اساليب التفكير، ط1 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة،مصر.

7- رندة جمال سكيك. (2023). التفكير الإيجابي وعلاقته بالثقة بالنفس لدى طالبات المرحلة الثانوية في غزة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 3(4).

8- نور, أ. إ. ع. ع., & أ/إيمان عادل علي. (2022). التفكير الإيجابي أهدافه ونظرياته وأبعاده. مجلة القراءة والمعرفة, 22(253), 439-478.

9- كهرمان هادي عوده. (2020). التفكير الايجابي لدى طالبات كلية التربية للبنات. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, (15), 178-187.

10- سماح حمزة شلال. (2019). التفكير الإيجابي عند طلبة المرحلة الاعدادية. Psychological Science, (22).

10 ابو طير, & هناء محمود. (2020). التفكير الايجابي وعلاقته بالتوافق المهني لدى المرشدين التربويين في مدارس مديرية تربية ضواحي القدس.

11 محمد اياد المولى, & ياسر محفوظ الدليمي. (2021). التفكير الايجابي لدى طلبة جامعة الموصل (بناء وتطبيق). Psychological Science, 32(4).

12 غاده علي هادي جعفر. (2022). تطور التفكير الايجابي عند الأطفال. ALUSTATH JOURNAL FOR HUMAN AND SOCIAL SCIENCES, 61(2), 1-28.

13 غانم، زياد بركات. (2005). التفكير الايجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة دراسة مقارنة في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافية والتربوية.

14 صفاء عبدالزهرة حميد الجمعان. (2019). التفكير الايجابي وعلاقته بالتماسك الاسري لدى عينة من المعلمات في محافظة البصرة. مؤتمرات الآداب والعلوم الانسانية والطبيعية.

15 عدنان مارد جبر, & حسام محمد منشد. (2013). التفكير الإيجابي وعلاقته بأساليب التعامل مع الضغوط النفسية لدى المعلمين. Al-Bahith Journal, 8(1).

16 أ. د عدنان محمود عباس المهداوي, & اقبال محمد صيوان الطائي. (2022). التفكير الايجابي لدى طلبة الجامعة.

17 محمد ابراهيم حسين الجبوري, & رسل سلمان خضير العزاوي. (2023). التفكير السلبي وعلاقته بالجوع العاطفي لدى طلبة الجامعة. مجلة ديالى للبحوث الانسانية, 4(97), 339-366.

18 فاضل ،احمدعاصم عبدالناصر(2019) نوع التفكيروعلاقته بجودة الحياة لدى عينة من طلاب الجامعة،جامعة الحلوان وجامعة 6 اكتوبر ،المجلد الخامس والعشرين ،العدد اغسطس 2019 ،رسالة ماجستير المنشورة.

19 إنعام مجيد عبيد. (2019). التفكير السلبي والايجابي لدى طلبة الجامعة. Psychological Science, 30(03).

التوافق الزواجي وعلاقته بصراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة

Marital Adjustment and its relationship to role conflict among Female Teachers in Al-Hodeidah City.

إعداد

عبده سعيد الصنعاني

أستاذ علم النفس التربوي والتربية الخاصة المشارك

كلية التربية – جامعة تعز – اليمن

Abdo Saeed Al-Sana'ani

Associate Professor of Educational Psychology and Special Education.
Faculty of Education - Taiz University -Yemen

رضية علي شمسان

أستاذ علم النفس الاكلينيكي المشارك

كلية الآداب – جامعة صنعاء – اليمن

Radia Ali Shamsan

Associate Professor of Clinical Psychology
Faculty of Arts - Sana'a University –Yemen

فاطمة عبده العزعزي

أخصائية نفسية وطالبة دكتوراه

كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن

Fatimah Abdo Alazazi

Psychologist and Ph.D Scholar
Faculty of Education - Sana'a University -Yemen

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوافق الزواجي وعلاقته بصراع الدور لدى معلمات مدينة الحديدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتكونت عينة الدراسة من (١٢٦) معلمة من معلمات مدينة الحديدة تم اختيارهن بطريقة عشوائية، ولجمع البيانات تم بناء مقياس التوافق الزواجي ومقياس صراع الدور، وأظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى معلمات مدينة الحديدة، كما أظهرت النتائج، وجود مستوى منخفض من صراع الدور لدى معلمات مدينة الحديدة، علاوة على ذلك، أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التوافق الزواجي ومستوى صراع الدور لدى معلمات مدينة الحديدة.

الكلمات المفتاحية: التوافق الزواجي– صراع الدور – المعلمات – مدينة الحديدة

Abstract

The study aimed to identify marital compatibility and its relationship to role conflict among female teachers in the city of Hodeidah. The study used the descriptive, correlational approach. The study sample consisted of (126) female teachers in the city of Hodeidah who were chosen randomly. To collect data, the marital compatibility scale and the role conflict scale were constructed, and it showed Results: There is a moderate level of marital compatibility among female teachers in the city of Hodeidah. The results also showed a low level of role conflict among female teachers in the city of Hodeidah. Moreover, the results showed that there is no statistically significant correlation between the level of marital compatibility and the .level of role conflict among female teachers in the city of Hodeidah

Keywords: marital compatibility - role conflict - female teachers - Hodeidah city.

مقدمة:

منذ القدم وعلماء النفس البشرية يسعون لوصول الفرد والأسرة والمجتمع للاستقرار والسعادة، فقد أهتم هؤلاء العلماء بجميع الجوانب المتعلقة بالإنسان سواء من الناحية النفسية أو الناحية الجسدية، ومن الجوانب المهمة التي تناولتها الدراسات السابقة موضوع توافق الفرد، حيث تم دراسة التوافق من نواحي مختلفة، فبعض الدراسات تناولت توافق الفرد مع ذاته، وتناولت دراسات أخرى توافق الفرد مع بيئته ومجتمعه.

ويُعد التوافق الزواجي من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام العلماء والباحثين في مجال علم النفس، يعود ذلك لتأثير التوافق الزواجي على الأسرة والأطفال وتنشئتهم الاجتماعية، وكذلك يؤدي بشكل مباشر إلى الانحراف والجنوح وغيرها من القضايا التي تعاني منها المجتمعات (عرار وعبدالله، ٢٠٢١)، فالتوافق الزواجي هو النتيجة الإيجابية للتفاعل السليم بين طرفي الزواج، حيث يعتبر التوافق بين الزوجين من أهم المقومات للأسرة السعيدة من أجل إشباع الحاجات المشتركة لتلك الأسرة (صحاف، ٢٠١٦).

إن خروج المرأة للعمل شكل لديها ضغوطًا إضافية حيث أصبحت تصارع من أجل التوفيق بين مسؤوليتها داخل المنزل وكذلك في عملها، وهذه الضغوط إذا لم تستطع المرأة العاملة من التغلب عليها بإمكانياتها وقدراتها الشخصية فإنه سوف تشعر بصراع الأدوار لديها، وبدوره سينتج لديها عدم التوافق واضطرابات عصبية منها القلق والاكتئاب (ناصيف، ٢٠٠٩).

وأشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين صراع الأدوار لدى المرأة العاملة وتوافقها الزواجي، حيث يعمل الدور المشتت والعبء الزائد على عاتق المرأة على التأثير في علاقتها وزوجها، بحيث يزيد معدل الشجار بين المرأة وزوجها بسبب حالة المرأة المتذبذبة جراء الجمع بين العمل والمنزل في آن واحد (بن عمارة، 2006).

ونظرًا لقلة الدراسات التي ربطت بين التوافق الزواجي وصراع الأدوار، تم إجراء هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بينهما، وكذلك لمعرفة مستويات كل من التوافق الزواجي وصراع الأدوار لدى معلمات مدينة الحديدة.

مشكلة الدراسة:

أدى التطور المتسارع والذي جعل من خروج المرأة لميدان العمل ضرورة ملحة وخاصة في اليمن، فكما هو معلوم أن الصراعات التي حدثت وخاصة في السنوات الأخيرة جعل خروج المرأة للعمل حقيقة واقعة، حيث عملت على مساعدة الأسرة في تلبية متطلبات الحياة الضرورية، وفي هذا الصدد تشير سليمان (2005) إلى أن خروج المرأة للعمل في وقتنا الحالي اكسبها ثقافة وتعليم وجعلها تشعر بذاتها وبنوع من

الاستقلالية، حيث أدى ذلك إلى تمردها على بعض القوانين التي يفرضها الزوج عليها وبالتالي فإن عمل المرأة اصبح من العوامل التي تؤدي إلى تفجر الصراع داخل الأسرة ومنها لسوء التوافق.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: "ما العلاقة بين التوافق الزواجي وصراع الدور لدى معلمات مدينة الحديدة" ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1- ما مستوى التوافق الزواجي لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة؟

2- ما مستوى صراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة؟

3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين التوافق الزواجي وصراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على العلاقة بين التوافق الزواجي وصراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة مدينة الحديدة.
2. التعرف على مستوى التوافق الزواجي لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة.
3. التعرف على مستوى صراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية متغيرات الموضوع الذي تناولته، وهما التوافق الزواجي وصراع الدور ولما لهما من أهمية كبيرة في استقرار الفرد والمجتمع، وكذلك تزود هذه الدراسة الباحثين بإطار نظري ومقاييس لمتغيراتها، وتفيد نتائج هذه الدراسة العاملين في مجال الإرشاد الأسري أثناء التدخل وعلاج المشاكل الأسرية، وأخيرًا قد يستفيد الباحثون من المقترحات البحثية لهذه الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** وتشمل موضوع التوافق الزواجي وموضوع صراع الدور.
- **الحدود المكانية:** وتشمل المدارس الثانوية للطالبات في مدينة الحديدة بمديرياتها الثلاث (الميناء – الحالي – الحوك).
- **الحدود البشرية:** وتشمل معلمات المدارس الحكومية بمدينة الحديدة.
- **الحدود الزمانية:** الفصل الدراسي الثاني للعام ٢٠٢٣- ٢٠٢٤م

مصطلحات الدراسة:

التوافق الزواجي:

عرّفته أحمد (2000) بأنه: "عملية ديناميكية يقوم بها الفرد بصفة مستمرة بتغيير سلوكه للمؤثرات المختلفة في محاولاته لتحقيق التوافق مع نفسه والوصول إلى الاستقرار النفسي والتكيف الاجتماعي مع بيئته" (ص. 26).

ويُعرف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه مدى التفاهم والانسجام بين الزوجين والاتفاق المسبق على الأمور المتعلقة بالأسرة في جميع المجالات بحيث يصل الزوجان إلى مستوى مناسب من السعادة الزوجية، ويعبر عن ذلك بالدرجة الكلية التي تحصل عليها المعلمات على مقياس التوافق الزواجي المستخدم في هذه الدراسة.

صراع الدور:

عرفته جعفر (2002) بأنه "مجموعة الالتزامات والمطالب المتباينة المرتبطة بتوقعات الدور الواحد أو الأدوار المتعددة التي يؤديها الفرد وتسهم في خلق ضغوط نفسية من الصعوبة تحقيق التوافق معها" (ص22).

ويُعرف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه التعارض الناتج عن عدم قدرة المعلمات التوفيق بين دورين أو أكثر من أدوارهن، ويعبر عن ذلك بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب على مقياس صراع الدور المستخدم في هذه الدراسة.

مدينة الحديدة:

وهي إحدى مدن الجمهورية اليمنية وتقع على ساحل البحر الأحمر، ونقصد بها مركز المدينة وتشمل المديريات الثلاث (الميناء – الحالي – الحوك).

الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الأول: الإطار النظري:

أولاً: التوافق الزواجي:

وردت العديد من التعريفات لمفهوم التوافق الزواجي بتعدد الباحثين في هذا الموضوع ومن تلك التعريفات:

عرفه الناصر وسليمان (2007) بأنه "درجة من الانسجام والرضا والسعادة والاتفاق والتوائم والحب المتبادل بين الأزواج في علاقتهما الزوجية التي تساعد على التغلب على ما يعترض حياتهما" (ص39).

ويرى شحاته والنجار (2003) بأنه حالة وجدانية تشير الى مدى العلاقة الزوجية ومحصله للتفاعلات المتبادلة بين الزوجين في التعبير عن المشاعر الوجدانية للطرف الأخر واحترامه وأسرته والثقة فيه، والتشابه معه في القيم والأفكار والعادات، فضلاً عن الشعور بالإشباع الجنسي في العلاقة.

وتعرفه حسن (2001) بأنه "درجة التناغم والتواصل العقلي والعاطفي بين الزوجين بما يساعدهما على بناء علاقة زوجية ثابتة ومستقرة وعلى الشعور بالرضى والسعادة، ويعينها على تحقيق التوقعات الزواجية ومواجهة ما يتصل بحياتهما المشتركة من صعوبات ومشكلان وصراعات" (ص24).

كما عرفه عبدالمعطي (2004) بأنه "الاتفاق النسبي بين الزوجين على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة في أعمال وأنشطة مشتركة وتبادل العواطف، مع قدرة كلا الزوجين على دوام حل الصراعات العديدة التي لو تركت لحطمت الزواج" (ص26).

وعرفه مرسي (1995) بأنه "قدرة كل من الزوجين على التواؤم مع الآخر ومع مطالب الزواج، ونستدل عليه من سلوكيات كل منهما في إشباع حاجاته، وتحقيق أهدافه، ومواجهة الصعوبات" (ص208).

ويعرفه Güven (2017) بأنه: جهد الزوجين مع بعضهم البعض للتوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق الهدف المشترك والتوازن في الشروط المحددة للزواج.

أهمية التوافق الزواجي:

تظهر أهمية التوافق الزواجي كونه يؤدي إلى الاستقرار والتواؤم والانسجام بين الزوجين؛ وهو ما يؤثر في استقرار الأسرة وشعور أفرادها بالراحة النفسية والرضا (المحنى، 2019، ص61). ويعد التوافق الزواجي أحد مؤشرات السعادة الزوجية، ويعتبر من المتطلبات الأساسية لاستمرار الزواج، ولكن لا يدل التوافق بين الزوجين على سعادتهما، بل تدل السعادة الزوجية على أن الزوجين متوافقين (صالح وكريمة، 2020). كما يوفر التوافق الزواجي للأبناء الظروف البيئية المناسبة لحصولهم على التنشئة الاجتماعية السليمة، وكذلك الاقتداء بالأبوين في حياتهم المستقبلية (درقاوي وبن زائر، 2022). فالتوافق الزواجي يعتبر قوة داعمة للأزواج لمواجهة الأزمات والمشاكل التي يمكن أن تتعرض لها الأسرة (مصطفى، 2020).

يتضح مما سبق أهمية التوافق الزواجي في حياة الزوجين والأسرة، فمن خلاله يتم اشباع الحاجات العاطفية والاجتماعية لجميع أفراد الأسرة، حيث يزيد من قدرة الزوجين على اجتياز مصاعب الحياة والوصول لحلول فعالة لها.

مظاهر التوافق الزواجي:

أشارت سليمان (2005) إلى عددًا من المظاهر للتوافق الزواجي ومنها: التواصل المباشر بين الزوجين وتقبل كل منهما الآخر واتزان العلاقة الزوجية انفعاليًا وعاطفيًا، وقيام كل من الزوج والزوجة بواجبه نحو الآخر والقبول المتبادل لسلوكه، وإشباع حاجاتهما. ويعتبر التوافق الزواجي نسبي ويختلف من زوج لآخر على أساس علاقتهما وأهداف الزواج. ويضيف الناصر (2007) أن من مظاهر التوافق الزواجي شعور الزوجين بحصول

كل منهما على مطالبه وأهدافه، الأمر الذي يعني اتفاق السلوكيات مع التوقعات، وكذلك الانسجام والقدرة على حل المشكلات وتقديم المساعدات لبعضهما، ويضيف غطاس (2018) ظهور الاحترام والثقة والتعاون والمساندة بين الزوجين، وكذلك شعور الزوجين بالسكن والأمن وكذلك الأطفال، كما يضيف Kelly&Conley (1987) قدرة الزوجين على السيطرة على الانفعالات العصبية والتعامل معها.

العوامل المؤثرة على التوافق الزواجي:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر في التوافق الزواجي والعلاقات بين الزوجين بشكل إيجابي أو سلبي، ومن تلك العوامل:

1. **طفولة الزوجين:** إن تنشئة الزوجين وطفولتهما لها دور كبير في وصولهما إلى التوافق الزواجي الجيد (عبدالمعطي، 2004). وتلعب الأسرة دورًا مهمًا في ترسيخ مفهوم الزواج لدى الأطفال، مما يؤثر بشكل مباشر على مستقبلهم (ونوغي، 2014). فالأسرة المضطربة قد تؤدي إلى الفشل وسوء التوافق (الكندري، 1992).
2. **الشخصية:** الاختلاف في شخصية الزوجين قد يخلق الصراع والتوتر، حيث قد تظهر مشاعر الغضب السريع لدى غير المتوافقين (سراي، 2012). بينما الخصائص الإيجابية تساعد على تحقيق توافق زواجي مناسب (ونوغي، 2014).
3. **العمر عند الزواج:** يُعد الزواج المبكر أحد أسباب سوء التوافق الزواجي (ونوغي، 2014). فالمتزوجون في سن مبكر قد يواجهون صعوبات في إدراك مسؤوليات الزواج، مما يزيد من الخلافات (فلاته، 2008). ومع ذلك، يمكن أن يكون الزواج المبكر عامل مساعد في بعض الحالات (الكندري، 1992).
4. **عدد سنوات الزواج:** السنوات الأولى من الزواج تتميز بالتقارب بينما السنوات الوسطى تتطلب التفاوض (سليمان، 2005). وفي المراحل المتأخرة من الزواج، يزداد التوافق نتيجة فهم كل طرف للآخر (صالح وكريمة، 2020).
5. **المستوى الثقافي والاجتماعي للزوجين:** تقارب المستوى الثقافي والاجتماعي يساعد على تقليل الاحتكاك بين الزوجين (حقي وأبو سكينة، 2009). فالتفاوت الكبير في الثقافات يعوق التوافق الزواجي (العادلي، 2012).
6. **وجود الأطفال:** إنجاب الأطفال يؤدي إلى تقارب الزوجين، حيث يساعد قدوم الطفل على تخفيف التوتر (مخيمر، 2014). فمجيء الطفل يجعل الوالدين يخففان من حدة أي توتر يشوب علاقتهما

(شهروري، 2014)، ولكن قد تختل العلاقة إذا كان هناك أطفال إناث فقط، مما يشعر الزوجة بالتهديد من زواج الزوج بزوجة أخرى (ونوغي، 2014).

7. **الجنس**: يتطلب التوافق الزواجي معرفة الزوجين لدوافع وأهداف الجنس، حيث إن الإشباع الجنسي مهم جدًا لتحقيق التوافق (صحاف، 2015). فانخفاض التوافق الجنسي يعد مؤشرًا لبداية المشاكل (صافي، 2020)، بينما يعتبر الجنس عاملًا ثانويًا (أحمد، 2015).

8. **العاطفة**: تمثل مشاعر الحب والمودة بين الزوجين، وتعتبر تدني هذه المشاعر أحد مؤشرات سوء التوافق (سليمان، 2005؛ ونوغي، 2014).

9. **الجوانب المالية والاقتصادية**: تؤثر الجوانب الاقتصادية بشكل مباشر على الحياة الزوجية، فالظروف الاقتصادية الصعبة قد تولد ضغوط نفسية تؤثر على التوافق الزواجي (صحاف، 2015). كما أن سوء استخدام المال من قبل أحد الزوجين قد يؤدي إلى الخلافات الزوجية (سليمان، 2005).

يمكن استخلاص أن هناك عدة عوامل تؤثر على التوافق الزواجي وسعادة الزوجين، منها ما يتعلق بالماضي مثل التنشئة الأسرية والمستوى الثقافي والاجتماعي، ومنها ما يتعلق بفترة ما قبل الزواج كالعمر عند الزواج والنضج الانفعالي. وعوامل بعد الزواج، تشمل مدة الزواج والعلاقة الجنسية ووجود أطفال. تؤثر هذه العوامل بشكل مشترك، مما يؤدي إلى احتمالين: إما توافق وسعادة تظهر في سلوك الزوجين والأبناء، أو سوء توافق وخلافات قد تنتهي بالانفصال.

النظريات المفسرة للتوافق الزواجي:

يوجد العديد من النظريات التي تبحث في التوافق الزواجي، وتتسم بعضها بالطابع الاجتماعي بينما يركز البعض الآخر على الجانب النفسي. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- **النظرية البنائية الوظيفية:**

يرتبط التوافق الزواجي بمدى التزام الزوجين بإنجاز وظائفهما داخل الأسرة. ويقل مستوى التوافق الزواجي عندما يحدث إهمال في أداء هذه الوظائف، ويتأثر استقرار الأسرة بنمط المجتمع الذي تعيش فيه، وتعاني الأسر في المجتمعات الصناعية من صعوبات في الاستقرار الأسري (العنزي، 2009). يحدث التوافق الزواجي عند قيام الزوجين بأداء وظائفهما الأسرية (صافي، 2020).

- **نظرية الدور:**

يرى أنصار هذه النظرية أن التوافق الزواجي يحدث عندما تتقابل توقعات أحد الزوجين مع توقعات الآخر (درقاوي وبن زائر، 2022). ويُحدد التوافق من خلال التفاعل الرمزي، حيث يتأثر بتوقعات الزوجة من

زوجها وحقيقة إدراك الزوج لزوجته (زكيري، 2018)، وأن سبب ظهور الخلافات الزوجية يكون نتيجة تعارض توقعات الدور لأحد الزوجين أو كلاهما (غطاس، 2018). وتعتمد هذه النظرية على التبادل بين المكافأة والتكلفة في العلاقات، حيث يكون التفاعل إيجابيًا عند المكسب، وسلبيًا عند التكلفة (الصبان، 2005). تبرز صعوبة التغيير بسبب انجذاب الأفراد للبدائل (ونوغي، 2014).

•نظرية التوازن المعرفي:

يرى هايدر(Heider) أن العلاقة بين الفرد وبيئته تؤثر في تغيير اتجاهاته، والتي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية (زكيري، 2018). ويتأثر انسجام الزوجين باتجاهاتهم؛ إذ تؤدي الاتفاقات إلى سعادة وتوافق، بينما تؤدي الاختلافات إلى عدم التوافق (ديبة، 2012). وتركز هذه النظرية على العمليات العقلية لتحقيق التوازن بين توقعات الزوجين والواقع الذي يعيشان فيه (عدة وعصفورة، 2022)

•نظرية التحليل النفسي:

يرى فرويد Freud أن حياة الفرد عبارة عن سلسلة من الصراعات، وأن هناك ثلاثة مكونات للشخصية (الهو – الأنا – الأنا الأعلى)، وعند توازن تلك الأنظمة يكون سلوك الفرد متوافقًا، كما أكد فرويد على أهمية الجانب الجنسي كبعد أساسي ومؤثر في التوافق الزواجي للفرد (عدة وعصفورة، 2022)، وأضافت صافي (2020) بأن اسقاط أحد الزوجين لما تعرض له في الماضي من العوامل تعيق وصول الزوجين إلى توافق زواجي جيد.

•النظرية السلوكية:

تهتم النظرية السلوكية على اللحظة التي يحدث فيها السلوك دون الاهتمام بالخبرات السابقة أو الماضي، ويؤكد رواد هذه النظرية أن السلوك يتعلمه الفرد ويكتسبه من بيئته، ويرجعون سبب عدم التوافق الزواجي إلى أنماط سلوكية معينة تم اكتسابها من الآخرين، وأنه بمجرد تعديل البيئة التي انتجت ذلك السلوك الخاطئ فإنه يمكن تعلم السلوك الصحيح والوصول إلى التوافق الزواجي (العنزي، 2009). ويعتبر رواد هذه المدرسة أن التوافق الزواجي سلوك يمكن للزوجين أن يتعلماه (صافي، 2020).

•نظرية الذات:

يعد روجرز (Rogers) رائد هذه النظرية، ويرى أن الفرد المتوافق هو الذي يتقبل جميع مدركاته بما فيها إدراكه لذاته، وحدد روجرز بأن عدم التوافق لدى الفرد يكون بسبب التعارض بين الفرد وذاته (زكيري، 2008)، وكلما كان تقدير الفرد لذاته مرتفعًا فإنه يتمتع بالقدرة على التوافق مع شريك حياته الزوجية

(جاسم، 2016)، ويحدث التوافق الزواجي عند تطابق الخبرات الزواجية مع القيم المدركة للذات لدى الزوجين (صافي، 2020).

تعقيب على النظريات المفسرة للتوافق الزواجي:

تتناول النظريات المفسرة للتوافق الزواجي مجموعة من الأبعاد المختلفة التي تؤثر على العلاقة بين الزوجين، حيث تفسر نظرية البناء الوظيفي التوافق بناءً على التزام الزوجين بوظائفهما الأسرية، بينما تركز نظرية الدور على أهمية أداء كل منهما لدوره كما يتوقع المجتمع، مما قد يؤدي إلى سوء التوافق عند الانحراف عن هذه التوقعات. من جهة أخرى، تربط نظرية التبادل التوافق بالشعور بالمكاسب في العلاقة، حيث تؤدي المشاعر السلبية إلى مشكلات في التوافق. كما تنظر نظرية التوازن المعرفي إلى انسجام العمليات العقلية والاتجاهات بين الزوجين كعامل أساسي في التوافق، بينما تعزز نظرية التحليل النفسي الفكرة بأن أحداث الماضي تلعب دوراً في ذلك. وتعتبر النظرية السلوكية التوافق سلوكًا مكتسبًا يمكن تحقيقه من خلال الخبرات، في حين تؤكد نظرية الذات على أهمية الانسجام بين تصور الفرد لذاته وتوقعات المجتمع. أخيراً، تنظر نظرية الأنظمة إلى التوافق كنتيجة للتفاعل بين مكونات نظام الأسرة.

ثانيًا: صراع الدور:

مفهوم صراع الأدوار Role Conflict:

يرى خان وآخرون (Kahn et al.,1964) بأنه حدوث متزامن من اثنين أو أكثر من ضغوط الأدوار، بحيث يجعل الامتثال لأحدهما أكثر صعوبة من الامتثال للآخر.

واشاراكاتز وخان (1978) إلى أنه "قيام الفرد بعدد من الأدوار الاجتماعية قد يكون بينها بعض الخلط والاختلاف والصراع بسبب التفاعلات الحاصلة بين تلك الأدوار للفرد نفسه" (Katz & Kahn, 1978, p4).

وأما غيث (2006) فعرفه بأنه "ذلك الموقف الذي يدرك فيه الفرد الشاغل لمركز معين أو العب لدور بعينه أنه مواجه بتوقعات متباينة، ويحدث عندما يواجه الأفراد بتوقعات متصارعة نتيجة لشغله لدورين أو أكثر في آن واحد" (ص73).

ويرى قراح (2016) بأنه "حالة من التناقض والتعارض بين ما يتوقع الفرد تحقيقه وبين ما تفرضه البيئة" (ص261).

وأورد موسى (2015) بأنه "الموقف الذي تكون فيه قيمتين متناقضتين، أحداهما إيجابية والأخرى سلبية، والمرأة العاملة تعيش في صراع دائم حول كيفية التوفيق بين عملها المنزلي، والعمل المهني" (ص157).

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف صراع الأدوار لدى الموظفة المتزوجة بأنه التوتر والقلق الذي يظهر عليها؛ نتيجة لتعدد أدوارها المنزلية بالإضافة لدورها خارج المنزل كموظفة، وما ينتج عن تلك الأدوار من تعارض في التوقعات التي يرجى من الموظفة المتزوجة تحقيقها، وما ينتج عن هذا الصراع من تدهور الحالة النفسية والصحية للمرأة الموظفة، وتدهور في العلاقات الزوجية وعلاقاتها مع أبنائها.

صراع الأدوار والمرأة العاملة:

تُعد المرأة العاملة من أكثر الأشخاص تعرضًا لصراع الأدوار وخاصة إذا كانت متزوجة، حيث أشار قراح (2016) بأن المرأة المتزوجة العاملة لديها أدوار متعددة تتمثل في دورها كأم، وكذلك دورها كزوجة، بالإضافة إلى دورها المهني خارج المنزل. وذكر الكندري (1992) بأن المرأة العاملة تصل إلى مرحلة الاحباط الناجم عن الضغط وتعدد أدوارها، فهي مسؤولة عن الأعمال المادية وكذلك الأعمال المنزلية بنفس الوقت، ويجب أن تكون امرأة خارقة تستطيع القيام بكافة المهام مثل العمل والأمومة والزوجة والأعمال المنزلية في الوقت نفسه، وذلك يأخذ كل وقتها بحيث لا تستطيع الاعتناء بنفسها.

آثار ونتائج صراع الأدوار على المرأة العاملة:

لصراع الأدوار آثار ونتائج سلبية على الإنسان بشكل عام وكذلك على المرأة بشكل خاص وبالذات إذا كانت تعمل خارج المنزل ويمكن بيان تلك الآثار والنتائج بالآتي:

أ- آثار ونتائج على المستوى الشخصي:

يؤثر صراع الأدوار بشكل كبير على تركيز الفرد وثقته في التنظيم، ودرجة عالية من التوتر المرتبط بالعمل (kahn et al.,1964)، وكذلك الإدمان (Bacharach et al.,1991)، ويؤثر بشكل سلبي على شخصية الفرد ويعتبر سببًا لبعض الأمراض النفسية (زهران، 2003) والاعراض النفسية والجسدية ومنها الاكتئاب والضغوط النفسية والاحتراق النفسي (مدفوني، 2019).

ب- آثار ونتائج على المستوى الأسري:

يؤدي صراع الدور إلى انخفاض مستوى الأسرة والرفاهية المهنية (Mauno,1998 Kinnunen&)، ويعد سبب رئيسي للمشاكل الأسرية وتفكك الأسرة (عبدالمعطي، 2004)، ويحدث تغير في معاملة المرأة لأبنائها حيث تتسم بالعصبية والعنف والاهمال (القريطي، 1998). وانخفاض الرضا الزواجي والأسري، وتدني في الأداء، وعدم الرضا عن الوقت المخصص للراحة (مدفوني، 2019).

ج- آثار ونتائج على المستوى المهني:

عدم الرضا عن العمل والحياة (Perrewe &et_al,1999). وكثرة التغيب عن العمل وضعف الأداء الوظيفي، وينتج تلاشي فرصة الترقي في العمل (مدفوني، 2019).

يتضح مما سبق بأن صراع الأدوار لدى المرأة العاملة له آثار ونتائج كارثية ليس على المرأة فقط وإنما على الحياة الأسرية والمهنية لديها بشكل عام، وبذلك يمتد هذا التأثير إلى المجتمع كونه يستهدف أساس بناء المجتمع المتمثل بالأسرة من خلال أساس تلك الأسرة وهي المرأة (الزوجة والأم)

النماذج والنظريات التي فسرت صراع الأدوار:

تساعد النماذج والنظريات التي فسرت صراع الأدوار الباحثين على الفهم العميق لهذا المفهوم، وكذلك تمدهم بالمعرفة الكافية عنه، ومن تلك النماذج والنظريات التي تناولت صراع الأدوار الآتي:

نموذج هول (Hall):

أشار خوشناو (2021) إلى أن هول(Hall) افترض أن لكل دور من أدوار المرأة هوية خاصة تشغل مكانة وفق المركز الذي تمثله، حيث تتداخل هوية الدور مع الذات لتصل إلى تطابق في الذات الكلية للفرد. ويتكون الدور لدى المرأة من ثلاثة مكونات: المكون البنائي، الذي يمثل مطالب الدور الخارجية والمعايير المتعلقة بوضع اجتماعي معين؛ المكون الشخصي، الذي يعكس التصورات الداخلية حول الدور؛ والمكون السلوكي، الذي يعبر عن سلوك الفرد في المواقف الاجتماعية. يفسر نموذج هول ظهور صراع الدور لدى المرأة بأنه ناتج عن سوء التوافق بين هذه المكونات الثلاثة، مما يزيد من حدة الصراع خاصة عند تعدد الأدوار داخل وخارج المنزل.

نظرية التحليل النفسي Psychoanalysis Theory:

ترى هذه النظرية أن النمو عملية ديناميكية تتفاعل فيها حاجات الفرد الفطرية ودوافعه مع المعايير الاجتماعية كقوى بيئية، حيث يقوم الفرد بدور فعّال للتعبير عن دوافعه وإشباعها (هرمز وابراهيم، 1988). وأشار الزراد (2000) إلى أن أفكار الفرد تحتوي على جوانب لاشعورية، مثل الدوافع والرغبات المكبوتة، مما يؤثر سلبًا على نفسيته ويجعله يقوم بنشاطات دون وعي لدوافعها. ووفقًا لمناعي ومسعودي (2022)، تعتمد حياة الفرد على صراعات متعددة نتيجة لتعارض رغباته، ويتطلب الأمر حل هذه الصراعات لتجنب الاضطرابات النفسية.

وبالتالي، يمكن القول إن صراع الدور يعكس الرغبات المكبوتة التي لم يتم إشباعها بسبب المعايير الاجتماعية.

نظرية التناشز الادراكي Dissonance Cognitive Theory:

يعتبر فستينجر رائد هذه النظرية، حيث يرى أن التناشز هو حالة سلبية تحدث عندما يمتلك الفرد معرفتين متناقضتين في وقت واحد، مما يؤدي إلى تعديل سلوكه لتحقيق التوازن بين المدركات (جلال، 1994). ويؤكد فستينجر أن الانسجام بين العناصر الإدراكية يعد أكثر سيكولوجية من كونه منطقيًا (Festinger, 1962, p13). ويحدث التناشز عندما لا تتسق الجوانب المعرفية مع المعايير الاجتماعية، أو عند وقوع خلاف بين التوقعات والواقع، أو عندما يقوم الأفراد بسلوك يتعارض مع اتجاهاتهم العامة (صالح، 1988، ص143). لذلك، تعزو هذه النظرية ظهور صراع الدور إلى عدم اتساق العناصر والمعايير الاجتماعية.

نظرية الدور Theory Role:

تسعى هذه النظرية إلى تحليل سلوك الإنسان المعقد، حيث تشمل سلوك الإنسان ثلاثة مكونات: الدور، الموقع، والذات (دبابنة ومحفوظ، 1994). وتستند نظرية الدور إلى تحليل المجتمع إلى مؤسسات اجتماعية تحتوي على أدوار محددة يتعين على الأفراد الوفاء بها وفقًا لشخصياتهم ومهاراتهم. كما قد يكون للفرد أكثر من دور في المجتمع، حيث يُعتبر الدور حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع (مدفوني، 2019). يتم تقييم الدور من خلال الأدوار الأخرى، ويمكن التنبؤ بسلوك الفرد بناءً على دوره. ينشأ صراع الأدوار نتيجة عدم التناسق بين مكونات الدور الثلاثة (الدور – الموقع – الذات)، مما يؤثر سلبًا على سلوك الفرد.

النظرية البنائية الوظيفية:

ظهرت هذه النظرية مع بداية الثورة الصناعية في القرن العشرين، حيث تم فصل العمل الاقتصادي عن الأسرة. ترى النظرية أن أفضل توزيع للأدوار هو أن تبقى النساء في المنزل والرجال في مكان العمل (مدفوني، 2019). والوظيفية تعني الإسهام الذي تقدمه الأجزاء للكل، ويعتبر المجتمع نسقًا واحدًا يتكون من عناصر متفاعلة تدعم بعضها البعض، حيث يُعتبر نسق الأسرة جزءًا من هذا النسق الاجتماعي (الزهراني، 2011).

تعقيب على النظريات صراع الأدوار:

تتناول النظريات المفسرة لصراع الأدوار لدى المرأة العاملة الموضوع من زوايا متعددة؛ حيث يرى نموذج هول أن الصراع ناجم عن التعارض بين مكونات الدور الثلاثة، بينما تشير نظرية التحليل النفسي إلى أن السبب هو الرغبات المكبوتة. من جهة أخرى، تعتبر نظرية التناشز الإدراكي أن الصراع ينشأ من عدم انسجام العناصر الإدراكية، بينما تعزو نظرية الدور ذلك إلى عدم التوازن بين الدور والموقع والذات، وتربط النظرية البنائية الوظيفية الصراع بتغير الوظائف التي يقوم بها الفرد عن دوره الأساسي.

ثالثاً: تأثير صراع الأدوار لدى المرأة على التوافق الزواجي:

توجد علاقة وثيقة بين صراع الأدوار لدى المرأة العاملة وتوافقها الزواجي، حيث يؤدي الدور المشتت والعبء الزائد على المرأة إلى تأثير سلبي على علاقتها مع زوجها، مما يزيد من معدل الشجار بينهما بسبب التوتر الناتج عن الجمع بين العمل والمنزل (بن عمارة، 2006). كما أن اختلاف توقعات الدور الذي يجب أن تؤديه يسبب صراعًا داخليًا، حيث تعاني المرأة من ضغوط خارجية، مما يجعلها أحيانًا غير قادرة على التوفيق بين دورها كزوجة وأم ودورها المهني، مما يتطلب من الزوج ضرورة الحزم والالتزام بالواجبات الأسرية (مناعي ومسعودي، 2022). علاوة على ذلك، فإن التغيرات المجتمعية، خاصة في الدول العربية، قد أثرت على نظرة المتزوجين تجاه تعليم الفتيات وخروجهن للعمل، مما يعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الحياة الأسرية.

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

أجرى بن عمارة (2006) دراسة هدفت إلى التعرف على صراع الأدوار لدى الأم العاملة وعلاقتها بتوافقها الزواجي، وشملت عينة الدراسة (٢٢٠) أمًا عاملةً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومقياس صراع الأدوار من إعدادها، بينما استعانت بمقياس التوافق الزواجي من إعداد (خليل، ١٩٩٨)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية بين صراع الأدوار والتوافق الزواجي، ولم توجد فروق في مستوى صراع الأدوار تعزى لمتغيرات (ساعات العمل – المستوى التعليمي – عدد الأولاد – السن).

وهدفت دراسة ناصيف (2008) إلى التعرف على صراع الأدوار لدى المرأة العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية وعلاقتها بالتوافق النفسي، بلغت عينة الدراسة (٨١٨) امرأة عاملة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستعان الباحث بمقياس صراع الأدوار من إعداد (آدم، ١٩٨٠)، ومقياس التوافق النفسي من إعداد (Huo.M.Pill)، المترجم من طرف (الكاشف ، ١٩٨٢)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين صراع الأدوار والتوافق النفسي، ووجود فروق في مستوى صراع الأدوار تعزى لمتغيرات (العمر – عدد الأولاد)، وكذلك فروق في مستوى التوافق النفسي تعزى لمتغيرات (العمر – المستوى التعليمي للزوج – عدد سنوات الخبرة – نوع العمل)، بينما لم توجد فروق في مستوى صراع الأدوار تعزى لمتغيرات (المستوى التعليمي للمرأة – الزوج – عدد سنوات الخبرة).

وسعت دراسة عبدالمنعم والبيلي (2016)، إلى تحديد تضارب الأدوار المتعلقة بالزوجة العاملة وعلاقته بمستوى الطموح في (مستشفيات بحري والخرطوم وشرق النيل، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة بلغت (95) عاملة منها(43) طبيبة و(52) ممرضة، وتم اختيارهن بالطريقة العشوائية البسيطة، ولجمع البيانات

تم استخدام مقياس صراع الأدوار ومقياس مستوى الطموح، ولتحليل البيانات تم استخدام معامل ارتباط "بيرسون" واختبار "ت" لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي، وأشارت النتائج إلى أن صراع الأدوار لدى الزوجة العاملة في المجال الصحي اتسم بالارتفاع، كما أوضحت الدراسة دافع المرأة للعمل هو الأساس، لذلك لم يقتصر العمل على فئة عمرية معينة، بل شملت الصغيرات والمتوسطات وكبيرات السن، واتسم مستوى الطموح لديها بالارتفاع.

وفي دراسة أجراها بوراس وشريفي (2019) هدفت إلى التعرف على مستوى صراع الأدوار لدى المرأة العاملة المتزوجة بالقطاع الشبه طبي بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالقل ولاية سكيكدة، وما إذا كانت هناك فروق في صراع الأدوار تعزى لكل من متغيرات المستوى التعليمي، طبيعة العمل، نظام العمل، عدد الأولاد، الأقدمية وقد طبقت الدراسة على جميع النساء العاملات المتزوجات بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بطريقة المسح الشامل. وجمعت بياناتها باستخدام مقياس صراع الأدوار الذي أعده محمد سلامة آدم سنة (1982)، وتم التأكد من صدقه وثباته، وقد تم التوصل إلى وجود مستوى متوسط لصراع الأدوار لدى المرأة العاملة المتزوجة. وعدم وجود فروق في صراع الأدوار تعزى لمتغيرات المستوى التعليمي، وطبيعة العمل، ونظام العمل، وعدد الأولاد، والأقدمية.

وأجرى صالح وكريمة (٢٠٢٠) دراسة هدفت إلى التعرف على ضغوط العمل وانعكاسها على التوافق الزواجي، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٨٠) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية النسبية، وطبق الباحثان مقياس ضغوط العمل ومقياس التوافق الزواجي من إعدادهما، وتوصلت النتائج إلى وجود مستوى مرتفع من ضغوط العمل لدى عينة الدراسة، وكذلك وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى أفراد العينة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة احصائية بين مستوى ضغوط العمل ومستوى التوافق الزواجي لدى عينة الدراسة.

في حين هدفت دراسة عرار وعبدالله (٢٠٢١) إلى التعرف على التوافق الزواجي لدى عينة من الذكور والإناث الفلسطينيين، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٢٩٣) زوجًا وزوجة، وطبق الباحثان مقياس التوافق الزواجي من إعدادهما، وأظهرت النتائج مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى عينة الدراسة، كما بينت النتائج أن العوامل المؤثرة في التنبؤ بالتوافق الزواجي (عدد مرات الزواج – المستوى التعليمي – ملكية البيت) على التوالي، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

وهدفت دراسة معمري (٢٠٢١) إلى التعرف على الذكاء الوجداني وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى عينة من أساتذة التعليم الثانوي بمدينة أم البواقي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) أستاذ من مدرسي التعليم الثانوي تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية، وطُبقت مقاييس معدة من قبل، وأشارت النتائج إلى وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي والذكاء الوجداني لدى عينة الدراسة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التوافق الزواجي ومستوى الذكاء الوجداني لدى عينة الدراسة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي لدى عينة الدراسة تعزى لمتغيري الجنس وسنوات الزواج.

وأجرت علان (٢٠٢٣) دراسة هدفت إلى التعرف على صراع أألدوار والاحتراق النفسي وعلاقتهما بالتوافق الزواجي لدى المعلمات في المدارس العربية في أألراضي الفلسطينية المحتلة عام 8491، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي، وتكونت عينة الدراسة من (١٤١) معلمة، واستعانت الباحثة بمقياس صراع الأدوار من إعداد (تركي، ٢٠١٤)، ومقياس الاحتراق النفسي من إعداد (طه وراغب، ٢٠١٤)، ومقياس التوافق الزواجي من إعداد (السلامين، ٢٠١٩)، وأظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من صراع الأدوار لدى عينة الدراسة، وكذلك مستوى مرتفع من التوافق الزواجي، وأظهرت النتائج أنه يمكن التنبؤ بمستوى التوافق الزواجي لدى المعلمات من خلال مستوى صراع الأدوار لديهن.

تعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت أهداف هذه الدراسة من حيث تناول متغير التوافق الزواجي وعلاقته بصراع الدور مع دراسة بن عمارة (2006)، ودراسة ناصيف (2008)، ودراسة علان (٢٠٢٣)، في حين اختلفت عن بعض الدراسات السابقة التي ربط إحدى المتغيرين بمتغيرات أخرى، واتفقه هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة من حيث استخدام المنهج الوصفي. كما اتفقت هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة من حيث إعداد أدوات الدراسة من قبل الباحث ماعدا دراسة ناصيف (2008)، ودراسة عبدالمنعم والبيلي (2016)، ودراسة بوراس وشريفي (2019)، ودراسة علان (٢٠٢٣)، والتي استخدم فيها الباحثون مقاييس جاهزة. وتتميز هذه الدراسة كونها من الدراسات التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين متغيري التوافق الزواجي وصراع الدور لدى عينة من المعلمات، كما تتميز في البيئة التي أجريت فيها هذه الدراسة، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة من حيث كتابة الإطار النظري، وتحديد منهجية الدراسة، واختيار عينتها، وإعداد أدوات القياس، وتحديد الأساليب الإحصائية، ومناقشة نتائج الدراسة.

إجراءات الدراسة ومنهجيتها

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي لأنه المنهج المناسب لدراسة الظاهرة والتعرف على العلاقة بين المتغيرات، ويفي بتحقيق الغرض من الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع المعلمات المتزوجات العاملات في (29) مدرسة من مدارس الثانوية الحكومية للإناث في مدينة الحديدة، تتوزع هذه المدارس بواقع (8) مدارس في مديرية الميناء، و(11) مدرسة في مديرية الحوك، و(10) مدارس في مديرية الحالي. تكونت عينة الدراسة من (١٢٦) معلمة تم اختيارهن بطريقة عشوائية، حيث تم اختيار (20) مدرسة عشوائياً من المدارس الحكومية الخاصة بالإناث وتم تطبيق أدوات الدراسة على جميع المعلمات المتزوجات والمقيمات مع أزواجهن خلال فترة التطبيق.

عينة الدراسة:

أدوات الدراسة:

أولاً: مقياس التوافق الزواجي:

تم الاطلاع على عدد من المقاييس الخاصة بقياس التوافق الزواجي، وتبين أن هناك ضرورة لإعداد مقياس للبيئة اليمنية بهدف الحصول على البيانات اللازمة للتوافق الزواجي، حيث تكون المقياس في صورته الأولية من (٦٦) فقرة، يتم الاستجابة عنها وفق تدريج مقياس ليكرت الرباعي، تنطبق درجة (كبيرة- متوسطة- قليلة- لا تنطبق)

صدق مقياس التوافق الزواجي:

تم التأكد من صدق مقياس التوافق الزواجي باستخدام طريقتين وهي:

١- صدق المحكمين:

للتأكد من الصدق الظاهري لمقياس التوافق الزواجي تم عرض المقياس على (10) محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي والملاحظات، وتحديد مدى انتماء الفقرات للمجالات، وتم اعتماد نسبة الاتفاق بين المحكمين (٨٠%) للإبقاء على الفقرات أو حذفها، وتم حذف (20) فقرة، فأصبح المقياس يتكون من (٤٦) فقرة موزعة على (٦) أبعاد.

٢- صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب معامل الارتباط لبيرسون بين فقرات المقياس مع البعد الذي تنتمي إليه وتم استبعاد ثلاث فقرات لانخفاض معامل الارتباط لها وكانت معاملات الارتباط لفقرات بعد التوافق الفكري والثقافي تتراوح بين (0.701-0.820)، وتراوحت معامل الارتباط لفقرات بعد النضج الانفعالي بين (0.483-0.770)، ومعاملات الارتباط لفقرات البعد العاطفي والجنسي تراوحت بين (0.474-0.835)، ومعاملات الارتباط لفقرات بعد النضج الاجتماعي والاقتصادي تراوحت بين (0.260-0.774)، ومعامل الارتباط لفقرات بعد الثقة تراوحت بين (0.312-0.811)، وأخيرًا تراوحت معاملات الارتباط لفقرات بعد الرضى والسعادة الزوجية بين (0.299-0.812)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، ويمكن الاعتماد عليها في الأبحاث النفسية والتربوية.

ثبات مقياس التوافق الزواجي:

تم استخراج ثبات المقياس بطريقة الفاكرونباخ حيث تراوحت معاملات الثبات لإبعاد المقياس بين (681.0-823.0)، الثبات للمقياس ككل (0.938)، وهي قيمة ثبات عالية ويمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

مقياس التوافق الزواجي بصورته النهائية:

تكون المقياس بصورته النهائية من (٤٣) فقرة موزعة على (٦) أبعاد، هي: بعد التوافق الفكري والثقافي (٥) فقرات، بعد النضج الانفعالي (٩) فقرات، البعد العاطفي والجنسي (٧) فقرات، بعد النضج الاجتماعي والاقتصادي (٥) فقرات، بعد الثقة (٨) فقرات، بعد الرضى والسعادة الزوجية (٩) فقرات، وأمام كل فقرة بدائل الاستجابة: تنطبق بدرجة (كبيرة- متوسطة- قليلة- لا تنطبق)، وتعطى الدرجات التالية (4-3-2-1) على التوالي.

ثانيًا: مقياس صراع الدور

تم بناء المقياس اعتمادًا على المقاييس السابقة والأدب النظري حيث تكون المقياس من (٣٢) فقرة موزعة على أربعة أبعاد وهي نظرة المرأة لذاتها، علاقة المرأة بأولادها، علاقة المرأة بزوجها، علاقة المرأة بزوجها أولادها، ويتم الإجابة عن فقرات المقياس من خلال تدريج مقياس ليكرت الرباعي، تنطبق بدرجة (كبيرة- متوسطة- قليلة- لا تنطبق).

صدق مقياس صراع الدور:

تم حساب صدق مقياس صراع الدور بطريقتين وهما:

١- صدق المحكمين:

تم عرض المقياس في صورته الأولية على (١٠) محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي والملاحظات والتعديلات، وتم اعتماد نسبة اتفاق (80%) بين المحكمين للإبقاء على الفقرات، وتم حذف أربع فقرات، وأصبح المقياس يتكون من (٢٨) فقرة، وتم إجراء تعديل صياغة بعض الفقرات.

٢- صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين فقرات المقياس والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وأسفر الإجراء عن استبعاد فقرتين من المقياس لحصولهما على معامل ارتباط منخفض، وتراوحت معاملات الارتباط لفقرات بعد نظرة المرأة العاملة لذاتها بين (0.581-0.828)، وتراوحت معاملات الارتباط لفقرات بعد علاقة المرأة العاملة بأولادها بين (0.544-0.817)، وبالنسبة لبعد علاقة المرأة العاملة بزوجها فتراوحت بين (0.480- 0.733)، وأخيرًا بعد علاقة المرأة العاملة بزوجها وأولادها فتراوحت بين (0.560-0.772)، وتعتبر معاملات ارتباط مناسبة للأبحاث النفسية والتربوية.

ثبات مقياس صراع الدور:

تم حساب ثبات المقياس بطريقة الفاكرونباخ، وتراوحت معاملات الثبات لإبعاد المقياس بين (672.0-812.0)، بينما بلغ معامل الثبات للمقياس ككل (0.887)، وهي قيمة ثبات عالية ويمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة

الصورة النهائية لمقياس صراع الدور:

يتكون مقياس صراع الدور في صورته النهائية من (٢٦) فقرة موزعة على أربعة أبعاد وهي: بعد نظرة المرأة العاملة لذاتها (٦) فقرات، بعد علاقة المرأة العاملة بأولادها (٨) فقرات، وبعد علاقة المرأة العاملة بزوجها (٧) فقرات، بعد علاقة المرأة العاملة بزوجها وأولادها (٧) فقرات، وبعد علاقة المرأة العاملة بزوجها وأولادها (٥) فقرات، وأمام كل فقرة البدائل تنطبق بدرجة (كبيرة- متوسطة- قليلة- لا تنطبق)، وتعطى الدرجات التالية (4-3-2-1) على التوالي.

أساليب المعالجات الاحصائية:

تم استخدام برنامج SPSS، لحساب الأساليب الاحصائية الآتية:

1. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد مستوى التوافق الزواجي وصراع الدور.

2. معامل الفاكرونباخ للتأكد من ثبات المقاييس.
3. معامل ارتباط بيرسون لتحديد الاتساق الداخلي للمقاييس وحساب العلاقة بين متغيري الدراسة.

عرض النتائج ومناقشتها

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على "ما مستوى التوافق الزواجي لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المعلمات على مقياس التوافق الزواجي وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (1):

جدول رقم (١) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس التوافق الزواجي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
التوافق الفكري والثقافي	3.09	0.67	متوسط
النضج الانفعالي	3.25	0.45	متوسط
العاطفي والجنسي	2.91	0.60	متوسط
التوافق الاجتماعي والاقتصادي	3.24	0.57	متوسط
الثقة	3.25	0.52	متوسط
الرضى والسعادة الزوجية	3.20	0.54	متوسط
مقياس التوافق الزواجي ككل	3.16	0.46	متوسط

من الجدول (1) نلاحظ أن مستوى التوافق الزواجي في بعد الفكري والثقافي كان متوسطًا بمتوسط حسابي (3.09)، وانحراف معياري (0.67)، وكذلك مستوى التوافق الزواجي في بعد النضج الانفعالي كان متوسطًا بمتوسط حسابي (3.25)، وانحراف معياري (0.45)، وبالنظر إلى مستوى التوافق الزواجي في البعد العاطفي والجنسي فقد كان متوسطًا بمتوسط حسابي (2.91)، وانحراف معياري (0.60)، وكان مستوى التوافق الزواجي في بعد التوافق الاجتماعي والاقتصادي متوسطًا بمتوسط حسابي (3.24)، وانحراف معياري (0.57)، ومستوى متوسط للتوافق الزواجي لبعد الثقة بمتوسط حسابي (3.25)، وانحراف معياري (0.52)، وحصل مستوى التوافق الزواجي في بعد الرضى والسعادة الزوجية على درجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.20)، وانحراف معياري (0.54)، وأخيرًا بالنسبة لمستوى التوافق الزواجي ككل فكان متوسطًا

بمتوسط حسابي (3.16)، وانحراف معياري (0.46)، وتدل قيم الانحراف المعياري المنخفضة بأن البيانات متقاربة بشكل كبير من متوسطها الحسابي، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من صالح وكريمة (2020)، عرار وعبدالله (2021)، ودراسة معمري (2021)، والتي أظهرت وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى المرأة العاملة، واختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة حرشوف (2020)، ودراسة علان (٢٠٢٣) والتي توصلت إلى وجود مستوى مرتفع من التوافق الزواجي لدى المرأة المتزوجة العاملة، .

وتعزى هذه النتيجة إلى القواعد السائدة في مجتمعنا حاليًا والتي تجعل للمرأة حرية الاختيار والموافقة على الرجل المتقدم لها من خلال سؤالها من قبل وليها عن ذلك، ويعتبر ذلك مؤشر على قبول كل من الزوجين بالآخر، ويولد هذا القبول انسجاما وشعورًا بالحب والمودة مما يزيد من مستوى التوافق الزواجي لدى المرأة، حيث أكد على ذلك سليمان (2005) بأن شعور الزوجين بالمودة والحب والاحترام المتبادل من العوامل التي تساهم في رفع مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين مستقبلا، وبهذا التقارب والانسجام ينشأ التكامل بين الزوجين في الأنشطة الأسرية المختلفة وذلك يعود بشكل إيجابي على توافقهم الزواجي حيث أشار إلى ذلك سراي (2012).

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على " ما مستوى صراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المعلمات على مقياس صراع الدور وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (2):

جدول (2) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس صراع الدور

البعد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى
نظرة المرأة لذاتها	2.42	0.74	منخفض
علاقة المرأة بأولادها	1.91	0.61	منخفض
علاقة المرأة بزوجها	1.70	0.55	متخفض جداً
علاقة المرأة بزوجها وأولادها	1.73	0.54	منخفض جداً
مقياس صراع الدور ككل	1.94	0.49	منخفض

من الجدول (2) يُلاحظ أن مستويات أبعاد صراع الدور بجميع أبعاده كانت منخفضة ومنخفضة جدًا حيث حصل بعد نظرة المرأة لذاتها على متوسط حسابي (2.42)، وانحراف معياري (0.74)، وحصل

بعد علاقة المرأة بأولادها على متوسط حسابي (1.91)، وانحراف معياري (0.61)، وحصل بعد علاقة المرأة بزوجها على مستوى منخفض جدًا متوسط حسابي (1.70)، وانحراف معياري (0.55)، وحصل بعد علاقة المرأة بزوجها واولادها على مستوى منخفض جدًا بمتوسط حسابي (1.73)، وانحراف معياري (0.54)، وبالنسبة لمستوى صراع الدور ككل فكان منخفضًا بمتوسط حسابي (1.94)، وانحراف معياري (0.49)، وتختلف مع نتائج دراسة بوراس وشريفي (2019)، ودراسة علان (٢٠٢٣) والتي توصلت لوجود مستوى متوسط من صراع الدور لدى المرأة العاملة المتزوجة، ودراسة عبدالمنعم والبيلي (2016) والتي توصلت لوجود مستوى مرتفع من صراع الدور لدى الزوجة العاملة.

وقد تعود هذه النتيجة إلى مستوى النضج العقلي والفكري لدى معلمات مدينة الحديدة حيث وأنهن يمتلكن درجة عالية من التعليم والتأهيل وقدرة على حل المشكلات الحياتية التي تواجههن، وكذلك استفادة المعلمة من الخبرات الحياتية ساعدتها في التكيف واداء أدوارها المختلفة بشكل جيد، ومن الممكن أن تعمل فترة الاجازة بين سنوات الدراسة (الاجازة الصيفية) على جعل المرأة تستعيد طاقتها المفقودة لمواصلة العمل والتوفيق بين أدوارها المختلفة هذا ما أكده Powell&Greenhaus(2006) بأن الحصول على قسط كافٍ من الراحة والنوم الجيد. يمكن أن يساهم في تجديد الطاقة وتحسين التركيز والأداء في جميع الأدوار.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس والذي ينص على " هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين التوافق الزواجي وصراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التوافق الزواجي وصراع الدور لدى المعلمات في المدارس الثانوية بمدينة الحديدة وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (3).

جدول (٣) يوضح معامل الارتباط بين متوسط التوافق الزواجي ومتوسط صراع الدور

العلاقة بين التوافق الزواجي وصراع الدور	معامل الارتباط لبيرسون	مستوى للدلالة
	0.08	غير دال

من الجدول (3) نلاحظ أن معامل الارتباط بين مستوى التوافق الزواجي وصراع الدور بلغ (0.08) وهي قيمة غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التوافق الزواجي ومستوى صراع الأدوار لدى معلمات مدينة الحديدة، وتختلف مع نتائج دراسة بن عمارة (2006) التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية بين مستوى التوافق الزواجي ومستوى صراع الدور لدى المرأة العاملة، وكذلك نتائج دراسة ناصيف (2008) والتي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين متوسط صراع الدور ومتوسط التوافق النفسي.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى تأثير عامل المرغوبية الاجتماعية التي قد تكون أثرت في استجابات المعلمات، بحيث تحاول كل معلمة أن تظهر بأنها تتمتع بتوافق زواجي لا يقل عن قريناتها حتى ولو كانت في الأساس تفتقر للتوافق، وأيضًا تظهر المعلمات مستويات منخفضة لصراع الأدوار لديها لكي لا تظهر بمظهر المرأة الضعيفة وهذا الوضع لا ترغب به، أدى ذلك إلى الوصول إلى هذه النتيجة في النهاية، وقد يكون ذلك بسبب تركيبة شخصية المرأة حيث خلقها الله بقدرات تختلف عن الرجل من ناحية القيام بأدوار متعددة بنفس الوقت فهي لديها القدرة على القيام بدور الأم والزوجة والأخت بنفس الوقت قد يكون ذلك سببًا في عدم تأثر توافقها الزواجي بأدوارها المختلفة.

التوصيات: خرجت الدراسة بالتوصيات الآتية:

1. توصي مديرات المدارس بمحافظة الحديدة بإعطاء المعلمات المتزوجات ميزات خاصة للتخفيف من صراع الدور لديهن.
2. إقامة ندوات توعوية لتمكين المعلمة المتزوجة من إدارة صراع الدور لديها وكذلك لتحسين توافقها الزواجي.

المقترحات: تقترح الدراسة الأبحاث المستقبلية التالية:

1. تطبيق البحث على عينة أكبر لتشمل جميع مديريات مدينة الحديدة.
2. برنامج إرشادي قائم على العلاج بالواقع لتعزيز التوافق الزواجي.
3. برنامج إرشادي قائم على أسلوب حل المشكلات للتخفيف من صراع الأدوار.

قائمــة المراجــع

أحمد، سهير كامل. (2000). دراسات في سيكولوجية الطفولة (ط. 2). مركز الإسكندرية للكتاب.

أحمد، شيماء جمال. (2015). الذكاء الوجداني والتوافق الزواجي لدى الزوجات في الأسر حديثة التكوين. المكتب الجامعي الحديث.

بن عمارة، سمية. (٢٠٠٦). صراع الأدوار لدى الأم العاملة وعلاقته بتوافقها الزواجي.[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

بوراس، آسية، سمية، شريفي. (2019). صراع الأدوار لدى المرأة العاملة المتزوجة "دراسة ميدانية بالقطاع الشبه الطبي بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالقل ولية سكيكدة". مجلة الإبراهيمي للدراسات النفسية والتربوية. (1) 87-111.

جاسم، وفاء محمد. (2016). التوافق الزواجي لمعلمات رياض الأطفال. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية في جامعة بابل. (28). 278- 310.

جعفر، فاكهة. (٢٠٠٢). صراع الدور وعلاقته بالكفاءة المهنية لدى المرآه اليمنية العاملة في اليمن [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، جامعة بغداد.

جلال، سعد. (١٩٩٤). علم النفس الاجتماعي (ط. ٢). منشأة المعارف.

حسن، عايدة شكري. (2001). ضغوط الحياة والتوافق الزوجي والشخصية لدى المصابين بالاضطرابات السيكوسوماتية (دراسة مقارنة) [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب جامعة عين شمس.

حقي، زينب، وأبو سكينة، نادية. (2009). العلاقات الاسرية بين النظرية والتطبيق. دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

خوشناو، جون إسماعيل بكر. (2021). صراع الأدوار وعلاقته بنوعية حياة المرأة العاملة دراسة ميدانية في اقليم كوردستان/ العراق. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 4(43).

دبابنة، ميشيل، ومحفوظ، نبيل محمد. (1994). سيكولوجية الطفولة. دار المستقبل للنشر والتوزيع.

درقاوي، توبة وبن زائر، مائسة. (2022). الصلابة النفسية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى النساء العاملات دراسة ميدانية بولاية ورقلة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

ديبة، فاتنه حماد. (2012). الادراكات المتبادلة بين الزوجين نحو أبعاد الحياة الأسرية وعلاقتها بالتوافق الزواجي. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الازهر.

الزراد، فيصل محمد خير. (2000). الأمراض النفسية- جسدية أمراض العصر (ط. 1)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

زكيري، هاجر. (2018). التوافق الزواجي وعلاقته بالتوافق النفسي لدى الأساتذة الجامعية المتزوجة. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

زهران، حامد. (2003). التوجيه والإرشاد النفسي (ط. 2). عالم الكتب.

الزهراني، سهام بنت خضر. (2011). المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك عبدالعزيز.

سراي، مهدي. (2012). الاحتراق النفسي وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى أساتذة المرحلتين المتوسطة والثانوية. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

سلامة، عبد الحافظ. (2007). علم النفس الاجتماعي. دار البازوري للنشر والتوزيع.

سليمان، سناء محمد. (2005). التوافق الزواجي واستقرار الاسرة. عالم الكتب.

شحاته، حسن، والنجار، زينب. (2003). معجم المصطلحات التربوية والنفسية. الدار المصرية.

شهروري، لطيفة. (2014). التوافق الزواجي لدى الشخصية التجنبية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الطاهر مولاي سعيدة.

صافي، عائشة كلثوم. (2020). فارق السن وانعكاسه على التوافق الزواجي دراسة ميدانية على عينة من ولاية وهران [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة محمد بن احمد وهران 2.

صالح، قاسم حسين. (1988). الشخصية بين التنظير والقياس، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

صالح، محمد الجيلاني وكريمة، سمير المختار. (2020). ضغوط العمل وانعكاسها على التوافق الزواجي دراسة ميدانية لعينة من اعضاء هيئة. التدريس بكلية التربية جامعة الزاوية. مجلة كلية الآداب، (29)، 291- 329.

الصبان، عبير. (2007). التوافق الزواجي في ضؤ بعض سمات الشخصية لدى المتزوجات السعوديات [بحث مقدم]. المؤتمر السنوي الرابع عشر. جامعة عين شمس. مص.

صحاف، خلود بنت محمد. (2015). التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الاسري لدى عينة من المتزوجين بمدينة مكة المكرمة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم القرى.

العادلي، علي. (2012). التوافق الزواجي وعلاقتة ببعض أنماط الشخصية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة المستنصرية.

عبدالمعطي، حسن. (2004). الأسرة ومشكلات الأبناء. دار السحاب للنشر والتوزيع.

عبدالمنعم، وفاء، والبيلي، الرشيد إسماعيل. (2016). صراع الأدوار لدى الزوجة العاملة في المجال الصحي وعلاقته بمستوى الطموح. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النيلين. الخرطوم.

عدة، شهيناز وعصفورة، فتيحة. (2022). التوافق الزواجي وعلاقته بالتحصيل الدراسي دراسة ميدانية لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة ابن خلدون تيارات.

عرار، رشيد وعبدالله، تيسير. (٢٠٢١). التوافق الزواجي لدى عينة من الذكور والإناث الفلسطينين. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (٢٠)، ٥١٧- ٥٣٧.

علان، سكينة. (٢٠٢٣). *صراع الأدوار والاحتراق النفسي وعلاقتهما بالتوافق الزواجي لدى المعلمات في المدارس العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.

العنزي، فرحان بن سالم. (2009). دور أساليب التفكير ومعايير اختبار الشريك وبعض المتغيرات الديمغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزواجي لدى عينة من المجتمع السعودي [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية جامعة أم القرى.

غطاس، لطيفة. (2018). *التوافق الزواجي لدى المرأة الحامل المصابة بارتفاع ضغط الدم الحملي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

غيث، محمد عاطف. (2006). معجم علم الاجتماع. دار جامعة المعرفة.

فلاته، محمد إبراهيم قمر. (2008). التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبناء المراهقين بالمدينة المنورة. [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. كلية التربية. جامعة طيبة. السعودية.

قراح، ماجدة. (٢٠١٦). تأثير صراع الأدوار على الوضعية المهنية للمرأة العاملة.[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

القريطي، أمين عبدالمطلب. (1998). في الصحه النفسية. دار الفكر العربي.

الكندري، احمد محمد. (1992). علم النفس الأسري (ط.2). مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

المحنى، عائشة. (2019). الذكاء العاطفي وعلاقتة بالتوافق الزواجي لدى طلبة جامعة اب [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية – جامعة اب

مخيمر، هشام بن محمد. (2014). التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الاسري لدى عينة من المتزوجين بمدينة مكة المكرمة. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة ام القرى.

مدفوني، رولة. (٢٠١٩). صراع الأدوار وعلاقته بالضغط المهني لدى معلمات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة العربي بن مهيدي.

مرسي، كمال ابراهيم. (1995). العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس (ط.2). دار القلم للنشر والتوزيع.

مصطفى، حلوش. (2020). دور التواصل الزواجي في تحقيق التوافق الزواجي ومعالجة المشكلات الأسرية. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية. 1(12)، 79-100.

معمري، وهيبة. (.(2021الذكاء الوجداني وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى عينة من اساتذة التعليم الثانوي بمدينة أم البواقي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي.

مناعي، مروة ومسعودي، نادية. (2022). صراع الادوار لدى الطالبة المتزوجة وعلاقتها بتوافقها الأكاديمي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

موسى، سمير. (٢٠١٥). صراع الأدوار وعلاقته بالضغط لدى المرأة العاملة دراسة ميدانية بالقطاع لاستشفائي ابن سيناء بدائرة فرندة ولاية تيارات. مجلة العلوم الإنسانية، (٤) ،١٥٦- 176.

الناصر، فهد عبد الرحمن. (2007). التفسير السيكولوجي للزواج غير المتجانس في المجتمع الكويتي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. 33(125). 40- 75.

الناصر، مهند، وسليمان، سعاد. (2007). معايير الاختيار الزواجي لدى الشباب في المجتمع الخليجي. الكويت.

ناصيف، جميل يوسف. (٢٠٠٨). صراع الأدوار لدى المرأة العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية وعلاقته بالتوافق النفسي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القدس.

هرمز، صباح حنا، وإبراهيم، يوسف حنا. (1988). علم النفس التكويني الطفولة والمراهقة الموصل. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

ونوغي، فطيمة. (2014). أثر سوء التوافق الزواجي في تكوين الميل على الأمراض النفسية لدى المرأة من خلال تطبيق اختبار (MMPI2) [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد خضير بسكرة.

References List:

Ahmed, Sohair Kamel. (2000). Studies in Childhood Psychology (2nd ed.). Alexandria Book Center.

Ahmed, Shaimaa Gamal. (2015). Emotional Intelligence and Marital Compatibility among Wives in Mdern Formed Families. Modern University Office.

Ben Amara, Somia. (2006). Roles Conflict among Working Mothers and Its Relationship to Marital Compatibility. [Unpublished Master's Thesis]. University of Gasdi Merbah Ouarglah.

Bouras, Assia, Sami, Sharifi. (2019). Roles Conflict among Married Working woman "A Field Study in the Paramedical Sector of the Public Hospital Institution in Algol , Skikda state". Al-Ibrahimi Journal of Psychological and Educational Studies. (1) 87-111.

Jassim, Wafaa Mohammed. (2016). Marital Compatibility of Kindergarten Teachers. Journal , Faculty of Basic Education for Educational and Human Sciences at the University of Babylon. (28). 278- 310.

Jaafar, Fakaha. (2002). Role conflict and its relationship to professional competence among Yemeni woman working in Yemen [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Arts, University of Baghdad.

Jalal, Saad. (1994). Social Psychology (2nd ed.). Maaref Institution.

Hassan, Aida Shukri. (2001). Life pressures, marital compatibility and personality among people with psychosomatic disorders (a comparative study) [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Arts, Ain Shams University.

Haqqi, Zainab, and Abu Sakina, Nadia. (2009). Family relations between theory and application. Khwarazm Scientific House for Publishing and Distribution.

Khoshnaw, John Ismail Bakr. (2021). Roles conflict and their relationship to the quality life of working woman, a field study in the Kurdistan Region/Iraq. Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, 4 (43)

Dababneh, Michel, and Mahfouz, Nabil Mohammed. (1994). Childhood Psychology. Dar Al-Mustaqbal for Publishing and Distribution.

Darqawi, Touba and Ben Zaer, Maissa. (2022). Psychological hardness and its relationship to marital compatibility among working women,A field study in Ouargla State [Unpublished Master's Thesis]. University of Kasdi Merbah - Ouargla.

Diba, Fatina Hammad. (2012). Mutual perceptions between spouses towards the dimensions of family life and their relationship to marital compatibility. [Unpublished Master's Thesis]. Al-Azhar University.

Al-Zarrad, Faisal Mohammed Khair. (2000). Psychosomatic diseases, diseases of the era (1st ed.), Dar Al-Nafayes for Printing, Publishing and Distribution.

Zakiri, Hajer. (2018). Marital compatibility and its relationship to psychological compatibility among married university professors. [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mohamed Kheider Biskra.

Zahran, Hamed. (2003). Guidance and Psychological Counseling (2nd ed.). Alam Al-Kutub.

Al-Zahrani, Suhaam bint Khader. (2011). Social Obstacles Facing Working Woman in the Health Sector [Unpublished Master's Thesis]. King Abdulaziz University.

Sarai, Mahdi. (2012). Psychological Burnout and Its Relationship to Marital Compatibility among Middle and High School Teachers. [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Humanities and Social Sciences.

Salama, Abdul Hafeez. (2007). Social Psychology. Al-Bazouri Publishing and Distribution House.

Suleiman, Sanaa Mohammad. (2005). Marital Compatibility and Family Stability. Alam Al-Kutub.

Shehata, Hassan, and Al-Najjar, Zainab. (2003). Dictionary of Educational and Psychological Terms. Egyptian House.

Shahrouri, Latifa. (2014). Marital compatibility in avoidant personality [Unpublished Master's Thesis]. Al-Taher Moulay Saida University.

Safi, Aisha Kalthoum. (2020). Age difference and its reflection on marital compatibility,A field study on a sample from Ohran state [Unpublished PhD Thesis]. Mohamed Ben Ahmed University, Ohran 2.

Saleh, Qasim Hussein. (1988). Personality between theory and measurement, Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Saleh, Mohamed Al-Jilani and Karima, Samir Al-Mukhtar. (2020). Work pressures and their reflection on marital compatibility, A field study of a sample of faculty members at the Faculty of Education, University of Zawiya. Faculty of Arts Journal, (29), 291- 329.

Al-Sabban, Abeer. (2007). Marital compatibility in light of some personality traits among married Saudi women [Submitted research]. The Fourteenth Annual Conference. Ain Shams University. Egypt.

Sahaf, Kholoud bint Mohammad. (2015). Marital compatibility and its relationship to family stability among a sample of married people in Mecca Almukrama city [Unpublished Master's Thesis]. Umm Al-Qura University.

Al-Adly, Ali. (2012). Marital compatibility and its relationship to some personality types [Unpublished Master's Thesis]. Faculty of Education, Al-Mustansiriya University.

Abdul-Muati, Hassan. (2004). Family and children's problems. Dar Al-Sahab for Publishing and Distribution.

Abdul-Moneim, Wafaa, and Al-Baili, Rashid Ismail. (2016). Roles conflict among the working wife in the health field and its relationship to the level of ambition. [Unpublished Master's Thesis]. Al-Nilein University. Khartoum.

Adda, Shahinaz and Asfoura, Fatiha. (2022). Marital compatibility and its relationship to academic achievement, A field study of fourth-year middle school students [Unpublished Master's Thesis]. Ibn Khaldun Tiarat University,.

Arar, Rashid and Abdullah, Tayseer. (2021). Marital compatibility among a sample of Palestinian males and females. Arab Journal of Scientific Publishing, (20), 517-537.

Allan, Sakina. (2023). Roles conflict and psychological burnout and their relationship to marital compatibility among female teachers in Arab schools in the occupied Palestinian territories in 1948 [Unpublished Master's Thesis]. An-Najah National University.

Al-Anzi, Farhan bin Salem. (2009). The role of thinking styles, partner testing criteria, and some demographic variables in achieving the level of marital compatibility in a sample of Saudi society [Unpublished PhD dissertation]. Faculty of Education, Umm Al-Qura University.

Ghattas, Latifa. (2018). Marital compatibility among pregnant woman with gestational hypertension [Unpublished Master's Thesis]. University of Qasdi Merbah - Ouargla.

Ghaith, Mohammad Atef. (2006). Dictionary of Sociology. Dar Al-Ma'rifa University.

Flatah, Muhammad Ibrahim Qamar. (2008). Marital compatibility between parents and its relationship to the self-concept of adolescent children in Al-Medina Al-Mnorah. [Unpublished PHD dissertation]. Faculty of Education. Taibah University. Saudi Arabia.

Qarah, Majda. (2016). The impact of roles conflict on the professional status of working woman. [Unpublished master's thesis]. University of Arab Ben M'hidi, Umm Al-Bawaqi.

Al-Quraiti, Amin Abdul Muttalib. (1998). In mental health. Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Al-Kandari, Ahmed Mohammad. (1992). Family Psychology (2nd ed.). Al-Falah Library for Publishing and Distribution.

Al-Mahni, Aisha. (2019). Emotional intelligence and its relationship to marital compatibility among students of Ibb University [Unpublished master's thesis]. Faculty of Education - Ibb University

Mukhaimer, Hisham bin Mohammad. (2014). Marital compatibility and its relationship to family stability among a sample of married people Mecca Almukrama city. [Unpublished master's thesis]. Faculty of Education, Umm Al-Qura University.

Madfouni, Rola. (2019). Roles conflict and its relationship to occupational stress among primary and middle school teachers [Unpublished PhD thesis]. University of Alarabi Ben M'hidi.

Morsi, Kamal Ibrahim. (1995). Marital Relationship and Mental Health in Islam and Psychology (2nd ed.). Dar Al-Qalam for Publishing and Distribution.

Mustafa, Haloush. (2020). The Role of Marital Communication in Achieving Marital Compatibility and Addressing Family Problems. Maghreb Journal of Historical and Social Studies. 1(12), 79-100.

Maamri, Wahiba. (2021). Emotional Intelligence and Its Relationship to Marital Compatibility among a Sample of Secondary School Teachers in the Oum El Bouaghi City [Unpublished Master's Thesis]. Alarabi Ben M'hidi, University Oum El Bouaghi.

Manai, Marwa and Massoudi, Nadia. (2022). Roles Conflict among Married Female Student and Its Relationship to Their Academic Compatibility [Unpublished Master's Thesis]. University of Alshahid Hama Lakhdar Balwadi.

Musa, Samir. (2015). Roles Conflict and its Relationship to Stress among working woman: A Field Study in the Ibn Sina Hospital Sector in the Al-Frinda, Tiaret state. Journal of Humanities, (4), 157-176.

Al-Nasser, Fahd Abdul Rahman. (2007). Psychological interpretation of heterogeneous marriage in Kuwaiti society. Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies. 33(125). 40- 75.

Al-Nasser, Muhannad, and Sulaiman, Suad. (2007). Marriage selection criteria among young people in gulf society. Kuwait.

Nassif, Jamil Yousef. (2008). Roles conflict among working woman in the northern governorates of the West Bank and its relationship to psychological compatibility [Unpublished Master's Thesis]. Al-Quds University.

Hormuz, Sabah Hanna, and Ibrahim, Yousef Hanna. (1988). Developmental Psychology, Childhood and Adolescence, Al-Mosul. Directorate of Dar Al-Kutub for Printing and Publishing.

Wnogi, Fatima. (2014). The effect of marital maladjustment on the formation of tendencies towards psychological illnesses in woman through the application of the (MMPI2) test [Unpublished PhD Thesis]. Mohamed Khadir University Biskra.

المراجع الأجنبية:

.Bacharach, S. B., Bamberger, P., & Conley, S. (1991). Work-home conflict among nurses and engineers: Mediating the impact of role stress on burnout and satisfaction at work. *Journal of Organizational Behavior*(12),53-39 ,.

.Festinger, L. (1962). .A Theory of cognitive Dissonance: California Stanford University press work family conflict among employed .women and men in Finland. *Human Relations*, 51, 57-177

Güven ,Naciye.(2017). International Journal of Psychology and Educational.,Studies 4(2), 54-63.

.Greenhaus, J.H., & Beutell, N.J. (1985). Sources of conflict ,between work and family roles. *Academy of Management Review 10*(1), 76-88.

.Greenhaus, J.H., & Powell, G.N. (2006). When work and family are allies: A theory of work–family enrichment. *Academy of Management Review 31*(1), 72-92. ,

,Kahn, R.L., Wolfe, D.M., Quinn, R.P., Snoek, J.D. & Rosenthal .R.A. (1964). *Organizational Stress: Studies in Role Conflict and Ambiguity*. New York: Wiley.

.Katz, D, & Kahn, R. L. (1978). *The social psychology of organizations*. New York City: John Wiley

.Kelly, E. L., & Conley, J. J. (1987). :Personality and compatibility .A prospective analysis of marital stability and marital satisfaction .Journal of Personality and Social Psychology, 52(1), 27–40

Kinnunen, U. & Mauno, S. (1998). Antecedents and outcomes of

Perrewe, P. L., Hochwarter, W. A., & Kiewitz, C. (1999). Value Attainment: An Explanation for the Negative Effects of Work-Family Conflict on Job and Life Satisfaction. *Journal of Occupational Health Psychology*, *4*(4), 318-326.

الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية: تصور مقترح

إعداد: د/ الهام بنت حامد سلامه الشريف

أستاذ مساعد/ كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز

E-mail: ehsalshreef@kau.edu.sa

Research Partnership between Universities and Productive Institutions for Diversifying Funding Sources of Saudi Universities: A Proposed Framework

Dr. Elham bint Hamid Salamah AlSharif

Assistant Professor, Faculty of Education, King Abdulaziz University

E-mail: ehsalshreef@kau.edu.sa

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بهدف تنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، حيث تم استهداف مجتمع الدراسة المكون من القادة الأكاديميين والإداريين من الجنسين في أربع جامعات سعودية (جامعة أم القرى، جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فيصل) بإجمالي (629) مشاركاً. وقد تم إرسال استبانة إلكترونية لجميع أعضاء المجتمع، وتم الحصول على (249) استجابة. استخدمت الدراسة استبانة مكونة من جزأين، تحتوي على (54) عبارة، لتقييم آراء المستجيبين حول واقع الشراكة البحثية ومتطلباتها. أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر التمويل بلغ (2.90 من 5.00)، مما يشير إلى توفر متوسط للشراكة البحثية. أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها تبني التصور المقترح للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وتوفير المتطلبات الضرورية لتحقيق هذه الشراكة وتطويرها.

الكلمات المفتاحية:

الشراكة البحثية، المؤسسات الإنتاجية، تنويع مصادر تمويل، الجامعات السعودية.

Abstract

This study aimed to develop a proposed framework to activate research partnerships between universities and productive institutions to diversify the funding sources of Saudi universities. The study adopted the descriptive survey method, targeting a study population consisting of academic and administrative leaders of both genders from five Saudi universities (Umm Al-Qura University, King Saud University, King Abdulaziz University, King Faisal University), with a total of 629 participants. An electronic questionnaire was sent to all members of the study population, and 249 responses were received. The study used a two-part questionnaire containing 54 items to assess respondents' opinions on the reality and requirements of the research partnership. The results showed that the overall mean score for the availability of research partnerships between universities and productive institutions for diversifying funding sources was 2.90 out of 5.00, indicating a moderate availability of research partnerships. The study made several recommendations, most notably the adoption of the proposed framework for research partnerships between universities and productive institutions, and the provision of necessary requirements to establish and develop these partnerships.

Keywords:

Research partnership, productive institutions, funding source diversification, Saudi universities.

مقدمة:

يُعَدُّ التعليم العالي أحد أبرز الدعائم الأساسية التي تُسهم في تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات المؤهلة في مختلف المجالات، وهو أداة مهمة في دعم الأبحاث العلمية، وخدمة المجتمع، وقيادة التغيير الثقافي والاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، يمثل التعليم العالي نقطة محورية في تعزيز التنمية الشاملة للمجتمع من خلال الدور الذي تقوم به الجامعات عبر وظائفها الثلاث الأساسية: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. ومن هذا المنطلق، تساهم الجامعات في تطوير المؤسسات المجتمعية واستحداث أدوار جديدة تتناسب مع التغيرات العالمية السريعة، والتي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق مخرجات جامعية ذات تنافسية عالمية سواء في مستوى الطلاب أو البحوث أو الخدمات (عبد الحسيب، 2020).

وتجدر الإشارة أن للتعليم العالي دوراً محورياً في تحديد مستقبل الشعوب وازدهارها، لا سيما في مجالات البحث والتطوير. ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج الجامعات إلى موارد مالية كبيرة تُمكِّنها من تحسين خططها التطويرية وتنفيذ أهدافها المرسومة (جيبر، 2014).

وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، زاد اهتمام الجامعات بتعزيز الشراكة مع المؤسسات المجتمعية والإنتاجية، وقد أشار (Chirica and Pascas, 2018) إلى أن الاتجاهات العالمية الحديثة تدعو إلى تحسين الروابط بين المؤسسات الإنتاجية والحكومية كأولوية في جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فالكثير من الحكومات تعمل على تطوير استراتيجيات ابتكار واضحة وبرامج دعم لتشجيع الجامعات على تبني أدوار اقتصادية أكبر.

ومن هنا يمكن القول بأن الشراكة البحثية تُعد من أهم أنواع الشراكات التي يمكن أن تُقام بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية. وقد أدركت العديد من الدول أهمية تعزيز هذا التعاون، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مراكز بحثية في جامعاتها تهدف إلى عقد شراكات واتفاقيات مع القطاع الخاص والصناعي، حيث تحقق هذه الشراكة العديد من الفوائد لكلا الطرفين، إذ تساهم الجامعات في توفير حلول للمشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية من خلال البحث والتطوير، بينما تستفيد الجامعات من تمويل إضافي لمشروعاتها البحثية وتسويق خدماتها ونتائج أبحاثها (الهياج، 2019).

تأتي الشراكة البحثية كأحد الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات المتعلقة بالتمويل الجامعي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية. تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات متعددة، بما في ذلك قضايا الإنفاق على التعليم العالي، مما دفع العديد من الدول لتطوير نماذج تمويل جديدة تعتمد على تنويع مصادر التمويل من خلال شراكات مع القطاع الخاص (القاضي ، 2019).

في هذا السياق، تحرص الجامعات السعودية على تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من أجل تطوير التعليم الجامعي وتنويع مصادر تمويله. يتضح هذا في الهدف السادس عشر لخطة "آفاق" (آفاق 1450هـ – 2029) التي تؤكد على أهمية دعم التحول الجامعي وتنويع مصادر التمويل، إلى جانب تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والأعمال (وزارة التعليم العالي، 2011).

إضافة لما سبق، فقد ركزت رؤية المملكة 2030 على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030، ورفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بهدف أن تكون المملكة من بين أفضل 10 دول في مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030 (رؤية 2030، 2016). ويعد البحث العلمي أحد المكونات الأساسية في مؤشر التنافسية العالمية، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال دعم جهود البحث والتطوير في الجامعات والصناعات الوطنية بما يسهم في تحفيز الأبحاث وإنتاج المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (موقع وزارة التعليم، 2022).

في ظل هذه الأهداف، تواجه الجامعات السعودية تحديات تتعلق بالتمويل، إذ بلغت الميزانية المخصصة للتعليم في المملكة لعام 2022 حوالي 185 مليار ريال، وهو ما يشكل حوالي 18% من الميزانية العامة للدولة. يعد هذا تحدياً كبيراً في حال استمرار الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل، مما يستدعي التركيز على جذب مصادر تمويل جديدة ومتنوعة لضمان الاستقرار المالي على مستوى الجامعات الحكومية.

وانطلاقاً من هذه التوجهات، وفي ضوء الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في تنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية هذه الشراكة ودورها في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة فقد توصلت دراسة الغامدي (2021) إلى حاجة الجامعات السعودية إلى تنويع مصادر التمويل وكذلك دراسة السهيمي (2024) والتي توصلت إلى وجود ذعف في تنويع بدائل التمويل للتعليم العالي من خلال نطوير الاستثمار الجامعي.

ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس التالية:

ما التصور المقترح لبناء شراكة بحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو واقع الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية؟
2. ما هو التصور المقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
2. بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

1. الأهمية النظرية: دعم تحقيق أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم والبحث العلمي.

2. الأهمية التطبيقية: توفير بيانات ومعلومات لصناع القرار في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتطبيق الشراكة البحثية بفعالية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية، مع التركيز على مجالات التالية (منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات- الاستشارات والعقود البحثية- الكراسي البحثية).

2. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات السعودية.

3. الحدود المكانية: الجامعات الحكومية السعودية (جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود. جامعة أم القرى- جامعة الملك فيصل)

4. الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام 1443هـ.

مصطلحات الدراسة:

الشراكة البحثية

تُعرف الشراكة البحثية بأنها "العلاقات القائمة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تعد الجامعات مؤسسات بحثية وبيوت خبرة، وذلك لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة بين الجانبين من خلال دعم المشروعات والبرامج البحثية" (مهني، 2020، ص 191).

وتُعرَّف الدراسة الشراكة البحثية إجرائياً بأنها: العلاقات البحثية بين الجامعات السعودية وبعض المؤسسات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية بهدف تحقيق أهداف للمؤسسات الإنتاجية وزيادة موارد الجامعة عبر المشروعات والبرامج البحثية المشتركة.

المؤسسات الإنتاجية

عرَّف جمعة (2024، ص 170) المؤسسات الإنتاجية بأنها: "المنشآت الخاصة بالإنتاج التي يُسهم في تمويلها والإشراف عليها وإدارتها كلياً أو جزئياً قطاع الأعمال، وتسهم هذه المنشآت في نمو النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج".

وتُعرِّف الدراسة المؤسسات الإنتاجية إجرائياً بأنها: المؤسسات والشركات الإنتاجية ذات الملكية الخاصة، التي تُدار بشكل رسمي وفقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية.

الشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية

تُعرَّف الدراسة الشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية إجرائياً بأنها اتفاقيات تسهم في تحقيق مصالح استراتيجية مشتركة تتضمن ترتيبات تنظيمية وعلاقات بحثية قائمة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية. تُقدّم الجامعات خبراتها العلمية من خلال منح تراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية

والاختراعات، بالإضافة إلى الاستشارات والعقود البحثية والكراسي البحثية، بينما تُقدّم المؤسسات الشريكة الدعم المالي اللازم لتحقيق هذه الخبرات.

تنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية

عرف البلوي (٢٠٢٠، ص ٢٣٨) تنويع مصادر التمويل الجامعي بأنه: "إيجاد بدائل للموارد المالية للمؤسسات الجامعية لتحقيق أهدافها بكفاءة واقتدار، بحيث تتزايد المصادر سنوياً لتتمكن المؤسسة الجامعية من تطوير خططها وبرامجها وأبحاثها من خلال تعظيم إيرادات الجامعة".

وتُعرِّف الدراسة تنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية إجرائياً بأنه: إيجاد موارد مالية جديدة وغير تقليدية لتمويل برامج الجامعة من خلال العائد المادي المتحقق من الشراكة البحثية بينها وبين المؤسسات الإنتاجية.

منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات

عرفت منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO) منح التراخيص (2020) بأنها: "الإذن الممنوح من صاحب حق الملكية الفكرية للآخرين لاستخدامه بناءً على شروط متفق عليها، لغرض محدد، وفي منطقة معينة، ولفترة زمنية محددة".

وتُعرِّف الدراسة منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات إجرائياً بأنه: الإذن الممنوح من الجامعات التي تمتلك حقوق الملكية الفكرية للأبحاث ونتائجها، بإعطاء المؤسسات الإنتاجية تراخيص لاستخدام تلك الحقوق مقابل مادي ولأغراض معينة وفق شروط محددة ولفترة زمنية متفق عليها.

الاستشارات

عرَّفت الحراحشة (2014، ص 31) الاستشارات بأنها: "النشاطات التي تؤدي إلى تحقيق مشاركة الجامعة في صناعة القرارات وحل المشكلات والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية للأجهزة المستشيرة، مما يجعل من الجامعة صرحاً من صروح صناعة المستقبل وحل مشكلات الحاضر وصناعة القرارات الرشيدة".

وتُعرِّف الدراسة الاستشارات إجرائياً بأنها: النشاطات التي يقوم بها الخبراء وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والتي تسهم في مشاركة الجامعة للمؤسسات الإنتاجية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية.

الكراسي البحثية

تُعرف الكراسي البحثية بأنها: "دعم مالي مستمر أو مؤقت يُقدمه شخص أو مؤسسة خاصة لبرنامج بحثي محدد يقوم فيه الباحث بإجراء أبحاث تهدف إلى تطوير المعرفة وحل مشكلات التنمية، ويتم تعيين رئيس للكرسي يتعاون معه أشخاص مؤهلون ذوو خبرة" (الهويش، 2020، ص 171).

وتُعرِّف الدراسة الكراسي البحثية إجرائياً بأنها: الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسة الإنتاجية للجامعة لإجراء أبحاث محددة تسهم في حل مشكلات المؤسسات الإنتاجية وتطوير المعرفة فيها.

التصور المقترح

عرَّف شحاته والنجار (٢٠٠٣، ص 104) التصور المقترح بأنه: "مخطط إدراكي لفرضيات مستقبلية يتم تنظيمه وفق خطة مدروسة".

ويُعرِّف التصور المقترح إجرائياً بأنه: الإطار المفاهيمي الذي سيتم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية وتحكيم الخبراء للشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية بهدف تنويع مصادر التمويل الجامعي.

الإطار النظري

أولاً: تمويل التعليم العالي

يواجه التعليم العالي تحديات متعددة تؤثر على قدرته على مواجهة الإعداد المتزايد من الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي. ومن هذه التحديات تأثيرات اقتصادية مستمرة وضغوطات تتعلق بالتنافسية والثورة التكنولوجية. ويُعد تمويل التعليم العالي إحدى الوظائف الأساسية لإدارة مؤسسات التعليم العالي، ويعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق أهدافها. تسعى الدول والحكومات لتخفيف أعبائها والتزاماتها تجاه توفير التعليم العالي، مع التركيز على جهودها لتحقيق برامج التعليم العالي وفق الإمكانيات المتاحة (عيسان ، 2019).

تتزايد نفقات التعليم نتيجة التحديات الآنفة الذكر، بالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي وظهور بعض التوجهات الحديثة في تمويل التعليم العالي، مثل الخصخصة والترشيد في الإنفاق الحكومي وتنويع مصادر التمويل. كل ذلك يتطلب اهتمامًا خاصًا بقضية تمويل التعليم العالي واستحداث بدائل تمويل مبتكرة لتخفيف الاعتماد على التمويل الحكومي.

مفهوم تمويل التعليم

حظي مفهوم تمويل التعليم بقدر كبير من اهتمام الباحثين وتبين من خلال دراسة العديد من المقالات والدراسات التي تعالج موضوع تمويل التعليم لمجموعة من التعريفات. وقد أوضح العليمات (2010، ص. 519) أن تمويل التعليم يعني توفير المستلزمات المالية والنفقات اللازمة للتعليم من أجل التوسع فيه ونشره بين السكان ضمن حدود وظروف الدولة وحاجات المجتمع.

وعرف سيف الدين (2015، ص. 589) تمويل التعليم بأنه: "قدر الدولة أو المؤسسة على تعبئة الموارد اللازمة للإنفاق على العملية التعليمية للمساهمة في تحقيق أهدافها سواء كانت هذه الموارد نقدية أو غير نقدية مباشرة أو غير مباشرة". وعرف المهدي وآخرون (2020، ص. 70) تمويل التعليم العالي بأنه: "عملية صرف الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة؛ لتلبية احتياجات التعليم العالي وبما يمكنه من تحقيق أهدافه".

ومما سبق يلاحظ أن التعريفات اتفقت على أن تمويل التعليم عبارة عن مجموعة من الموارد النقدية وغير النقدية والتي تهدف إلى تحقيق أهداف العملية التعليمية ومواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية تمويل التعليم:

تظهر أهمية تمويل مؤسسات التعليم العالي باعتبارها البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد المحور الرئيس لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع. ويظهر العائد من مخرجاته من القوى العاملة التي تتمتع بالمعارف والمهارات المبدعة في كل مجالات العمل. ولقد أوضح الغماري وحلس (2009) أن العائد من التعليم الجامعي يكون مرتفعًا ويكون مضاعفًا للنتائج إذا تم التخطيط الجيد للموارد المالية والبشرية اللازمة لإدارته ومتابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر، مما يظهر أهمية التمويل لمؤسسات التعليم العالي إذ تعتبر الموارد المالية هي العوامل التي تساعد على نجاح واستمرار عمل هذه المؤسسات، فبدونها تكون هذه المؤسسات غير قادرة على تنفيذ برامجها وتقديم الخدمات التعليمية.

ولقد أكد العجمي (2010) على أن كفاءة النظام التعليمي وجودته والوفاء بمتطلباته المادية والبشرية تعتمد على التمويل ومقدار ما ينفق عليه، حيث يعد التمويل مدخلًا هامًا لمداخل المنظومة التعليمية وبدونه يتعذر النظام التعليمي الوفاء بمهامه.

ونظرًا لأهمية نفقات التعليم ظهرت ثلاث اتجاهات لتمويل التعليم العالي: اتجاه حكومي واتجاه اقتصادي واتجاه توفيقي، وقد وضحها الدقي (2016) على النحو التالي:

1. اتجاه حكومي: الذي يعني أن التعليم العالي من المرافق العامة التي تتحمل الدولة النفقات عليه، ويتبنى هذا الاتجاه العديد من الدول العربية مثل: السعودية ومصر وتونس.

2. اتجاه اقتصادي: الذي يدعو إلى إيلاء عناية التعليم العالي لمجتمع يتحمل فيه الأفراد تكاليف التعليم باعتبار أن التعليم خدمة تسديها مؤسسات تخضع لمنطق السوق، ويتبنى هذا الاتجاه بعض دول العالم المتقدم.

3. اتجاه توفيقي: الذي يعني أن التعليم العالي عبء مشترك بين الدولة والمجتمع حيث يتطلب هذا الاتجاه ضرورة تحمل الدولة لعبء تمويل التعليم العالي كالمجتمع بدور يساهم فيه المجتمع للمشاركة في هذا التمويل؛ لضمان تنويع مصادر التمويل وتخفيف العبء المالي على الدولة، ويتبنى هذا الاتجاه بعض الدول العربية مثل: الأردن ولبنان وفلسطين.

وقد أكدت عبد العزيز (2018) على أن التحول الجذري في تمويل التعليم العالي يتطلب من الحكومات أن تلقي باللائمة على أولياء الأمور والأسر لتحمل جزء من التكاليف، أي أن دعماً التعليم العالي لا يعني إلغاء تحمل التكاليف بين الدولة والأفراد القادرين على الدفع وتحميل الأعباء على سياسة تقاسم التكاليف.

العوامل المؤثرة على التمويل الجامعي:

حدد آل دربه (2020) العوامل المؤثرة على تمويل التعليم الجامعي كالتالي:

1. النمو السكاني السريع والمتزايد الذي تشهده البلدان النامية.

2. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على التعليم الجامعي وخاصة الدراسات العليا.

3. تنامي العلاقات بين التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج وقطاع الأعمال.

4. تزايد القناعة بأن التعليم الجامعي هو العنصر الأساسي في تحقيق التقدم والتنمية، وأن التعليم هو مفتاح فرص جديدة للتوظيف والعلم.

5. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

بينما أضاف مصطفى (2021) أن اعتماد التعليم العالي على التمويل الحكومي وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتداد النفقات الجارية، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية في المجتمع، وضعف الكفاءة اللازمة للهيئة التدريسية والتي تساعد على الإنتاجية العالية لمردود الجامعة، تعتبر من العوامل الأخرى التي تؤثر على تمويل التعليم وتقلل من كفاءته.

وعليه فإنه من المهم محاولة التخفيف من العوامل الآنفة الذكر والمؤثرة على تمويل التعليم، ومحاولة إيجاد آليات وقوانين وأنظمة؛ لتخفيف الضغوط مع الحفاظ على جودة التعليم ومحاولة البحث عن مصادر تمويل مبتكرة وعدم الاعتماد فقط على التمويل الحكومي.

ثانيًا: تنويع مصادر التمويل

تتطلب مؤسسات التعليم العالي موارد مالية كبيرة لتحقيق أهدافها بكفاءة. وهذه المتطلبات المالية تتزايد بشكل مستمر لتتمكن هذه المؤسسات التعليمية من تطوير خططها وبرامجها. وتواجه العديد من مؤسسات التعليم العالي بعض الصعوبات في توفير الموارد المالية لتطوير برامجها التعليمية، ويرجع ذلك إلى ضخامة الاستثمارات المالية التي تتحملها مؤسسات التعليم العالي. وتظهر هذه المشكلة بشكل واضح في الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد المالية الحكومية لتمويل التعليم العالي فيها (محروص والسلمي، 2019).

وأشار عابدين (2017) إلى الحاجة الملحة للبحث عن موارد بديلة إضافية لتمويل التعليم العالي، حيث أصبحت الكثير من الجامعات تعاني من أزمة اقتصادية تتطلب منها الاعتماد على مصادر تمويل أخرى.

مفهوم تنويع مصادر تمويل الجامعات:

تفرض التغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدول انعكاسات كبيرة على تمويل كافة القطاعات الحكومية ومنها قطاع التعليم، مما يعني ضرورة قيام الجامعات بتنويع مصادر تمويلها والتحول من الاعتماد على التمويل الحكومي إلى التنويع في مصادر التمويل.

في ظل التغيرات، تشير كوريكينا (Koryakina, 2018) إلى أن تنويع مصادر تمويل التعليم يعد أحد الحلول المقترحة لتخفيف الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي، الذي بدوره يعاني من الأزمات الاقتصادية. وتعني تنويع مصادر تمويل الجامعات، كما عرّفها اكبو واكبوا (Ekpoh & Okpa, 2017, p. 2)، "توليد دخل إضافي من خلال مصادر تمويل جديدة تسهم في تعزيز الدخل للمؤسسة".

ويرى استرم وباروفت وكلايل (Estermann, Pruvot, & Claeys, 2013, p. 54) أن "تنويع مصادر تمويل التعليم العالي يعني توليد دخل إضافي من خلال مصادر تمويل جديدة غير موجودة ويساهم في موازنة هيكل الدخل للمؤسسة".

لذلك، فإن تنويع مصادر تمويل الجامعات يعني البحث عن موارد مالية من خلال الشراكات البحثية مع المؤسسات الإنتاجية، بما في ذلك التراخيص والاستشارات والعقود البحثية والكراسي البحثية.

مبررات تنويع مصادر تمويل الجامعات:

تتطلب المؤسسات الجامعية موارد مالية كبيرة لتحقيق الأهداف المرسومة لها وتحسين برامجها وتطويرها، حيث تواجه العديد من الجامعات تحديات كبيرة في توفير الموارد المالية اللازمة. ويعود ذلك إلى ارتفاع المخصصات المالية التي تتحملها القطاعات التعليمية.

ويشكل ارتفاع الإنفاق التعليمي تحديًا كبيرًا للدول التي تعتمد سياسة التمويل الكامل للتعليم العالي، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، حيث حددت منظمة اليونسكو نسبة 6% كحد أدنى من الناتج المحلي للقطاع التعليمي (العتيبي، 2018). وفي المملكة العربية السعودية، بلغت المخصصات المالية للقطاع التعليمي عام 2021 حوالي (183 مليار ريال)، مما يشكل حوالي 18.8% من الميزانية العامة للدولة، مما يشكل تحديًا كبيرًا لاستمرار هذا النهج (وزارة المالية، 2022).

وأشار النفيعي (2019) إلى أن هناك عدة تحديات تجبر الجامعات على إعادة النظر في منظومة التعليم الجامعي وتقييم مدى قدرة النظام التمويل للجامعات على الوفاء بالتحديات المتعلقة بالتزايد السكاني ومتطلبات التعليم الجامعي، مع ضرورة تقليل الاعتماد على الموارد العامة للتمويل.

أوضح عليوه (2006) أن تكلفة التعليم العالي تحتاج إلى ميزانيات كبيرة لتلبية متطلبات التقنية والمختبرات والمعدات وأعضاء هيئة التدريس، حيث يحتاج كل ذلك إلى تكاليف كبيرة للمحافظة على مستوى مرتفع من الكفاءة. وتشير المؤشرات إلى صعوبة زيادة المخصصات بسبب صعوبات اقتصادية ومالية، حيث إن خفض تكلفة التعليم لا يؤثر على جودة التعليم العالي، مما يؤدي إلى تدني مستوى الأداء وكفاءة المخرجات نتيجة عدم كفاية التمويل.

وبالنظر إلى تذبذب أسعار النفط، حيث تعتمد المملكة العربية السعودية بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، فإن هذه الإيرادات عرضة لتقلبات السوق العالمية. من المهم ملاحظة أن انخفاض أسعار النفط يؤثر أيضًا على تكاليف الخدمات المقدمة، بما في ذلك الخدمات التعليمية.

أضاف العقيل والعيسى (2019، ص. 543) أن دوافع تنويع مصادر التمويل تتعلق بالبحث عن مرونة التمويل والابتعاد عن الاعتماد على التمويل الحكومي، حيث تعاني الجامعات من عدم القدرة على التنافس بين بنود التكاليف داخليًا، وحاجتها إلى موارد مالية لتحسين قدرتها التنافسية في ظل التوسع التعليمي ورغبتها في توفير الموارد اللازمة لدعم توسع رسالتها.

استنادًا إلى ما سبق، وبالنظر إلى هذه المتغيرات، دعت التوجهات الحديثة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاعتماد على النفس كمصدر للتمويل، مما يعكس الظروف الاقتصادية العالمية؛ لذا جاءت رؤية 2030 التي دعت إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة مشاركة القطاع الخاص للمساهمة في دعم القطاعات الحكومية، بما في ذلك قطاع التعليم، لتخفيف الأعباء المالية على الدولة. ولهذا، يتوجب على الجامعات البحث عن مصادر مالية بديلة تساعدها في تنويع مصادر تمويلها وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي من خلال الشراكات البحثية.

ثالثا: الشراكة البحثية:

أصبحت الشراكة بين قطاع الصناعة والجامعات أمراً مهماً استراتيجياً للمساهمة في اقتصاد المعرفة العالمي، وأحد المعايير الاستراتيجية في التصنيفات الدولية للجامعات، وقد تعاونت الجامعات والصناعة لأكثر من قرن من الزمان، ولكن بروز اقتصاد المعرفة العالمي زاد الحاجة إلى شراكات استراتيجية تتجاوز التمويل التجاري المشاريع البحوث المنفصلة، حيث تحتل الأبحاث العالمية الرائدة موقع الصدارة في هذه الشراكات، وهي مصممة للتشغيل لفترة أطول، والاستثمار أكثر، والتطلع إلى الأمام وصقل القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، ومن أهم جوانب أهمية الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج: (الفقي، 2020)

1. أصبح التعاون مع الصناعة جزءا لا مفر منه من التمويل الجامعي، والأموال من المنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال للإتجار والتطوير في قطاع التعليم العالي في الوقت الحاضر تمثل مصدرا هاما في العديد من البلدان) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

2. ويعد التعاون مع الصناعة أمرًا ضروريًا للأوساط الأكاديمية لإنشاء المعرفة العلمية والحصول على البيانات الصناعية، كما يعد التعاون مع الجامعات أمرا ضروريا للمنظمات في مشاريع بحثية علمية مشتركة من أجل تطوير حلول للمشكلات الناتجة من مصادر الإنتاج.

3. ويمكن للتعاون مع الصناعة أن يفيد البحوث الأكاديمية بعدة طرق. وقد تكون الفوائد الرئيسية اقتصادية، مثل الحصول على المواد المالية التي تمكن فريق البحث من الوصول إلى المختبرات والمواد الأخرى المكلفة أو فوائد متنوعة مثل تبادل المعلومات وتبادل المعارف بين الباحثين الأكاديميين والعلماء الصناعيين. ويمكن للتعاون مع الصناعة أن يوفر اتصالات أوثق بين علماء الصناعة والباحثين الأكاديميين ويكون مصدرا حاسما للأفكار الجديدة. وبالتالي يمكن أن يكون للتعاون آثار إيجابية على توليد أفكار جديدة لمشاريع البحوث ورفع مستوى البحوث الأكاديمية.

وتهدف هذه المبادئ إلى دعم التعاون الأكثر إنتاجية بين قادة الأبحاث الجامعية والصناعية مع الاعتراف بأن مهام وأهداف الجامعة وشريك الصناعة متميزة. ومن المغالطة افتراض أنها متطابقة، أو حتى في جميع الحالات متوافقة أو تكميلية. ثم يكمن التحدي في فهم كيفية اختلاف مهم وأهداف كلا الجانبين، وتشكيل العلاقات التي تسمح لكلا الجانبين بتحقيق أهدافهما المنشودة. وبهذه المبادئ التوجيهية كنقطة انطلاق، يمكن أن تكون الاستراتيجيات والعمليات ذات جدوى لتطوير التعاون الذي تتباين فيه البعثات والأهداف.

وتتمثل مبادئ الشراكة فيما يلي: (محمود، 2020)

1. ينبغي للتعاون الناجح بين الجامعة والصناعة أن يدعم مهمة كل شريك، وأي جهد يتعارض مع مهمة أي من الشريكين سيفشل في نهاية المطاف، وأن يفي المشروع الناجح في نهاية المطاف بالمهام التكميلية للشريكين.

2. ينبغي أن تركز الممارسات المؤسسية والموارد الوطنية على تعزيز الشراكات المناسبة الطويلة الأجل بين الجامعات والصناعة.

3. ينبغي للجامعات والصناعة أن تركز على الفوائد التي ستسفر عن التعاون لكل طرف من خلال تبسيط المفاوضات وضمان إجراء البحوث في الوقت المناسب وتطوير نتائج البحوث.

خصائص الشراكة البحثية

من أهم خصائص الشراكة البحثية (مهني، 2020)

1. الشراكة البحثية مرنة تتغير بتغير الظروف المحيطة.

2. عملية مقصودة واضحة يقوم على تعاقد رسمي يضمن لكلا الطرفين مصالحه وحرية الاختيار في الانسحاب.

3. نشاط منظم: يتم تحديد المهام والمسؤوليات والمنافع المشتركة للطرفين، ويتقاسمون الأعباء والفوائد والمخاطر.

4. يتوقف نجاحها على مستوى الوعي وعمق النظرة تجاه المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني).

5. تعد الشراكة البحثية كأحد المؤشرات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة.

6. الجامعات الحكومة عن تهيئة البيئة التي تساعد على عمل كافة الأطراف بما يضمن تحقيق الشراكة البحثية.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة البحثية في العالم العربي والمجتمعات العالمية، ولكن من النادر وجود دراسات تطرقت للشراكة البحثية على المستوى المحلي السعودي بشكل شامل. ونظرًا للتوجه الحالي للجامعات السعودية نحو الاستقلالية وتوسيع مصادر التمويل لتحقيق ذلك، تستعرض هذه الدراسة

بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تمت الاستفادة منها في تطوير الدراسة الحالية، مع التعليق على ما ورد في هذه الدراسات وكيفية توظيفها لدعم وتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

1. دراسات تناولت الشراكة البحثية:

- دراسة البربري (2022): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تطوير إدارة الشراكة بجامعة الزقازيق في ضوء خبرات بعض الجامعات الأسترالية والأمريكية. اعتمدت على المنهج المقارن واستخدمت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين لاستخلاص الواقع الميداني لإدارة الشراكة في الجامعة. أظهرت الدراسة أهمية الاستفادة من التجارب الدولية لبناء قدرات تنافسية للجامعة وتطوير استراتيجيات إدارية واضحة لإدارة الشراكات الجامعية، بما يسهم في تحسين الأداء الإداري وتعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع ومواكبة متطلبات التنمية.

- دراسة الغامدي (2021): هدفت إلى قياس درجة أهمية مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ودرجة فاعلية الآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، مع الكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين تلك المبررات والآليات من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى. وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، والاستبانة كأداة للبحث. كما تم تطبيقها على عينة من عمداء ووكلاء كليات جامعة أم القرى ممن يشكلون ما نسبته 63% تقريبا من مجتمع البحث. أشارت النتائج إلى أن مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والفقرات التابعة لها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى قد جاءت ضمن مستوى (مرتفع) وباتجاه (إيجابي). في حين جاءت نتائج آليات تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ضمن مستوى (متوسط) وباتجاه (سلبي). كما لا توجد علاقة ارتباطية بين المبررات والآليات والأبعاد التابعة لها.

- دراسة طه وزايد (2020): استهدفت الدراسة الكشف عن معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع وتقديم تصور لتفعيل تلك الشراكة في ضوء رؤية مصر 2030. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دلفاي، وشملت عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا وخبراء من الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني. أظهرت النتائج أن المعوقات التشريعية والمادية والإدارية

تمثل أكبر تحديات الشراكة، وأوصت الدراسة بتفعيل الجوانب القانونية والإدارية لتجاوز هذه المعوقات وتحقيق شراكة بحثية فعالة.

- دراسة الحواس (2020): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستهدفت عينة من القيادات الجامعية والشركات الخاصة. أشارت النتائج إلى أهمية تشجيع الجامعات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية وتنسيق المناهج الدراسية وفقاً لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز التعاون البحثي والتطبيقي لتحسين العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص.

- دراسة مصطفى وآخرون (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي في جنوب إفريقيا واقتراح آليات لتفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والقطاع الصناعي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأوصت بإنشاء كراسي بحثية ومراكز تطويرية للعلاقة بين الجامعات والصناعة، وتعزيز الابتكار من خلال حاضنات الأعمال وتوفير الموارد اللازمة لنجاح الشراكة.

- دراسة محمد (2018): استهدفت هذه الدراسة دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وكشفت عن ضعف التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وأوصت بتعزيز الشراكة من خلال الكراسي البحثية، حاضنات الأعمال، والاستشارات البحثية الممولة لتحسين مخرجات التعليم العالي وربطها باحتياجات التنمية الاقتصادية.

- دراسة محمد (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص. اعتمدت على المنهج الوصفي واستبانة تم تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس في جامعات القاهرة وأسيوط وجنوب الوادي. أظهرت النتائج وجود معوقات تشريعية وتنظيمية وإدارية تحول دون تحقيق الشراكة البحثية، وأوصت بتعزيز التشريعات والبنية التحتية لتفعيل هذه الشراكات.

- دراسة عمر (2018): تناولت الدراسة العلاقة بين البحوث الجامعية والمجتمع المدني والصناعة، ومعوقات الاستفادة منها. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت ضعف البنية التحتية والتشريعية لدعم البحوث الجامعية. أوصت الدراسة بإنشاء مراكز لخدمة المجتمع، وتعزيز حاضنات الأعمال والكراسي البحثية لتلبية احتياجات المجتمع وربط الجامعة بالصناعة.

ثانياً: دراسات تناولت تنويع مصادر التمويل

- دراسة الغامدي (2021): هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، مستفيدة من تجارب الدول المتقدمة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الدراسات السابقة وتوصيات المؤتمرات المتعلقة بتمويل التعليم العالي. ولم تُحدد عينة الدراسة، حيث اعتمدت بشكل أساسي على التحليل الأدبي للأدبيات. توصلت الدراسة إلى توصيات تشمل تشجيع المملكة على تنويع مصادر التمويل من الحكومة، القطاع الخاص، التمويل الجامعي، الشعبي، والخارجي.
- دراسة محمدين ونصر (2020): استهدفت الدراسة معرفة دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم العالي بمصر من خلال الكراسي البحثية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل تجارب دولية حول الكراسي البحثية كأحد البدائل لتمويل التعليم. لم تذكر الدراسة عينة ميدانية محددة واعتمدت بشكل رئيسي على الأدبيات المتاحة. أبرزت النتائج ضرورة تفعيل الكراسي البحثية كأداة لتمويل الجامعات بمشاركة الأفراد والشركات والمؤسسات.
- دراسة المهدي (2020): هدفت الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في السودان لتنويع مصادر تمويلها من وجهة نظر القيادات الإدارية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي مع استبانة كأداة لجمع البيانات. شملت العينة قيادات إدارية من مؤسسات التعليم العالي السودانية. أظهرت النتائج أن التحديات التشريعية، المادية، والتكنولوجية كانت الأبرز، وأوصت بمجموعة من الإجراءات لمواجهة تلك التحديات.
- دراسة الحفظي (2020): تناولت الدراسة معوقات تنويع مصادر التمويل في الوحدات التدريبية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في السعودية. اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي واستبانة كأداة لجمع البيانات. شملت العينة 386 فرداً من العاملين في الكليات التقنية والمعاهد الصناعية. توصلت الدراسة إلى أن المعوقات تشمل الجوانب الإدارية وضعف الدعم المالي، وأوصت بضرورة دعم القيادات العليا وتحديث التشريعات لتعزيز تنويع مصادر التمويل.
- دراسة محروص والسلمي (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الأدبيات دون تحديد عينة ميدانية محددة. توصلت إلى أن الشراكات مع القطاع الخاص، البنوك،

والمؤسسات المجتمعية تمثل مصادر بديلة هامة، إلى جانب التمويل الذاتي وترشيد الإنفاق لضمان الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي.

- دراسة المنقاش والسالم (2018): هدفت الدراسة إلى تحليل تجربة جامعة الملك سعود في تنويع مصادر التمويل بالاستفادة من تجربة جامعة أكسفورد. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمسحي مع استبانة لجمع البيانات. شملت العينة 28 موظفاً إدارياً من إدارات التمويل بجامعة الملك سعود. وأوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على الشراكات المجتمعية والبحوث الممولة، مع التأكيد على أهمية معالجة المعوقات التشريعية التي تعيق الاستفادة من تجربة أكسفورد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولا: محور الشراكة البحثية:

1. أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الأول:

- من حيث الهدف:

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة "طه وزايد" التي هدفت إلى بناء تصور مقترح للشراكة البحثية، ومع دراسة "سابق" (2019) التي هدفت إلى التعرف على واقع الشراكة البحثية. واتفقت نسبياً مع دراسة "مصطفى ونسمة وحسين" (2019) التي هدفت إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي.

- من حيث المنهجية والأدوات:

تتفق الدراسة مع بعض الدراسات في استخدام المنهج الوصفي، مثل دراسة "طه وزايد" (2020)، ودراسة "الحواس" (2020)، ودراسة "مصطفى ونسمة وحسين" (2019)، ودراسة "محمد" (2018 و2017).

كما تتفق الدراسة في استخدام أداة الاستبانة مع دراسات أخرى، مثل دراسة "طه وزايد" (2020)، ودراسة "الحواس" (2020)، ودراسة "محمد" (2017)،

- من حيث المجتمع والعينة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة "طه وزايد" (2020) حيث كان مجتمع الدراسة يتكون من قيادات الجامعات، وكذلك دراسة "الحواس" (2020) التي تناولت القيادات الجامعية مثل وكلاء الجامعات، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات.

2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الأول:

- من حيث الهدف:

اختلفت الدراسة مع دراسة "البربري" (2022) التي هدفت إلى كيفية تطوير إدارة مكاتب الشراكة، ومع دراسة "طه وزايد" (2020) التي ركزت على رصد معوقات الشراكة البحثية، وكذلك مع دراسة "الحواس" (2020) التي تناولت واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- من حيث المنهجية والأدوات:

تختلف الدراسة مع دراسة "البربري" (2022) التي استخدمت المنهج المقارن، ودراسة "طه وزايد" (2020) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة "سابق" (2019) التي استخدمت المنهج المقارن، ودراسة "عمر" (2018) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

- من حيث المجتمع والعينة:

اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة "البربري" (2022)، ودراسة "محمد" (2017) التي ركزت عينتها على أعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: محور تنويع مصادر التمويل:

1. أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الثاني:

- من حيث الهدف:

تتشابه الدراسة الحالية مع دراسات مثل "المهدي" (2020)، و"السفياني" (2020)، و"محروس والسعيدي" (2019)، و"المنقاش والسالم" (2018) في تناولها لمحور تنويع مصادر تمويل التعليم العالي.

- من حيث المنهجية والأداة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، وهو نفس المنهج الذي استخدمته دراسات مثل "السفياني" (2020)، و"المهدي " (2020)، و"المنقاش والسالم" (2018).

- من حيث المجتمع والعينة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسات مثل "السفياني" (2020)، و" المهدي وآخرون" (2020)، من حيث مجتمع الدراسة، حيث كانت عينة الدراسة تتألف من القيادات الأكاديمية والإدارية في التعليم العالي.

2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الثاني:

- من حيث الهدف:

تختلف الدراسة الحالية مع دراسة "الغامدي" (2021) التي هدفت إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي، وكذلك مع دراسة "السفياني" (2020) التي تناولت تصورًا مقترحًا لمصادر التمويل الذاتي. كما اختلفت مع دراسة "محروس والسعيدي" (2019) التي تناولت البدائل التمويلية المقترحة من رؤية 2030، بينما تركز الدراسة الحالية على تقديم تصور مقترح للشراكة البحثية لتنويع مصادر التمويل.

- من حيث المنهجية والأداة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، بينما استخدمت دراسات مثل "الغامدي" (2021)، و"السفياني" (2020)، و"المنقاش والسالم" (2018) المنهج الوصفي التحليلي.

- من حيث المجتمع والعينة:

اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة "المنقاش والسالم" (2018)، ودراسة "الحفظي" (2020) التي كانت عيناتها من موظفي الجامعات الإداريين.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تكوين تصور واضح حول موضوع الدراسة وتحديد الفجوات البحثية.
- تحديد محاور الإطار النظري وتعزيزه.
- المساعدة في اختيار المنهج المناسب للدراسة.
- المساعدة في اختيار الأدوات المناسبة ومن ثم بناؤها بما يحقق أهداف الدراسة.

أوجه تفرد الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية.
- تسعى لتقديم تصور مقترح للشراكة البحثية في ظل سعي الحكومة لترشيد كفاءة الإنفاق.
- تتميز الدراسة بتقديم تصور متكامل لتطوير الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في المملكة.

منهج الدراسة ومتغيراتها

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي. وفقًا لعبيدات وآخرين (2014، ص. 191)، يُعرف هذا المنهج بأنه "المنهج الذي يتم بواسطته استقصاء أفراد مجتمع البحث لعينة كبيرة من أجل وصف الظواهر المدروسة وطبيعتها ودرجة وجودها وواقعها وتفسيرها". وقد تم توظيف هذا المنهج لوصف واقع توفر الشراكة البحثية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية ومتغيرات تحقيقها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين والإداريين من الجنسين في الجامعات السعودية. وتضم 629 قائدًا وفقًا للإحصائيات الواردة من الجامعات للعامين 2021-2022 م يشمل ذلك:

- وكلاء الجامعات.
- عمداء الكليات.
- وكلاء الكليات.
- مدراء المراكز البحثية.
- مدراء إدارات الدراسات والبحوث.

عينة الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة ككل ليكون عينة الدراسة، والتي تتكون من عدد (629) قائدًا أكاديميًا وإداريًا. تم إرسال الاستبانة الإلكترونية إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد حصلت الباحثة على (249) استجابة من الاستجابات الإلكترونية.

1. توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجامعة

تظهر البيانات الموزعة وفق متغير الجامعة كما يلي:

جدول (1): توزيع العينة وفق متغير الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
جامعة أم القرى	59	(%23.7)
جامعة الملك سعود	61	(%24.5)
جامعة الملك عبد العزيز	65	(%26.1)
جامعة الملك فيصل	64	(%25.7)
المجموع	249	(%100)

2. توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس

جدول (2): توزع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس كما يلي:

الجامعة	العدد	النسبة
الذكور	204	(%81.9)
الإناث	45	(%18.1)
المجموع	249	(%100)

3. توزيع أفراد الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة

توزع أفراد الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة كما يلي:

جدول (3): توزع أفراد الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة

الجامعة	العدد	النسبة
- إداريون أكاديميون	227	(%91.2)
- إداريون	22	(%8.8)
المجموع	249	(%100)

أداة الدراسة

يقصد بأداة الدراسة: "الوسيلة التي تتبعها الباحثة لجمع البيانات بهدف اختبار فرضيات الدراسة أو الإجابة عن تساؤلاتها" (القحطاني والعامري، 2004، ص. 287). وقد استخدمت الدراسة استبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، والتي تُعرف بأنها: "وسيلة لجمع البيانات من مجموعة معينة من الأفراد، عن طريق إجاباتهم على مجموعة من الأسئلة المكتوبة حول موضوع معين، تعتبر مساعدة للباحث في الوصول إلى بناء إجاباته عنها" (القحطاني والعامري، 2004، ص. 288).

خطوات بناء أداة الدراسة

بدأت خطوات بناء أداة الدراسة بتحديد الهدف منها، والذي يتمثل في التعرف على واقع الشراكة البحثية، وتحديد متغيراتها لتنوع مصادر تمويل الجامعات. وتم الاطلاع على المجلات التربوية، والأبحاث، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد تمت مراجعة عدد من الدراسات السابقة التي أسهمت في توجيه البحث، ومن هذه الدراسات: دراسة الغامدي (2021)، ودراسة الجهني (2020)، ودراسة السفياني (2020)، ودراسة محي الدين ونصر (2020)، ودراسة المهدي وآخرون (2020).

استفادت الدراسة من التجارب السابقة حول الشراكة البحثية، وتنويع مصادر التمويل التي تناولتها هذه الدراسات، مما ساهم في تشكيل الإطار النظري. بناءً على ما تم التوصل إليه، تم إعداد استبانة بصورتها الأولية كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

صدق أداة الدراسة

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال طريقتين رئيسيتين:

أولاً: صدق المحكمين

تم إعداد استبانة بصورتها الأولية، وعُرضت على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة التربوية، والتخطيط، والاقتصاد التعليمي، والقياس والتقويم، والنفس التربوي. تم ذلك للحصول على آرائهم حول وضوح العبارات، وصحة صياغتها، وملاءمتها للمحاور المقترحة.

تكونت لجنة التحكيم من 15 محكّمًا، وقد تم تعديل الاستبانة بناءً على ملاحظاتهم وتوصياتهم. وبعد ذلك، تم وضع الاستبانة في صورتها النهائية.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والأبعاد التي تنتمي إليها، وكذلك المحاور التي تنتمي إليها تلك الفقرات. تم ذلك على عينة عشوائية عددها 30 قائدًا أكاديميًا وإداريًا.

أظهرت النتائج أن جميع العبارات دالة عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن الفقرات المكونة للمحور الأول تتمتع بدرجة عالية من الصدق. وهذا يعزز مصداقية الأداة كأداة مناسبة لجمع البيانات الميدانية.

ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية. تم تطبيق الاختبارات على عينة عشوائية عددها 30 قائدًا أكاديميًا وإداريًا، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4): معاملات ثبات ألفا كرونباخ

المجال	معامل الثبات
المجال الأول	0.89
المجال الثاني	0.88
المجال الثالث	0.86
المجموع	0.95

تشير النتائج الموضحة في الجدول إلى أن معامل الثبات للمحور الأول مرتفع، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ بين 0.86 و0.89، بينما كانت قيمة معامل الثبات الكلي 0.95، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

أداة الدراسة في صورتها النهائية:

تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين على النحو التالي:

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية

يتضمن هذا الجزء البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وتشمل: الجامعة، والجنس، نوع الوظيفة

الجزء الثاني: العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة، ويتكون من 27 عبارة مقسمة إلى ثلاثة مجالات هي:

1. المجال الأول: يقيس التراخيص للاستغلال الفكري والاختراعات ويشتمل على 8 عبارات.
2. المجال الثاني: يقيس الاستشارات والعقود البحثية ويشتمل على 10 عبارات.

3. المجال الثالث: يقيس الكراسي البحثية ويشتمل على 9 عبارات.

إجراءات تطبيق أداة الدِّراسة:

بعد وضع الدراسة في صورتها النهائية، أصبحت جاهزة للتطبيق. قامت الباحثة بتطبيق استبانة وما تبعها من إجراءات لتحكي التصور المقترح وفق الإجراءات التالية:

1. جمع البيانات: حصلت الباحثة على خطابات تسهيل مهمة البحث، موجهة إلى جامعة الملك سعود، جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فيصل، وجامعة أم القرى لجمع إحصائيات متعلقة بالدراسة.

2. تحديد العينة: تم تطبيق الدراسة على القيادات الأكاديمية في أربع جامعات سعودية بعد تحديد عينة الدراسة التي شملت 629 قائدًا وقائدة، حيث تم استرداد 249 استجابة.

3. تحليل البيانات: بعد جمع نتائج التوزيع الإلكتروني، تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات وتحليل النتائج.

4. بناء التصور المقترح: تم تحليل النتائج وبناء التصور المقترح وفقًا للأسس العلمية والمنهجية.

5. عرض التصور المقترح: تم عرض التصور المقترح على لجنة المراجعة لتحكيمه وإجراء التعديلات اللازمة.

تصحيح أداة الدراسة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة، حيث تم إعطاء وزناً لمستويات الموافقة، ثم تم تصنيف إجابات المشاركين إلى خمسة مستويات متساوية وفقاً للمعادلة التالية، لنحصل على التصنيف النهائي:

1. عال جداً 4.21 - 5.00
2. عال 3.41 - 4.20
3. متوسط 2.61 - 3.40
4. ضعيف 1.81 - 2.60
5. ضعيف جداً 1.00 - 1.80

المعالجات الإحصائية

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية للتعرف على خصائص متغيرات الدراسة وتحليل بياناتها والإجابة عن تساؤلات الدراسة:

- التكرارات والنسبة المئوية: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة البحث بشكل عام.
- المتوسط الحسابي (Mean): تم حساب المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد الدراسة حول كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية، وكذلك لترتيب العبارات وفقاً لدرجة الموافقة للحصول على متوسطات محسوبة.
- الانحراف المعياري (Standard Deviation): تم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى تشتت آراء أفراد الدراسة حول كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية، حيث يوضح انحراف المعايير تشتت آراء أفراد الدراسة، مع العلم أن القيم القريبة من الصفر تشير إلى تركز الآراء، في حين أن الارتفاع في الانحراف المعياري يعني تشتت أكبر للآراء.

- معامل الثبات (Cronbach Alpha): تم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا لكرونباخ لاستخراج ثبات البيانات.
- معامل الثبات النصفية: تم حساب معامل الثبات النصفية بطريقة سبيرمان–براون لاستخراج ثبات البيانات.

– معامل ارتباط بيرسون (Pearson): تم حساب معامل الارتباط بيرسون لقياس الارتباط الداخلي للبيانات في الدراسة.

نتائج الدراسة

إجابة السؤال الأول:

ما هو واقع الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية؟

المجال الأول: منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات

جدول رقم (5): استجابات أفراد الدراسة على عبارات مجال منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
يتوفر داخل الجامعات مراكز لإدارة الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.	3.72	0.971	عالية	1
تتضمن عقود الشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية ضمان مشاركة الباحثين عند منح	3.59	0.951	عالية	2

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات.				
تدعم الجامعة أصحاب الملكية الفكرية من خلال تقديم المشورة والمساعدات لهم في مراحل مختلفة	3.25	1.151	متوسطة	3
تشجع الجامعة المبتكرين على تسجيل براءات الاختراع والاستفادة منها.	3.10	1.349	متوسطة	4
تتبنى الجامعة سياسات معلنة وإجراءات واضحة لمنح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات.	2.95	1.310	متوسطة	5
تلجأ الجامعات لمنح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية لتعبئة متطلبات الإنفاق على البحث العلمي وتوفير موارد مالية للجامعات.	2.53	1.276	ضعيف	6
لدى الجامعة ممثلين للتفاوض مع المؤسسات الإنتاجية بشأن ترتيبات الملكية الفكرية.	2.52	1.270	ضعيف	7
يتم استثمار العائد المالي من تراخيص الملكية الفكرية في الأبحاث بالكليات والبرامج	3.25	1.151	متوسط	8

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
الأكاديمية التي تنتج منها الاختراعات.				
المتوسط العام	3.01	0.738	متوسط	-

يتضح من خلال الجدول رقم (5) ما يلي:

أن أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والإداريين في الجامعات يرون أن مقومات الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، والمتعلقة بمنح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات، تتوفر بدرجة متوسطة بشكل عام. حيث بلغ متوسط موافقتهم على منح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات (3.01 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61 - 3.40)، والذي يشير إلى خيار "موافقة متوسطة" لأفراد الدراسة حول منح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات، مما يعكس درجة متوسطة لآراء المشاركين في الدراسة.

المجال الثاني: الاستشارات والعقود البحثية

جدول رقم (6): استجابات أفراد الدراسة على عبارات مجال الاستشارات والعقود البحثية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
تهتم الجامعة بمراجعة وصياغة العقود والاتفاقيات التي تبرمها مع المؤسسات الإنتاجية	3.57	1.156	عالية	1

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
تتضمن العقود البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية التزامات قانونية ومالية واضحة	3.43	1.217	عالية	2
لدى الجامعة دليل للسياسات والأنظمة الإدارية والتنظيمية والمالية التي تنظم آلية الاستشارات والعقود البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية	3.27	1.226	متوسطة	3
تدعم رؤية وأهداف ومراكز الاستشارات والعقود البحثية في الجامعات الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية	3.24	1.181	متوسطة	4
يشارك الأكاديميون في الجامعات بتقديم الاستشارات للمشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية بمقابل مالي	2.68	1.453	متوسطة	5
تعمل الجامعات على تسهيل الإجراءات الإدارية لعقد الشراكات وتنفيذها بين معاهد ومراكز البحوث الاستشارية والمؤسسات الإنتاجية	2.43	1.330	ضعيف	6
تمنح الجامعات مراكزها البحثية ومعاهدها الاستشارية صلاحيات	2.40	1.368	ضعيف	7

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
واسعة للتعاقد مع المؤسسات الإنتاجية				
يقوم مركز الاستشارات بالجامعة بتسويق النشاط البحثي للباحثين وتوجيهه وفق متطلبات المؤسسات الإنتاجية	2.29	1.299	ضعيف	8
تزود المؤسسات الإنتاجية الجامعات بالمعلومات المتعلقة باحتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة والمهارات المطلوبة	2.27	1.297	ضعيف	9
يوجد لدى الجامعة مكاتب استشارية تابعة للكليات يقدم أعضاء هيئة التدريس من خلالها الاستشارات العلمية حسب طبيعة الكلية وتخصصات الأعضاء	2.25	1.378	ضعيف	10
المتوسط العام	2.78	1.035	متوسطة	-

يتضح من خلال الجدول (6) أن أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والإداريين في الجامعات يرون أن مقومات الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية، والمتعلقة بالاستشارات والعقود البحثية، تتوفر بدرجة متوسطة بشكل عام. حيث بلغ متوسط موافقتهم على مجال الاستشارات والعقود البحثية (2.78 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61 - 3.40)، مما يشير إلى خيار "موافقة متوسطة" لأفراد الدراسة حول الاستشارات والعقود البحثية، ما يعكس درجة متوسطة لآراء المشاركين.

المجال الثالث: الكراسي البحثية

جدول رقم (7): استجابات أفراد الدراسة على عبارات مجال الكراسي البحثية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
يتضمن هيكل الجامعة وحدة خاصة بالكراسي البحثية	3.63	1.356	عالية	1
تدعم رؤية وأهداف وخطط الجامعة الشراكة في مجال الكراسي البحثية	3.49	1.326	عالية	2
تقوم الجامعة باستقطاب المؤسسات الإنتاجية للمساهمة في تمويل كراسي البحوث والمشاريع ذات الاهتمام المشترك	3.02	1.330	متوسطة	3
تشجع الجامعة الباحثين على الالتزام بالضوابط المنظمة لدعم البحوث الممولة في الكراسي البحثية	3.00	1.360	متوسطة	4
تشجع الجامعة المؤسسات الإنتاجية على إنشاء كراسي بحثية لها داخل الجامعة	2.98	1.335	متوسطة	5

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
تعمل الجامعة على زيادة عدد الكراسي البحثية الممولة من المؤسسات الإنتاجية	2.89	1.463	متوسطة	6
تنظم الجامعة لقاءات دورية بين مسؤولي الكراسي البحثية في الجامعات السعودية والمؤسسات الإنتاجية	2.73	1.260	متوسطة	7
تنظم الجامعة دورات تدريبية لنشر الوعي بأهمية الكراسي البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية	2.39	1.282	ضعيف	8
تعمل الجامعة على إشراك المؤسسات الإنتاجية في رسم الخطط للكراسي البحثية	2.35	1.406	ضعيف	9
المتوسط العام	2.94	1.133	متوسطة	-

يتضح من خلال الجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والإداريين في الجامعات يرون أن مقومات الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية، والمتعلقة بالكراسي البحثية، تتوفر بدرجة متوسطة بشكل عام. حيث بلغ متوسط موافقتهم على مجال الكراسي البحثية (2.94 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61 - 3.40)، مما يشير إلى خيار "موافقة متوسطة" لأفراد الدراسة حول الكراسي البحثية، ما يعكس درجة متوسطة لآراء المشاركين.

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: ما التصور المقترح للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل التعليم في الجامعات السعودية

من خلال الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية تم الوصول إلى وضع التصور المقترح لتبني الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية كمدخل التنويع مصادر تمويل التعليم في الجامعات السعودية وبعد وضع التصور ثم عرضه على مجموعة من الخبراء والأكاديميين لتحكيمه، وفيما يلي عرض للتصور المقترح على النحو التالي:

تمهيد:

شهد التعليم الجامعي تغيرات متسارعة نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية وزيادة تكلفة التعليم الجامعي. هذه التحولات تتزامن مع سعي المؤسسات التعليمية إلى تحقيق التميز في بيئة شديدة التنافس. يُعتبر التمويل من أهم المدخلات التي تؤثر على كفاءة النظام التعليمي وفعاليته، حيث يُعد توفير الموارد المالية الكافية ضرورياً لضمان جودة التعليم. ومن هذا المنطلق، سعت الدول إلى البحث عن موارد تمويل مبتكرة تضمن الاستدامة المالية، مما أدى إلى تنوع طرق وأساليب التمويل. من بين هذه الأساليب الشراكة البحثية التي تساهم في استثمار وتطوير البحث العلمي.

تُظهر هذه الدراسة تصوراً مقترحاً للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية كمدخل لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية. ويشمل التصور المقترح عدة عناصر منها: فلسفة التصور، مبرراته، أهدافه، مراحل بنائه، الصعوبات التي تواجهه، وسبل التغلب عليها.

أولاً: فلسفة التصور المقترح

تنطلق فلسفة التصور المقترح من أهمية تعزيز الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الإنتاجية. تهدف هذه الشراكة إلى تنويع مصادر التمويل عبر إنشاء مركز موحد يتبع عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، يسهم في توحيد السياسات والإجراءات الخاصة بتفعيل الشراكة البحثية.

ثانياً: مبررات التصور المقترح

يستند هذا التصور إلى عدة مبررات، منها:

1. التحولات الاقتصادية التي أثرت على جميع القطاعات، بما فيها التعليم.

2. الحاجة إلى تمويل مبتكر يساعد الجامعات على تطوير أدائها.

3. السعي نحو استقلالية الجامعات في إدارة مواردها المالية.

4. تعزيز التنافسية الجامعية وتمكين الجامعات من مواكبة التطورات العالمية.

5. أهمية التواصل مع المؤسسات الإنتاجية لدعم البحث العلمي بما يلبي احتياجات الاقتصاد.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح

يهدف التصور إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1. زيادة الوعي بالتوجهات المستقبلية المتعلقة بالشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

2. إنشاء مركز موحد للشراكة البحثية لتسهيل التعاون بين الجامعات والمؤسسات.

3. بناء نظام معلومات يُمكّن صانعي القرار من التخطيط الاستراتيجي.

4. تعزيز معايير الأداء الجامعي من خلال الشراكة البحثية.

5. تقديم إطار عملي لتفعيل الشراكة البحثية وتطوير آليات وإجراءات التنفيذ.

رابعاً: منطلقات التصور المقترح

ينطلق التصور من عدة منطلقات أساسية، منها:

1. الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم في برنامج التحول الوطني 2020-2025، والتي تشمل تنويع مصادر التمويل.

2. المادة (50) من نظام الجامعات الجديد، والتي تشير إلى مصادر الإيرادات الذاتية للجامعات.

3. مبادرة وزارة التعليم للبحث والتطوير، والتي تهدف إلى تمكين الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص.

4. نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية تعزيز العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

خامساً: مراحل بناء التصور المقترح

بُني التصور وفق ثلاثة مراحل رئيسية، وهي:

1. مرحلة الإعداد والتهيئة: تتضمن تحديد فريق العمل وتكوين لجان من القيادات المتميزة، إضافة إلى وضع رؤية ورسالة تستهدف لتعزيز الشراكة البحثية. كما تشمل عقد جلسات توجيهية ودراسة الوضع الراهن، وتحديد الإمكانات المتاحة.

2. مرحلة التنفيذ: تهدف هذه المرحلة إلى تطبيق الشراكة البحثية من خلال تطوير الهياكل التنظيمية، ووضع القوانين والتشريعات اللازمة، وتحديد آليات التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

3. مرحلة المتابعة والتقويم: تشمل هذه المرحلة مراقبة وتقييم فعالية الشراكة البحثية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء وتطوير مجالات الشراكة بما يتناسب مع الأهداف المرسومة.

آليات وإجراءات تنفيذ التصور المقترح

لتحقيق الشراكة البحثية في تنويع مصادر التمويل تشمل عدة مجالات رئيسية. سنقوم بعرضها بتفصيل كالتالي:

أولاً: منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات

آليات وإجراءات التنفيذ:

– استحداث برنامج لحماية الملكية الفكرية: يتضمن برامج توعوية حول حقوق الملكية الفكرية والتشريعات المتعلقة بها. يتم من خلال هذا البرنامج تقديم المشورة والمساعدة لأصحاب الملكية الفكرية في مختلف مراحل تسجيل اختراعاتهم.

– إنشاء وحدة تسويق براءات الاختراع: تختص بتسويق براءات الاختراع إلى المؤسسات الإنتاجية. تكون مهامها تشجيع المخترعين على تسجيل ابتكاراتهم وتسويق الأفكار الإبداعية، وعرض هذه الأفكار على المؤسسات المعنية.

– تطوير سياسات ترخيص واضحة: وضع سياسات ترخيص تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والتسهيل على المؤسسات في استغلالها تجاريًا.

– نشر التشريعات: نشر التشريعات والمعايير المتعلقة بمنح التراخيص للاستغلال التجاري على مواقع الجامعات لتسهيل الاطلاع عليها.

– إنشاء وحدة استثمار الملكية الفكرية: تختص هذه الوحدة بدراسة طلبات التراخيص وإدارة الموارد المالية الناتجة من عملية الترخيص.

ثانياً: الاستشارات والعقود البحثية

مؤشرات العمل:

– استقطاب الشراكات البحثية: يتم بناء شراكات مع المؤسسات الإنتاجية عبر توضيح آليات الاستشارات والعقود البحثية التي تسهم في تمويل المشاريع المشتركة بين الجامعات وهذه المؤسسات.

آليات وإجراءات التنفيذ:

– إعداد أدلة تنظيمية: إعداد أدلة توضح السياسات الإدارية والتنظيمية الخاصة بالاستشارات والعقود البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

– تسهيل الإجراءات الإدارية: تقليل البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية التي تعوق عقد الشراكات بين مراكز الأبحاث والمؤسسات الإنتاجية.

– إنشاء منصات للتواصل: تطوير منصات إلكترونية تربط الأكاديميين بالمؤسسات الإنتاجية، بما يتيح لهم تقديم الاستشارات العلمية بناءً على احتياجات تلك المؤسسات.

– تشجيع الابتكار والاستشارات: دعم أعضاء هيئة التدريس في تقديم الاستشارات وحل المشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية مقابل مكافآت مادية.

ثالثاً: الكراسي البحثية

مؤشرات العمل:

– استقطاب تمويل الكراسي البحثية: تشجيع المؤسسات الإنتاجية على تمويل الكراسي البحثية والمشاريع العلمية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

آليات وإجراءات التنفيذ:

– تسويق نتائج البحوث: إنشاء وحدة تسويق دائمة تهدف إلى تسويق نتائج الكراسي البحثية للمؤسسات الإنتاجية، وتنظيم ندوات ومؤتمرات لعرض هذه النتائج.

– وضع أدلة إرشادية: توفير أدلة إرشادية تحتوي على سياسات وإجراءات واضحة حول كيفية دعم وتمويل البحوث.

– التواصل المستمر مع المؤسسات الإنتاجية: التواصل مع المؤسسات الإنتاجية لتحديد احتياجاتهم البحثية والتعاون في تبني هذه البحوث وتنفيذها.

– تفعيل القوانين المنظمة: وضع قوانين وآليات تضمن استمرارية التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في مجال الكراسي البحثية.

الجهات الداعمة لتنفيذ التصور المقترح للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية

لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية تُعد ركيزة أساسية لضمان نجاح هذه الشراكة. وفيما يلي عرض للجهات الأساسية والاختصاصات المتعلقة بها وفق نظام الجامعات السعودي:

1. مجلس أمناء الجامعة

يُعد مجلس أمناء الجامعة الجهة المسؤولة عن إقرار القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز، ودعم البحث العلمي والابتكار، وتقديم الخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاعين العام والخاص. كما يختص بالموافقة على تأسيس الشركات أو المشاركة فيها وفقًا للإجراءات النظامية.

2. مجلس الجامعة

يتولى مجلس الجامعة تصريف الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعة، وله دور في اقتراح القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية، وكذلك الموافقة على التعاقدات والاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى إقرار التعاون العلمي والفني مع المؤسسات المحلية. يُعد مجلس الجامعة المسؤول عن إدارة استثمارات وإيرادات الجامعة، بما في ذلك الأوقاف.

3. عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تختص عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بدعم وتطوير البحث العلمي في الجامعة. تُعنى بتوفير الدعم المالي والإداري للباحثين وإقامة شراكات مع المؤسسات البحثية والصناعية. كما تعمل على تسهيل إجراءات الحصول على التمويل من جهات داعمة، سواء داخل الجامعة أو خارجها.

الجهات المستفيدة من التصور المقترح

تشمل الجهات المستفيدة:

- الجامعات: ستستفيد من تنويع مصادر التمويل وتحقيق استقلالية مالية وإدارية.

- المؤسسات الإنتاجية: ستستفيد من التعاون البحثي لتحسين الإنتاجية والابتكار.

- أعضاء هيئة التدريس والباحثين: سيستفيدون من الدعم المالي والفرص البحثية الجديدة.

- الطلاب: سيحصلون على فرص أكبر للمشاركة في الأبحاث والمشاريع المشتركة.

المرحلة الثالثة: المتابعة والتقويم

تتضمن هذه المرحلة متابعة تنفيذ التصور المقترح وتحليل النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية. تشمل خطوات المتابعة:

- تشكيل فريق متابعة: لضمان مراقبة سير العمل وتحقيق الأهداف.

- تحديد المسؤوليات: لكل جهة مشاركة في التنفيذ.

- قياس الأداء: من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المتوقع.

- إعداد التقارير: دورية لعرض النتائج ومناقشتها مع الجهات المسؤولة.

الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح

تشمل الصعوبات:

1. صعوبة نشر ثقافة الشراكة البحثية في المجتمع المحلي.
2. الاعتقاد بأن الجامعات غير قادرة على تحقيق استقلالية إدارية في الشراكة.
3. مقاومة التغيير من قِبَل القيادات الحالية.
4. نقص الخبرات في إدارة الشراكة البحثية.

5. عدم وجود أنظمة ولوائح كافية تدعم الشراكة.

6. ضعف البنية التحتية لتحقيق التغيير المطلوب.

7. غياب خطة استراتيجية فعالة للتكيف مع متطلبات الشراكة.

8. انخفاض مستوى الوعي بمجالات الشراكة البحثية.

9. البيروقراطية وقلة مرونة القواعد والإجراءات الإدارية.

10. ضعف الاستقلال المالي للجامعات.

سبل التغلب على الصعوبات

للتغلب على هذه الصعوبات، يُوصى بما يلي:

1. اختيار قيادات مناسبة وتدريبهم على إدارة الشراكة البحثية.

2. تحديث الأنظمة والقوانين لتواكب التغيرات ومتطلبات الشراكة.

3. تهيئة البيئة التطبيقية لنشر ثقافة الشراكة بين منسوبي الجامعة.

4. تفعيل الاستقلال المالي والإداري للجامعات مع الحفاظ على الرقابة الذاتية.

5. استقطاب الشركات الكبرى لدعم الشراكة وتمويل البنية التحتية المطلوبة.

توصيات الدراسة

استنادًا إلى نتائج الدراسة، توصي الدراسة بما يلي:

1. تبني الآليات والإجراءات المقترحة لتطبيق مجالات الشراكة البحثية.
2. تعزيز ممارسات القيادات الأكاديمية والإدارية في تنويع مصادر تمويل الجامعات.
3. نشر ثقافة تنويع مصادر التمويل وأهمية الشراكة البحثية لتحقيق ذلك.
4. تحديث الأنظمة لتكون أكثر مرونة وداعمة للشراكة البحثية.
5. توفير المتطلبات اللازمة للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
6. تبني التصور المقترح لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية عبر الشراكة البحثية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأبلوي، محمد بن أحمد سالم. (2020). واقع حوكمة التمويل في الجامعات السعودية الحكومية: دراسة تحليلية. مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس كلية التربية، 223، 24-47.

الجمعة، السيد علي السيد. (2024). متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية: دراسة ميدانية. رسالة الخليج العربي، 45(172)، 165-198. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الحواس، محمد بن خالد بن محمد. (2020). تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، دار سمات للدراسات والأبحاث، 9، 104-121.

الحفظي، عبد الخالق بن سليمان. (2020). تصور مقترح لتنويع مصادر التمويل في الوحدات التدريبية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. المجلة السعودية للتدريب التقني والمهني، 24، 143-189.

الجبير، المأمون علي عبد المطلب. (2014). أثر المخصصات المالية للتعليم الجامعي في مصر على تجويد مخرجاته. المجلة العلمية لكلية التجارة: جامعة الأزهر، 12، 180-218.

الحراحشة، محمد عبود موسى. (2014). درجة تقدير العاملين في مؤسسات المجتمع المحلي لمدى أهمية الشراكة مع الجامعات في تنمية المجتمع المحلي في الأردن. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 22(1)، 45-72.

الخالدي، عادل بن عبد الله. (2020). الشراكة المجتمعية ودورها في تطوير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. مجلة التربية والعلوم الإنسانية، 16(2)، 45-62.

الخليل، محمد حمدان. (2020). تقييم أثر البرامج الأكاديمية في تطوير مهارات الطلاب الجامعيين. مجلة العلوم التربوية، 3(1)، 47-67.

الدقي، نور الدين. (2016). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسة للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (الإسكندرية ديسمبر 2015). المجلة العربية للتربية، 35، 9-82.

السهيمي، علي بن سلطان علي. (2024). تصور مقترح لتطوير الاستثمار الجامعي كمدخل لتنويع بدائل تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية كلية الامارات للعلوم التربوية، 34، 162-198.

شحاتة، حسن، & النجار، زينب. (2003). معجم المصطلحات التربوية والنفسية. دار الكتب المصرية.

الطباع، حمدي. (2020). واقع التعليم العالي في العالم العربي: التحديات والحلول. مجلة جامعة القدس المفتوحة، 8(1)، 32-52.

طه، محمد إبراهيم، وزايد، سهام محمد. (2020). تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء خيرات بعض الدول ورؤية مصر 2030. أبحاث المؤتمر الدولي السادس الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم دراسات وتجارب، 508-542.

العبيدات، فوقان، وعبد الحق، كايد، وعلم، عبد الرحمن. (2014). البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

العجمي، حجاج مبارك حجاج. (2010). المجتمع المدني وبدائل تمويل التعليم الجامعي. في المؤتمر الدولي الخامس مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى (ج 2، ص. 1447-1476). المركز العربي للتعليم والتنمية.

العيسوي، عبد الله. (2017). متطلبات تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص. مجلة البحوث الاجتماعية، 4(2)، 25-41.

العليمات، عبدالله. (2010). استراتيجية مقترحة لحل مشكلات التمويل في الجامعات الحكومية الأردنية ومقارنتها بالتمويل في الجامعات الخاصة. في المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية: التحديات والآفاق (ص. 511-550). المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

العتيبي، حسناء بلد. (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا بريطانيا اليابان أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسيلة للاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث، 2، 15254-
.

العقيل، سيناء بنت عبد المحسن، والعيسى، إيناس بنت سليمان. (2019). حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي: دروس مستفادة من التجربة الأوروبية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود كلية التربية، 131، 24، 535-560.

الغامدي، منال أحمد. (2021). تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية الجامعة الإسلامية بغزة شئون البحث العلمي والدراسات العليا، 29(1)، 703-729.

الغماري، محمود حمزة أحمد. (2009). أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين: دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية (غزة).

الغنام، فهد بن محمد. (2019). دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإدارية، 5(3)، 76-89.

الفقي، محمد عبدالله محمد عبدالله. (2020). رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 3(1)، 57-106. الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية.

المحروس، محمد الأصمعي، والسلمي، عبد الله عبد العالي نعيمان. (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة التربوية: جامعة سوهاج كلية التربية، 35-059.

المهدي، ياسر فتحي الهنداوي. (2020). تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 9(2)، 65-77.

المنقاش، سارة بنت عبد الله، والسالم، غادة سالم. (2018). تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود في ضوء تجربة جامعة أكسفورد. مجلة القبول والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماعي.

مصطفى، أميمة حلمي. (2021). رؤية مقترحة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء. مجلة البحث العلمي في التربية، 22(3)، 71-165.

مصطفى سليمان محمد، محمد، نسمة عبد الرسول عبد البر، وحسين سلامة عبد العظيم. (2019). الشراكة بين الجامعة والصناعة في جنوب أفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية: جامعة بنها كلية التربية، 30، 496-0120.

النفيعي، صالح بن جود الله بن عواض. (2019). الخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعربي والتحول الوطني. محلة البحث العلمي في التربية، 20، 010-306.

الهياج، عادل بن عبد الله. (2019). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال في تعزيز التوظيف. المجلة الأردنية للعلوم التربوية، 16(3)، 145-160.

منظمة الملكية الفكرية. (2020). حقوق الملكية الفكرية. https://www.wipo.int/portal/ar/

محمد، هالة أحمد إبراهيم. (2018). تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. مجلة النية التربية: جامعة المنوفية كلية التربية، 14، 172-0516.

محمد، ماهر أحمد حسن. (2017). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة الدولية للأبحاث التربوية: جامعة الإمارات العربية المتحدة كلية التربية، 24، 240-294.

محمدين، حشمت عبد الحكم، ونصر، محمد يوسف مرسي. (2020). الشراكة المجتمعية ودورها في تحويل التعليم العالي: الكراسي العلمية نموذجًا. أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم دراسات وتجارب: جامعة الأزهر كلية التربية للبنين بالقاهرة، 1، 72-100.

الهويش، يوسف بن محمد بن إبراهيم. (2020). دور الكراسي البحثية في تعزيز الأمن الفكري. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 12(3)، 168-217.

يونس، شريفة عبد الهادي. (2020). الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: أثرها على جودة التعليم العالي. مجلة العلوم الإنسانية، 1(1)، 1-20.

قائمة المراجع الأجنبية

Chirica, O., & Puscas, B. (2018). The diversification of income sources in the higher education public institution budgets. The Audit Financier Journal, 21(149), 148–156.

Koryakina, T. (2018). Revenue diversification, higher education. In Encyclopedia of international higher education systems and institutions (pp. 1-6). Dordrecht, Netherlands: Springer.

Estermann, T., Pruvot, E. B., & Claeys-Kulik, A. L. (2013). Designing strategies for efficient funding of higher education in Europe. DEFINE interim report.

Ekpoh, U. I., & Okpa, O. E. (2017). Diversification of sources of funding university education for sustainability: Challenges and strategies for improvement. Journal of Education, Society and Behavioural Science, 21(2), 1–8.

المسؤولية الاجتماعية في ضوء متغيري النوع والقسم لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة

د. أمة الرزاق محمد الوشلي
أستاذ الصحة النفسية المشارك
كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن

د. عبده سعيد الصنعاني
أستاذ علم النفس التربوي والتربية الخاصة المشارك
كلية التربية – جامعة تعز – اليمن

زمزم عيسى عبدالله جله
أخصائية دعم نفسي وتربوي وطالبة دكتوراه
كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية العامة في مدينة الحديدة، ومعرفة الفروق في المسؤولية الاجتماعية في ضوء متغيري النوع والقسم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية تكونت من (100) طالب وطالبة من مدارس الثانوية في مدينة الحديدة، ولجمع البيانات، تم استخدام مقياس المسؤولية الاجتماعية، وبعد إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة للبيانات المدخلة في النظام الإحصائي SPSS، أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للمسؤولية الاجتماعية للعينة أعلى من المتوسط الفرضي بدلالة إحصائية، مما يشير إلى تمتع الطلبة بمستوى عال من المسؤولية الاجتماعية، أيضًا، أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية وفقاً لمتغيري النوع، والقسم (علمي- أدبي).

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، طلبة الثانوية، مدينة الحديدة.

Abstract:

This study aimed to reveal the level of social responsibility among high school students in the city of Hodeidah, and to know the differences in social responsibility in light of the variables of gender and department. The study used the descriptive analytical approach. To achieve the objectives of the study, a random sample of (100) male and female students from high schools in the city of Hodeidah was selected. To collect data, the social responsibility scale was used. After conducting appropriate statistical treatments for the data entered into the SPSS statistical system, the results of the study showed that the arithmetic mean of social responsibility for the sample is higher than the hypothetical mean with statistical significance, indicating that students enjoy a high level of social responsibility. Also, the results of the study indicated that there are no statistically significant differences in social responsibility among high school students according to the variables of gender and department (scientific-literary).

Keywords: social responsibility, high school students, Hodeidah city.

مقدمة وخلفية نظرية:

تميز العصر الحالي بجملة متغيرات سريعة متلاحقة أدت إلى العديد من المشكلات والصراعات النفسية التي تواجه الفرد وتؤثر على تواصله مع نفسه ومع الآخرين، فقد كثر التنازع بين عوامل الشر والخير، وازدادت الحروب، وكثر الفساد وتنوعت الأمراض الجسدية والنفسية على حد سواء، مما يتحتم أن يكون الفرد على قدرٍ عال من الكفاءة لمواجهة هذه الصراعات، ويسمو بشخصيته ليحقق أكبر قدر من التوافق والسعادة والصحة النفسية، مما دفع الإنسان لدراسة علم النفس الذي يعنى بدراسة سلوك الإنسان؛ بحيث يشمل نشاط الإنسان في تفاعله مع بيئته تعديلًا لها، حتى تصبح أكثر ملاءمة له أو تكيفًا ذاتيًا معها، وحتى يحقق لنفسه أكبر توافق معها (رياض، 2008).

وتعد المراهقة من المراحل المهمة التي يمر بها الإنسان ضمن أطواره المختلفة التي تتسم بالتجدد المستمر، والنمو الشامل، ينتقل خلالها الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، كما أنها مرحلة إعداد لمرحلة الرشد تمتد في العقد الثاني من حياة الفرد إي بين (11- 21) سنة فهي تشكل فترة طويلة من الزمن، وليست مجرد حالة عارضة زائلة في حياة الفرد، وطلبة المرحلة الثانوية ضمن هذه المرحلة العمرية، فهم في أوج فترة المراهقة (الأسعد، 2000).

فالمسؤولية الاجتماعية تعبر عن النضج النفسي للفرد؛ لأن الفرد الناضج نفسياً هو الذي يتحمل المسؤولية، ويكون لديه استعداد للقيام بواجباته كفرد في تحقيق مصلحة المجتمع ويشعر أنه مدين له (الرحاحلة، 2011).

والمسؤولية المجتمعية من الصفات التي يجب أن يتحلى بها كل فرد في المجتمع للنهوض والارتقاء به، وهي مهمة تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية المسئولة عن تربية الأفراد وتنشئتهم. وتعد المسئولية المجتمعية من الموضوعات التي نادى بها كثير من المصلحين الاجتماعيين ورجال الأدب والفكر منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، وظهر هذا المصطلح الجديد نتيجة لتغيرات الحياة وقيام مؤسسات المجتمع بالتوعية لأفراد داخل مؤسسات المجتمع، وكانت بداية الظهور عام (2003) عبر تأسيس مجموعة الأيزو الاستشارية للمسؤولية المجتمعية (حكيمة، 2011).

وحظيت مرحلة المراهقة باهتمام خاص من الدارسين لعلم النفس الاجتماعي والتطوري كونها مرحلة انتقالية، يبدأ فيها الفرد بتشكيل نظامه القيمي والخلقي الذي يحدد سلوكه ويصبح قادرًا على تعميم المفاهيم والمعايير

الأخلاقية حتى يصل إلى مستوى النضج الأخلاقي، وهذا يجعلهم يتمسكون بشكل أكبر بمعاييرهم وقيمهم التي يتبنونها لإثبات هويتهم من خلال تحمل المسؤولية الاجتماعية الموكلة إليهم من الأسرة والمدرسة والمجتمع. والمراهق في هذه المرحلة يتم إدماجه بالمجتمع بشكل تدريجي من خلال تحمله بعض المسؤوليات الفردية والاجتماعية، إذ تعد مسؤولية الفرد الذاتية والاجتماعية من أهم ملامح هذه المرحلة، ويدور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية والمراهقين حول الشخصية الإيجابية المتفاعلة مع المجتمع، وهو يأتي تلبيةً لحاجة ذاتية عند الفرد، وحاجة اجتماعية عند المجتمع (بدوي، 2011).

فالإنسان يعتبر رمز الحضارة والتقدم، وهو هدف التنمية ووسيلتها وأهم عناصر التأثير فيها، والمدرسة تُعد أهم المؤسسات التي يعهد إليها المجتمع مهمة رعاية أبنائهم وتنشئتهم وإكسابهم القيم والمعارف والاتجاهات إلى جانب تزويدهم بالمعارف والمهارات والخبرات من خلال الأنشطة الاجتماعية والتربوية والنفسية البناءة المختلفة (فتح الباب، 2003)، باعتبارها مؤسسات تربوية فاعلة خاصة وأن المسؤولية الاجتماعية تعد مطلبًا حيويًا مهمًا من أجل إعداد الأبناء لتحمل أدوارهم والقيام بها على خير وجه للمساهمة في بناء المجتمع وتقدمه ورقيه. فقد أصبح نمو الفرد ونضجه الاجتماعي يقاس بمستوى المسؤولية اتجاه ذاته واتجاه الأخرين (كيرة، 1988).

كما أن المسؤولية الاجتماعية تعد التزام اجتماعي، ومطلب مهم في الحياة الاجتماعية لتحقيق الرفعة والتقدم لأي مجتمع فهي ركنٌ أساسي وهام في الحياة وبدونها يصبح المجتمع محكوم بشريعة الغاب (الجاجي، 1999).

ومن الملاحظ وجود ضعف في المسؤولية الاجتماعية لدى الكثيرين وأخص جيل الشباب– لا سيما طلبة الثانوية– الذين يتصفون ببعض المظاهر السلبية من اللامبالاة والإهمال، والفوضى وضعف الاهتمام، وإفساد الممتلكات العامة وضعف الجدية في الأمور "وإن العناية بهذه المرحلة أمر بالغ الأهمية لما لها من أهمية وعناية وخاصة، وما يكتنفها من أخطار قد تودي بضياع جيل المستقبل، إن المتأمل في واقع المراهقين اليوم يجد أنهم يواجهون تحديات كبيرة على جميع المستويات (دينيًا، خلقيًا، اجتماعيًا، فكريًا) ونتيجة للانفتاح على العالم (الشنقيطي، 1428).

وتنمو هذه المسؤولية الاجتماعية لدى المراهقين تدريجيًا عن طريق التربية والتطبيع الاجتماعي داخل الفرد، وتدريبهم على مهارات المسؤولية الاجتماعية كالاهتمام والفهم والمشاركة الاجتماعية مع الآخرين (الحارثي، 2001).

كما إن المسؤولية الاجتماعية تجعل الفرد عنصرًا فعالًا في الجماعة والمجتمع ويهتم بمشاكل غيره من الناس اهتمامًا يجعله يشارك فعليًا وبكل إخلاص في حل هذه المشاكل المتعلقة بجماعته أو غيرها من الجماعات وتقاس قيمة المراهق في مجتمعه بمدى تحمله لمسئولياته الاجتماعية تجاه ذاته وتجاه الآخرين بحيث يعتبر الشخص المسئول على قدر من السلامة والصحة النفسية (زهران،1984).

وبما أن مرحلة المراهقة الثمرة الحقيقية للعمر، وفيها تحقيق الذات إذا ما أعد الإنسان لها العدة ووضع لها الأهداف والخطط التي يحقق بها النجاح والتميز، ولكن زيادة أعباء الحياة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأسرية والمهنية والدراسية والعاطفية على عاتق الشباب، نجد أن الكثير ينجح في استيعاب النمو المتسارع لمتطلبات الحضارة، لكنه يخسر قدرته الجسدية والنفسية ومقاومته في التحمل، مما يؤدي إلى استنزاف طاقته وتدميره، وبالتالي تدمير الذات، وهنا يرى الباحثون، أن من أهم ما يميز شخصية عن أخرى القدرة على التكيف، حيث أنها تدل على امتلاكه الطرق والوسائل التي تؤهل الفرد للتعامل مع ما يمر به من ظروف متغيرة وأحداث جديدة في حياته ينتج عنها أساليب التوافق والتي تساعده على كيفية التعامل سلوكيًا ومعرفيًا مع هذه الأحداث وكيف يتأقلم مع الأوضاع الجديدة، وفي هذا السياق يؤكد الحلو (2005) أن بعض عوامل الحياة تشكل عبئًا على أنماط معينة من الشخصيات في حين تستطيع أنماط أخرى تحملها ومن ثم تصريفها بالشكل الذي لا يترك أثرًا لدى الفرد.

وهذا ما يقود الدراسة إلى التطرق إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات، هذه المتغيرات التي من شأنها إحداث التوازن النفسي والاجتماعي.

لذا تنوعت البحوث والدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مثل دراسة الحارثي (2001)، دراسة الصمادي والبقعاوي (2015)، ودراسة رضوان (2019)، ودراسة رفاعي (2022)، والشمري (2014)، واهتمت دراسة الزبون (2012) بكشف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومنظومة القيم لدى طلبة الجامعة.

في ضوء ما سبق، تتضح الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة بهدف الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طلبة الثانوية العامة، والفروق فيها وفق متغيري النوع والقسم في مدينة الحديدة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تهدف سياسة التعليم إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها تعزيز السلوك القويم لدى الطلبة واكسابهم، المعارف والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السوية والإيجابية لديهم لكي يصبحوا مواطنين صالحين، إلا أن (العنزي، 2015) أشار إلى بعض المشاهدات السلوكية كاللامبالاة والتهاون والإفساد لبعض الممتلكات العامة، والتي تدل على ضعف مستوى المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة بالمرحلة الثانوية. والتي تستوجب تبنى تنمية المسؤولية الاجتماعية بالمدارس عند الطلبة بالمرحلة الثانوية.

أما (الروسان، 2015) فأشار إلى غياب واضح لمفهوم المسؤولية المجتمعية لدى بعض الشباب في مرحلة المراهقة ومرحلة الثانوية خاصة مع غياب بعض الأطر المؤسسية والتشريعية الرادعة لهؤلاء الشباب التي من شأنها تعزيز هذا المفهوم، خاصة وأن هناك بعض الجرائم – وان كانت قليلة – قد ارتكبها الأحداث في سن المراهقة بسبب ضعف تحمل المسئولية المجتمعية.

ويشير الواقع الفعلي لأدوار المدارس الثانوية إلى وجود عدد من جوانب الضعف والقصور والمشكلات التي تعوقهم عن تنمية المسؤولية المجتمعية ومنها قلة الدورات التدريبية المتاحة للمعلمين في مجال الأنشطة المجتمعية وضعف التأهيل العلمي والتربوي بأهمية المسؤولية المجتمعية ودورها في خدمة المجتمع، وكثرة الأعمال الإدارية المكلف بها المعلمين من قبل إدارة المدرسة وندرة الاهتمام بالأنشطة المجتمعية، وندرة تعريف الطالب بها، وأن إحساس الطالب بالمسؤولية المجتمعية ضعيف، وهذا ما أكدته دراسة (الرشيدي، 2008) على أن درجة تطبيق مدارس التعليم العام للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي كانت متوسطة لكل من البعدين البيئي والاجتماعي.

وتعد المسؤولية الاجتماعية أهم القيم التربوية التي تناسب الطلبة في مرحلة المراهقة وتنمي لديهم شخصيتهم الاجتماعية، وتعدهم ليصبحوا فاعلين في مجتمعاتهم.

ويعود اهتمام هذه الدراسة بطلبة المرحلة الثانوية لكونهم من فئة المراهقين، التي تعد من أهم الفئات الاجتماعية فهم أساس الحاضر وعماد المستقبل، وتتحد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة وفقاً لمتغير النوع؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة وفقاً لمتغير القسم (علمي – أدبي)؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية في ضوء متغيري النوع والقسم لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة. ويتفرع منه الأهداف الفرعية الاتية:

1. التعرف على مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة الحديدة.

2. التعرف على الفروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة وفقًا لمتغير النوع؟

3. التعرف على الفروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة وفقًا لمتغير القسم (علمي – أدبي).

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في كونها:

1. تسلط الضوء على أهم عوامل الصحة النفسية لدى المراهقين وهي المسؤولية الاجتماعية، لما لها من أثر كبير في التكوين النفسي والاجتماعي لدى المراهق، بالإضافة إلى أهمية تنميتها من خلال إحدى الأساليب التربوي المهمة، والتي أشار إليها الباحثون التربويون في هذا المجال.

2. تُعد إضافة تربوية ونظرية للأدب النظري في موضوع المسؤولية الاجتماعية.

3. من الدراسات القلائل التي درست المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات.

4. تُثري المكتبة النفسية بموضوع يتسم بالندرة في البيئة اليمنية.

5. تُسهم في توفير مقياس تتوافر فيه الخصائص السيكومترية يفيد التربويين والباحثين لقياس المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية في اليمن.

الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها:

1. قد تُوجه المرشدين التربويين في المدارس لتطبيق مقاييس تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية.
2. قد تُفيد نتائجها المعلمين في تسليط الضوء على أهمية تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المراهقين، وضرورة اتباعها في علمية التدريس الصفي.

حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** المسؤولية الاجتماعية في ضوء متغيري النوع والقسم.
- **الحدود البشرية:** طلبة الصف الثاني الثانوي في المرحلة الثانوية.
- **الحدود المكانية:** مدارس الثانوية في مدينة الحديدة.
- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة خلال العام الأكاديمي (2023- 2024م).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

1. **المسؤولية الاجتماعية:**

عرفها **عثمان (1979)** "المسؤولية الاجتماعية بأنها: المسؤولية الفردية عن الجماعة، هي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها". (عثمان، 1979: 43).

كما عرفها **روتر(Rutter)** بأنها " القطب الموجب للظاهرة الفريدة للفروق الفردية في استجابات الناس للضغوط والمحن". (Rutter,1990)

ويعرفها **الحارثي (1995)** بأنها "إدراك ويقظة الفرد، ووعي ضميره، وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي". (الحارثي، 1995: 98)

وتُعرف بأنها "استعداد فطري للقدرة على أن يلزم المرء نفسه وأن يفي بالتزاماته عن جهده وقدراته". (غانم

والقليوبي،2010: 184- 185).

وأشار **رزق (2002)** إلى المسؤولية بأنها " التزام الفرد بقوانين المجتمع الذي يعيش فيه، وبتقاليده، ونظمه، وتقبله لما ينتج عن مخالفته لها من عقوبات شرعها المجتمع للخارجين على نظمه، أو تقاليده أو آدابه ". (رزق،2002: 45).

وتُعرِّف الدراسة المسؤولية الاجتماعية نظريًا: بأنها "قدرة الفرد على أداء المسؤولية التي يكلف بها بحرص، وإخلاص، والعمل بدقة، وتخطيط، واستعداد لتحمل النتائج للقرارات، والأفعال واستعداده العقلي، والنفسي لتحمل ما يترتب عليه من نتائج".

وتُعرف المسؤولية الاجتماعية إجرائياً: بأنها" الدرجة التي سيحصل عليها طلبة الثانوية من خلال إجابتهم على مقياس المسؤولية الاجتماعية المعد لهذه الدراسة".

2. طلبة الثانوية: "هم الطلبة المقيدين للدراسة في مدارس الثانوية في مدينة الحديدة للعام الدراسي 2023م-2024م".

3. مدينة الحديدة: "هي إحدى المدن الرئيسية في اليمن، تقع على ساحل البحر الأحمر في غرب اليمن. وهي مركز إداري لمحافظة الحديدة، وتعتبر أحد أهم الموانئ اليمنية على البحر الأحمر".

دراسات السابقة:

هدفت دراسة **رفاعي (2022)** إلى تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسلوك الإيثاري (المساعدة، المشاركة، التعاطف) لدى المراهقين من طلاب المرحلة الثانوية، والكشف عن الفروق في المسؤولية الاجتماعية والسلوك الإيثاري بين المراهقين من طلاب المرحلة الثانوية في صفوفها الثلاثة، وعددهم (30) طالباً و(20) طالبة، وتتراوح أعمارهم بين (15-18) سنة، ومتوسط أعمارهم (17.7) سنة وانحراف معياري قدره (0.729). وتضمنت مقاييس الدراسة: مقياس المسؤولية الاجتماعية إعداد: سيد عثمان (1973)، ومقياس الإيثار إعداد: ميرفت زكي (2015)، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجات المسؤولية الاجتماعية والسلوك الإيثاري لدى المراهقين من طلاب المرحلة الثانوية، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور والإناث من المراهقين من طلاب المرحلة الثانوية على مقياس المسؤولية الاجتماعية والسلوك الإيثاري لصالح الذكور.

وسعت دراسة **العبري (2022)** إلى قياس مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان وعلاقتها ببعض المتغيرات (الجنس، والترتيب الميلادي، ومستوى دخل الأسرة، والتحصيل الدراسي)، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، واختيار عينة عشوائية مكونة من(317) طالباً وطالبة، ولجمع البيانات تم استخدام مقياس المسؤولية الاجتماعية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود مستوى عالٍ من المسؤولية الاجتماعية لدى عينة الدراسة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 50.0$) في تقديرات عينة الدراسة حول مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، وعدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في تقديرات عينة الدراسة حول مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغيري الترتيب الميلادي، ومستوى دخل الأسرة، مع وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين المسؤولية الاجتماعية والتحصيل الدراسي.

وهدفت **دراسة رضوان (2019)** إلى قياس وعي طلاب المرحلة الثانوية بالمسؤولية الاجتماعية في الإسلام من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات والسبل المقترحة لتعميقه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وطبقت استبانة إحداهما موجهة للطلاب بهدف تعرف مستوى وعيهم بالمسؤولية الاجتماعية في أبعادها (الشخصي–الأسري–المجتمعي–الاقتصادي–الأخلاقي) والأخرى موجهة لأعضاء هيئة التدريس بهدف تعرف السبل المقترحة لتعميق مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية في أبعادها (الشخصي– الأسري– المجتمعي– الاقتصادي– الأَخلاقي)، وتكونت عينة الطلاب من (1348) طالب وطالبة بالصف الثالث الثانوي تم توزيعهم وفق متغيرات (النوع– نوع التعليم–التخصص–المحافظة)، بينما تكونَّت عينة أعضاء هيئة التدريس من (122) عضوًا و عضوة تم توزيعهم وفق متغيرات (النوع–الدرجة العلمية–التخصص)، وأشارت النتائج إلى أن إجمالي مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية جاء متوسطًا، وجاء البعد الأسري بمستوى متوسط يليه البعد الأخلاقي بمستوى متوسط ثم البعد المجتمعي بمستوى منخفض ثم البعد الاقتصادي بمستوى منخفض، بينما جاء في الترتيب الأخير البعد الشخصي بمستوى منخفض، كما أشارت النتائج إلى أن موافقة أعضاء هيئة التدريس على السبل المقترحة جاءت في الإجمالي مرتفعة، كما جاءت مرتفعة كذلك على جميع الأبعاد وجاء في السبل المقترحة الخاصة

بالبعد الأسري يليها السبل المقترحة الخاصة بالبعد الشخصي ثم السبل المقترحة الخاصة بالبعد الأخلاقي يليها السبل المقترحة الخاصة بالبعد المجتمعي ثم السبل المقترحة الخاصة بالبعد الاقتصادي.

وهدفت **دراسة الصمادي والبقعاوي (2015)** إيجاد الفروق في المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية في ضوء عدد من المتغيرات: الحالة الاجتماعية للأسرة ومعدل دخل الأسرة الشهري والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم ومنطقة السكن، وشارك في الدراسة (1026) طالبة من طلاب المرحلة الثانوية (الشرعي والطبيعي) بمدراس التعليم العام الحكومي للبنين، ومن أهم نتائج الدراسة: أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للمشاركين في عينة الدراسة من طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل كان ضمن المستوى المتوسط. كما كشف التحليل عن وجود فروق دالة إحصائية بن متوسطات درجات كل من الطلاب لصالح الذين دخل أسرهم الشهري أكثر من عشرة آلاف ريال) مقارنة مع الطلبة الذين دخل أسرهم أقل من ذلك، وتبين وجود فرق دالة إحصائيًا بن متوسطات درجات الطلاب على مقياس المسؤولية الاجتماعية بين مجموعة الطلاب لصالح الذين كان مستويات تعليم آبائهم وأمهاتهم متوسطًا وجامعية مقارنة مع الذين كان مستوى تعليم أمهاتهم ابتدائيًا فما دون، ولصالح الذين كان مستويات تعليم آبائهم وأمهاتهم جامعية مقارنة مع الذين كان مستوى تعليم آبائهم وأمهاتهم متوسطة وثانوية. ووجود فرق دال إحصائيًا لصالح الطلاب الذين ينتمون لأسرة ذات أبوين يعيشان معًا مقارنة مع الذين ينتمون لأسرة ذات أبوين منفصلين.

وعمدت **دراسة آل سعود (2003)** إلى تحديد أوجه القصور في تأدية المدرسة لدورها المطلوب واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما تكونت عينة الدراسة من (150) معلمة و(500) طالبة، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة إن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة كان متوسطًا، وكانت استجابة المعلمات على فقرات الاستبانة متوسطة، مما يشير إلى أن دور المدرسة أقل من المطلوب.

وهدفت دراسة **الحارثي (2001)** إلى تحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مثل: الجنس والعمر والمستوى التعليمي، والمهنة وتكونت العينة من (522) من الذكور من كافة أماكن المملكة أعمارهم ما بين (17 –58) سنة منهمٍ المتزوجون وغير المتزوجين ومن مستويات تعليمية مختلفة، واستخدم الباحث مقياس Snyder للمسؤولية الاجتماعية من إعداد الباحث، ومقياس مراقبة الذات ترجمة الباحث،

وقد أكدت نتائج الدراسة على وجود مستوى من المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد العينة.

وعمدت دراسة (**Smith & Johnson, 2015**) إلى قياس مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدارس متعددة في الولايات المتحدة، ومقارنة تأثير مختلف الأنشطة اللامنهجية على تطور هذا الحس لدى الطلاب.

اعتمد الباحثون على منهج تجريبي شمل (500) طالبًا من (10) مدارس ثانوية موزعة في مناطق حضرية وريفية. تم تقسيم الطلاب إلى مجموعتين: مجموعة تشارك في الأنشطة الاجتماعية والتطوعية المدرسية، ومجموعة لا تشارك في أي أنشطة اجتماعية إضافية. استخدم الباحثون استبيانًا لقياس مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب قبل وبعد فترة التجربة التي استمرت عامًا دراسيًا كاملًا، أظهرت النتائج أن الطلاب الذين شاركوا في الأنشطة اللامنهجية والتطوعية أظهروا زيادة ملحوظة في مستوى المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالمجموعة التي لم تشارك. كما أظهرت الدراسة أن الأنشطة التي تتضمن خدمة المجتمع والقيادة عززت من حس الطلاب بتحمل المسؤولية الاجتماعية.

كما أكدت الدراسة أن الأنشطة الاجتماعية لها دور كبير في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الثانوية، وأوصى الباحثون بضرورة دمج هذه الأنشطة بشكل أكبر في المناهج الدراسية لتعزيز القيم المجتمعية.

وهدفت (Garcia & Martinez, 2018) إلى تحليل أثر المشاركة في خدمة المجتمع على تطوير المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية في إسبانيا، استخدم الباحثون منهجًا كميًا قائمًا على استبيانات شملت (400) طالب ثانوي، تتراوح أعمارهم بين (15 و18) عامًا. تم اختيار الطلاب من (8) مدارس مختلفة، وكان نصفهم قد شارك في برامج خدمة المجتمع، بينما لم يشارك النصف الآخر في أي من هذه الأنشطة.

أظهرت النتائج أن الطلاب الذين شاركوا في برامج خدمة المجتمع أظهروا مستوى أعلى من الوعي الاجتماعي والمسؤولية تجاه المجتمع مقارنة بالطلاب الذين لم يشاركوا في أي برامج تطوعية. كما أظهرت الدراسة أن الإناث أظهرن حسًا أكبر بالمسؤولية الاجتماعية مقارنة بالذكور.

خلصت الدراسة إلى أن خدمة المجتمع هي أداة فعالة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى المراهقين، وأوصت بتشجيع المدارس على دمج المزيد من الفرص التطوعية في حياة الطلاب لتعزيز انخراطهم الاجتماعي وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يُلاحظ أن جميع الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي، ويمكن القول إن هناك تشابه في المنهجية المستخدمة بين هذه الدراسات، مما يسمح بالمقارنة والربط بين نتائجها وتوصياتها فيما يتعلق بتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب. كما يُلاحظ تنوع العينات المستهدفة في هذه الدراسات، حيث شملت كلاً من طلبة المرحلة الثانوية وطلبة الجامعات من مختلف الدول العربية (السعودية، الأردن، مصر)، وهذا التنوع في العينات يُثري البحث في موضوع المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب، ويسمح بإجراء المقارنات والاستخلاصات المفيدة بين نتائج هذه الدراسات المختلفة. كما يمكن أن يساعد في استنباط توصيات وآليات لتنمية هذه المسؤولية بشكل أكثر شمولية. أما فيما يتعلق بأدوات الدراسة، يُلاحظ تنوع أدوات القياس المستخدمة، حيث اعتمدت بعضها على مقاييس مطورة خصيصاً في إطار الدراسة، بينما استخدمت أخرى مقاييس موجودة مسبقاً في الأدبيات والبحوث السابقة. هذا التنوع في الأدوات يُثري البحث ويساعد في التحقق من صدق وثبات هذه المقاييس، كما يوفر فرصة لمقارنة نتائج الدراسات المختلفة باستخدام أدوات قياس متنوعة. ويمكن أن يساعد في تطوير أداة قياس شاملة ومتكاملة للمسؤولية الاجتماعية لدى الشباب.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث استخدام المنهج الوصفي، كما تتفق معها في استخدام مقياس لقياس المسؤولية الاجتماعية، واستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة من حيث تحديد المنهج المستخدم، وبناء مقياس الدراسة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة، ومناقشة النتائج.

منهجية الدراسة واجراءاتها:

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الملائم، ويفي بتحقيق أغراض الدراسة.

ثانياً مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من طلبة الصف الثاني الثانوي في مدارس مدينة الحديدة.

ثالثاً: عينة الدراسة:

تم اختيار مديرتين عشوائيًا وتم اختيار مدرسة من كل مديرية في مدينة الحديدة بالطريقة العشوائية وهي (مدرسة 26 "إناث") – ومدرسة (الصباح "ذكور")، وتم تطبيق أداتي الدراسة على (100) طالب وطالبة

من طلبة الصف الثاني الثانوي القسم العلمي في المدرستين شكلوا عينة هذه الدراسة، والجدول (1) يبين توزيع العينة وفقًا لمتغيري الدراسة.

جدول (1) توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيري النوع والقسم

المتغير	البيان	العدد	النسبة
النوع	ذكور	50	%50
	إناث	50	%50
	المجموع	100	%100
القسم	علمي	50	%50
	أدبي	50	%50
	المجموع	100	%100

رابعاً: أداة الدراسة.

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، ثم بناء مقياس المسؤولية الاجتماعية وفقاً للخطوات التالية:

1- الاطلاع على العديد الدراسات السابقة التي بلها علاقة بالدراسة منها: دراسة رفاعي (2022)، ودراسة العبري (2022)، ودراسة الصمادي والبقعاوي (2015)، ودراسة آل سعود (2003)، ودراسة الحارثي (2001).

2- تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي:

- المسؤولية الذاتية.
- المسؤولية الأخلاقية.
- المسؤولية الجماعية.

3- تم صياغة الفقرات للمقياس: حيث تم صياغة (60) فقرة في الصورة الأولية للمقياس.

4- تم عرض المقياس على (12) محكماً، للتحقق من مدى صلاحية الفقرات وملائمتها لما وضعت من أجل قياسه، وبعد تحليل ملاحظات المحكمين وإجراء بعض التعديلات في صياغة بعض الفقرات،

وحذف الفقرات التي لم يتفق عليها المحكمين، أصبح المقياس يتكون من (40) فقرة.

5- التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس: تم التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس، عبر الآتي:

أ- صدق الاتساق الداخلي، والصدق التكويني:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للمقياس من خلال إيجاد قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة ودرجة المجال الذي تنتمي إليه، وتظهر نتائج معامل الاتساق الداخلي في الجدول رقم (2).

جدول (2) معاملات الاتساق الداخلي في مقياس المسؤولية الاجتماعية.

المسؤولية الذاتية		المسؤولية الأخلاقية		المسؤولية الجماعية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.17	11	0.54	26	0.75
2	0.29	12	0.53	27	0.72
3	0.28	13	0.43	28	0.39
4	0.36	14	0.42	29	0.31
5	0.31	15	0.49	30	0.18
6	0.20	16	0.44	31	0.30
7	0.30	17	0.61	32	0.46
8	0.47	18	0.49	33	0.49
9	0.46	19	0.40	34	0.44
10	0.61	20	0.41	35	0.59
		21	0.51	36	0.48
		22	0.44	37	0.40
		23	0.55	38	0.43
		24	0.63	39	0.59
		25	0.66	40	0.47

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الارتباط لجميع فقرات أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية قد تراوحت في مجال المسؤولية الذاتية بين (0.609) و(0.17)، أما المسؤولية الأخلاقية فتراوحت بين (0.79) و(0.40)، وفي المسؤولية الجماعية بين (0.75) و(0.18) وتتوافر معاملات ارتباط دالة بين درجة الفقرة

ودرجة المجال الذي تنتمي إليه عند مستوى (0.05) مما يعني توافر اتساق داخلي جيد في المقياس.

كما تم حساب الصدق التكويني للمقياس باستخراج معاملات الارتباط بين درجة المجالات الفرعية مع الدرجة الكلية للمقياس. وتظهر نتائج حساب الصدق التكويني في الجدول رقم (3).

جدول (3) الصدق التكويني لمقياس المسؤولية الاجتماعية.

مجالات المقياس	معامل الارتباط	دلالة معامل الارتباط
المسؤولية الذاتية	0.635	دال عند 0.01
المسؤولية الأخلاقية	0.825	دال عند 0.01
المسؤولية الجماعية	0.870	دال عند 0.01

يتضح من الجدول (3) أن معاملات ارتباط المقاييس الفرعية مع الدرجة الكلية لمقياس المسؤولية الاجتماعية كانت جميعها مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) ما يعني توافر صدق تكويني عال في المقياس.

ب- حساب ثبات المقياس:

تم حسب ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4) ثبات مقياس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية

البعد	معامل الفا كرونباخ
المسؤولية الذاتية	.702
المسؤولية الأخلاقية	.728
المسؤولية الجماعية	.770
الدرجة الكلية للمقياس	.821

يتضح من الجدول (4) إن معاملات ثبات أبعاد مقياس المسؤولية الاجتماعية تراوحت بين (0.702-0.770)، في حين بلغ معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للمقياس (0.821)، وجميها معاملات ثبات تزيد عن الحد المقبول لمعامل ثبات ألفا كرونباخ (0,700).

6- الصورة النهائية للمقياس وطريقة تقدير الدرجات:

يتكون مقياس المسؤولية الاجتماعية في صورته النهائية من (40) عبارة موزعة على (3) أبعاد: المسؤولية الذاتية، ويتضمن (10) عبارات، وبعد المسؤولية الأخلاقية، ويتضمن (15) عبارة، وبعد المسؤولية الجماعية، ويتضمن (15) عبارة. ويتم تقدير الدرجات وفق سلم ليكرت الخماسي (تنطبق دائمًا- تنطبق غالبًا –

تنطبق أحيانًا-تنطبق نادرًا- لا تنطبق)، وتعطى الدرجات على التوالي (5-4-3-2-1)، ويتم الحكم على مستوى المسؤولية الاجتماعية من خلال فئات المتوسطات المرجحة التالية (1-1.80) ضعيف جدًا، و(1.81- 2.60) ضعيف، و(2.61- 3.40) متوسط، و(3.41- 4.20) عال، و(4.21- 5) عال جداً.

خامساً: الأساليب الإحصائية

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعرف اختصارًا بـ SPSS لتفريغ البيانات ومعالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون لحساب الاتساق الداخلي والصدق التكويني لمقياس المسؤولية الاجتماعية.
- ثبات ألفا كرونباخ، لحساب ثبات المقياس.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار "ت" لعينة واحدة، للإجابة عن السؤال الأول.
- اختبار "ت" لعينتين مستقلتين للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: نتائج السؤال الأول وتفسيره.

ونص هذا السؤال هو: ما مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (one sample t-test)، كما يوضحه الجدول (5).

جدول (5) يوضح مستوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها

الأبعاد	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيم الاحتمالية P. Value	مستوى المسؤولية	الترتيب
المسؤولية الذاتية	3	4.25	0.48	35.95	0.00	عالية جداً	2
المسؤولية الأخلاقية	3	3.39	0.64	8.09	0.00	متوسطة	3
المسؤولية الجماعية	3	4.27	0.61	29.59	0.00	عالية جداً	1
الدرجة الكلية	3	3.966	0.45	31.60	0.00	عالي	///////

لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة.

يتضح من الجدول (5) أن المسؤولية الذاتية والأخلاقية تعتبر عالية جدًا بناءً على المتوسط الحسابي. المسؤولية الأخلاقية تأتي بمستوى متوسط. أما الدرجة الكلية للمسؤولية الاجتماعية فهي عالية. وهذا يشير إلى أن الطلاب لديهم مستوى عالٍ من المسؤولية الاجتماعية بشكل عام، مع تميز في الجوانب الذاتية والجماعية، بينما يظهر هناك بعض الانخفاض في المسؤولية الأخلاقية مقارنة بباقي الأبعاد، مما سبق يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية مقارنة مع المتوسط الفرضي للمجتمع ولصالح الطلبة ما يعني ان طلبة الثانوية يتمتعون بمستوى عال من المسؤولية الاجتماعية.

وأظهرت النتائج مستوى عالٍ للمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة محل الدراسة وبهذا تكون متفقة مع الدراسات المتعلقة بقياس مستوى المسؤولية الاجتماعية مثل دراسة الحارثي (2001)، ودراسة رضوان(2019)، ودراسة العبري (2022)، ودراسة رفاعي (2022)، وقد يعزى ذلك لطبيعة المرحلة العمرية والدراسية والتي تفرض على الطلبة بعض الضغوط لإدراك التزاماتهم تجاه ذواتهم ومجتمعهم وتدفعهم

للسعي للإيفاء بهذه الالتزامات من جهة، وكذلك فإن الطرق الحديثة المتبعة في التدريس والتي تعتمد على المشاركة الفاعلة للطالب في الأعمال اللاصفية والأنشطة والفعاليات المدرسية، لها تأثير واضح في تنمية مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى هذه الفئة.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة آل سعود (2003)، ودراسة الصمادي والبقعاوي (2015) اللتان توصلتا إلى أن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة كان متوسطاً، وبناءً على نتائج هذه الدراسة والتي أظهرت أن طلبة المرحلة الثانوية لديهم مستوى عال من المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالمتوسط الفرضي للمجتمع، يمكن القول إن طلبة المرحلة الثانوية قد يكونون أكثر وعياً واهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية مقارنة بطلبة الجامعة.

ثانيًا: نتائج السؤال الثاني وتفسيره:

ونص هذا السؤال هو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة وفقاً لمتغير النوع؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدمت الدراسة الاختبار التائي (t-test) لعينتين مستقلتين، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6) الفروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية حسب متغير النوع.

النوع	المتوسط	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة
ذكور	85.68	15.57	0.071	غير دالة
اناث	85.54	13.73		

يتضح من الجدول (6) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في المسؤولية الاجتماعية، وهذه النتيجة توافقت مع دراسة العبري (2022) التي توصلت إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الجنسين في المسؤولية الاجتماعية. وأيضاً اتفقت الدراسة الحالية مع دراستي رضوان (2019) وآل سعود (2003) التي توصلتا إلى عدم وجود فروق بين النوعين (الذكور – الإناث) في المسؤولية الاجتماعية. ولم تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة رفاعي (2022)، ودراسة الحارثي (2001) التي أظهرت نتائجهما

وجود فروق دالة إحصائيًا لصالح الإناث في المسؤولية الاجتماعية، ويتضح من هذه المقارنة أن نتائج الدراسات كانت متباينة، حيث وجدت بعضها فروقاً لصالح الإناث، بينما لم تجد البعض الآخر فروقاً دالة إحصائيًا.

وتفسر هذه الدراسة النتيجة أن متغير النوع يعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر في حياة الإنسان وتغيير أمور كثيرة في حياته مثلًا تعامل المجتمع حيث يعطي المجتمع – خاصة المجتمعات العربية– اهتمام كبير للذكر واعتباره السند في العائلة أكثر منه للأنثى مما ينتج عن ذلك إحساس الذكور بالمسؤولية الاجتماعية في كثير من الأحيان، وقد يكون العكس لدى بعض المجتمعات الأخرى فهو يتحدد في أساليب المعاملة الوالدية حيث قد ترى الفرق واضحًا في تعامل الوالدين مع أبنائهم، فقد يعطيان الرعاية والعناية والاهتمام للذكر أكثر منه للأنثى، إلا إن هذه الدراسة أثبت غير ذلك، ولم تجد فروق بين الذكور والإناث في بالمسؤولية الاجتماعية، وقد يرجع ذلك لظروف الحياة وتطورات العصر التي فرضت مشاركة المرأة في جميع المجالات الحياتية بشكل عام كما كان خروج المرأة من المنزل الأثر الكبير في اعتماد المرأة كثيرًا على نفسها وتحمل المسؤولية من خلال القيام بجزء من المسؤوليات الشخصية والأسرية والاجتماعية.

ثالثًا: نتائج السؤال الثالث وتفسيره:

ونص هذا السؤال هو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة وفقاً لمتغير القسم (علمي – أدبي)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (t-test) لعينتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية القسم العلمي والقسم الأدبي، وتظهر النتائج في الجدول (7).

جدول (7) يوضح الفروق في درجة المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في مدينة الحديدة حسب متغير القسم (علمي– أدبي).

التخصص	المتوسط	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة
القسم العلمي	84.37	14.26	0.95	غير دالة
القسم الأدبي	83.52	13.74		

يتضح من النتائج المعروضة في الجدول (7) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة القسم العلمي وطلبة القسم الأدبي في مستوى المسؤولية الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العبري (2022)، ودراسة رضوان (2019)، ودراسة آل سعود (2003)، التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب القسم العلمي والأدبي بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة رفاعي (2022)، ودراسة الصمادي والبقعاوي (2015)، ودراسة الحارثي (2001)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المسؤولية الاجتماعية لصالح طلبة القسم العلمي.

وقد يرجع عدم وجود فروق بين طلبة القسم العلمي والقسم الأدبي في المسؤولية الاجتماعية، في هذه الدراسة إلى أن متغير القسم (علمي- أدبي) لا يؤثر في مستوى المسؤولية الاجتماعية، خاصة في المرحلة الدراسية الثانوية حيث تتشابه الدراسة كثيراً لكن الاختلاف قد يظهر فيما بعد المرحلة الثانوية وانخراط خريجو الثانوية في الكليات.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج هذه الدراسة، يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1. نوصي الوالدين بأهمية تحسين المسؤولية الاجتماعية لأبنائهم، وأن يعوا حاجتهم إليها لكي يكونوا قادرين على مواجهة صعوبات الحياة والقدرة على حل مشكلاتهم وتجاوزها.
2. توعية القائمين على مؤسسات التربية والتعليم بأهمية تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة وتزويدهم بأفضل أساليب المعاملة التي تناسبهم، والانتباه لمشكلاتهم داخل البيئة الصفية والمدرسية وكيفية مواجهتها بمسؤولية تامة.
3. توعية المعلمين بأهمية غرس المسؤولية الاجتماعية في نفوس الطلبة وتوفير ما أمكن من حسن رعاية لهم، وذلك لتحقيق المزيد من تكيّفهم المدرسي.
4. إعداد وتدريب وتأهيل معلمين وإداريين ومشرفين في مجال رعاية وتعليم الطلبة وذلك لضمان نجاح البرامج المقدمة لهم، لما لذلك من نتائج ايجابية لهم وللمجتمع.

5. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالأنشطة الجماعية التي من شأنها زيادة مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الثانوية.

6. أن يكون هناك اهتمام متنامٍ بالأنشطة المدرسية داخل المدرسة وخارجها من خلال التدريب على ترجمة المفاهيم إلى سلوكيات حياتية تسهم في تكوين الشخصية المتكاملة، ويتم ذلك من خلال الفرص التي يتيحها النشاط من تفاعل ودعم لمعنى الجماعية والتواد والتعاطف الوجداني، ومعنى حرية الرأي واحترام الرأي الآخر وحرية النقد الإيجابي، وتحمل المسؤولية، والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

7. أن يكون لوسائل الإعلام دور مهم في إبراز دور المؤسسات التعليمية وخصوصاً الأسرة في رعاية الطلبة وغرس المسؤولية الاجتماعية وإتباع الأساليب الايجابية في تنشئة الأبناء.

8. ضرورة تضمين خطة التربية والتعليم قائمة بالقيم المرغوب في إكسابها للطلبة على أن يكون لها فاعليتها في علاقات الاتصال الفعال داخل المناخ التعليمي وبالتالي لها انعكاساتها على المجتمع الكبير وأن تستهدف هذه القائمة تحقيق التالي:

- محاولة ربط الطلبة بالمجتمع وأهم قضاياه.
- عقد ندوات يدعى فيها كبار المسؤولين من قطاعات مختلفة، وفي مسارات متعددة (دين -اجتماع –فكر - سياسة)، وتناقش هذه الندوات ما يلزم الفرد للنهوض بمجتمعه وذاته معًا.
- أن يتعلم الطلبة كثيرًا عن أنفسهم، وعمن حولهم والانفتاح على البيئة

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة تقترح الدراسة إجراء عدد من البحوث والدراسات المستقبلية وكما يأتي:

1. دراسة مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة في كافة المراحل العمرية.
2. دراسة العوامل المؤثرة في نمو وتطور وتنمية المسؤولية الاجتماعية.
3. إجراء المزيد من الأبحاث حول موضوع الدراسة ومتغيراتها لمقارنة النتائج.
4. إعداد برامج إرشادية لتحسين مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الأسعد، عمر. (2000). *أدب الأطفال*. منشورات وزارة الثقافة.

آل سعود، خالد بن عبد الله. (2003). دور المدرسة في تنمية المسؤولية الشخصية لدى طلبة المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية. *مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، 15*(2)، 67-98.

بدوي، زياد أحمد. (2011). *فاعلية برنامج إرشادي قائم على فن القصة لخفض السلوك العدواني لدى المعاقين عقليًا القابلين للتعلم* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

الجاجي، أديب. (1999). *الأدب في المنظور الاسلامي دراسة وتقويم*. دار عمان للنشر والتوزيع.

الحارثي، زايد بن عجير. (2001). واقع المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها. الرياض، *مركز البحوث والدراسات*، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحارثي، زايد بن عجير. (1995). المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي بالمنطقة الغربية وعلاقتها ببعض المتغيرات. *مجلة مركز البحوث التربوية، 4*(7)، 91-130.

حسن، مصطفى محمد. (2008). *سيكولوجية فنون المراهق*. مكتبة الأنجلو المصرية.

الحضرمي، علي طالب. (2007). *فاعلية برنامج إرشادي جمعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.

حكيمة، آيات حمودة. (2011). أهمية المدرسة في تنمية القيم السلوكية لدي التلاميذ ودورها في تحقيق توافقهم الاجتماعي: دراسة ميدانية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (5)، 15-64.

الحلو، رمضان سعيد. (2005). *فاعلية تطبيق برنامج إرشادي في فنيات العقل والجسم لزيادة التوكيدية لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة غزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

الرحاحلة، عبد الرزاق سالم. (2011). *المسؤولية الاجتماعية*. مكتبة المجتمع العربي.

رزق، حنان. (2002). دور بعض الوسائط التربوية في تنمية وتأهيل القيم الأخلاقية لدى الشباب في ظل ملامح النظام العالمي الجديد. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، (48)، 79- 156.

الرشيدي، سعد علي. (2008). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة السلطان قابوس. *مجلة كلية التربية، 18*(2)، 45-78.

رضوان، أحمد محمد. (2019). وعي طلاب المرحلة الثانوية بالمسؤولية الاجتماعية في الإسلام من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، 75*(1)، 201-245.

رفاعي، أسماء عبدالمنعم محمد منصور. (2022). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإيثاري (المساعدة، المشاركة، التعاطف) لدى المراهقين من طلاب المرحلة الثانوية. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 6*(30)، 987-1012.

الروسان، محمد. (2015). *التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع*. الكويت.

رياض، سعد. (2008). "*موسوعة علم النفس والعلاج النفسي من منظور إسلامي*" . دار ابن الجوزي.

الزبون، أحمد محمد. (2012). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، 5*(3)، 342- 356.

زهران، حامد عبد السلام. (1984). *الصحة النفسية والعلاج النفسي*. دار المعارف.

الشمري، حمد بن باتل منيف الصخيل. (2014). فعالية برنامج إرشادي قائم على القصة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية، [رسالة ماجستير منشورة]. *مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية*، (47)، 115.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (1428). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الصمادي، أحمد عبدالمجيد، والبقعاوي، عقل محمد. (2015). الفروق في المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية في ضوء عدد من المتغيرات. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 11*(1)، 73-82.

العبري، محمد. (2022). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة السلطان قابوس، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6(30)، 83-110.

عثمان، سيد أحمد. (1979). *المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة*. مكتبة الأنجلو المصرية.

العنزي، بثينة طلفيح. (2015). تحليل واقع المسئولية المجتمعية في المجتمع الكويتي في ضوء ركائز رؤية الكويت الوطنية 2032، المؤتمر الدولي العلمي، الكويت.

غانم، محمد حسن، والقليوبي، خالد محمد. (2010). *علم النفس الاجتماعي – تأصيل نظري ودراسات ميدانية*. مكتبة الشقري.

فتح الباب، عصام عبد الرازق. (2003). مقياس تنمية المسؤولية الاجتماعية الجماعات اللاصفية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2 (14).

قاسم، جميل. (2008). *فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

كيرة، تيسير محمد. (1988). *المسؤولية الاجتماعية وبعض سمات الشخصية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، بينها، جامعة الزقازيق.

ناصر، إبراهيم. (2006). *التربية الأخلاقية*. دار وائل للنشر والتوزيع.

ثانيًا: المراجع باللغة العربية مترجمة

Al-Asaad, Omar (2000): Children's Literature. Amman: Ministry of Culture publications.

Al Saud, Khalid bin Abdullah. (2003). The role of the school in developing personal responsibility among secondary school students in public schools. Journal of the College of Education, King Saud University, 15(2), 67-98

Al Saud, Mashael (2004): The role of the school in developing social responsibility among secondary school students in government schools, unpublished master's thesis, Riyadh, King Saud University.

Badawi, Ziyad Ahmed (2011): The effectiveness of a counseling program based on the art of story to reduce aggressive behavior among mentally challenged people who are capable of learning, unpublished master's thesis, College of Education, Islamic University, Gaza.

Al-Jaji, Adeeb (1999): Literature in the Islamic Perspective, Study and Evaluation, Amman, Amman Publishing and Distribution House.

Al-Harithi, Zayed bin Ajeer (1995): Personal social responsibility among a sample of Saudi youth in the western region and its relationship to some variables, Journal of the Educational Research Center, Qatar University, fourth year, seventh issue.

Al-Harithi, Zayed bin Ajeer (2001): The reality of personal social responsibility among Saudi youth and ways to develop it, Riyadh, Center for Research and Studies, Naif Arab Academy for Security Sciences.

Hassan, Mustafa Muhammad (2008): Psychology of Adolescent Arts. Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Al-Hadrami, Ali Talib (2007): The effectiveness of a collective counseling program in developing social responsibility, unpublished master's thesis, College of Education, Sultan Qaboos University.

Hakima, Ayat Hamouda (2011): The importance of the school in developing behavioral values among students and its role in achieving their social harmony (unpublished study), Journal of Humanities and Social Sciences, Algeria·

Al-Rahahla, Abdul Razzaq Salem (2011): Social Responsibility, Amman, Arab Society Library.

Rizk, Hanan (2002): The role of some educational media in developing and qualifying moral values among young people in light of the features of the new world order, Journal of the Faculty of Education in Mansoura, 156-79, pp. 48, issue.

Al-Rashidi, Abdullah (2008): The effectiveness of a program to develop self-confidence as an approach to improving social responsibility among secondary school students, (published doctoral dissertation) Girls' College of Arts, Sciences and Education, Middle East University, Kuwait.

Radwan, Ahmed Muhammad. (2019). Secondary school students' awareness of social responsibility in Islam from their point of view in light of some variables. Journal of the Faculty of Education, Tanta University, 75(1), 201-245.

Rifai, Asma Abdel Moneim Muhammad Mansour. (2022). Social responsibility and its relationship to altruistic behavior (helping, sharing, empathy) among adolescent secondary school students. Arab Journal of Educational and Psychological Sciences, 6(30), 987-1012. Arab Foundation for Education, Science and Arts, Egypt.

Al-Rousan, Muhammad (2015): Social Development, Studies on Development Issues and Community Problems, Al-Faleh Library, Kuwait.

Riyad, Saad (2008): "Encyclopedia of Psychology and Psychotherapy from an Islamic Perspective," Dar Ibn al-Jawzi, Cairo, Arab Republic of Egypt.

Al-Zaboun, Ahmed Muhammad (2012): Social responsibility and its relationship to the system of values practiced by students at Balqa University. Jordanian Journal of Social Sciences, University of Jordan, Volume (5), Issue (3), pp. 356-342.

Al-Shammari, Hamad bin Batel Munif Al-Sakhil (2014): The effectiveness of a story-based guidance program in developing social responsibility among secondary school students, a master's thesis published in the Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 47, page 115.

Al-Saedi, Khaled. (2021). Social responsibility and its relationship to academic achievement among university students. Journal of Educational and Psychological Research, 17(3), 45-78.

Siddiq, Muhammad (2005): The Psychological Counselor's Guide, Beni Suef College of Science Press, Egypt.

Al-Sammadi, Ahmed Abdel Majeed, and Al-Baqawi, Aqel Muhammad. (2015). Differences in social responsibility among secondary school students in the Hail region of the Kingdom of Saudi Arabia in light of a number of variables. Jordanian Journal of Educational Sciences, 11(1), 73-82.

Al-Abri, Muhammad. (2022). Social responsibility and its relationship to some variables among students at Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman. International Islamic University, Malaysia.

Othman, Sayed Ahmed (1979): Social Responsibility and the Muslim Personality, Cairo, Anglo-Egyptian Library.

Al-Rashidi, Saad Ali. (2008). Social responsibility and its relationship to some variables among students at Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman. College of Education Journal, 18(2), 45-78.

Al-Enezi, Buthaina Talfih (2015): Analysis of the reality of social responsibility in Kuwaiti society in light of the pillars of Kuwait National Vision 2032, International Scientific Conference, Kuwait.

Ghanem, Muhammad Hassan, Al-Qalyubi, Khaled Muhammad (2010): Social Psychology - Theoretical Foundations and Field Studies, 1st edition, Jeddah, Al-Shaqri Library.

Fath Al-Bab, Issam Abdel Razek (2003): Measure of Social Responsibility Development in Extracurricular Groups, Journal of Studies in Social Service and Human Sciences, Part 2, Issue. Fourteenth, Helwan University

Qasim, Jamil (2008): The effectiveness of a guidance program for developing social responsibility among secondary school students, unpublished master's thesis, College of Education, Islamic University, Gaza.

Al-Helou, Ramadan Saeed (2005): The effectiveness of applying a guidance program in mind and body techniques to increase assertiveness among secondary school students in Gaza Governorate, unpublished master's thesis, Islamic University, Gaza - Palestine.

Zahran, Hamed Abdel Salam (1984): Mental health and psychotherapy. Dar Al Maaref, Cairo.

Al-Sindi, Saad Anwar Boutros, (2010): Mindfulness and its relationship to consumerism among state employees, University of Baghdad / College of Arts, unpublished master's thesis.

Kira, Tayseer Muhammad (1988): Social Responsibility and Some Personality Traits, dissertation

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Rutter, M. (1990). Psychosocial resilience and protective mechanisms. In J. Rolf, A. S. Masten, D. Cicchetti, K. H. Nuechterlein, & S. Weintraub (Eds.), Risk and protective factors in the development of psychopathology (pp. 181-214). Cambridge University Press.

2. Smith, P., & Johnson, L. (2015). Social Responsibility Development in High School Students: A Comparative Study. Journal of Youth Studies, 18(3), 251-267.

3. Garcia, R., & Martinez, J. (2018). The Impact of Community Service on Social Responsibility in Adolescents. International Journal of Educational Research, 42(2), 113-129.

تطور القضاء الإداري في فلسطين

"دراسة تحليلية للقرار بقانون رقم(41) لسنة2020م بإنشاء المحاكم الإدارية "

د. فواز صالح حسن أبوزر

الملخص:

يتناول هذا البحث أحد أهم موضوعات القضاء الإداري من خلال دراسة موقف المشرع الفلسطيني، وذلك للوقوف على أهم احكام القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م الخاص بإنشاء المحاكم الإدارية، التي جاء بها المشرع.

ويُعد موقف المشرع في هذا القرار بقانون نقطة تحول حقيقية في النظام القانوني الفلسطيني بخروجه من مظلة القضاء الموحد والدخول في مرحلة القضاء المزدوج.

وقد تطور موقف المشرع الفلسطيني تطوراً كبيراً بشأن الاختصاص الوظيفي لمحاكم القضاء الإداري فيما يتعلق بقضاء الإلغاء، حيث أصبحت المحكمة الإدارية صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية.

كما تبني هذا القرار بقانون ولأول مرة مبدأ تعدد درجات التقاضي الإداري من خلال استحداث المحكمة الإدارية العليا، وإضافة إلى استحداث المحكمة الإدارية كمحكمة أول درجة، وقد حسم المشرع الجدل الفقهي والقضائي بشأن عدد من المسائل المتعلقة بميعاد رفع الدعوى.

الكلمات المفتاحية: تطور القضاء الإداري، اختصاصات المحاكم الإدارية، قرار بقانون رقم(41) لسنة2020م.

Abstract:

This research deals with one of the most important issues of the administrative judiciary by studying the position of the Palestinian legislator, in order to find out the most important provisions of Law No. (41) of 2020 AD regarding the establishment of administrative courts, in order to find out the most important provisions made by the legislator.

The position of the legislator in this law is a real turning point in the Palestinian legal system, by leaving the umbrella of the unified judiciary and entering the dual judiciary stage.

The position of the Palestinian legislator has evolved considerably regarding the functional jurisdiction of the administrative judiciary courts in relation to the annulment judiciary, as the administrative court has the general jurisdiction to consider all appeals related to administrative decisions.

This law also adopted, for the first time, the principle of multiple degrees of administrative litigation through the creation of the Supreme Administrative Court, in addition to the creation of the Administrative Court as a court of first instance, and the legislator resolved the jurisprudential and judicial debate on a number of issues related to when the lawsuit was filed.

Keywords:

The development of the administrative judiciary, the jurisdiction of the administrative courts, Law No. (41) of 2020 AD.

المقدمة

1- مدخل الدراسة:

شهدت فلسطين العديد من التشريعات التي طبقت على أرضها، ولقد مر القضاء الإداري الفلسطيني بمراحل مختلفة وفقاً للنظام السياسي السائد في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي.

أن وجود قضاء إداري مستقل عن القضاء العادي يعد تكريسا لمبدأ المساواة والفصل بين السلطات

ومن هنا كذلك يظهر عامل الاختصاص حيث أن القاضي الإداري الذي يتكون بطريقة خاصة يتيح له ذلك التحكم في قواعد القانون الإداري وبالتالي تكون له دراية عالية ومتخصصة وإطلاع واسع على نشاط إداري أكثر من القاضي العادي والأهم من ذلك كله أن دور القاضي الإداري اجتهادي إنشائي فهو لا يملك تقنين يحوي مواد للفصل في النزاعات الإدارية عكس القاضي العادي الذي يكتفي بتطبيق القانون وهذا ما يجعل القاضي الإداري في اجتهاد مستمر وخاصة أنه يستنبط الأحكام على الصعيد العملي التطبيقي والميداني والأخذ بهذا النظام القضائي يفرض وجوب وجود هيئة (محكمة التنازع) تفصل في منازعات الاختصاص التي قد تثار بين القضاء العادي والإداري فيما يخص الاختصاص القضائي.

ولذلك جاء قرار رقم(41) لسنة2020م بشأن المحاكم الإدارية، ليؤكد على إنشاء المحاكم الإدارية التي تشمل المحكمة الإدارية، والمحكمة الإدارية العليا؛ فقد نص منطوق المادة(2) من القرار على أنه: "تنشأ بموجب أحكام هذا القرار بقانون هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تسمى "المحاكم الإدارية"؛(قرار بقانون رقم(41) لسنة2020م).

2- إشكالية الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من شمول النظام القضائي في فلسطين على نموذجين من الأنظمة هما القضاء الموحد والقضاء المزدوج، تبعاً للظروف السياسية والاستعمارية التي مرت بها فلسطين في ظل سيادة غير وطنية.

ولكن إشكالية الدراسة هنا ما مدى ملامح التطور الحديث في منطوق القرار رقم(41) لسنة2020م؟ وما هي آليات التطبيق الصحيح نحو قضاء إداري مستقل عن القضاء العادي؟ وما مدى قدرة القانون الجديد على احدث طفرة هائلة في النظام القضائي الفلسطيني الإداري؟

3- أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على منطوق القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م.
- إبراز جوانب القوة والضعف في محاولة تطوير القضاء الإداري الفلسطيني.
- ربط الماضي بالمستقبل في القضاء الإداري الفلسطيني.
- المساهمة في إبراز مزايا وعيوب القرار بقانون بشأن المحاكم الإدارية.

4- المنهج البحثي للدراسة:

اتبعنا في دراستنا الحالية المنهج التحليلي الذي يقوم على محاولة فهم النصوص القانونية الخاصة بالقرار بقانون رقم(41) لسنة2020م.

5- تقسيم الدراسة:

جرى تقسيم هذه الدراسة إلى مطلبين:

المطلب الأول: واقع القضاء الإداري في فلسطين.

المطلب الثاني: نطاق القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م.

المطلب الأول

واقع القضاء الإداري في في فلسطين.

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، احتلت بريطانيا فلسطين وأخضعتها للحكم العسكري، ورزحت تحت الانتداب البريطاني وفقاً لميثاق عصبة الأمم المتحدة، واستمر ذلك حتى انسحبت منها سنة 1945، بعد أن نفذت وعد وزير خارجيتها (بلفور) بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي اسرائيل، خلال ذلك قامت بريطانيا بإصدار العديد من القوانين والأنظمة في فلسطين، فاعتمدت بعض القوانين العثمانية، وأصدرت قوانين جديدة في مختلف المجالات، ابتداءً من المرسوم الدستوري سنة 1922 وقوانين أصول تشكيل المحاكم لسنة 1940، وأصول محاكم الصلح سنة 1940، وعلى ضوء هذه القوانين والأصول تم تشكيل النظام القضائي في فلسطين.

خلال حقبة الانتداب البريطاني لفلسطين خلال المدة ما بين 1917-1948، عملت سلطات الانتداب على إدخال نظامها القانوني في فلسطين الذي يسير على نظام القضاء الموحد، حيث القضاء الإداري المتخصص غير موجود، وقد أصدرت السلطات البريطانية قانون المحكمة العليا الفلسطينية رقم (21) لسنة 1924، وجعلتها على رأس الهرم القضائي المدني الموحد، وأسند إليها اختصاص الفصل بالمنازعات التي تخرج عن اختصاصات أية محاكم أخرى وجعل لها اختصاص في المنازعات ذات الطابع الإداري وذلك بصفتها محكمة عدل عليا.(1)

أما إبان خضوعها للحكم الأردني بعد نكبة عام 1948 فإن النظام القضائي الأردني الذي تقرر بموجب قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 56 لعام 1952 هو الذي ساد ، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجوهرية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلغاء مراجعة محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا في عمان،

وإسناد اختصاصاتهما إلى محكمة الاستئناف التي تنعقد أيضا بصفتها محكمة عدل عليا للنظر في المنازعات الإدارية(2)

بحيث انيطت بها نظر المنازعات الخاصة بالبلديات فقط، أما المنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين والجهات الإدارية الخاصة بهم فنظمتها الأوامر العسكرية الصادرة عن سلطات الاحتلال وأنشأت لهذا الغرض لجان استئناف عسكرية اسرائيلية.

وفي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية تم تأسيس مجلس القضاء الأعلى بموجب المرسوم الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 2000/6/1 (3)الذي ضم مجموعة من كبار القضاة في محافظات الضفة الغربية وغزة وفيما يتعلق بالمحاكم، فإن صورها تتمثل في: محاكم نظامية، دينية، وخاصة، ومحكمة عدل عليا تنظر المنازعات الإدارية.

وقد اتجه المشرع إلى الأخذ بنظام القضاء المزدوج، أي أنه قرر إنشاء قضاء إداري مستقل إلى جانب القضاء العادي، وذلك من خلال القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003، حيث تنص المادة 102منه على أنه: "يجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية للنظر في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى والإجراءات التي تتبع أمامها".(4)

إلا أن المشرع عاد وقرر في المادة 104 من ذات القانون:" تتولى المحكمة العليا مؤقتاً كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ما لم تكن داخله في اختصاص جهة قضائية أخرى وفقاً للقوانين النافذة".

وفقاً لما تقدم تختص محكمة العدل العليا الفلسطينية سنداً لنص المادة 33 من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001 (5)على ما يلي:

- ☒ الطعون الخاصة بالانتخابات.

☒ الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء اللوائح أو الأنظمة أو القرارات الإدارية النهائية الماسة بالأشخاص أو الأموال الصادرة عن أشخاص القانون العام بما في ذلك النقابات المهنية.

☒ الطلبات التي هي من نوع المعارضة في الحبس التي يطلب فيها إصدار أوامر الإفراج عن الأشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع.

☒ المنازعات المتعلقة بالوظائف العمومية من حيث التعيين أو الترقية أو العلاوات أو المرتبات أو النقل أو الإحالة إلى المعاش أو التأديب أو الاستيداع أو الفصل، وسائر ما يتعلق بالأعمال الوظيفية.

☒ رفض الجهة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ أي قرار كان يجب اتخاذه وفقاً لأحكام القوانين أو الأنظمة المعمول بها.

☒ سائر المنازعات الإدارية.

☒ المسائل التي ليست قضايا أو محاكمات بل مجرد عرائض أو استدعاءات خارجة عن صلاحية أي محكمة تستوجب الضرورة الفصل فيها تحقيقاً للعدالة.

☒ أية أمور أخرى ترفع إليها بموجب أحكام القانون.

وبناءً على المادة السابقة حددت نصوص القانون ذاته في المادة 34 الشروط الواجب توافرها في الطلبات والطعون المرفوعة أمام محكمة العدل العليا من الأفراد أو الهيئات التي تنصب على أحد العيوب القانونية في القرار الإداري محل الطعن بما يلي:

1- الاختصاص.

2- وجود عيب في الشكل.

3- مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها.

4- التعسف أو الانحراف في استعمال السلطة على الوجه المبين في القانون. (6)

إن المحكمة العليا الفلسطينية قامت بدور فعال وكبير بصفتها الحارس الأمين على تطبيق القانون بامتياز كما ترسي المبادئ القانونية للعمل القضائي، وتقوم بمراقبة مشروعية قرارات الإدارة العامة وإلغاء المخالف منها للأصول والقانون، بما يحقق الأمن القضائي من خلال ازدياد ثقة المجتمع بالقضاء.

وعلي الرغم من الجهود التي بذلت من الجهات المعنية المختصة الا انه مازالت الارضية الدستورية والقانونية مهيأة لتأسيس مجلس الدولة الفلسطيني لكي يلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني, وسأوضح القواعد الدستورية والقانونية التي يمكن الاستناد اليها وهي علي النحو التالي:-

أولاً: القانون الاساسي المعدل لسنة2003:

إن المشرع الدستوري الفلسطيني قد اهتم بتطوير القضاء الاداري من النص عليه في صلب القانون الاساسي المعدل فنصت المادة رقم(102)منه علي ما يلي:" يجوز بقانون انشاء محاكم ادارية للنظر في المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية, ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى, والاجراءات التي تتبع أمامها".(7)

ثانياً: قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم(5) لسنة 2001:

وانسجاما مع نص المادة رقم (102) من القانون الاساسي المعدل التقى المشرع العادي مع المشرع الدستوري في وجوب معالجة القصور في القضاء الاداري حيث نصت المادة رقم (37) من القانون رقم (5)علي ما يلي:" تتولى المحكمة العليا مؤقتا كل المهام المسندة للمحاكم الادارية والمحكمة الدستورية العليا لحين تشكيلها ما لم تكن داخلة في اختصاص جهة قضائية اخرى وفقا للقوانين النافذة".(8)

ثالثاً: مسودة مشروع قانون مجلس الدولة (9): استكمالا لعملية البناء القانوني والقضائي لدولة فلسطين نص مشروع قانون مجلس الدولة على انشاء محاكم للقضاء الاداري علي درجتين تكون علي النحو التالي:

1-محاكم ادارية اول درجة.

2-المحكمة الادارية العليا.

وتختص المحاكم الادارية بالفصل في المنازعات والدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاتها الاخرى.

وهذا فان المشروع قد وضع في اعتباره أن استقلال القضاء الاداري عن القضاء العادي يكفل سرعة الاجراءات مما ينعكس اثره علي الفصل في المنازعات الادارية ,الامر الذي يؤدي الي ضمان حماية حقوق الافراد في الوقت المناسب بتطلبها حسن سير الادارة العامة بانتظام واطراد

والكل كان يعتقد أن وجود محاكم ادارية متخصصة "مجلس الدولة" في الفصل في المنازعات الادارية ستعتبر حصن العدالة والشرعية وضمانه فعالة لسلامة تطبيق القانون والتزام حدوده وبه يكتمل عناصر الدولة القانونية.

وبعد العرض الموجز لمراحل فكرة تأسيس مجلس الدولة الفلسطيني من قبل الجهات المعنية المختصة **ودراسة البنيان الدستوري والقانوني تبين لنا ما يلي:-**

1) أن استحداث مجلس الدولة الفلسطيني سيعتبر خطوة متقدمة ونقله نوعية "حضارية" في اصلاح النظام القضائي الفلسطيني وترسيخا لدولة المؤسسات والقانون.

2) وبما أن الرئيس يصبح تشريعا وتنفيذا في حالة الضرورة المنصوص عليها في القانون الاساسي المعدل لسنة 2003 جاز له أن يصدرا مرسوما رئاسيا بتأسيس مجلس الدولة الفلسطيني كهيئة قضائية مستقلة بذاتها, ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

3) العمل علي تشكيل لجنة مكونة من خبراء في القانون العام والقضاة والمحامون لمراجعة مشروع قانون مجلس الدولة الفلسطيني.

4) العمل علي الاستفادة من التجربة المصرية الرائدة في مجال القضاء الاداري.

5) تمكنت مصر من أن تؤسس مجلس الدولة علي غرار مجلس الدولة الفرنسي علي الرغم من كل القيود والعوائق التي فرضتها معاهدة 1936 عليها. وأصبح عنوانا كبيرا في مساهمته الفاعلة في حماية حقوق الافراد وحرياتهم, واحد الاعمدة الثلاث للسلطة القضائية.

6) أن استحداث مجلس الدولة الفلسطيني سيمثل حصن الحريات العامة من خلال دوره الحفاظ علي مبدأ المشروعية في الدولة الفلسطينية برقابته علي أعمال الادارة ويوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وبذلك يسود حكم القانون علي كل من الحاكم والمحكوم مما يؤدي الي قيام دولة القانون.

7) أن استحداث مجلس الدولة الفلسطيني اصبح استحقاقا دستوريا وقانونيا لا مفر من انجازه لكي يستكمل بناء المؤسسات الدستورية والقانونية في فلسطين.

المطلب الثاني :نطاق القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م

الفرع الأول: الأحكام المستحدثة بشأن الاختصاص الوظيفي

لقد تطور موقف المشرع الفلسطيني تطوراً كبيراً بشأن الاختصاص الوظيفي لمحاكم القضاء الإداري سواء تعلق بقضاء الإلغاء أو قضاء التعويض، وسوف نبين ذلك على النحو التالي:

أولاً: الأحكام المتعلقة بطلبات الإلغاء:

1. لقد منح المشرع الفلسطيني في ضوء القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م، ولأول مرة، الولاية العامة للقضاء الإداري بنظر جميع الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية، وهذا الحكم المستحدث جلي وواضح من المادة(20/ 1) والتي نصت على أنه:" تختص المحكمة الإدارية، دون غيرها(10)، بالآتي:

أ. الطعون الخاصة بنتائج الانتخابات التي تجري وفق التشريعات الناظمة لها، ما لم يرد نص خاص في قانون أخر يمنح هذا الاختصاص لمحكمة أخرى.

ويلاحظ ان المشرع ضيّق من اختصاص المحكمة الإدارية في الطعون الانتخابية بعد ان كان يشمل كافة الانتخابات وكافة مراحلها ما لم تكن داخلة في اختصاص محكمة أخرى ، واقتصر اختصاص المحكمة الإدارية على نظر الطعون الخاصة "بنتائج الانتخابات" ما لم تكن داخلة في اختصاص محكمة أخرى بموجب القانون، فما مدى اعتبار نتائج الانتخابات قراراً ادارياً، وهل تعتبر نتائج الانتخابات تعبيرا عن ارادة الادارة . لذا نرى انه ينبغي العودة إلى الولاية العامة للمحكمة الإدارية في الطعون الانتخابية مع ضرورة ضبط الصياغة.

ب. الطعون التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء اللوائح أو الأنظمة أو القرارات الإدارية النهائية الصادرة عن أشخاص القانون العام، بما في ذلك النقابات المهنية، ومؤسسات التعليم العالي، والاتحادات المسجلة حسب الأصول والجمعيات، ولو

كانت محصنة بموجب القانون الصادرة بمقتضاه.

وهنا قد يثار تنازع على الاختصاص بين المحكمة الإدارية والمحكمة الدستورية العليا لجهة النظر في اللوائح اوالأنظمة؛ حيث تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها برقابة دستورية اللوائح اوالأنظمة حيث نص قانون المحكمة الدستورية العليا (تختص المحكمة دون غيرها بما يلي: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة.) (11)

كما أن النص بحاجة الى ضبط صياغة وتبيان هل المقصود بمؤسسات التعليم العالي الحكومية واذا كان المقصود كافة مؤسسات التعليم العالي فيفضل تحديد الاختصاص بالقرارات المتعلقة بالطلبة فقط ولا تخص للعاملين في المؤسسات الخاصة ونشير الى ان المشرع لم يوفق بالنص (ولو كانت محصنة) لأن هذا يعتبر مخالفة دستورية وذكرها بالنص من باب التزيد غير المحمود .

ج. الطلبات التي هي من نوع المعارضة في الحبس التي يطلب فيها إصدار أوامر الإفراج عن الأشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع.

د. الطعون بالقرارات الإدارية النهائية المتعلقة بالوظائف العمومية من حيث التعيين أو التصنيف أو التثبيت أو الترقية أو النقل أو الإحالة إلى التقاعد أو الاستيداع أو التأديب أو الفصل من الخدمة أو الإيقاف عن العمل أو الرواتب أو العلاوات أو الزيادات السنوية أو الحقوق التقاعدية المستحقة للموظفين العموميين أو المتقاعدين منهم أو لورثتهم بموجب التشريعات النافذة، أو القرارات الصادرة عن السلطات التأديبية، وسائر ما يتعلق بالأعمال الوظيفية ما لم ينص قانون أخر على خلاف ذلك.

هـ. الطعون في أي قرارات نهائية صادرة عن جهات إدارية ذات اختصاص قضائي عدا القرارات الصادرة عن مندوب أو لجنة التوفيق أو التحكيم في منازعات العمل.

وهذا النص من باب التزيد لأن قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي هي بالمحصلة قرارات ادارية كما أن النص المأخود من التشريع المصري له ما يبرره في مصر وغير معمول به في قانون العمل الفلسطيني .

و. رفض الجهة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ أي قرار كان يجب اتخاذه وفقاً لأحكام القوانين و الأنظمة المعمول بها.

ويلاحظ هنا ان المشرع اعتبر امتناع الجهة المختصة عن إصدار قرار ألزمها به القانون هي من أسباب إقامة الدعوى أمام المحكمة الإدارية. وبنفس الوقت اعتبر امتناع الجهة المختصة عن إصدار قرار يلزمها القانون بإصداره من اختصاصات المحكمة الإدارية، وعليه نرى ضرورة ضبط الصياغة التشريعية بين الفقرة السايقة والمادة 22 والاصوب انها من اختصاصات المحكمة الإدارية وليست من أسباب إقامة الدعوى .

ز. منازعات العقود الإدارية.

يلاحظ ان المشرع وسّع بشأن المحاكم الإدارية من النطاق الموضوعي لاختصاص المحاكم الإدارية في بسط رقابتها على منازعات العقود الإدارية، وهذا الاختصاص ينبغي أن يشمل المنازعات في مرحلة تكوين العقد الإداري أو تنفيذه أو إنهائه، وعدم قصره على مرحلة تكوين العقد.

ح. سائر المنازعات الإدارية.ط. الطعون التي تعتبر من اختصاص المحكمة الإدارية بموجب أي قانون أخر.

إذا بعد منح المشرع الفلسطيني الولاية العامة للقضاء الإداري بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية حاول أن يخفف العبء عن كاهل القاضي الإداري كي يريحه من البحث عن معيار اختصاصه، فنص على اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية النهائية.

ثانياً: الأحكام المتعلقة بطلبات التعويض:

منح المشرع الفلسطيني في المادة(2/20) من القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م، المحكمة الإدارية الاختصاص بنظر طلبات التعويض عن الأضرار اللاحقة نتيجة القرارات والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة(1) من تلك المادة إذا رفعت إليها تبعاً لدعوى الإلغاء، حيث نصت على أنه:" تختص المحكمة الإدارية بالنظر في طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة نتيجة القرارات والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة، إذا رفعت إليها تبعاً لدعوى الإلغاء". (12)

ويتضح لنا عند تحديد المشرع لاختصاص القضاء الإداري بدعوى التعويض لم يذكر عبارة" تختص دون غيرها"، كما فعل بالنسبة لدعوى الإلغاء، وبالتالي فإن الاختصاص في مثل هذه الحالة أصبح اختصاصاً مشتركاً بين القضائيين العادي والإداري، ويجوز رفع دعوى التعويض أمام أي منهما.

وقد نهج المشرع الفلسطيني نهج الدول الحديثة في منازعات العقود الإدارية ضمن اختصاص القضاء الإداري، وأيضا لم يبسط رقابة القضاء على أعمال السيادة من اختصاص المحكمة الإدارية، حيث جاء نص المادة(3/20) على أنه:" لا تختص المحكمة الإدارية بالنظر في الطلبات أو الطعون المتعلقة بأعمال السيادة".(13)

وهذا التوسع في اختصاص القضاء الإداري أمر محمود أيضا، ولكنه لم يصل إلى مستوى الطموح من منح القضاء الإداري في الأردن الولاية العامة للنظر في جميع المنازعات الإدارية، كما هو الحال في مصر وفرنسا وغيرها من الدول. فما زالت إلى الآن منازعات العقود الإدارية وجزء كبير من المنازعات المتعلقة بالمسؤولية الإدارية (مسؤولية الدولة بالتعويض) خارج نطاق اختصاص القضاء الإداري.

واخيرا نشير الى ان المشرع خلط في المادة (23/8) (14) بين حالات وقف ميعاد الطعن القضائي وحالات قطع ميعاد الطعن القضائي لدى المحاكم الادارية ؛ ولقد استقر الاجتهاد القضائي في النظم المقارنة على وجود حالات تؤدي إلى قطع مدة الطعن بالقرار الإداري أمام القضاء ، وتؤدي بالتالي إلي

إطـــالـــة الأجل للطعن بالقرار الإداري أمام قاضي الإلغاء ومنها : التظلم الإداري ، تقديم طلب المعونة القضـائية ، و رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصـة . اما وقف مدة الطعن بالإلغاء فتؤدي القوة القاهرة إلى وقف مدة الطعن ، ويعني ذلك وقف احتساب مدة الطعن بالإلغاء ، بأن يتم احتساب المدة السابقة على تحقق الســـبب القـــاهر الذي من شأنه أن يوقف احتساب مدة الطعن القضائي ، ثم بعد زوال السبب القاهر يتم تكملة احتساب الأيام المتبقية

الفرع الثاني: الأحكام المستحدثة بشأن التنظيم القضائي

جـاءت المـادة(6) مـن القـرار بقـانون رقـم(41) لسـنة2020م بـنص مُسـتحدث تضـمن إنشـاء قضـاء يسـمى القضـاء الإداري، ويتكـون مـن محكمتـين: المحكمـة الإداريـة والمحكمـة الإداريـة العليـا، وبالتـالي فـإن المشـرع الفلسـطيني أوجـد تنظيمـاً قضـائياً جديـداً اسـتحدث بموجبـه ولأول مـرة قضـاءّ إدارياً علـى درجتـين؛ تتمثـل الدرجـة الأولى بالمحكمـة الإداريـة وتتمثل الدرجة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا كمحكمة استئناف.

ولذلك نوضح هاتين المحكمتين في العنصرين التاليين:-

أولاً: المحكمة الإدارية:

تأتي المحكمـة الإداريـة في الدرجـة الأدنى مباشـرة للمحكمـة الإداريـة العليـا، وتُشـكَّل مـن رئـيس وعـدد مـن القضـاة لا تقـل درجـة أي مـنهم عـن الثانيـة، وتنعقـد المحكمـة مـن هيئـة أو أكثـر يُشـكِّلها رئيسـها، تتـألف كـل منهـا مـن رئـيس وعضـوين علـى الأقـل، وإذا لم يكـن رئـيس المحكمـة مشـتركاً في أي هيئـة مـن هيئاتهـا فيرأسـها القاضـي الأعلـى درجـة أو

الأقدم في الدرجة؛ وذلك وفق منطوق المادة(19) من القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م. (15)

وقد نصت المادة(9) من القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م على أنه:"1- يشترط فيمن يعين قاضياً بالمحكمة الإدارية أن يكون قد جلس للقضاء لمدة خمس سنوات على الأقل بدوائر إحدى محاكم البداية أو ما يعادلها بالنيابة العامة، أو عمل في سلك القضاء النظامي أو المحاماة أو في سلكي القضاء النظامي والمحاماة معاً مدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة، أو أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير ومن أعضاء هيئات التدريس بكليات الحقوق أو الشريعة والقانون لسبع سنوات على الأقل. أو تولى لمدة اثنتي عشرة سنة على الأقل، وظيفة قانونية في مؤسسات الدولة، تعتبر نظيرة للعمل القضائي وفقًا لما تحدده الجمعية العامة للمحاكم الإدارية، أو رئيس الدولة في التعيين الأول."(16)

2- يشترط فيمن يعين رئيساً للمحكمة الإدارية أو نائباً له أن يكون قد جلس للقضاء لمدة خمس سنوات على الأقل بالمحكمة الإدارية أو بدوائر إحدى محاكم الاستئناف أو ما يعادلها بالنيابة العامة، أو عمل في سلك القضاء الإداري أو النظامي أو المحاماة أو في سلكي القضاء الإداري أو النظامي والمحاماة معاً مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة. (17)

وتقضي المادة(21) من القرار بقانون بإنشاء المحاكم الإدارية على أنه تختص بالطلبات المستعجلة(18) في الحالات التالية:

1. تختص المحكمة الإدارية بالنظر في الطلبات المتعلقة بالأمور المستعجلة التي تقدم إليها بشأن الدعاوى الداخلة في اختصاصها، بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً، إذا رأت المحكمة الإدارية بأن نتائج تنفيذه يتعذر تداركها.

2. يجوز تقديم الطلب المستعجل عند تقديم الدعوى أو بعد مباشرة النظر فيها، وتنظر المحكمة الإدارية الطلب المستعجل تدقيقاً، إلا إذا رأت خلاف ذلك.
3. للمحكمة الإدارية أن تلزم صاحب الطلب المستعجل بتقديم كفالة تقرر مقدارها وشروطها لمصلحة الطرف الآخر، أو لمصلحة من ترى أن عطلا أو ضرراً قد يلحق به، إذا تبين بأن صاحب الطلب المستعجل لم يكن محقاً في طلبه، سواء بصورة كلية أم جزئية.
4. إذا شطبت الدعوى وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، وكان قد صدر فيها قرار في طلب مستعجل.
5. ولم تجدد وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، يعتبر القرار الصادر في الطلب المستعجل ملغى حكماً".

ثانياً: المحكمة الإدارية العليا:

تقف المحكمة الإدارية العليا على قمة هرم محاكم القضاء الإداري تماماً كمحكمة التمييز بالنسبة للمحاكم العادية، وإن كان هناك اختلاف بينهما فليس فقط فيما يتعلق بالإجراءات أمامها، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالناحية الموضوعية، حيث يتجاوز دور المحكمة الإدارية العليا مجرد رقابة تطبيق القانون وهو ما تلتزم به محكمة التمييز، إلى رقابة الوقائع كذلك، مما يعني أن الطعن أمامها يأخذ سمة الطعن العادي بالاستئناف.

وذلك وفق نص المادة(38) من القرار بقانون التي تنص على أنه:" تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الطعون المرفوعة إليها بشأن الأحكام النهائية الصادرة عن المحكمة الإدارية كافة، وتنظر فيها من الناحيتين الموضوعية والقانونية".(19)

وقد نصت المادة(37) من القرار بقانون على أن:" 1- تتكون المحكمة الإدارية العليا من هيئة أو أكثر، يشكلها رئيسها للنظر في الطعون التي تندرج ضمن اختصاصها وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون.

2- تتألف كل هيئة من خمسة قضاة، برئاسة رئيس المحكمة الإدارية العليا، وفي حال عدم مشاركته أو نائبه في تلك الهيئة تكون الرئاسة للقاضي الأعلى درجة أو أقدمهم فيها. (20)

3- تنعقد المحكمة الإدارية العليا بكامل أعضائها، باستثناء الغائب منهم، بصفتها هيئة عامة، بطلب من رئيسها، للنظر في الدعوى وإصدار الحكم فيها، وذلك في الأحوال الآتية: (21)

أ. إذا رأت إحدى هيئاتها الرجوع عن مبدأ قانوني كانت قد قررته هي أو هيئة أخرى.

ب. إذا تبين لإحدى هيئاتها أن في الدعوى المنظورة أمامها مبدأً قانونياً مستحدثاً أو ينطوي على جانب من الأهمية أو التعقيد.

ج. إزالة التناقض بين قرارين من قرارات المحكمة الإدارية العليا".

وللحد من كثرة الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا، فقد نص القرار بقانون في منطوق المادة(40) على أن الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا لمن خسر دعواه كلياً أو جزئياً سواءً أكان طرفاً في الدعوى أم متدخلاً فيها وفي الأحوال التالية فقط:- (22)

1- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله.

2- إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.

3- إذا تناقض الحكم المطعون فيه مع حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي فيه، سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع.

وبإنشاء المحكمة الإدارية العليا كمحكمة استئناف يكون المشرّع الفلسطيني قد تبنى مبدأ تعدد درجات التقاضي- أسوة بالمشرّعين المصري والأردني- حيث أصبح القضاء الإداري في فلسطين على درجتين، فمبدأ تعدد درجات التقاضي يم يمكِّن المتقاضيين(الفرد والإدارة) من تصحيح أحكام محكمة الدرجة الأولى التي أصدرتها عن خطأ أو جهل أو تقصير، وهذا من شأنه إشباع غريزة العدالة في نفس المحكوم عليه (الخاسر) إذ يتيح الفرصة أمامه بعرض النزاع مجدداً أمام محكمة أعلى درجة، وقضاتها أكثر عدداً وخبرة من قضاة محكمة الدرجة الأولى التي أصدرت الحكم، ومما لا شك فيه، أن هذا المبدأ يحض قضاة الدرجة الأولى على توخي العدالة والتأني في إصدار الأحكام خشية إلغائها أو تعديلها من محكمة الدرجة (الأعلى).

ثالثا :النيابة الادارية : على الرغم من ان المشرع الفلسطيني منح في ضوء القرار بقانون رقم(41) لسنة2020م أنشاء النيابة الإدارية لدى المحاكم إلا أن الواقع العملي يثير إشكالية استقلالية النيابة الإدارية عن النيابة العامة , (23) و بإستقراء النصوص القانونية نرى أن أعضاء النايبة الإدارية بإستثناء رئيس النايبة الإدارية الذي يعين بقرار من رئيس الدولة بعد تنسيب الجمعية العامة ويكون بدرجة مساعد عام يتبعون للنيابة العامة وليسوا جهة مستقلة عنهم وذلك سأوضح القواعد القانونية التي يمكن الاستناد اليها وهي علي النحو التالي:-

1. وفقا لنص المادة 48\2 " يعين رئيس النيابة الإدارية بقرار من رئيس الدولة بعد التنسيب من الجمعية العامة، ويكون بدرجة مساعد نائب عام" وهذا يؤشر الى استقلال رئيس النيابة الإدارية عن النيابة العامة من حيث التعيين. (24)

2. وفقا لنص المادة 48\3 " تنطبق على أعضاء النيابة الإدارية الشروط والأحكام الواردة في قانون السلطة القضائية النافذ وهذه إشارة واضحة لتبعيتهم لنيابة العامة

3. وفقا لنص المادة" 59 " تسري أحكام قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م وتعديلاته، وأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (1) لسنة 2001م وتعديلاته، على المحاكم الإدارية، في كل ما لم يرد عليه نص في هذا القرار بقانون. و بموجب نص هذه المادة من القرار بقانون (25) والتي لم تلغى لا صراحة ولا بالتعارض مما يؤكد تبعيتهم لنيابة العامة وخصوعهم لقانون السلطة القضائية

4. وفقا لنص المادة (62) من قانون السلطة القضائية " يضع النائب العام بعد استطلاع رأي وكيل النيابة المختص تقريراً عن عمل معاون النيابة يبين فيه مدى أهليته وصلاحياته للعمل القضائي ويخطر به العضو المعني به." وهذا يؤكد بوضوح صلاحية النائب العام بوضع تقريراً عن عمل معاون النيابة يبين فيه مدى أهليته وصلاحياته للعمل (26)

5. وفقا لنص المادة (65) من قانون السلطة القضائية " يكون تعيين مكان عمل أعضاء النيابة العامة ونقلهم خارج دائرة المحكمة المعينين أمامها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح من النائب العام ويكون نقلهم داخل دائرة المحكمة التي يعملون بها أو ندبهم خارجها بقرار من النائب العام على ألا تزيد مدة الندب على ستة أشهر. (27)

6. وفقا لنص المادة (68) من قانون السلطة القضائية " يقوم أداء وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم النائب العام أو أي من أعضاء النيابة العامة ويؤدي معاونو

النيابة العامة ما يندبون له من أعمال تحت إشراف ومسؤولية المنوط بهم تدريبهم من أعضاء النيابة العامة. (28)

7. وفقا لنص المادة (72) من قانون السلطة القضائية " تسري أحكام الفصل الرابع من الباب الرابع (مساءلة القضاة تأديبياً) على أعضاء النيابة العامة وتقام الدعوى التأديبية عليهم من قبل النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من وزير العدل. (29

الخاتمة

أن التحديات التي يواجهها القضاء الفلسطيني أبرزها الاحتلال الغاشم، هذه التحديات الناشئة من العوائق والحواجز وتكبيل حرية الحركة، ليست بالمسألة البسيطة، إنها من أهم المسائل المؤثرة على حياة الشعب الفلسطيني القانونية والقضائية والسياسية والاجتماعية، وعلى كامل الصعد، إلا أننا يجب أن نصارحكم ونصارح أنفسنا أن الانقسام السياسي الحالي في فلسطين ألقى بظلال قاتمة على عمل الجهاز القضائي، من خلال جمود القوانين/ وتعطيل سن قوانين جديدة عصرية بسبب تعطل وشل عمل المجلس التشريعي تبعاً لهذا الانقسام البغيض، إلا أن إرادة الشعب العظيم تتجه نحو دولة محررة مستقلة عاصمتها القدس الشريف ونحو قضاء شامل وعادل ودولة رائدها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتضمين دستوره كذلك احترام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق وكرامة الإنسان في فلسطين.

في ضوء ذلك يمكننا أن نحدد بعض النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1) يُعد القرار بقانون رقم (41) لسنة 2020م نقطة تحول حقيقية في النظام القانوني الفلسطيني، حيث تم الانتقال من مرحلة القضاء الإداري الموحد إلى مرحلة القضاء المزدوج.

2) أتضح لنا أن تطور موقف المشرع الفلسطيني تطوراً كبيراً بشأن الاختصاص الوظيفي لمحاكم القضاء الإداري فيما يتعلق بقضاء الإلغاء، حيث أصبحت المحكمة الإدارية صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية.

3) تبين لنا أن المشرع اشترط أن ترفع دعوى التعويض تبعاً لدعوى الإلغاء.

4) أتضح لنا استحداث المشرع الفلسطيني تنظيماً جديداً من خلال إنشاء المحاكم الإدارية على درجتين، تتمثل الدرجة الأولى بالمحكمة الإدارية، وتتمثل الدرجة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا كمحكمة استئناف.

ثانياً: التوصيات:

1- نهيب بالمشرع الفلسطيني إضافة عبارة (دون غيرها) بعد عبارة تختص المحكمة الإدارية الواردة في الفقرة الثانية بالمادة الثانية من قرار بقانون رقم(41) لسنة2020م بإنشاء المحاكم الإدارية، وذلك لغايات حصر القضاء الإداري بالتعويض بمحاكم القضاء الإداري وحدها.

2- نوصي بتضمين القرار بقانون نصاً يتناول كافة المسائل المتعلقة بقضاة محاكم القضاء الإداري، من حيث تعيينهم وترقيتهم وانتهاء خدماتهم وعدم قابليتهم للنقل أو العزل، وعدم خضوعهم للأحكام العامة الواردة في قانون السلطة القضائية.

3- نتمنى على المشرع الفلسطيني أن يضيف مادة إلى القرار بقانون تنص صراحة على اختصاص المحكمة الإدارية بنظر المنازعات المتعلقة بأعمال السيادة وخاصة في الظروف العادية.

4- العمل على تشكيل لجنة مكونة من خبراء في القانون العام والقضاة والمحامون لمراجعة مشروع قانون مجلس الدولة الفلسطيني.

الهوامش

1. د.عبد الناصر أبو سمهدانة , موسوعة القضاء الإداري في فلسطين الكتاب الأول, مكتب دار الثقافة – أبو ديس القدس،,ص22
2. د.محمد سليمان نايف شبير, القضاء الإداري في فلسطين مكتبة دار النهضة – القاهرة, الطبعة الأولى,2015 ,ص289
3. د. عدنان عمرو, القضاء الإداري في فلسطين القدس,2015,ص177
4. الشعيبي، عدنان: القضاء الإداري في الدول العربية (أنواعه واختصاصاته)-"فلسطين نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤساء المحاكم الإدارية السادس.

والقانون الاساسي القلسطيني المعدل ، بالعدد الممتاز رقم(1) المنشور بالوقائع الفلسطينية، يوليو/2002م. ، م 102،104

5. قانون تشكيل المحاكم رقم (5) لسنة 2001 الوقائع الفلسطينية العدد (38) بتاريخ 2001\9\5 , ص 279
6. قانون تشكيل المحاكم رقم (5) لسنة 2001، مرجع سابق، م 34
7. القانون الاساسي القلسطيني المعدل، المرجع السابق، م 102
8. قانون تشكيل المحاكم رقم (5) لسنة 2001، المرجع السابق، م 37
9. مسودة مشروع قانون مجلس الدولة ، ديوان الفتوى والتشريع،2004
10. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، بشأن المحاكم الإدارية الفلسطينية، المنشور بالعدد الممتاز رقم(22) المنشور بالوقائع الفلسطينية، 2021/1م.م 20
11. قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006م ،م 24
12. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 2/20
13. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 3/20
14. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 8/23

15. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 19
16. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 9
17. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 9
18. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 21
19. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 38
20. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 37
21. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 2/37
22. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 40
23. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 41
24. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، مرجع سابق، م 2/41
25. **قانون السلطة القضائية رقم (1)لسنة 2002م** المنشور بالعدد رقم(40) المنشور بالوقائع الفلسطينية، مايو /2002م مادة 59
26. **قانون السلطة القضائية رقم (1)لسنة 2002م** مرجع سابق، م 62
27. **قانون السلطة القضائية رقم (1)لسنة 2002م** مرجع سابق، م 65
28. **قانون السلطة القضائية رقم (1)لسنة 2002م** مرجع سابق، م 68
29. **قانون السلطة القضائية رقم (1)لسنة 2002م** مرجع سابق، م 72

قائمة المراجع والمصادر

التشريعات:

1. القانون الاساسي القلسطيني المعدل ، بالعدد الممتاز رقم(1) المنشور بالوقائع الفلسطينية، يوليو/2002م.

2. **قانون السلطة القضائية رقم (1)لسنة 2002م** المنشور بالعدد رقم(40) المنشور بالوقائع الفلسطينية، مايو /2002م

3. قانون تشكيل المحاكم رقم (5) لسنة 2001 الوقائع الفلسطينية العدد (38) بتاريخ 5\9\2001

4. قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006م

5. قرار بقانون رقم(41) سنة 2020م، بشأن المحاكم الإدارية الفلسطينية، المنشور بالعدد الممتاز رقم(22) المنشور بالوقائع الفلسطينية، 2021/1م

6. مسودة مشروع قانون مجلس الدولة ، ديوان الفتوى والتشريع،2004

المراجع الفقهية:

1.د.عبد الناصر أبو سمهدانة , موسوعة القضاء الإداري في فلسطين الكتاب الأول, مكتب دار الثقافة – أبو ديس القدس

2.د.محمد سليمان نايف شبير, القضاء الإداري في فلسطين مكتبة دار النهضة – القاهرة, الطبعة الأولى

3.د. عدنان عمرو, القضاء الإداري في فلسطين القدس,2015,

4. عدنان الشعيبي، القضاء الإداري في الدول العربية (أنواعه واختصاصاته)-"فلسطين نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤساء المحاكم الإدارية السادس.

5.د. أشرف صيام, مؤاخذات على القرار بقانون رقم (41) سنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية, وكالة معا الإخبارية بتاريخ 17\1\2021

https://www.maannews.net/articles/2030087.html

مفهوم الموافقة عند الأصوليين

دراسة أصولية مقارنة تطبيقية

د. مريم المنصوري

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة زايد – دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الالكتروني Maryam.almansoori@zu.ac.ae

دبي

Title: The Concept of Consent in Islamic Jurisprudence - A Comparative and Applied Study

Dr. Mariam Al Mansoori

College of Humanities and Social Sciences

Zayed University Dubai, United Arab Emirates

ملخص البحث:

يقف هذا البحث على على مسالك الأصوليين ؛ المتكلمين والحنفية في تقسيم دلالة الألفاظ على معانيها، و دور دلالات الألفاظ على استنباط الأحكام الشرعية وفي تفسير النصوص الشرعية والقانونية ، ذلك أن الأدلة هي الأصل والمرجع في استخراج الأحكام ؛تارًة يؤخذ من منطوقها مباشرًة وتارًة من مفهومها ، وأخرى يؤخذ الحكم منهما معًا.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا البحث لا يمكن أن ندعي فيه الجّدة من كل الجوانب؛وإنما هي محاولة علمية لجمع أدلة المختلفين في هذه المسألة ومناقشتها في إطار دراسة أصولية مقارنة تطبيقية .

أما المنهج المترسم في هذه الدراسة فهو وفق المنهج الاستنتاجي، الاستنباطي ، الاستقرائي، التجميعي ، التحليلي، الاستدلالي ،المقارن ،وقد استوى هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد وسبعة مباحث وخاتمة ،وقد بسطت هيكله على النحو التالي :

- **المقدمة** : ضمت بين جناحيها بيانًا لأهداف البحث،وأهميته، وبواعث اختيار الموضوع،وإشكالات البحث ،والدراسات السابقة ، ومنهج البحث،وخطة البحث.

1. **المبحث الأول:** تعريف مفهوم الموافقة، واختلاف العلماء في تعريفه ومقارنتها بتعريف دلالة النص.

- **المبحث الثاني:** إطلاقات مفهوم الموافقة .
- **المبحث الثالث:** أقسام مفهوم الموافقة .
- **المبحث الرابع:** نوع دلالة مفهوم الموافقة ودلالة النص على الحكم .
- **المبحث الخامس** : حجية مفهوم الموافقة عند الأصوليين. .
- **المبحث السادس** : شرط العمل بمفهوم الموافقة .
- **الخاتمة** :وفيها أهم نتائج البحث وبعض التوصيات.

- **الكلمات المفتاحية للبحث : المفهوم، المنطوق،المسكوت، مفهوم الموافقة،دلالة النص ،دلالة الدلالة، فحوى اللفظ، لحن الخطاب،حجة، المتكلمين، الحنفية.**

Abstract:

This research delves into the methodologies of the Islamic jurists, particularly the theologians and jurists, in categorizing the meanings of words, the role of word meanings in deducing legal rulings, and their significance in interpreting religious and legal texts. Evidence is the foundation and reference for deriving legal rulings; at times, rulings are derived directly from the explicit wording, sometimes from the intended meaning, and other times from a combination of both.

It is important to note that this research does not claim exhaustive coverage of all aspects but rather strives to be a scholarly attempt to gather evidence from various sources on this topic and discuss them. The research employs methods of inference, deduction, induction, compilation, analysis, deduction, comparison, and has been structured with an introduction, a prelude, seven main sections, and a conclusion.

The structure is as follows:

Introduction: Outlining the research objectives, significance, rationale for selecting the topic, research challenges, previous studies, research methodology, and the research plan.

1.**The First Section**: Defining the Concept of Consent and Comparing Scholars' Definitions with the Concept of Textual Meaning.

2.**The Second Section**: Exploring the Dimensions of the Concept of Consent.

3.**The Third Section**: Divisions within the Concept of Consent.

4.**The Fourth Section**: Types of Meaning in the Concept of Consent and Textual Meaning for Rulings.

5.The Fifth Section: The Validity of the Concept of Consent Among Islamic Jurists.

6.**The Sixth Section:** Conditions for Implementing the Concept of Consent.

Keywords: Concept, Text, Implicit, Explicit, Concept of Consent, Textual Meaning, Meaning of Meaning, Verbal Content, Rhetorical Style, Argument, Theologians, Jurists.

المقدمة

الحمدلله الذي مهد أصول شريعتنا بكتابه القديم الأزلي، وأيّد قواعدها بسنة نبيه العربي، وشيّد أركانها بالإجماع المعصوم من الشيطان الغوي، وأعلى منارها بالاقتباس من القياس الجلي والخفي، وأوضح طرائقها بالاجتهاد في الاعتماد على السبب القوي، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد المبعوث إلى القريب والبعيد والشريف والدني، وعلى آله وأصحابه أولي كل فضل سني وقدر عليّ.

وبعد ...

فإن علم أصول الفقه علم عظيم قدره، وبيّن شرفه وفخره، وغايته فالوصولُ إلى معرفةِ الأحكامِ الشرعيّةِ التي هم مناطُ السعادةِ الدّنيويّة والأخرويّة ،إذ هو قاعدةُ الأحكامِ الشرعيّةِ ، وأساسُ الفتاوى الفرعيّةِ التي بها صلاحُ المكلّفِينَ معاشًا ومعادًا .

أهمية البحث:

تكمن أهميته في كونه من الموضوعات التي تعين على التعرف على أدلة الأحكام وكيفية استنباط الأحكام الشرعية منها، كما نستطيع من خلاله نصب الأدلة السمعية على مدلولاتها، كما لا نغفل عن كونه ذو أثر هام ومباشر على تفسير النصوص سواء كانت شرعية أو قانونية، ونظراً لكثرة اختلاف الأصوليين في حجية بعض أنواع المفاهيم ،ولحاجة كل باحث لهذا الباب من أبواب أصول الفقه .

إشكالية البحث : وتكمن إشكالية البحث في الآتي :

- هل تعريف العلماء لمفهوم الموافقة متفق عليه بينهم ؟
- هل لمفهوم الموافقة أقسام ؟

- هل توجد اطلاقات أخرى لمفهوم الموافقة ؟
- ما الفرق بين نوع دلالة مفهوم الموافقة ودلالة النص على الحكم ؟
- هل الأخذ بمفهوم الموافقة حجة عند العلماء ؟
- ما هو شرط العمل بمفهوم الموافقة؟

أسباب اختيار البحث:

- لأهمية فهم كثير من مسائل الشريعة ،فيحتاج طالب العلم إلى إدراك القواعد الأصولية ويعمل على فهمها حتى لا يقع في الخطأ في إدراك الأحكام .
- بيان أثر المفهوم في الاحكام الفقهية ومعرفة ما بذله المجتهدون الأوائل في خدمة هذا العلم وتطويره.
- حاجتنا إلى نهضة فقهية علمية صحيحة ومتوازنة إلى علم أصول الفقه بشكل عام ،وإلى الاستفادة منه بشكل خاص من خلال مفهوم الموافقة .
- كما أن حبي لهذه المادة وتشوقي المستمر للإطلاع والغوص في أمهات كتب أصول الفقه ، والارتواء من مصادره الأساسية، والتمرّس على القراءة للمتقدمين في الكتابة والتأليف ، كانت من أسباب اندفاعي للكتابة في هذا الباب من أبواب أصول الفقه . ولله الحمد استطعت من إنجاز هذا البحث بالإخراج الذي بين أيديكم بفضل الله تعالى ، ولا أجحد فضل ماغرسه فيني العلامة الأصولي الأستاذ الدكتور حمد الكبيسي– رحمه الله تعالى – من حب للمادة العلمية وتعليمه لي أبجديات علم أصول الفقه منذ بداية مشواري الأصولي .

الهدف من البحث:

الوقوف على مسالك كل من المتكلمين والحنفية في تقسيم دلالة الألفاظ على معانيها ، و دور دلالات الألفاظ على استنباط الأحكام الشرعية ، ودورها في تفسير النصوص الشرعية والقانونية.

منهج البحث:

هذا، وقد اعتمدتُ في بحثي على كتب الأصول القديمة في الدرجة الأولى، طلباً لإدراك وجه الصواب في المنقول منه والمعقول، وحرصاً على إيراد ما في هذا الموضوع الذي أتناوله على وفق مراد قائله، كما أنني لم أهمل بعض كتب العلماء المعاصرين.

وقد اتبعت في هذا البحث طريقة البحث العلمي الحديث، وفق المنهج الاستنتاجي، الاستنباطي ، الاستقرائي، التجميعي ، التحليلي، الاستدلالي ،المقارن، كما قمت بتخريج الآيات والأحاديث النبوية، ثم ترجمت للأعلام من مصدرين مختلفين من كتب التراجم وقد اكتفيت بتخريج الآية وترجمة العلم عند ذكره أول مرة فقط، ومن ثم خرجت أقوال العلماء ونقولهم من كتبهم بقدر استطاعتي، والذي لم أتمكن من تخريجه من كتاب العالم رجعت لشروح ذلك الكتاب.

هذا وقد قسمت البحث إلى :

- المقدمة: وذكرت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، ثم وضحت منهجيتي في البحث وبينت الصعوبات التي واجهتني وكيف تم تذليلها.
- التمهيد : ذكرت فيه مسلك كل من المتكلمين والحنفية في تقسيم دلالة الألفاظ على معانيها.

- وذكرت فيه كذلك تعريف للمفهوم لغة وفي اصطلاح الأصوليين واختلافهم في كونه دلالة أم مدلول.

وأخيراً عقدت فيه مقارنة بين المفهوم والمنطوق غير الصريح.

ومن ثم صنفت البحث إلى عدة مباحث وقضايا وهي كالآتي:

2. المحبث الأول: وتحدثت فيه عن تعريف مفهوم الموافقة، واختلاف العلماء في تعريفه ومقارنتها بتعريف دلالة النص.
3. المبحث الثاني: وفيه أقسام مفهوم الموافقة.
4. المبحث الثالث : وفيه اطلاقات مفهوم الموافقة.
5. المبحث الرابع: وضحت فيه نوع دلالة مفهوم الموافقة ودلالة النص على الحكم
6. المبحث الخامس: بنيت آراء العلماء في الأخذ بمفهوم الموافقة هل هي حجة أم لا؟؟
7. المبحث السادس: وفيه شرط العمل بمفهوم الموافقة.

وختمت بحثي بخاتمة بينت فيها بعض النتائج التي استطعت إدراكها، ثم اتبعتها بثبت المصادر والمراجع، وأخيراً ثبت الموضوعات.

ونسأل الله أن يوفقنا إلى ما يحبهُ ويرضاهُ ، وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، و في ميزان حسناتنا وأن ينفع به من بعدنا.

التمهيد

أولا: مسلك المتكلمين والحنفية في تقسيم دلالة الألفاظ على معانيها.

يرى الأصوليون من الحنفية أن طرق دلالة النصوص على الأحكام والمعاني أربعة:

الأول: عبارة النص.

وهي دلالة اللفظ على المعنى المتبادر المسوق لهُ أصالةً أو تبعاً بلا تأمل[1].

ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: " وأحل الله البيع وحرّم الربا "[2].

الثاني: إشارة النص.

وهي دلالة اللفظ على المعنى غير مقصود من سوقهِ لا أصالةً ولا تبعاً ولكنه لازم المعنى المقصود منهُ[3].

ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: " والوالدات يُرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يُتم الرضاعة، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف "[4].

الثالث: دلالة النص.

وهي دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنهُ لاشتراكهما في علة يفهم كل عارف باللغة فهماً متبادراً لا يحتاج إلى تأمل وبحث أنها مناط الحكم وعلته[5].

---

[1] . أصول الفقه: د. حمد الكبيسي ص42.
[2] . البقرة /275.
[3] . أصول الفقه :د.حمد الكبيسي ص 45
[4] . البقرة /233.
[5] . أصول الفقه: د.حمد الكبيسي ص 55.

ومن أمثلة هذه الدلالة ما ورد بشأن الوالدين في قول الله تعالى: " فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً "[1].

الرابع: دلالة الاقتضاء.

وهي دلالة النص على مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام أو استقامة الكلام على تقديره[2] ومثاله قوله تعالى: " وأسال القرية"[3].

أما الأصوليون من المتكلمين فقد سلكوا منهجاً خاصاً بهم في تقسيم دلالات الالفاظ، عمادهُ ملاحظة ارتباط الدلالة بصريح اللفظ ومحل النطق أو عدم ارتباطها به، من أجل ذلك قسموا دلالة اللفظ على المعنى إلى قسمين:

الأول: دلالة المنظوم.

وهي دلالة صريح اللفظ على تمام معناه الاصطلاحي أو على جزئه[4]، وتسمى دلالة المنطوق.

وقد عرّف الآمدي[5] المنطوق بأنه: " ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق "[6].

الثاني: دلالة غير المنظوم.

---

[1] . الإسراء/ 23.
[2] . المرجع السابق / 64.
[3] . يوسف / 82.
[4] . أصول الفقه :د.حمد الكبيسي ص 64.
[5] . على بن محمد بن سالم التغلبي، أبو حسن، سيف الدين الآمدي أصولي وفقيه باحث، صاحب (الإحكام في أصول الأحكام، ومنتهى السول) ت631هـ ، ووفيات الأعيان 329/1، لسان الميزان 134/3.
[6] . الإحكام للآمدي 90/3.

وهي دلالة النص لا بصريحه على معنى ما[1].

وعرّفه الآمدي بأنه " ما دلالته لا بصريح صيغته ووضعه "[2].

وقد قسموا المنطوق إلى صريح وغير صريح، فالمنطوق الصريح: " هو دلالة اللفظ على الحكم بطريقة المطابقة أو التضمن، وهذا جلي في كل لفظ أريد منه تمام المعنى أو جزءه"[3].

والمنطوق غير الصحيح: " دلالة اللفظ على الحكم بطريقة الالتزام"[4]، فاللفظ لم يوضع للحكم، ولكن الحكم في هذا القسم لازم للمعنى الذي وضع له ذلك اللفظ.

ثانياً: تعريف المفهوم لغة واصطلاحاً واختلافهم في كونه دلالة أم مدلول.

المفهوم لغةً:

اسم مفعول من فهم الشيء إذا عقله، وعلى هذا فالمفهوم هو المعقول[5].

وفي اصطلاح الاصوليين :

فيعرفه إمام الحرمين[6]: "دلالة الكلام على حكم في غير المنطوق، موافق لحكم المنطوق"[7].

---

[1] . أصول الفقه: د. حمد الكبيسي ص 74.
[2] . الإحكام للآمدي 93/3.
[3] . أصول الفقه: د. حمد الكبيسي ص 74.
[4] . أصول الفقه :د.حمد الكبيسي ص74.
[5] . لسان العرب 459/12.
[6] . عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، له: (البرهان في أصول الفقه، والشامل في أصول الدين) ت 487هـ ، وفيات الأعيان 167/3، ذيل تاريخ بغداد 85/16.
[7] . فقه إمام الحرمين /120.

وقد بينه بعبارة أخرى في البرهان: " وأما ما ليس منطوقاً به ولكن المنطوق مشعر به فهو الذي سماه الأصوليون مفهوماً"[1].

وعرفه الآمدي:

"بأنه ما فهم من اللفظ في غير محل النطق"[2].

وبالتأمل في التعريفين السالفين نجدهما مشتركين، لكون" مايشعر به اللفظ" ، " وما يفهم منه" شيء واحد، ولكن ثمة تمايز ويظهر جلياً في زيادة الآمدي: " في غير محل النطق" وهذا الذي زاد تعريفه وضوحاً.

أم الإمامان: ابن الحاجب[3] والسُبكي[4] فقد عرّفاه بتعريف يقارب تعريف الآمدي فقالا: " ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق"[5].

وزاد ابن الحاجب: " مادل لا في محل النطق بأن يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله"[6].

وقد عرفهما الشوكاني[7] بنفس ذلك التعريف[8].

ونخلص إلى أن اختلاف الأئمة في المفهوم يكمن من وراء كونه دلالة أو مدلول.

---

[1] . البرهان 448/1.
[2] . الإحكام للآمدي 94/3.
[3] . جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، نحوي عربي، وهو ابن حاجب كردي للأمير عز المدين سوسك الصلاحي، أول فقيه جمع بين عقائد المالكية في مصر والمغرب، ت 646هـ ، وفيات الأعيان 314/1، دائرة المعارف 126/1.
[4] . عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، قاضي القضاة، المؤرخ الباحث، له (طبقات الشافعية الكبرى، ومفيد النعم ومبيد النقم، وجمع الجوامع) ت 771هـ ، الدرر الكامنة 425/2، الأعلام للزركلي 4-184.
[5] . حاشية العطار 316/1 ومختصر المنتهي وحواشيه 171/2.
[6] . مختصر المنتهى 171/2.
[7] . محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الفقيه الأصولي المحدث المفسر اليميني، له (إرشاد الفحول، السيل الجرار) ت 1250هـ ، البدر الطالع 225-214/2 الأعلام للزركلي 298/6.
[8] . ارشاد الفحول /156.

ويترتب على ذلك: أن من ذهب إلى أن المفهوم مدلول وهم "إمام الحرمين والآمدي" فإن المفهوم عندهم يشير إلى الحكم ومحله[1].

مثال قوله تعالى: " ولا تقل لهما أف[2].

فإنه يُطلق على الحكم وهو تحريم ضرب الوالدين وهو من باب أولى، كما يطلق على محل الحكم وهو الضرب نفسه[3].

وأما من ذهب إلى أن المفهوم دلالة كابن الحاجب والعضد[4] وغيرهم، فإن المفهوم عندهم يشير إلى الحكم فقط وهو تحريم ضرب الوالدين فقط[5].

والذي يبدو لي والله اعلم، بعد عرض التعريفات، أن الراجح هو ما ذهب إليه ابن الحاجب، أي كون المفهوم دلالة لا مدلول، وذلك لأن إطلاق المفهوم على الحكم أو محله – أي على أحدهما دون الأخر – هو الشائع، وإطلاقه على الحكم وحده هو الأكثر.[6]

ثالثاً: الفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح:

قبل البدء في الحديث عن أقسام المفهوم، تجدر بنا الإشارة إلى الفرق بين المفهوم والمنطوق الغير الصريح.

وحاصل تحرير المقام في هذه المسألة أن لها واسطة وطرفين.

---

[1] . حاشية العطار 307/1.
[2] . الاسراء /23.
[3] . حاشية العطار 307/1.
[4] . عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، عالم الأصول والمعاني العربية له (شرح مختصر ابن الحاجب وغيره) ت 756هـ. الدرر الكامنة 322/2، طبقات السبكي 108/6.
[5] . حاشية العطار 1/
[6] . نشر البنود على مراقي السعود 94/1

أ- طرف منطوق بلا خلاف

ب- وطرف مفهوم بلا خلاف

ت- وواسطة مختلف فيها هل هي من المنطوق غير الصريح، أو من المفهوم وهي دلالة الاقتضاء والإشارة والإيماء والتنبيه.[1]

ونوجز المقارنة بينهما ببيان وجه الشبه ووجه الخلاف في النقاط التالية:

1- المنطوق غير الصريح هو: "مالم يوضع اللفظ له بل يلزم مما وضع له"[2] وهذا يعني بأنه لازم لا يذكر في الكلام، وكذا المفهوم –كما وضح في تعريفه –

(مادل عليه اللفظ في غير محل النطق)، فهو أيضاً غير مذكور في الكلام.

2- وفي الفرق بينهما نجد أن الأصوليين قد سلكوا مسلكين مختلفين:

أولاً: اتجاه الامام الرازي[3] والقاضي البيضاوي[4]، اللذان يعتبران أن المفهوم من باب دلالة الالتزام.[5]

ثانياً: اتجاه حسن العطار[6] ومن نحى منحاه أن الدلالة في المفهوم ليست وضعية

---

[1] . مذكرة الشنقيطي/282.

[2] . مختصر ابن الحاجب 172/2

[3] . فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي التيمي البكري، الطبري الاصل الرازي المولد،ت606هـ . طبقات الشافعية للأسنوي/313-314.

[4] . عبدالله بن محمد بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي قاض ومفسر وعلامة له (منهاج الوصول إلى علم الأصول وغيره) ت685هـ البداية والنهاية309/13، طبقات السبكي 59/5.

[5] . منهاج الأصوليين: د. خليفة باكر /127-126.

[6] . حسن بن محمد بن محمود العطار: من علماء مصر، أصله من المغرب ت1252هـ ، الأعلام للزركلي 220/2.

(أي ليست مطابقة ولا تضمن ولا التزام)، بل هي انتقالية فإن الذهن ينتقل من فهم القليل إلى فهم الكثير بطريق التنبيه بأحدهما على الأخر.[1]

3- ويفترق المفهوم عن أنواع المنطوق غير الصريح على الوجه الآتي:

أ- الفرق بين المفهوم ودلالة الإشارة هو مصاحبة القصد الاصلي له دونهما[2]، بمعنى أن المفهوم مقصود في الكلام، وإن كان الكلام قد دل عليه في غير محل النطق، ودلالة الاشارة غير مقصودة في الكلام.[3]

ب- الفرق بين المفهوم ودلالة الاقتضاء هو توقف الصدق أو الصحة على إضمار فيها دونه[4]، بمعنى أن المفهوم لايتوقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً أما دلالة الاقتضاء فيتوقف عليه ذلك.[5]

جـ- الفرق بين المفهوم ودلالة الايماء والتنبيه كونها مفهومة في محل تناوله اللفظ نطقاً دونه[6]، بمعنى أن دلالة الإيماء مفهومة في محل تناوله اللفظ نطقاً، والمفهوم في غير محل النطق[7].

ومن هنا كان الفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح دقيقاً، ولعل قول المحقق التفتازاني[8] في ذلك يؤيد هذا، فيقول في حاشيته:"والفرق بين المفهوم وغير الصريح من المنطوق محل نظر"[9] أي يحتاج إلى تأمل.

---

[1] . حاشية العطار317/1.
[2] . نشر البنود 88/1.
[3] . منهاج الاصوليين د. خليفة باكر127-126.
[4] . نشر البنود 88/1.
[5] . منهاج الأصوليين د. خليفة باكر 127-126.
[6] . نشر البنود 88/1.
[7] . منهاج الأصوليين د. خليفة باكر 127-126.
[8] . مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ت793هـ. الدرر الكامنة 4/350 دائرة المعارف الإسلامية 5/339.
[9] . حاشية السعد 171/2 والتقرير والحبير112/1.

كما أشار إلى هذا الفرق حسن العطار في حاشيته:

"والفرق بين المنطوق غير الصريح والمفهوم أنهما وإن اشتركا في أن كلاً منهما حكم غير مذكور إلا أن المفهوم ليس حكماً للمذكور ولا حالاً من أحواله بل هو حكم للمسكوت، بخلاف المنطوق غير الصريح فإنه حكم للمذكور وحال من أحواله"[1]

وإذا عُرف معنى المفهوم، فهو ينقسم إلى مايسمى مفهوم الموافقة وإلى مفهوم المخالفة، والذي يعنينا في بحثنا هو مفهوم الموافقة.

وسمي مفهوم الموافقة بهذا الاسم لأن مدلول اللفظ في محل السكوت موافق لمدلوله في محل النطق.[2]

المبحث الاول: تعريف مفهوم الموافقة

اختلف الاصوليون في تعريف مفهوم الموافقة تبعاً لاختلافهم لتعريف المنطوق.

1- فيعرفه إمام الحرمين نقلاً عن الشافعي[3] بأنه:

"ما يدل على أن الحكم في المسكوت عنه موافق للحكم في المنطوق به من جهة الأولى"[4]

2- ويعرفه الامام الغزالي[5] بأنه:

"فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده".[6]

---

[1] . حاشية العطار 308/1.
[2] . كشف الأسرار للبزدوي 73/1.
[3] . محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي أبو عبدالله، أحد الأئمة الأربعة، ت204هـ تذكرة الحفاظ 329/1، تهذيب التهذيب 25/9.
[4]. البرهان لإمام الحرمين 449/1.
[5] . محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام، فيلسوف متصوف، له نحو مائتي مصنف، ت505هـ . وفيات الاعيان 463/1، طبقات الشافعية 101/4.
[6] . المستصفى للغزالي 190/2.

3- ويعرفه الآمدي بأنه:

" ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقاً لمدلوله في محل النطق".[1]

4- ويعرفه ابن حاجب بأنه:

"أن يكون المسكوت عنه موافقاً للمذكور في الحكم".[2]

5- ويعرفه الشنقيطي[3] بأنه:

" ما يكون فيه المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق مع كون ذلك مفهوماً من لفظ المنطوق"[4]

ومن المقرر إن استنباط الأحكام من الألفاظ والعبارات الواردة في الكتاب والسنة لايمكن إلا بعد فهم المعنى، ولما كان فهم المعنى الذي يؤخذ الحكم منه تارة يكون عن طريق اللفظ وعبارته، وتارة يكون عن طريق دلالته، وتارة يكون عن طريق اقتضائه، لذلك **قسم علماء الأصول من الحنفية كما نعلم دلالة اللفظ على المعنى من هذه الناحية إلى أربعة أنواع وهي:**

دلالة العبارة، ودلالة الاشارة، ودلالةالنص، ودلالة الاقتضاء.

ويقابل مصطلح مفهوم الموافقة عند المتكلمين الذي يقع في اطار قسمتهم للدلالات إلى منطوق ومفهوم، والمفهوم إلى مفهوم موافقة ومخالفة، مصطلح "دلالة النص" عند الحنفية.

---

[1] . الإحكام للآمدي 94/3.
[2] . شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب 172/2.
[3] . عبدالله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي، أبو محمد، فقيه مالكي، علوي النسب من غير ابناء فاطمة، صاحب نشر البنود ت1235هـ الأعلام للزركلي 65/4.
[4] . مذكرة الشنقيطي/284.

ودلالة النص عند الحنفية ويسميها بعضهم "دلالة الدلالة" هي عين مفهوم الموافقة الذي اصطلح عليه المتكلمون.

وكما اختلف المتكلمون في تعريفهم لمفهوم الموافقة، فقد اختلف الحنفية في تعريفهم لدلالة النص.

1- فيعرفهما السرخسي[1] في أصوله بأنها: " ما يثبت بمعنى النظم لغة لااجتهاداً ولا استنباطاً بالرأي".[2]

2- ويعرفهما الشاشي[3] بأنها:" ما علم علة للحكم المنصوص عليه لغة لا اجتهاداً ولا استنباطاً".[4]

3- ويعرفهما البزدوي[5] بأنها:"فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده، وقيل: هي الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي".[6]

4- وجاء في التلويح على التوضيح ومسلم الثبوت بأنها:

"دلالة في علة الحكم التي يمكن فهمهما عن طريق اللغة، من غير حاجة إلى الاجتهاد الشرعي، وذلك سواء أكان المسكوت عنه مساوياً للمنصوص عليه للتساوي في العلة أم أولى بالحكم منه لقوة العلة فيه".[7]

وقد عرفها بعض المتأخرين بتعريفات نذكر منها:

---

[1] . محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة، قاص من كبار الاحناف، مجتهد، صاحب كتاب المبسوط ت483هـ .مفتاح السعادة 55/2، الاعلام للزركلي 315/5.

[2] . أصول السرخسي241/1.

[3] . محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال، أبوبكر من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والادب ت365هـ .وفيات الاعيان 458/1 طبقات السبكي 176/2.

[4] . أصول الشاشي /104.

[5] . علي بن محمد بن الحسين بن عبدالكريم، أبو الحسن، فخر الاسلام البزدوي، ت482هـ مفتاح السعادة 54/2 الاعلام للزركلي 328/4.

[6] . كشف الاسرار للبزدوي 73/1.

[7] . المناهج الاصولية: د.فتحي الدريني/312.

5- " أن يفهم نفس اللفظ ثبوت حكم الواقعة المنطوق بها لواقعة أخرى غيرمذكورة، لاشتراكهما في معنى يدرك باللغة أن العلة هي التي استوجبت ذلك الحكم"[1]

6- وقيل بأنها: " دلالة الكلام على حكم المنصوص عليه للمسكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم التي تفهم بمجرد فهم اللغة من غير احتياج إلى نظر واجتهاد".[2]

وسميت بدلالة النص، لأن الحكم الثابت بها لايفهم من اللفظ كما في عبارة النص أو اشارته، وإنما يفهم من طريق مناط الحكم أي علته.[3]

ويمكن التمثيل لمفهوم الموافقة بقوله تعالى في شأن الوالدين:" ولاتقل لهما أف ولاتنهرهما وقل لهما قولاً كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً"[4]

ويلاحظ في هذه الآية الكريمة أن الحق تبارك وتعالى نهى عن التأفيف أي التضجر في وجه الوالدين، لأن لفظ التأفيف موضوع لغة لمعنى السأم والتضجر.[5]

ويقول صاحب تيسير التحرير : " أف : صوت يدل على تضجر المتكلم" [6] والعارف باللغة يفهم أن النهي عن اللفظ أف لما فيه من الأذى، نهي عن ضرب الوالدين لأن ضرب الوالدين من أنواع الأضرار المنهي عنها، فيكون ضربهما وحبسهما وشتمهماوتجويعهما حرام، لأن الشارع قد حرم بالنص مجرد التأفيف في

---

[1] . **أصول الفقه الإسلامي: زكي الدين شعبان/372.**
[2] . **أصول الفقه الإسلامي: د.وهبي الزحبلي 353/1.**
[3] . **أصول الفقه الإسلامي: أصول الفقه الإسلامي: د.وهبة الزحبلي 353/1.**
[4] . **الإسراء /23**
[5] . **القاموس المحيط/713.**
[6] . **تيسير التحرير لأمير باد شاه 90/1.**

وجههما فيكون ضربهما وهو أمر مسكوت عنه وغير مذكور في الآية أولى بالتحريم لأنه أبلغ في ايذائهما وإهانتهما بدرجة تفوق التأفيف ولوجود العلة فيه أتم.

وفي ذلك يقول الإمام الغزالي في تعليقه على الآية الكريمة" والذي يتحصل منه أن يقال: تحريم الضرب معلوم من تحريم التأفيف. فيحتمل أن يحال به على دلالة نفس اللفظ عليه، ويحتمل أن يحال على دلالة معنى اللفظ ، نعني به علة تحريم التأفيف"[1]

أما الشاشي فقد بين في أصوله : بأن كل شيء توجد فيه العلة وهي الأذى يوجد الحكم وهو التحريم، لأن الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص في إيجاب الحكم به[2].

وذهب بعض الأصوليين إلى أن حرمة الضرب ثابتة بالمنطوق لا بالمفهوم الموافق ولا بالقياس لأن تحريم التأفيف يدل على تحريم جميع أنواع الأذى عرفاً، فيكون حقيقة عرفية ويكون ذلك مستفاداً من النص لاالقياس[3] أي بالفهم الحاصل من العلم بوضع اللفظ لغة من غير حاجة إلى اجتهاد وقياس.[4]

وقد يكون الحكم الثابت في المسكوت عنه عن طريق دلالة مفهوم الموافقة مساوياً لحكم المنطوق به لا أولى منه.

ومثاله قوله تعالى:" إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً"[5] فإنه يدل على بعبارته على تحريم أكل أموال اليتامى ظلماً.

---

[1] . المستصفى 1.
[2] . أصول الشاشي ص 106.
[3] . شرح البدخشي على المنهاج63/3.
[4] . تيسير التحرير 90/1.
[5] . النساء/10.

وكل من يعرف اللغة العربية ويفهم دلالة الالفاظ على معانيها يدرك أن العلة في هذا التحريم هي الاعتداء على مال اليتيم العاجز عن المحافظة على ماله وتفويته عليه، وهذه العلة متفقة أيضاً في أمور سكت الشارع عنها وهي إتلاف مال اليتيم بإحراقه أو تبديده أو التقصير في حفظه وما أشبه ذلك، فتكون حراماً كالأكل المنصوص عليه[1]، غير أن درجة الحكم في المسكوت عنه مساوية لدرجة الحكم في المنطوق به لا أولى منه[2].

وقبل أن أختتم هذا المبحث وأبدأ في تقسيمات مفهوم الموافقة أود المقارنة بين تعريف المتكلمين لمفهوم الموافقة وتعريف الحنفية لدلالة النص، لنلمس نوعاً من التقارب، إلا أننا **نستطيع القول بأن تعريف الحنفية يتميز عن تعريف الجمهوربالأمور التالية:**[3]

1- إن ارتباط هذه الدلالة باللغة وعدم استنادها إلى القياس يبدو واضحاً عندهم أكثر منه في تعريف الجمهور.

2- إن تعريفاتهم مجمعة على أن هذه الدلالة تأتي من جهة اللغة عن طريق المعنى بدلالة سياق الكلام ومقصوده، ولم يرد عنهم ما ورد عن بعض المتكلمين من أن هذه الدلالة تأتي لغة من جهة العرف.

3- شمول هذه الدلالة عندهم للأولى والمساوي بخلاف المتكلمين من شمول مفهوم الموافقة للمساوي أحياناً وعدم شموله له، وهذا ما سنفصله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : أقسام مفهوم الموافقة

[1] . أصول الفقه: زكي الدين شعبان/373.
[2] . منهاج الاصوليين: د.خليفة بابكر/130.
[3] . منهاج الاصوليين: د.خليفة بابكر/177.

وبعد عرض تعريفات العلماء لمفهوم الموافقة والمقارنة بينهما وخاصة بين تعريف المتكلمين والحنفية فإننا ننتهي إلى ما انتهى إليه أغلب المتلكمين من أن مفهوم الموافقة هو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للمسكوت عنه سواء أكان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به او كان مساوياً له في ذلك لا دونه.[1]

وقد وضح الأستاذ الدكتور حمد الكبيسي – رحمه الله تعالى – في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد: " أن هذا الرأي هو الغالب من جهة، وأن اللغة تنبئ بهذه الدلالة بحالتي الأولوية والمساواة من جهة أخرى، وإشعار اللغة بالدلالة في الحالتين يأتي من أن كلاً منهما يتبادر بمجرد سماع النص بطريقة لا تعطي وجهاً لقصر هذا المفهوم على الأولى فقط"[2].

وعلى ضوء ذلك التعريف **يمكن تقسيم مفهوم الموافقة إلى قسمين:**

1- ماكان المسكوت عنه أولى بحكم المنطوق به منه، كقوله تعالى:" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما "[3] ، فالمنطوق به في هذا النص هو تحريم التأفيف والنهر، وسكت هذا النص عن حكم الضرب والشتم والقتل والتجويع وغيرها من أنواع الايذاء مع أنها أشد إيذاء وأبلغ طلباً لحكم التحريم من التأفيف.

وقوله تعالى :" فمن يعمل مثقال ذرة خير يره، ومن يعمل مثقال ذرة شر يره"[4]

فإن المنطوق به في النص هو الجزاء على العمل بمثقال ذرة خير كان أو شر، وما هو مثقال جبل أو فوق الذرة مسكوت عنه مع أنه أولى بالحكم منه، ويسميه بعض أهل الاصول بـ (**التنبيه من الأدنى إلى الأعلى**).[5]

---

[1] . مناهج الاصوليين: د.خليفة بابكر/135.
[2] . المرجع السابق/135 نقلاً عن مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد، بحث بعنوان"الدلالة وأثرها في تفسير النصوص وسريانها/25".
[3] . الإسراء /25.
[4] . الزلزلة/7-8.
[5] . تيسير الأصول/48، حاشية العطار على جمع الجوامع 317/1.

أما المباحات فكأن يكون الله قد أباح لنا كثير شيءٍ، فيكون الأقل منه أولى بالحكم بالإباحة، كإباحة دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين وأموالهم التي لم يحظر منها علينا شيء، فكأن ما نلنا من أبدانهم دون الدماء والأموال أولى بالاباحة[1] ويسمى هذا النوع بـ (**التنبيه من الأدنى إلى الأعلى**).

2- ماكان المسكوت عنه مساوياً لحكم المنطوق به في الطلب[2] مثل قوله تعالى: "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيرا"[3]

فالمنطوق به هو إتلاف مال اليتيم بالأكل، فضياعه بالإحراق او بأي وسيلة من وسائل الضياع غير الأكل يساويه في طلب الحكم وهو النهي المقرون بالوعيد[4]

ومثاله قوله تعالى:" ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا مادمت عليه قائماً"[5]

كعبد الله بن سلام[6] استودعه رجل من قريش ألفا ومائتي أوقية ذهباً فأداه إليه، فإنه يدل على أنه إذا أؤتمن على دينار يؤديه بالطريق الأولى.[7]

---

[1] . تيسير الأصول/48.
[2] . مذكرة الشنقيطي/284.
[3] . النساء/10.
[4] . تيسير الاصول/49.
[5] . آل عمران/75.
[6] . عبدالله بن سلام بن الحارث الاسرائيلي، أبو يوسف صحابي، قيل أنه من نسل يوسف بن يعقوب، أسلم عند قدوم النبي المدينة، له 25حديثاً. ت43هـ .الاستيعاب382/2، الأعلام للزركلي 90/4.
[7] . تيسير التحرير 94/1.

إذ نبه اللفظ الأعلى وهو القنطار ـ الذي دل المنطوق على أن بعضهم يؤدونه على ثبوت حكم الأداء بالنسبة إلى هذا البعض فيما دونه وهو الدينار والدرهم.[1]

إلا أن الإمام الغزالي وفخر الدين الرازي جعلوا شرط هذا التقسيم : أن لا يكون المعنى في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم من المعنى المنطوق به.[2]

ورد مفهوم الموافقة الذي يكون في الدرجة الأولى إلى الحالتين السابقتين ـ التنبيه بالأدنى إلى الأعلى، والتنبيه بالأعلى إلى الأدنى ـ هو الذي جرى عليه الكثير من المتكلمين.[3] إلا أن الحاجب في مختصره اكتفى بإيراد التنبيه الأدنى إلى الأعلى وحده[4]، وذلك لأن التنبيه بالأدنى جعل التنبيه شاملاً لجميع الصور، وحاصله أنه الأدنى عبارة عن الأقل مناسبة لترتب الحكم عليه والأعلى عن الأكثر منه مناسبة له. فالتأفيف أقل مناسبة بالتحريم من الضرب، والذرة أقل مناسبة بالجزاء مما فوقها، والقنطار أقل مناسبة بالتأدية مما دونه، والدينار أقل مناسبة بعدم التأدية مما فوقه، ولكون الأعلى المسكوت عنه أشد مناسبة كان الحكم فيه أولى من المذكور، ولهذا احتيج إلى معرفة الحكم، ومبنى هذا الكلام على أنه لاعبرة في مفهوم الموافقة بالمساواة.[5]

المبحث الثالث : إطلاقات مفهوم الموافقة

الأسماء التي تطلق على مفهوم الموافقة عند الأصوليين من المتكلمين متعددة ولكنها تختلف بحسب حاله.

1- فإذا كان في "مرتبة الأولى" فهم يطلقون عليه:

---

[1] . التقرير والتخبير 112-113/1.
[2] . إرشاد الفحول 765/2.
[3] . الإحكام للآمدي 95/3 المستصفى للغزالي 19/3 التقرير والتحبير 112/2 تيسير التحرير 94/1 شرح العضد 173/2.
[4] . التمهيد للأسنوي/241 شرح العضد 172/2.
[5] . مختصر المنتهى 173/2.

أ- "**فحوى الخطاب**" والمراد به ما يفهم من الخطاب قطعاً[1]

ب- "**لحن الخطاب**" ويعنون به معناه، ومنه قوله تعالى: " ولتعرفنهم في لحن القول"[2] أي في معناه[3].

ت- "**مفهوم الخطاب**" ويريدون به ما يفهم منه[4]

ث- "**تنبيه الخطاب**" أي ما نبه الخطاب إليه[5]

2- أما إذا كان المسكوت عنه في "درجة المساوي" فبعضهم يطلق عليه"لحن الخطاب" لا على الأول.[6]

وحاصل الأمر في هذه التسميات أن العلماء مختلفون في إطلاقاتها فالإمام الشيرازي[7] يفرق بين "فحوى الخطاب" و "لحن الخطاب"[8] .

[1] . الإحكام للآمدي 194/3، مختصر المنتهى 172/2، شرح اللمع للشيرازي 224/1 تنقيح الفصول للقرافي/53-53-55.

[2] . محمد/30.

[3] . الإحكام للآمدي 94/3، تيسير التحرير 94/1.

[4] . البرهان 450/1-449.

[5] . نشر البنود 95/1 التمهيد للأسنوي/241 أصول الفقه: د.وهبة الزحيلي 362/1.

[6] . نشر البنود 96/1.

[7] . ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي أبو إسحاق: العلامة المناظر، فقيه الامة في عصره، له (التنبيه، المهذب، التبصرة، اللمع، وغيره) ت476هـ .طبقات السبكي 88/3، وفيات الاعيان 4/1.

[8] . شرح اللمع 424/1.

أما الآمدي فيطلق على مفهوم الموافقة "فحوى الخطاب" و "لحن الخطاب" من غير تمييز بين قسميه، وكذلك ابن الحاجب فإن الفحوى واللحن عنده اسمان لمسمى واحد.[1] وإليه ذهب الطوفي[2] صاحب مختصر الروضة[3] والزيدية من المتكلمين[4].

ويرى ابن السبكي : أن المسكوت عنه إن كان أولى بالحكم من المنطوق سمي المفهوم" فحوى الخطاب" وإن كان مساوياً له فهو "لحن الخطاب"[5]

وعلى هذا فالفحوى واللحن قسمان لمفهوم الموافقة لا قسيمان له وإليه ذهب الشوكاني كذلك[6] أما الإمام الغزالي فقد سمى مفهوم الموافقة بـ "فحوى الخطاب" دون أن يلتفت إلى الألفاظ واجتهد كما يقول في إدراك حقيقة هذا الجنس.[7]

وأما الإمام الشنقيطي فعنده أن المفهوم يسمى على اختصاصه بالأولى "لحن الخطاب" كما قد سمى المساوي مفهوم مساواة.[8]

---

[1] . الإحكام للآمدي 94/3.

[2] . سليمان بن عبد القوي بن عبدالكريم الطوفي الصرصري أبو الربيع نجم الدين، فقيه حنبلي له (معراج الوصول) و (البلبل في أصول الفقه) ت716هـ . شذرات الذهب 39/6 الدرر الكامنة 154/2.

[3] . شرح مختصر الروضة/74.

[4] . تفسير النصوص 608/1 ، أصول الفقه: د.حمد الكبيسي/78.

[5] . جمع الجوامع مع حاشية العطار 316/1 تفسير النصوص 608/1 أصول الفقه د.حمد الكبيسي/78.

[6] . إرشاد الفحول/156.

[7] . المستصفى 191/2.

[8] . نشر البنود 90/1 حاشية العطار 318/1.

وقد حكي عن الماوردي[1] والروياني[2] الفرق بين لحن الخطاب وفحوى الخطاب وجهان:

أحدهما أن الفحوى : مانبه عليه اللفظ واللحن ما لاح في اللفظ.

وثانيهما : أن الفحوى : ما دل على ما هو أقوى منه ، واللحن : ما دل على مثله.[3]

وعلى أية حال فإن هذه المسميات من باب الاصطلاح الذي يرجع الاختلاف فيه إلى مقدار ما يرى صاحب الاصطلاح من انطباق مصلحةٍ على العربية التي هي لغة النصوص وهذه الشريعة، أو عدم انطباقها عليها.[4]

المبحث الرابع: نوع دلالة مفهوم الموافقة ودلالة النص على الحكم هل هي قطعية أم ظنية؟

إن دلالة مفهوم الموافقة على الحكم لا تأخذ وضعاً واحداً عند الاصوليين من المتكلمين وإنما تتفاوت بين القطعية والظنية.

ويبدو من عموم عباراتهم أن هذا التقسيم يجري على مفهوم الموافقة بقسميه الأولى والمساوي من غير تفريق بينهما في ذلك[5]

فقد وجدنا الآمدي وغيره يقسمون مفهوم الموافقة إلى قطعي وظني:

أ- فالقطعي : ما يكون فيه التعليل بالمعنى قطعياً، وشدة المناسبة في المسكوت عنه قطعياً أيضاً[6].

---

[1] . ابن الحسن علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن، من أبرع قضاة عصره، له الأحكام السلطانية، أدب الدنيا والدين) ت450هـ .شذرات الذهب 285/3، وفيات الأعيان 326/1.

[2] . عبد الواحد بن اسماعيل بن أحمد، أبو المحاسن، فخر الاسلام الروياني، فقيه شافعي له (بحر المذهب، الكافي، حلية المؤمن) ت502هـ . وفيات الأعيان 297/1 طبقات الشافعية 264/4.

[3] . تفسير النصوص 609/1-608.

[4] . مناهج الاصوليين: د.خليفة بابكر/139 تفسير النصوص 609/1.

[5] . تفسير النصوص 631/1.

[6] . البرهان 452/1 الإحكام للآمدي 98/3 مختصر المنتهى 173/2.

أما إمام الحرمين فيسمي مفهوم الموافقة القطعي بالنص[1] كما يسميه التلمساني[2] بالجلي[3] ويعرفه بعض المتأخرين بأنه : ما قطع فيه بنفي الفارق بين المسكوت عنه والمنطوق[4].

ب- والظني : ما يكون فيه التعليل بالمعنى وشدة المناسبة في المسكوت عنه ظنيين أو أحدهما ظنياً.[5]

وقد عبر إمام الحرمين عنه بالظاهر[6] والتلمساني بالخفي[7] ، أما المتأخرين فقد عرفوه بأنه : ما ظن فيه انتفاء الفارق.[8]

ويمثلون لمفهوم الموافقة القطعي بآية التأفيف، وقطعيته تأتي من جهة أن كل عارف باللغة يعلم قطعاً أن حرمة التأفيف فيه معللة بإكرام الوالدين ودفع الأذى عنهما، فالتعليل بالمعنى قطعي، كما أن كل عارف باللغة يعلم أن حرمة الضرب في المسكوت عنه أشد مناسبة في ذلك من حرمة التأفيف[9].

كما يمثلون للظني بما قاله الإمام الشافعي : إذا كان القتل الخطأ يوجب الكفارة فالعمد أولى، وإذا كان اليمين غير الغموس يوجب الكفارة فالغموس أولى، وإنما قال الشافعي بأنه ظني لجواز أن لا يكون المعنى ثمة

---

[1] . التقرير والتحبير 113/1 ،تيسير التحرير 95/1 أصول الفقه: د.حمد الكبيسي/85 تفسير النصوص 627/1 البرهان 452/1.

[2] . محم بن أحمد بن علي الإدريسي الحسني، أبو عبدالله العلويني المعروف بالشريف التلمساني، من أعلام المالكية بالمغرب، له (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع والاصول) ت771هـ .الدرر الكامنة 327/3 الأعلام للزركلي 327/5.

[3] . مفتح الوصول على بناء الفروع على الأصول للتلمساني/90.

[4] . معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة للجيزاني/456

[5] . البرهان 452/1 ،الإحكام للآمدي 98/3 ،مختصر المنتهى 173/2 ،التقرير والتحبير 113/1 تيسير التحرير 95/1.

[6] . البرهان 452/1.

[7] . مفتاح الوصول/90.

[8] . معالم أصول الفقه للجيزاني/456.

[9] . الإحكام للآمدي 99/3 مختصر المنتهى 173/2.

الزجر الذي هو أشد مناسبة للعمد والغموس بل التدارك والتلافي للضرورة، وربما لا يقبلهما العمد والغموس لعظمهما[1].

وبيان ذلك : أن الله تعالى قد أوجب الكفارة في القتل غير العمد بموجب قوله تعالى :" ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله"[2] وفُهم ذلك عن طريق مفهوم الموافقة الأولى، وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي كما بينتُ، وذلك لكون القتل العمد أولى بالمؤاخذة والزجر من القتل الخطأ، فإذا أوجب الشارع الكفارة في القتل الخطأ، وهو أقل من العمد في المؤاخذة فإن ذلك يدل على وجوبه من باب أولى في القتل العمد.

والواضح أن المفهوم الموافق الذي أخذ عن طريقه هذا الحكم ظني لا قطعي لاحتمال أن لا يكون موجب الكفارة في القتل الخطأ المؤاخذة، إذ المؤاخذة مرفوعة في الخطأ لقوله صلى الله عليه وسلم:"إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".[3]

وإنما موجبها تقصير المخطئ وتفريطه في التثبيت بطريقة أدت إلى إزهاق روح إنسان آخر.[4]

ومن هنا جاز الاختلاف في مفهوم الموافقة الظني، مما انبنى عليه الاختلاف بين الفقهاء في عدد من الفروع الفقهية والأحكام.

والخلاف في ظنية مفهوم الموافقة واقع في كون معنى العبادة هو الأغلب في الكفارة أم معنى العقوبة؟.

---

[1] . مختصر المنتهى 173/2.

[2] . النساء/92.

[3] . رواه ابن ماجه والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، سنن ابن ماجه 322/1 المستدرك 198/2.

[4] . الإحكام للآمدي 99/3 التقرير والتحبير 73/1 تفسير النصوص 628/1.

حتى لا يكون وجوبها في القتل العمد العدوان والغموس مساوياً لوجوبها في القتل الخطأ أو اليمين المنعقدة، فضلاً أن يكون هذا الوجوب أولى فيهما، لجواز أن يكونا غير قابلين للتدارك والتلافي بهذا المقدار وهو الكفارة، لعظمهما وكبر الجناية فيهما[1]

المبحث الخامس: آراء العلماء في الأخذ بمفهوم الموافقة هل هي حجة أم لا؟

بعد عرض تعريف مفهوم الموافقة وإطلاقاته وأقسامه نأتي لنتمس آراء العلماء فيه من جهة الأخذ به أو عدم الأخذ به.

فنجد **أن الجميع قد اتفقوا على أخذ به من حيث المبدأ، فيكاد يكون حجة بإجماع السلف.**[2]

ويقول أمام الحرمين: " من أنكر المفهوم لم يجحد ما يسمى بالفحوى"[3]

أما الآمدي فيصفه بأنه: مما اتفق أهل العلم على الاحتجاج به، **إلا ما نقل عن داود الظاهري[4] وأنه ليس بحجة.**[5]

ولكن يبدو أنه خلاف داود وغيره من الظاهرية كان مرفوضاً من قبل الجمهور، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه ثلة من العلماء ومنهم:

---

[1] . حاشية السعد على شرح العضد 173/2 التقرير والتحبير 115/1 مفتاح الوصول/91 تفسير النصوص 629/1.

[2] . الرسالة/513 ، مختصر ابن اللحام: 150، مذكرة الشنقيطي/250.

[3] . البرهان 451/1.

[4] . داود بن علي بن خلف الاصبهاني، أبو سليمان، الملقب بالظاهري، أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام، ت270هـ .فهرست ابن النديم/216، تذكرة لحافظ 136/2.

[5] . الإحكام لابن حزم 96/3.

أ. القاضي أبو بكر الباقلاني[1]: اعتبر مفهوم الموافقة مجمعاً عليه.[2]

ب. ابن رشد[3]: وصف خلاف الظاهرية فيه أنه لا ينبغي أن يكون، لأن مفهوم الموافقة من باب السمع، والذي يردّ ذلك يردّ نوعاً من الخطاب[4].

ت. وابن تيمية[5] يصف خلاف ابن حزم المعبّر عن رأي الظاهرية في ذلك بأنه مكابرة[6].

ونجد أن الأدلة التي اعتمد عليها الظاهرية في رد مفهوم الموافقة وردت على لسان ابن حزم فيما كتبه في مصنفه الإحكام في أصول الأحكام.

وخلاصة الموقف أن ابن حزم رأى أن مفهوم الموافقة من القياس، والقياس باطل، فمفهوم الموافقة باطل، هكذا يصاغ دليله على شكل القياس الاقتراني[7].

والذي نراه أن القول بمفهوم الموافقة هو من مفاخر هذه الشريعة في تفسير النصوص واستنباط ما يمكن أن تدل عليه من أحكام في غير المنطوق، وأن اتجاه الجمهور الذي تنكبه ابن حزم هو المتساوق مع طبيعة لغتنا، وما كان يدركه العربي من الخطاب[8].

---

[1] . محمد الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر، قاص من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، ت403هـ ، وفيات الأعيان 481/1 ، تاريخ بغداد 379/5.

[2] . إرشاد الفحول/157.

[3] . محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي، أبو الوليد الفيلسوف، له نحو خمسون كتاباً ت595هـ شذرات الذهب 320/4 ، دائرة المعارف الاسلامية 166/1-175.

[4] . إرشاد الفحول/157.

[5] . أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس تقي الدين، الإمام، شيخ الإسلام، داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، له (الجوامع، الفتاوى، وغيرة)، ت397هـ . فوات الوفيات 35/1-45 النجوم الزاهرة 271/9.

[6] . إرشاد الفحول/157.

[7] . أصول الفقه د.حمد الكبيسي/87.

[8] . تفسير نصوص 658/1.

فالعرب إنما وضعوا هذه الألفاظ للمبالغة في التأكيد للحكم في محل المسكوت، واعتبروها أفصح من التصريح بالحكم في محل المسكوت.[1]

قال الآمدي :" ولهذا فإنهم ـ يعني العرب ـ إذا قصدوا المبالغة في كون أحد الفرسين مسابقاً للآخر قالوا: هذا الفرس لا يلحق غبار هذا الفرس، وكان ذلك أبلغ عندهم من قولهم: هذا الفرس سابق لهذا الفرس"[2]

ولقد نتج عن تشدد ابن حزم في التمسك بالظاهر، أنه لم يكتف بإغلاق بابه دون القياس فقط، بل أغلقه بإحكام دون مفهوم الموافقة أيضا، مع أن إدراك الحكم عن طريقه لا يحتاج إلى رأي أو اجتهاد.[3]

وعلى هدى مسلك من اعتبر أن مفهوم الموافقة طريق من طرق الدلالة على

الأحكام، عني الباحثون بعلوم القرآن بإبرازه وتقديمه، حتى رأينا إماماً كالزركشي[4] من رجال المائة الثامنة للهجرة يفرده بفضل خاص من باب معرفة أحكام القرآن، وأتى به تحت اسم " تنبيه الخطاب"[5]

وهذا إن دل على شئ فإنما على عظيم اعتبار العلماء لهذا المسلك من مسالك الاستنباط، ومقدار تقويمهم لمقاييس العربية التي بها نزلت شريعة الإسلام.

المبحث السادس: شرط العمل من مفهوم الموافقة.

اختلف الأصوليين في الشرط الذي به يُعمل بمفهوم الموافقة على أقوال:

---

[1] . تفسير نصوص 658/1.
[2] . الإحكام للآمدي 97/3.
[3] . تفسير نصوص 662/1.
[4] . محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين، عالم بفقه الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له (البحر المحيط، وقواعد الزركشي)، ت794هـ (شذرات الذهب 335/6، الدرر الكامنة 357/3).
[5] . تفسير نصوص 663/1.

القول الأول: وقد اشترطوا في مفهوم الموافقة أن يكون أولى من المذكور .

وقد نقله إمام الحرمين في البرهان عن الشافعي، وهو ظاهر كلام الشيخ أبي اسحاق الشيرازي، ونقله الهندي[1] عن الأكثرين[2].

القول الثاني: هؤلاء جعلوا المفهوم قسمين تارة يكون أولى، وتارة يكون مساوياً، بمعنى أن يكون المفهوم أولى بالحكم من المنطوق أو مساوياً له فجعلوا شرطه أن لايكون المعنى في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم من المعنى المنطوق به.

وإليه ذهب الغزالي وفخر الدين الرازي وأتباعهما[3].

قال ابن بدران[4] موضحاً هذا الشرط : " يعني أن شرط مفهوم الموافقة فهم المعنى في محل النطق كالتعظيم ونحوه فإن فهمنا من آية التأفيف، أن المعنى المقتضي لهذا النهي هو تعظيم الوالدين، فلذلك فهمنا تحريم الضرب أصلاً. لكنه لما نفى التأفيف في الأعم دلّ على نفي الضرب الأخص بطريق الأولى"[5]

---

[1] . محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، أبو عبدالله، صفي الدين الهندي، فقيه شافعي وأصولي، له (نهاية الوصول إلى علم الأصول)، ت644هـ . البداية والنهاية 74/14، البدر الطالع 187/2.

[2] . إرشاد الفحول/156.

[3] . إرشاد الفحول/156.

[4] . عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن عبدالرحيم بن محمد بن بدران، فقيه أصولي حنبلي، ت1346هـ (الأعلام للزركلي 73/4).

[5] . نزهة الخاطر العاطر 200/2.

الخاتمة

والآن، وقد انتهيت من هذه السياحة العجلى في رحاب مفهوم الموافقة، ووقفت على خلاصة سريعة من خصائصه ودقائقه، فذلك ما أعانت السماء على استبصاره ورصده من ملامح ومواقف الأصوليين من هذه الدلالة وأثرها في استنباط الأحكام.

ولقد حاولت بقدر المستطاع إبراز الخطوط العريضة والمنعطفات الرئيسية في نهج الأصوليين في فهمهم لهذه الدلالة.

ولكن لما كانت طبيعة عملي في هذا البحث محدودة، من غير تعمق بما فيه إرواء لفكري وحب استطلاعي نظراً لضيق المدة التي كلفت فيها لإنجازه، فقد وفقني الله إلى محاولة رصد بعض النتائج وإدراك الجزء اليسير منها وهي:

1- أن فهم الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك، ويكون بقدر حظ كل واحد منهم في الفهم ولمح الخفيات والوعي ومذاهب البيان وأعرافه ومواضعه.

2- إن لطبيعة الكلام نفسه وطريقة بنائه وتكوينه ومنهج توظيفه واقتراب غايته وبعدها، أثراً بالغاً في إثراء هذا التفاوت في دلالات الألفاظ.

3- أنه لم يحظ قول بتكاثر المفاهيم والإدراكات مثلما حظيت الآيات البينات في الذكر الحكيم على الرغم من أنه بلسان عربي مبين، فمن الناس من يفهم من الآية حكماً أو حكمين، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر، ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه أو إشاراته أو تنبيهه أو اعتباره، فباب الدلالات باب عجيب في فهم القرآن لا ينتبه له إلا النادر من أهل العلم.

4- إن البحث في دلالات الألفاظ لا تقتصر على حاجة طالب الدراسات الشرعية فقط، بل يحتاجه طالب الدراسات القانونية كذلك، لأنها بمثابة قوانين عامة لتفسير الألفاظ، وبيان دلالاتها بصرف النظر عن كون هذه الألفاظ قوالب لأحكام شرعية أو قواعد قانونية مادام اللفظ في كليهما عربي.

5- إن الاختلاف في تعريف المنطوق أدى إلى الاختلاف في تعريف المفهوم.

6- أن دلالة النص هي عين مفهوم الموافقة إلا أن لدلالة النص أمور يتميز بها عن مفهوم الموافقة لكونها واضحة لغةً وشاملة لنوعي المفهوم.

7- لقد لعب هذا الفن دوراً كبيراً في إبراز علوم القران، من حيث كونه طريقاً من طرق الدلالة على الأحكام وتفسير النصوص.

ولا أحسب أنني قد وفيت هذا الموضوع حقه في البحث، ولا أتيت على كل ما في تفاصيله ودقائقه في هذه العجالة، ولكني أخذت من بعض ما فيه بطرف، ولعله يكون الدافع لي للبحث فيه بتوسع وتمعن أكبر في المستقبل، أو يجده غيري منطلقاً إلى رحاب مفهوم الموافقة الواسع.

اللهم اغفر لنا ما لا يسعه إلا عفوك، ولا يمحوه إلا تجاوزك وفضلك، اللهم لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، سبحانك لا إله إلا أنت والحمدلله في الأولى والآخرة، وله الحكم وإليه الأمر كله وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ثبت المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الإحكام في أصول الإحكام للآمدي، مطبعة المعارف، ط لا يوجد، مصر، 1332هـ-1914م.
3. الإحكام في أصول الإحكام لابن حزم، تحق: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، ط1، القاهرة، 1398هـ - 1978م.
4. إرشاد لفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحق: أبي حفص سامي بن العربي الآثري، مؤسسة الريان، ط1، بيروت، 1421هـ -2000م.
5. إشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، إدارة الطباعة المنيرية، ط لا يوجد، مصر.
6. الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحق: على البخاري، دار الجيل، ط1، بيروت 1413هـ - 1993م.
7. أصول السرخسي، للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحق: أبو الوفا الأفغاني، دار قهرمان للنشر والتوزيع، ط لا يوجد، استانبول – تركيا.
8. أصول الشاشي، لأبي علي الشاشي، دار الكتاب العربي، ط لا يوجد، بيروت.
9. أصو الفقه، أ.د. حد عبيد الكبيسي.

10. أصول الفقه الإسلامي، د. زكي الدين شعبان، منشورات جامعة قاريونس، ط لا يوجد، بنغازي – ليبيا، 1409هـ - 1989م.

11. أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحليلي، دار الفكر، ط1، دمشق، 1406هـ - 1986م.

12. الإعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط12، بيروت، 1417هـ - 1997م.

13. البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير، طبعة جديدة ومنقحة، دار الفكر، دمشق.

14. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني دار المعرفة للطباعة والنشر، ط لا يوجد، بيروت.

15. البرهان في أصول الفقه، لامام الحرمين، تحق: د. عبد العظيم الديب، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، ط1، الدوحة – قطر، 1399هـ - 1979م.

16. تاريخ بغداد، للحافظ ابي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، ط لا يوجد، بيروت.

17. التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، شرح وتحق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، ط لا يوجد، دمشق.

18. تذكرة الحفاظ، للإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، ط لا يوجد.

19. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، ط3.

20. التقرير والتحبير، لابن أمير الحاج، المطبعة الكبرى الأميرية، ط لا يوحد، مصر 1316هـ - 1896م. ودار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1403هـ - 1983م.

21. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للأسنوي، تحق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة ط4، بيروت، 1407هـ - 1987م.

22. تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، للإمام شهاب الدين أبو العباس القرافي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط2، القاهرة، 1414هـ - 1993م.

23. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، ط1، دمشق، 1404هـ - 1984م.

24. تيسير الأصول، للحافظ ثناء الله الزاهدي، دار بن حزم الأولى، ط2، بيروت 1414هـ - 1994م.

25. تيسير التحرير، لأمير باد شاه، دار الككتب العلمية، ط لا يوجد، بيروت.

26. حاشية السعد، لسعد الدين التفتازاني، دار الكتب العامة ط2، بيروت، 1403هـ - 1983م.

27. حاشية العطار على جمع الجوامع، للعلامة الشيخ حسن العطار، دار الكتب العلمية، ط لا يوحد بيروت.

28. حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، إعداد أبو هاجر السعد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، ط لا يوجد، بيروت.

29. دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت.

30. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، حيدر أباد الدكن – الهند، 1392هـ - 1972م.

31. الرسالة، للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي مكتبة التراث، ط2، القاهرة، 1399هـ-1979م.

32. سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحق: شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، مطبعة الرسالة، ط4، بيروت، 1406هـ - 1986م.

33. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحق: عبد القادر الارناؤوط، دار بن كثير، ط1، دمشق، 1406هـ - 1986م.

34. شرح البدخشي، للإمام محمد بن الحسن البدخشي، دار الكتب العلمية، ط لا يوحد، بيروت.

35. شرح العضد على مختصر المنتهى، للقاضي عضد الملة والدين، المطبعة الكبرى الأميري، ط1، بولاق – مصر، 1316هـ.

36. شرح اللمع، لآبي اسحاق الشيرازي، تحق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط لا يوجد.

37. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروتن 1408هـ - 1988م.

38. صفة الصفوة، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، تحق: محمود فاخوري، دار المعرفة، ط4، بيروت، 1406هـ - 1986م.

39. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار الفكر الحياة، ط لا يوحد، بيروت.

40. طبقات الشافعية للأسنوي، دار الفكر، ط1، بيروت، 1416هـ - 1996م.

41. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1383هـ - 1963م.

42. فقه إمام الحرمين، تأليف: د. عبد العظيم الديب، دار الوفاء للطباعة والتوزيع، ط2، المنصورة – مصر، 1409هـ - 1989م.

43. فهرست ابن النديم، دار المعرفة، بيروت.

44. القاموس المحيط للفيروز آبادي، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط لا يوجد، بيروت، 1420هـ - 1999م.

45. كشف الأسرار للبخاري، تأليف: علاء الدين البخاري، دار الكتاب الإسلامي، طبعة جديدة بالأوفست، القاهرة.

46. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف: علاء الدين البخاري، دار الكتاب العربي، ط لا يوجد، بيروت.

47. لسان العرب لابن منظور، مؤسسة التاريخ العربي، ط3، بيروت، 1413هـ - 1988م.

48. لسان الميزان، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، ط1، بيروت، 1408هـ - 1988م.

49. مختصر ابن اللحام، تأليف: علي بن محمد بن علي المعروف بابن اللحام، تحق: د. محمد مظهر بقا، دار الفكر، ط لا يوجد، دمشق، 1400هـ - 1980م.

50. مختصر شرح اللمع، لأبي اسحاق الشيرازي، تحق بيروت، 1408هـ - 1988م.

51. مختصر المنتهي وحواشيه، لابن الحجب المالكي، المطبعة الكبرى، الأميرية، ط1، بولاق – مصر، 1316هـ.

52. مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، ط1، القاهرة، 1409هـ - 1989م.

53. المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1324هـ.

54. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، تأليف: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوازي، ط لايوجد، الدمام، 1416هـ - 1996م.

55. المعتمد في اصول الفقه، تأليف أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، تحق: محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1384هـ- 1964م.

56. المعجم المفهرس لألفاظ القران الكريم، د. محمد فؤاد عبد الباقي.

57. مفتاح السعادة، لأحمد بن مصطفى الشهير بـ بطاس كبرى زاده، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1405هـ-1985م.

58. مفتاح الوصول للتلمساني، تقديم وضبط وتعليق الشريف قصّار.

59. منهاج الأصوليين: أ.د. خليفة بابكر، دار الاتحاد الأخوي للطباعة. ط1 القاهرة، 1409هـ-1989م.

60. المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في تشريع الإسلام، د. فتحي الديني، الشركة المتحدة للتوزيع، ط2، دمشق، 1405هـ-1985م.

61. منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين اليضاوي، تحق: عبد الكرين بن عل يالنملة، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1419هـ-1999م.

62. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، دار القلم، ط لا يوجد، القاهرة.

63. نزهة الخاطر العاطر، للشيخ عبد القادر بن مصطفى المعروف بابن بدران، دار الكتب العلمية، بيروت.

64. نشر البنود على مراقي السعود، للشنقيطي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1409هـ - 1989م.

65. نيل الأوطار ومنتفى الأخبار، للشوكاني، دار القلم، بيروت.

66. وفيات الأعيان في أنباء آبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلطان، تحق: د. إحسان عباس، دار صادر، ط لا يوجد، بيروت.

تقلبات سعر برميل النفط و انعكاساته على الاسعار العالمية للذرة للمدة (1990 – 2020)

م . د . عقبه محمد نوري الاغا

جامعة الموصل / كلية الزراعة والغابات / قسم الاقتصاد الزراعي

okba.mahammed.alagha@uomosul.edu.iq

الملخص

يحتل محصول الذرة اهمية كبيرة في المبادلات التجارية الدولية و ذلك بسبب تباين مناطق انتاجها و تنوع الطلب عليها في جميع ارجاء الكرة الارضية . ونظراً للدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه الاسعار في التأثير على الانتاج و الاستهلاك و التوزيع ، لذا فان البحث يفترض ان تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط يمكن ان تؤثر على استقرار الاسعار العالمية للذرة ، نظرا لكون النفط بمشتقاته يحتل نسبة مهمة من تكاليف انتاج الذرة مما يجعل اسعار الذرة في الاسواق العالمية أكثر عرضه للتقلبات السعرية خلال الفترات الزمنية القصيرة ، ومن اجل اثبات صحة هذه الفرضية . فان البحث اعتمد في منهجيته على الربط بين مضامين النظرية الاقتصادية و بين الاسلوب القياسي لقياس اثر تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط على التقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية للذرة ، و تفسير هذا التأثير تفسيراً علمياً يتطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية .

وقد تم الاعتماد في هذا البحث على المصادر العلمية الرصينة ، كما تم الاعتماد على البيانات المنشورة في النشرات و الدوريات العالمية و المواقع العالمية على شبكة الانترنيت للمنظمات الدولية ذات المصداقية العالية مثل منظمة الفاو (FAO) ، و النشرات الاقتصادية لمنظمة الدول المنتجة للنفط (OPEC) .

و توصل البحث الى عدة نتائج مهمة كان من ابروها ان تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط بالزيادة قد يؤدي الى زيادة الفقر و المجاعة في العالم من خلال تأثيره بالزيادة على الاسعار العالمية للحبوب ، و لاسيما الاسعار العالمية للذرة .

المقدمة

الاسعار العالمية لبرميل النفط يمكن اعتبارها من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على كميات و حجم محصول الذرة لكون النفط بمشتقاته يشكل جزء مهم من تكاليف انتاج الذرة ، لذا فأن الاسعار العالمية لبرميل النفط تساهم بتوجيه المنتجين الزراعيين للتوسع او الانكماش في الرقعة الزراعية لمحول الذرة . وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية نحو البدائل الافضل من خلال دراسة تاثيراتها في الاتجاهات الاستهلاكية وطبيعة العلاقة بين السعر و الكمية و الايراد و التكاليف . وهذا الاثر هو من السمات الاساسية للانتاج الزراعي وانتاج النفط على حد سواء باعتبارهما يتمتعان بمرونات انتاج منخفضة سواء على مستوى العرض او الطلب عليه مما يترتب على ذلك تقلبات سعرية من فترة زمنية الى اخرى (من عام الى اخر) .

و يساعد ذلك على تحليل اسعار برميل النفط في الاسواق العالمية وعلى فهم العلاقة الاقتصادية سعر برميل النفط في الاسواق العالمية وبين سعر الذرة في الاسواق العالمية ، و بالتالي امكانية التنبؤ بتقلبات الاسعار المستقبلية .

اهمية البحث : نظراً لكون النفط بمختلف مشتقاته يشكل جزء كبير ومهم من جدول تكاليف انتاج الذرة ، لذا فمن الطبيعي ان تنعكس التقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية للنفط على شكل تقلبات مماثلة في الاسعا ر العالمية للذرة .

مشكلة البحث : لقد حصلت اختلالات كبيرة بين عرض محصول الذرة و الطلب عليه كغذاء بسبب تقلبات سعر محصول الذرة في الاسواق العالمية مما زاد من مشكلة انعدام الامن الغذائي لشريحة واسعة من السكان . و ان هذه التقلبات الحاصلة في السعر العالمي للذرة يمكن ان تعزى اسبابها الى تقلبات مماثلة في الاسعار العالمية لبرميل النفط .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة وتفسير اثر تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط على التقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية للذرة في المدة (**1990 – 2020**) .

فرضـــية البحث : يفترض البحث وجود عدد من المتغيرات الاقتصـــادية التي تؤأثر كبير للتقلبات الحاصـــلة في الاســـعار العالمية لبرميل النفط ، و هذه المتغيرات هي { الطلب العالمي على النفط ، العرض العالمي للنفط في الاسواق العالمية ، سعر رف الدولار الامريكي مقابل اليورو ، العوامل الجيو سـياسـية ، العوامل المناخية } . فضـلاً عن افتراض ان جزء مهم من التقلبات الحاصـلة في الاسـعار العالمية للذرة تعزى الى التقلبات الحاصلة في السعر العالمي لبرميل النفط .

منهجية البحث : يعتمد البحث في منهجيته على اســلوبين ، الاول هو الربط بين مضــامين النظرية الاقتصـادية في مناقشـة و تحديد و تفسـير العلاقة بين المتغيرات الاقتصـادية التي يعتقد بأنها تؤثر على الاســـعار العالمية لبرميل النفط ، و من ثم التاثير على الســـعر العالمي للذرة . و الثاني من خلال الاستفادة من اساليب التحليل القياسية و الوصفية لغرض التوصل الى صحة الفرضية .

وقد تضـــمن البحث مبحثين عالجنا في المبحث الاول العلاقة بين المحددات ســـعر برميل النفط في الاســـواق العالمية و من ثم اثر التقلبات الحاصـــلة في الاســـعار العالمية لبرميل النفط على التقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية للذرة ، فيما تناولنا في المبحث الثاني القياس الاقتصادي لمحددات السعر العالمي لبرميل النفط ، وكذلك اثر تقلبات الاســعار العالمية لبرميل النفط على التقلبات الحاصــلة في اسعار الذرة مع تحليل و تفسير هذه الاثار خلال مدة البحث .

وقد اعتمد البحث على الدراسات التي أنجزت من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية الرسمية وعلى البحوث العالمية المنشورة في الدوريات العالمية التي غطت الجانب النظري من الدراسة . أما المصادر التي تمت الاســـتفادة منها للحصـــول على البيانات التي غطت الجانب التطبيقي فكان من أهمها

الإحصائيات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي [1] ولسنوات عديدة وكذلك تمت الاستفادة من إحصائيات التجارة الدولية ولسنوات عديدة [2]. وكذلك إحصائية البنك الدولي [3 وكذلك الإحصائيات السنوية للأمم المتحدة [4] ، فضلاً عن إحصائيات التجارة والتنمية الدولية [5] الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة . فضلاً عن النشرات و الإحصائيات الصادرة من منظمة (OPEC) بالإضافة إلى البيانات المنشورة على قاعدة البيانات العامة في منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو [6] فضلا عن البيانات المنشورة في إحصائيات ودراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فضلا عن البيانات المنشورة على موقع المنظمة الالكتروني [7]، بالإضافة إلى استعانة الباحث بالبيانات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد ولسنوات عديدة ، وبالبيانات المنشورة في المجموعة الإحصائية للدول العربية التي ينشرها صندوق النقد العربي وأخرى غيرها .

وقد توصل البحث إلى استنتاجات عديدة كان من أبرزها ان تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط بالزيادة قد يؤدي الى زيادة الفقر و المجاعة في العالم من خلال تأثيره بالزيادة على الاسعار العالمية للحبوب ، و لاسيما الاسعار العالمية للذرة .

اولا : الاطار النظري لتقلبات سعر برميل النفط و انعكاساته على الاسعار العالمية للذرة

اولاً : محددات عدم استقرار سعر برميل النفط .

يعرف عدم الاستقرار بأنه الانحرافات في الاسعار عن وضعها الاعتيادي هذا التعريف افترض ضمناً أن الانحرافات الممكن التنبؤ بها هي متوقعة من قبل حكومات الدول المصدرة و المستهلكة للنفط في آن واحد و هذه الانحرافات قد تؤدي الى تداعيات كبيرة في الاقتصاد العالمي مثل انخفاض

او زيادة النمو في الاقتصـــاد العالمي فضـــلاً عن انخفاض او زيادة الاســـتثمارات والإيرادات العامة والإنفاق العام في الدول المصدرة و المستهلكة للنفط على حد سواء .

فمن ناحية أخرى إن الانحرافات غير المتوقعة من الممكن أن تســـبب تعقيدات في التخطيط الخاص والعام والتقلبات الدورية في ميزان المدفوعات وينتج عنها أيضـاً صـعوبات في تقدير العوائد و الخسـائر المتوقعة من الانتاج الزراعي و الصـناعي و الضـرائب ، ومن ثم فإن الأهمية الاقتصـادية لعدم الاســـتقرار مرتبطة بنتائج الانحرافات المتوقعة والممكن التنبؤ بها ومرتبطة أيضـــاً بآثار الانحرافات غير المتوقعة [8].

إن ظاهرة عدم اسـتقرار الاسـعار العالمية للنفط في الاسـواق العالمية يعود سـببها إلى وجود علاقة قوية بين مجموعة من المحددات التي تؤثر في عدم استقرار هذه الاسعار بشكل أو بآخر ومن أبرزها :

هناك العديد من الادلة التي يســـتند اليها الباحث في اعتقاده ان هذه التقلبات في الاســـعار العالمية لبرميل النفط سوف تؤدي الى تقلبات في الاسعار العالمية للذرة .

$$Y_2 = \beta_\circ + \beta_1 Y_1$$

Y_2 = تقلبات الاسعار العالمية للذرة

Y_1 = تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط .

ومن اجل قياس اثر تقلبات اســعار برميل النفط على الاســعار العالمية للذرة لابد و كخطوة اولى ان نختبر محددات عدم اســتقرار الاســعار العالمية للبرميل النفط ، و منها عوامل اقتصــادية ، و عوامل

مناخية ، و عوامل فنية ، و عوامل جيوسياسية ،و عوامل نقدية ، و عوامل الندرة .لكننا في المرحلة الاولى سنحاول التركيز على اهم تلك العوامل و كما في معادلة الانحدار المتعدد التالية .

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6$$

Y_1 = السعر العالمي السنوي لبرميل النفط .

X_1 =.العرض العالمي للنفط

X_2 = الطلب العالمي على النفط

X_3 = سعر صرف الدولار الامريكي مقابل اليورو

D_1 = العوامل الجيوسياسية

D_2 = العوامل المناخية

1 – 1 : السعر العالمي السنوي لبرميل النفط .

في البد لابد ان نتطرق الى وجود اكثر من نوع لسعر برميل النفط من اجل معرفة التقلبات الحاصلة في الاسعار الجارية لبرميل النفط الخام وهي :

1 – 1 – 1 : الاسعار الاسمية : و هي الاسعار الحالية التي يجري التعامل بها عملياً في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر برميل النفط . وقد تنسب الاسعار الى اسواق مختلفة مثل سعر برنت ، و سعر النفط العربي و غيرها ، او قد تشمل انواع معينة مثل النفط الخفيف او الثقيل و ذلك حسب محتواها من الكبريت . وقد اقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية عام (**1971**) بزيادة سعر برميل النفط بمعدل (**2.5 %**) سنويا لمواجهة التضخم السنوي .

1 – 1 – 2 : السعر الحقيقي : وهو السعر الاسمي الحالي لبرميل النفط منسوب الى سنة الاساس . ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الاساس

المعتمدة و السنة الحالية ، و بموجبه يتم المقارنة بين القوة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط في السنة الحالية عنها في سنة الاساس .

وقد اقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية عام (1971) بزيادة سعر برميل النفط بمعدل (2.5 %) سنويا كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة .

1 – 1 – 3 :السعر الاقتصادي : تشترك عدة عوامل في تحديد السعر الاقتصادي ، و تتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل العرض و الطلب ، و تتضمن هذه العوامل اسس و مبادئ اقتصادية مثل (تكاليف الانتاج و اسعار السلع البديلة و المنعة في السلعة و الندرة النسبية للنفط) ، وقد اقرت اتفاقية جنيف الاولى عام (1971 9 و الثانية (1973) مبدأ تصحيح سعر النفط تبعا للتغيرات الحالة بقيمة الدولار مقابل العملات العالمية الاخرى بزيادة سعر برميل النفط بمعدل لا يقل عن (5 %) سنوياً .

يتزايد الطلب العالمي على الذرة بمعدلات متزايدة لأغراض الاستهلاك البشري المبار كغذاء و الاستهلاك غير المباشر (الطلب المشتق من الطلب على اللحوم) حيث تدخل الذرة كمكون اساسي في العلائق لمختلف انواع الثروة الحيوانية ، بالإضافة الى الطلب على الذرة لاغراض التصنيع حيث يدخل محصول الذرة في العديد من الصناعات كصناعة الزيوت النباتية و صناعة الكحول الاثيلي و غيرها من الصناعات الاخرى ، ويعزى النمو في الطلب على الذرة الى الزيادة الكبيرة في عدد السكان ، حيث يزداد عدد سكان الكرة الارضية بما يزيد عن (250) الف نسمة يومياً . كل ذلك مع انخفاض الاراضي الصالحة للزراعة بسبب زيادة التصحر و الزحف العمراني على الاراضي الزراعية ، فضلاً عن انخفاض الاراضي الزراعية المخصصة لانتاج الذرة لكون هذا المحصول مجهد للأرض الزراعية سنة بعد اخرى [9] . لذا ومن اجل حل هذة المشاكل وزيادة المعروض السلعي من محصول الذرة كان لابد من استخدام التطور التكنولوجي في الانتاج الزراعي سواء كان استخدام الاسمدة الكيمياوية بمختلف انواعها ، و كذلك باستخدام التقنيات الحديثة من المكائن و الآلات الزراعية ، لذلك يمكن اعتبار النفط جزء اساسي و مهم من تكاليف الانتاج الزراعي باعتباره وقود للمكائن و الآلات الزراعية أو

كونه المادة الاساسية الاولية لصناعة الاسمدة الكيميائية على اختلاف انواعها ، و على الرغم من المحاولات الجادة التي تبذلها الدول المتقدمة و لاسيما الدول الصناعية المستوردة للنفط لإيجاد بدائل اخرى للطاقة إلا ان النفط يبقى الخيار الافضل في الاستخدام لانخفاض كلفة الحصول علية و انخفاض مرونة الطلب السعرية علية . وهذا يجعل من النفط عامل اساس و مؤثر في تكاليف الانتاج الزراعي ، وهذا ما يفسر ايضا ان جزء كبير من التقلبات التي تحصل في الاسعار العالمية للذرة تكون ناشئة بسبب التقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية للنفط . فضلاً عن ذلك فان استخدام الوسائل التي يعتمد في استخدامها على النفط تؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من الذرة [10] .

أما عندما ترتفع الأسعار العالمية للنفط ؛ فإن ذلك يدفع حتما تكاليف الإنتاج الزراعي إلى الأعلى، ومن ثم ترتفع الأسعار العالمية للحبوب . إذ ان زيادة اسعار النفط ستؤدي الى انخفاض الدخل القومي بشكل مباشر للدول المستوردة للنفط مما يؤدي الى انخفاض الطلب العالمي مما قد يؤدي الى ركود الاقتصاد العالمي [11]. وهذا يعني انخفاض النمو الاقتصادي العالمي مما قد يؤدي الى انخفاض الطلب العالمي على النفط و من ثم انخفاض سعر برميل النفط ، و هذا يعني انخفاض تكاليف الانتاج الزراعي بشكل عام ، مما يؤدي الى انخفاض انخفاض اسعار السلع الزراعية في الاسواق العالمية و لاسيما اسعار الحبوب ومنها الذرة [12].

إلا ان هناك بعض الاقتصاديين من يرى عكس ذلك معتقداً ان الزيادات الحاصلة في اسعار النفط كان لها أثر ايجابي على العمل الزراعي و على الدخول المزرعية و الموازين الزراعية للبلدان الرئيسية المنتجة و المصدرة للحبوب أكثر من أثاره السلبية و ذلك بسبب :

أولاً : إن الزيادة في معدلات أسعار الحبوب كانت اكبر الزيادة في معدلات أسعار المدخلات الزراعية من المشتقات النفطية نتيجة للعجز في المخزونات العالمية للحبوب المستنفذة بسبب موجات الجفاف، التي أصابت معظم بلدان العالم خلال الموسم الزراعي (1973/1972) ودخول منتجين رئيسيين للحبوب كالصين والاتحاد السوفييتي آنذاك إلى السوق العالمية للحبوب كمستوردين.

ثانياُ : انخفاض نسبة مساهمة تكلفة المشتقات النفطية في تكوين التكلفة الكلية للإنتاج الزراعي في البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب، فعلى سبيل المثال، يقدر الخبراء بأن تكاليف الأسمدة والمبيدات ووقود الآلات الزراعية تشكل في المتوسط 15% تقريبا من تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة وفرنسا وكندا واستراليا[[10]

كما أن الدول المصدرة للنفط ستحقق مكاسب نقدية عندما ترتفع أسعاره، إذ أن تزايد الإيرادات المالية النفطية لها آثار إيجابية في معدل دخل الفرد، والمستويات التعليمية والصحية، التي أدت إلى ارتفاع عدد السكان، ولقد عكست هذه التغيرات الاجتماعية والصحية والديموغرافية نفسها إيجابيا على الميل الحدي للاستهلاك بالارتفاع، وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي، الذي تشكل الحبوب أهم مكوناته، فضلا عن أن زيادة عوائد الصادرات النفطية، فتحت مجالا أوسع لزيادة استيراد الحبوب والسلع الغذائية الأخرى .

لكن الوضع مختلف بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط ؛ فعندما ترتفع أسعار النفط، فإن الضرر يلحق في اقتصاداتها من زاويتين ؛

أولاهما ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعية (الطاقة المحركة، والأسمدة والمبيدات البتروكيميائية)، وثانيهما ارتفاع قيمة فاتورة الحبوب المستوردة. إذ ارتفعت قيمة واردات الدول النامية من الغذاء بنسبة 759% عام خلال الفترة 1971-1981 [13]. وذلك لأن الدول المتقدمة تمكنت من نقل عبء ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط إلى أسعار السلع الصناعية والزراعية، وقد تزامن ذلك مع زيادة الطلب على الحبوب خلال المرحلة الأولى لتصحيح أسعار النفط، بدخول الصين والاتحاد السوفيتي (سابقا) كمستوردين كبيرين للحبوب [14] ، فضلا عن تحول البلدان النامية من مُصَدِّر رئيس للحبوب إلى مستورد رئيس لها، منذ خمسينيات القرن الماضي، بسبب تركيز اهتمام العديد من هذه البلدان على التصنيع على حساب زراعة الحبوب، وزيادة سكان هذه الدول بمعدلات أكبر من زيادة معدلات نمو إنتاجها للحبوب، وتعَرُّض أراضي العديد منها للكوارث الطبيعية كالجفاف

والفيضانات والأعاصير والآفات الزراعية، وأخيرا السياسات التي تطبقها حكومات الدول الرئيسة المصدرة للحبوب، للمحافظة على مكانتها التنافسية في الأسواق العالمية، كإعانات التصدير.

2 – الاسعار العالمية للذرة :

من خلال مراجعة السجلات و الإحصائيات التجارة العالمية ، و كذلك السجلات و الوثائق العالمية السنوية الخاصة بمنظمة اوبك يتبين لنا بأن مسيرة و اتجاهات الاسعار العالمة لكل برميل النفط و سعر طن الذرة كانت متزامنة في وقت واحد . ففي على (**1990**) ولاسيما في النصف الثاني منه وبعد غزو العراق للكويت و خروج كل من العراق و الكويت من السوق العالمية للنفط . ارتفع سعر برميل النفط الى حوالي (**22.5 $**)مما ادى الى ارتفاع سعر طن الذرة الى (**109.8 $**). وفي عام (**1996**) اتجهت الاسعار العالمية للنفط الى الارتفاع نتيجة لزيادة الازدهار الاقتصاد الاسيوي الذي ادى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط مما ادى الى ارتفاع سعر برميل النفط في الاسواق العالمية الى حوالي (**20.29 $**) ، وهذا بدوره تسبب في ارتفاع كبير في سعر الذرة في الاسواق العالمية حيث وصل سعر الذرة الى (**184.1**) دولار/ طن .

وبعد احداث (**11 / 9/ 2001**) التي ادت الى هبوط حاد في اسواق النفط العالمية نتيجة لانخفاض كميات النفط المعروضة في الاسواق العالمية بما يقارب (**2**) ملين برميل يومياً بسبب التوقعات التشاؤمية التي سادت الاقتصاد العالمي مما ادى الى انخفاض سعر برميل النفط الى (**18.1 $**) مقارنة بسعر برميل النفط عام (**2000**)الذي بلغ (**28.38 $**) ، فان سعر طن الذرة في الاسواق العالمية انخفض عام (**2001**) الى (**102.5**) دولار / طن ، بعدما وصل عام (**2000**) الى (**111.36**) دولار / طن . إلا ان سعر طن الذرة ارتفع في عام (**2002**) بمعدل (**10.84 %**)ليصل الى (**117.6**) دولار / طن و ذلك بسبب الجفاف الذي اصاب بعض الدول المنتجة الرئيسية للذرة . و بعد سقوط بغداد عام (**2003**) بلغ سعر برميل النفط اكثر من (**40 $**) ثم ارتفع الى (**60 $**) ثم وصل الى (**75 $**) عام (**2005**) مما ادى الى زيادات مماثلة في سعر طن الذرة في الاسواق العالمية ، حيث بلغ سعر الذرة (**132**)دولار / طن عام (**2004**) ، ثم ارتفع الى (

157.4) دولار / طن عام (2006) إلا ان سعر الذرة وصل الى مستوى قياسي عام (2008) بمعدل زيادة بلغ ($30) عن ما كان عليه سعر طن الذرة في السنة السابقة حيث بلغ سعر الذرة (234.9)دولار / طن .متزامناً مع ارتفاع سعر برميل النفط الذي بلغ (141.71 $) في نفس الفترة . و خلال الفترة (2010 – 2020) فان سعر طن الذرة في الاسواق العالمية استمر بعدم الاستقرار و التقلب بين الارتفاع و الانخفاض تبعاً لعدة اسباب لكنها تبقى تقلبات صغيرة و الى عام (2020) حيث ارتفع سعر طن الذرة بما يقارب (49) دولار / طن عن العام الذي سبقه .

3 – العرض العالمي للنفط :

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة عكسية بين الكميات المعروضة من النفط في الاسواق العالمية و الاسعار العالمية لبرميل النفط ، إلا انه و في الحقيقة ان بعض الاقتصاديين يذهبون الى ابعد من ذلك في تفسير العرض العالمي للنفط ، حيث انهم يدخلون في حساباتهم عامل الندرة النسبية للنفط . و بهذا يكون العرض العالمي للنفط يشمل الاحتياطي المؤكد للنفط الذي من الممكن استخراجه في الوقت الحالي في ظل التكنولوجيا المتاحة حالياً مضافاً اليها الكميات المعروضة من النفط في الاسواق العالمية و هذا ما يطلق عليه بمنهج هيبرت (Hubbert Approach) [15] .

كما ان المعروض العالمي من النفط يرتبط بعقة عكسية مع تكاليف استخراج النفط التي قد تزداد بزيادة استخراج النفط في حقل النفط نتيجة لانخفاض مستويات النفط في الحقل النفطي ، و بالتالي انخفاض الكميات المعروضة من النفط في الاسواق العالمية للنفط [[16]

إلا ان السوق العالمية للنفط هي عبارة عن سوق احتكار القلة سواء من قبل دول منظمة اوبك أو من قبل الشركات الاحتكارية العالمية التي تعمل دائماً وفق مبدأ تقاسم السوق او تحديد حصص الانتاج ، مما اعطى استقرار اكبر للمعروض النفطي في الاسواق العالمية ، و بالتالي اكثر استقراراً في سعر برميل النفط في الاسواق العالمية [17].

الا انه هنالك تفسيرات تشير الى ان معظم التقلبات الحاصلة في اسعار النفط ناشئه من انخفاض مرونة العرض النفطي ولا سيما في الاجل القصير ، و السبب في ذلك هو انخفاض مستويات الطاقة الانتاجية

لمعظم الدول النفطية وعدم قدرتها على زيادة الانتاج بشكل سريع و مباشر مما يترك أثار واضحة على الاسعار العالمية للنفط في المدى القصير نتيج للتغيرات الحاصلة في جانبي العرض و الطلب على النفط .[18].

4 – الطلب العالمي على النفط :

تشير النظرية الاقتصادية الى ان زيادة الطلب العالمي على النفط يؤدي في المدى القصير الى زيادات متلاحقة في سعر برميل النفط و ذلك لانخفاض المرونة الانتاجية في معظم الدول النفطية ، فضلاً عن ذلك فان بعض الاقتصاديون يشيرون الى ان الكثير من الزيادات في الطلب على النفط هي زيادات تصادفية ناتجة عن ظروف طارئة غير متوقعة مسبقاً مثل غلق احدى الممرات الدولية كمضيق باب المندب او قناة السويس نتيجة لأعمال حربية [19] مما يؤدي بالدول الصناعية الى زيادة الطلب على النفط لديمومة اقتصادياتها من جهه ، و لزيادة احتياطياتها و خزينها من النفط من جهه اخرى . و يمكننا ان نرى العلاقة بصورة معكوسة إذ ان زيادة اسعار النفط نتيجة لاي سبب سيولد تأثير سلبي على الطلب العالمي على النفط من قبل الدول المستهلكة للنفط فتلجأ هذه الدول الى اتباع اقى ما يمكن من سياسات ترشيد استهلاك النفط و البحث عن بدائل الطاقة **(OPEC Annual Statistical Bulletin , 2002)** [20]. وان هذا التأثير سيكون محدوداً . و على بعض الدول المستهلكة للنفط ، وذلك بسبب انخفاض مرونات الطلب السعرية و الدخلية على النفط من جهه ، وكذلك ايضاً بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على بدائل النفط كالفحم و الغاز الطبيعي [21].

ومن خلال السجلات العالمية للتجارة وكذلك التقارير الدولية للتنمية نجد ان الطلب العالمي على النفط ينمو بنسق يكاد ان يكون ثابت بشكل كبير مدفوعاً باداء اقتصاديات اسيوية كبيرة كالصين و الهند مع الحدة النفطية[1]، حيث ان طلب الصين و الهند على النفط كان ينمو بمعدل (7%) للفترة (1990 – 2004) . **(Asian Development Out Look , 2005)** [22]

[1] - تعرف الحدة النفطية على انها كميات النفط المستهلكة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي . و للمزيد من الاطلاع انظر :
(Bacon , 2008 , 19)

5 – تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي :

تبين السجلات و الاحصائيات الدولية الخاصة باسعار النفط و احصائيات صندوق النقد الدولي الخاصة باسعار صرف العملات الى وجود علاقة معقدة و ذات تاثير متبادل بين تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي و بين تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية في ظل عرض النفط غير المرن وهذا ما ذكرته الدراسات الاقتصادية ، فمثلاً انخفاض قيمة الدولار الامريكي عام (2002) كان بسبب الارتفاع الكلي لأسعار النفط في ذلك العام (, ITF , 2008) [18] ، وفي دراسة اخرى فان انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي خلال المدة (ايار 2003 – ايار 2008) كان السبب بزيادة اسعار برميل النفط بحوالي (50 %) في تلك المدة [23] مما ادى ذلك الى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي و لاسيما الذرة ومن ثم ارتفاع الاسعار العالمية للحبوب بشكل عام و للذرة بشكل خاص .

قام كروجمان عام (1980) بتطوير نموذج (الخزين / التدفق) في تفسير العلاقة بين سعر صرف الدولار الامريكي و سعر برميل النفط حيث اشار الى ان ارتفاع اسعار النفط تؤدي الى الى اعادة توزيع الثروة العالمية ، إذ يزداد طلب الدول المصدرة للنفط على استيراد السلع الصناعية بالدولار الامريكي و لكن ليست بالضرورة ان تكون سلع امريكية و هذا يؤدي الى زيادة الطلب على الدولار الامريكي مما يؤدي الى زيادة قيمة الدولار الامريكي بوحدات سعر الصرف الحقيقي الفعال (Real Effective Exchange Rate) و لاسيما في الاجل القصير ، و هذا الاثر الموجب عكس اثر انخفاض قيمة سعر الدولار و الذي بدوره يؤدي الى زيادة قيمة اسعار النفط في الاجل القصير[24] . و من جهه اخرى فان ارتفاع اسعار النفط يؤدي الى زيادة النشاط المضاربي في الاسواق النفطية نتيجة لانتقال المستثمرين من اسواق العملات الى اسواق السلع [25] .

6 – العوامل الجيوسياسية :

ويقصد بالعوامل الجيوسياسية الاضطرابات و التوترات و النزاعات سواء اهلية او نظامية التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم و التي تؤثر على انتاج النفط و تكريره وتهدد امن تدفق الامدادات النفطية الى المستهلكين ، سواء حدثت هذه النزاعات في الدول المنتجة للنفط ، او في الدول المطلة على

الممرات البحرية الدولية مضيق باب المندب أو قناة السويس او مضيق عمان او قناة بنما او اي مضيق بحري اخر .

هذه النزاعات و التوترات تؤدي الى تقليل المعروض النفطي مما يؤدي ذلك رفع سعر برميل النفط في الاسواق العالمية على الرغم من ان العامل السياسي يكون عاملاً آنياً و مرحلياً ومرهوناً بظروف سياسية معينة . وقد اثرت هذه النزاعات بشكل يزيد من احتمالية تقلبات اسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة خلال فترة البحث . و من هذه التوترات

- التوتر بين الغرب و ايران بسبب لرنامج طهران النووي و احتمال فرض مجلس الامن و الدول الغربية المزيد من العقوبات على الصادرات النفطية الايرانية التي تعد ثاني اكبر دولة مصدرة للنفط بع السعودية .
- توتر الاوضاع الامنية على الحدود اللبنانية الاسرائيلية و النزاع بينهم على حقوق استغلال حقول النفط الموجودة في البحر الابيض المتوسط .
- الحرب الاهلية في سوريا وسيطرت العصابات الارهابية (داعش) على الكثير من حقول النفط في سوريا و العراق .
- توتر الاوضاع الامنية بين تركيا و حزب العمال الكردستاني على الحدود العراقية التركية مما يؤثر سلباً على خطوط نقل النفط العراقي عبر الاراضي التركية .
- انعكاس اثار احتلال الكويت واثار الحرب بين العراق و التحالف الدولي واحتراق عدد كبير من حقول النفط الكويتية لفترة زمنية امتدت لأشهر، فضلاً عن توقف الصادرات النفط من حقول الكويت طول فترة احتلال و تحرير الكويت ، وما بعد التحرير لأشهر .
- احداث (11) ايلول وأثرها في تقلبات اسعار برميل النفط في الاسواق العالمية .
- الحرب الاهلية في نيجيريا التي تعتبر اكبر مصدر للنفط في افريقيا .

- اعلان الولايات المتحدة الامريكية عام (**2001**) انها سوف تسحب من الاحتياطي الستراتيجي النفطي لديها إذا احتاجت اليه ، مما ادى الى انخفاض اسعار النفط في كل من عام (**2001** – و **2002**) .[26] .

- القلق الدولي من حالات القرصنة المسلحة من قبل العصابات الارهابية الصومالية في بحر العربي و مضيق باب المندب .

7 – العوامل المناخية :

و هي عوامل خارجة عن ارادة البشر وهي مرتبطة بتقلبات الانواء الجوية خلال فصول السنة كالفيضانات المدمرة و كذلك الاعاصير و الزلازل و الحرائق و التغيرات المناخية المفاجئة في شتى بقاع العالم خلال فترة البحث . مما ادى بتلك العوامل الى تأثيرات كبيرة وعدم انتظام تدفق النفط الخام و مشتقاته بين المنتجين و المستهلكين ، وبالتالي تقلبات كبيرة في اسعار النفط في الاسواق العالمية . و لعل من ابرز هذه العوامل هي :

ا – اعصار (كاترينا) و اعصار (امبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الامريكية .

ب – توقف انتاج النفط الامريكي عقب اعصار (يفان) الذي حرم الولايات المتحدة الامريكية من اكثر من (**10**) ملايين من النفط في منتصف شهر ايلول عام (**2004**) بالاضافة الى توقف انتاج النفط في معظم حقول النفط في المكسيك خلال من (**3** الى **4**) شهور من تلك الفترة .

ج – اعصار (جونو) ادى الى توقف عمليات الانتاج و التحميل في سلطنة عمان ، و اغلاق مؤقت لميناء عمان .

ثانياً : أساليب القياس الاقتصادي لاثر تقلبات سعر برميل النفط و انعكاساته على الاسعار العالمية للذرة :

في هذا المبحث سوف نقوم اولاً بايجاد اثار محددات سعر برميل النفط على سعر برميل النفط باستخدام طريقة المربعات الصغرى الانحدار المتعدد . ومن اجل أن تكون عملية التحليل أكثر دقة في التعبير عن الواقع الاقتصادي الفعلي ، تم إخضاع هذه التقديرات إلى عدد من الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تمكننا من التعرف على مدى معنوية المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة عن طريق اختبار (t) ، وفيما يخص التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد ، والتي تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة ، فتم الاعتماد على معامل التحديد (R2) .

$$Y_1 = \beta_\circ + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 D_1 + \beta_5 D_2$$

Y_1 = الاسعار العالمية لبرميل النفط

X_1 = الطلب العالمي على النفط

X_2 = كميات النفط المعروض بالاسواق العالمية (العرض العالمي للنفط)

X_3 = سعر صرف الدولار الامريكي مقابل اليورو .

D_1 = العوامل الجيو سياسية .

D_2 =العوامل المناخية .

X_1	X_2	X_3	D_1	D_2	R^2	F	DW	نوع الدالة
0.26	-6.11	–0.36	0.11	0.86	63.6	8.96	2.34	خطية
3.31	-4.53	-1.85	2.92	3.11				

اشارت النتائج التطبيقية لتقدير أثر محددات الاسعار العالمية لبرميل النفط فقد تم اختيار الصيغة الخطية لأنها اعطت افضل توفيق بين المتغيرات . إذ بلغت فان قيمة (F) بلغت (8.96) وهي أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ، في حين أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (63.6%) ، وهذا يدل على أن المتغيرات التوضيحية كانت تفسر نسبة مهمة من التأثيرات التي تقع على المتغير المعتمد ، فضلاً عن ذلك فان اختبار دربن واطسن (D.W) الذي بلغ (2.34) أشار إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي . أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد فتشير الى وجود علاقة موجبة بين الطلب العالمي على النفط و بين السعر العالمي لبرميل النفط و هذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية إذا علمنا ان زيادة الطلب على النفط تؤدي الى زيادة الاسعار العالمية لبرميل النفط بسبب انخفاض مرونة انتاج النفط ، وان هذه العلاقة كانت معنوية فقد استطاعت اجتياز اختبار (T) .

و بخصوص العلاقة بين المعروض العالمي من النفط في الاسواق العالمية و المتغير المعتمد (الاسعار العالمية لبرميل النفط) فقد ظهرت علاقة سالبة و معنوية فقد استطاعت اجتياز اختبار (T) . و هذا يتطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان زيادة الكميات المعروضة من اي سلعة بمستوى اعلى من الكميات المطلوبة يؤدي ذلك الى انخفاض سعر تلك السلعة .

و بخصوص العلاقة بين سعر صرف الدولار الامريكي مقابل اليورو و المتغير المعتمد (الاسعار العالمية لبرميل النفط) فقد ظهرت علاقة سالبة وغير معنوية لعدم استطاعتها اجتياز اختبار (T) . و هذا يعود الى ان التغيرات في اسعار صرف الدولار الامريكي تتغير في الاجل القصير و ان تاثيرها على سعر برميل النفط يكون في الاجل القصير فقط وبما ان البيانات المستخدمة في التحليل تعود لسلة زمنية طويلة نسبياً (30) سنة لذى لم تظهر معنوية هذا المتغير .

و بخصوص العلاقة بين المتغير الوهمي العوامل الجيو سياسية و المتغير المعتمد (الاسعار العالمية لبرميل النفط) فقد ظهرت علاقة موجبة و معنوية فقد استطاعت اجتياز اختبار (T) . و هذا يتطابق مع الاطار النظري الذي قدمناه في الجزء النظري من البحث .

و بخصوص العلاقة بين المتغير الوهمي العوامل المناخية و المتغير المعتمد (الاسعار العالمية لبرميل النفط) فقد ظهرت علاقة موجبة و معنوية فقد استطاعت اجتياز اختبار (T) . و هذا يتطابق مع الاطار النظري الذي قدمناه في الجزء النظري من البحث .

ثانياً اختبار أثر تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط على الاسعار العالمية للذرة :

$$_1\log Y_2 = \beta_\circ + log\beta_1 Y$$

$_1Y$ = تقلبات السعر العالمي لبرميل النفط

$_2Y$ = تقلبات الاسعار العالمية للذرة .

نوع الدالة	DW	F	R^2	Y_1
دبل لوغارتمية	1.43	7.6	34.6%	0.97
				T= 3.77

من خلال جدول المؤشرات التحليلية تبين لنا ان الدالة اللوغارتمية هي التي اعطت افضل توفيق ممكن للعلاقة بين المتغير المستقل (تقلبات السعر العالمي لبرميل النفط) و المتغير المعتمد (تقلبات الاسعار العالمية للذرة) ، وهذه الصيغة اشارت الى ايجابية و معنوية العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير المعتمد حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ، وان هذه العلاقة بين الاسعار العالمية لبرميل النفط و بين السعر العالمي للذرة و كانت تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية إذا علمنا ان ثمن الوقود المستخدم في المكائن و المعدات المستخدمة في انتاج (العمليات الزراعية لانتاج الحبوب و منها الذرة) تشكل أكثر من (15%) من التكاليف { يقدر الخبراء بأن تكاليف وقود الآلات الزراعية تشكل في المتوسط 15% تقريبا من تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة وفرنسا وكندا واستراليا [10]، كما ان منتجي الحبوب المهيمنين على الاسواق العالمية لانتاج الحبوب ولاسيما الذرة لديهم القدرة تحويل الارتفاع الحاصل في اسعار النفط (التي هي جزء من تكاليف انتاج الذرة) الى زيادة اكبر في الاسعار العالمية للذرة [27] فضلاً عن ذلك فان ارتفاع ايرادات الدول المصدرة للنفط نتيجة لزيادة سعر برميل النفط في السوق

العالمية سيؤدي الى زيادة طلبها على الحبوب ومناه الذرة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار العالمية للحبوب ولاسيما الذرة في الاسواق العالمية نتيجة لانخفاض المرونة الانتاجية للمحاصيل الزراعية و منا الذرة .

كما ان النموذج قد ثبتت معنويته لان قيمة (F) المحسوبة كانت أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية . أما قيمة دربن واطسن فقد وقعت في المنطقة الحرجة إلا ان هذا لا يؤثر لان النموذج لا يستخدم لأغراض التنبؤ المستقبلي .

الاستنتاجات و التوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1 – ان التقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية لبرميل النفط كان بسبب عدة عوامل منها العوامل النقدية و العوامل الجيو سياسية و العوامل المناخية وليس فقط عوامل العرض و الطلب على النفط .

2 – تبين ان عدم الاستقرار السياسي و ظهور الارهاب في الدول المصدرة للنفط ادى الى تقلبات كبيرة في الاسعار العالمية للنفط .

3 – ان تقلبات الاسعار العالمية لبرميل النفط بالزيادة قد يؤدي الى زيادة الفقر و المجاعة في العالم من خلال تأثيره بالزيادة على الاسعار العالمية للحبوب ، و لاسيما الاسعار العالمية للذرة .

4 – إن العرض النفطي يتميز بعدم المرونة في الأجل القصير إذ إن الكميات المعروضة من النفط الخام لا تستجيب لتغيرات سعر السوق بسبب الطاقات الإنتاجية المنخفضة والمخزونات النفطية المنخفضة وتباطؤ التجهيز النفطي .

ثانياً : التوصيات .

1 – العمل على تحقيق الامن الغذائي في جميع دول العالم المنتجة و المصدرة للحبوب و لاسيما الذرة من خلال زيادة الخزين الستراتيجي العالمي من الذرة من اجل تنظيم الكميات الموجودة في الاسواق العالمية من اجل تقليل التقلبات الحاصلة في الاسعار العالمية للذرة .

2 – زيادة التعاون الدولي من خلال مجلس الامن الدولي و منظمة الامم المتحدة من اجل السيطرة على الحركات الارهابية و منع انشارها عالمياً من اجل ظمان حياة اكثر اماناً و اكثر استقرارا من الناحية الاقتصادية .

المصادر

[1] – International Monetary Fund . from (1990 - to 2015) United National .

[2] - International Trade Statistics Year Book (from 1990 to 2009) United Nations

[3] - Bank "word Deft tables External finance for Developing countries", (1994-1995).

[4] - Bank "word Deft tables External finance for Developing countries", (1994-1995).

[5] - "Hand book of International trade and Development Statistics-Monuel de statistic", (1988, 1995, 1997, 1998, 2000, 2001, 2002), New York.

[6] - **WWW.FAO.STATS** .

[7] - - **WWW.AOAD.ORG** .

[8] - Al-Mallah Khaled Younis , (1992) The problem of instability of export revenues, unpublished master's thesis submitted to the College of Administration and Economics, University of Mosul.

[9] - Youngquist, W. (1999)," The Post-Petroleum Paradigm – and Population",(Population and Environment Vol. 20 No. 4, March) Human Sciences Press.

www.natsoc.org.au/html/paperslfleay.pdf .

[10] - Torgerson ,David and Karen S. Hamrrich,(1999), "Global Conditions Hurting Rural Economy: Rural Conditions and Trends, Rural Industry",(Economic Research Service, U.S. Department of Agriculture, Vol. 9, No. 3, June) .

[11] - Latife Ghalayini ,2011 The Interaction between Oil Price and Economic Growth Economic Department, Lebanese University, Beirut Lebanon, Middle Eastern Finance and Economics Issue 13

[12] - Energy Reports 6 (2020) 1057-1066 Contents lists available at sciencedirect Energy Reports ELSEVIER journal homepage: www.elsevier.com/locate/egyr Research paper Asymmetric effect of oil price on economic growth: Panel analysis of low-income oilimporting countries Motunrayo O. Akinsola ", Nicholas M. Odhiambo 217 Department of Eronomics. University of South Africa, Pretoria, South Africa.

[13] - Morsi, Fouad, (1990), Capitalism Renews Itself, Kuwait: World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts and Letters.

[14] - Al-Najafi, Salem Tawfiq (2001), Legacies of the Twentieth Century: An Economic Approach, Baghdad: House of Wisdom.

[15] - Watkness , G.C. (2006) . Oil scarcity : what have the past three decades revealed ?, Energy policy . vol. 13 . No.1 .

[16] - Celeveland , J Cutler and Kanfman . R.K, (2003), Oil Supply and oil politics : Deja ve all over again , Energy policy , vol.31 .

[17] - Ramcharran , Harri ; (2001) , opec's production unde fluctuating oil prices : further test of the target revenue theory , Energy Economics, vol. 23.

[18] - ITF,(2008), interim Report on crude oilo .

www.eftc.gov/pressroom/pressReleases/pr5520.08.html

[19] - Fattouh , Bassam; (2010) , Oil price Dynamics through the lens of 2002-2009 price cycle , oxford instate for energy studies WPM 39.

[20] - OPEC Annual statistical Bulletin (2005) .

[21] - Cabinet office,(2008), The rise and fall in oil prices:analysis of fundamental and financial drivers,A UK papers,Global Energy Teamjs,

www.cabinetoffice.gov.uk/reports/oil.aspx

[22] - Asian Development outlook ,(2005) . The challange of higher prices.

[23] - Hanke, steve , (2008) , Weak dollar and us petroleum reserves behind strong oil price , Globe Asia.

[24] - Querе´ , Agene's . Be'nassy,. Mignon Vale´r ie and penot, Alexis ; (2007) , China and the relationship between the oil price and the dollar, Energy policy , Vol 35.

[25] - Salles, Andre Assis,(2009), Expectation of crude oil prices and Exchanges Rate:some consideration,Fedral university of Rio de Janero .

[26] – Center for Political and Strategic Studies , 2003 . Oil and the Anglo – American War on Irak , ArabStrategic Report .

[27] - IMF C-D ROM,(2004).

www.imf.org/

حكم بيع العِينة عند المذاهب الأربعة

The ruling on selling a sample according to the four schools of thought

الباحثة: فاطمة عبد الله عوض[1]

Fatima Abdullah Awadh

المشرف: د.محمد عبد المجيد كرى آصلان[2]

جامعة بارتين – تركيا

كلية الدراسات الإسلامية

[1] طالبة ماجستير في الفقه بجامعة بارتن في تركيا، Fatimawasabi@gmail.com
[2] أستاذ مساعد في جامعة بارتن، كلية العلوم الإسلامية، قسم الفقه.
أوركيد: 0000-0003-0411-3961
akaraaslan@personel.bartin.edu.tr .
Asist. Professor Dr., Bartın University, Faculty of Islamic Sciences, Department of Islamic Sciences, Department of Fiqh, Bartın/
Türkiye, Orcid No: 0000-0003-0411-3961, akaraaslan@bartin.edu.tr.

الملخص

تناول البحث بيعا من البيوع المختلف فيها بين الفقهاء، ألا وهو بيع العينة، فعرّف البيع في اللغة والاصطلاح؛ ثم معنى العينة في معاجم اللغة وكتب الفقهاء، ثم استوعب هذا البحث مسألة بيع العينة تفسيراً وتصويراً فذكر أهم صور هذا البيع، ثم عرض أقوال الفقهاء وخلافهم في ذلك، كما بسط الأدلة للمانعين والمجيزين لهذا البيع مع وجه الاستدلال، وناقشها، وانتهى البحث إلى بيان الرأي الراجح في هذا البيع، وجاءت الخاتمة بأهم النتائج بعد دراسة هذا البيع.

الكلمات المفتاحية: العينة، الربا، البيع الآجل، بيع العينة، صور العينة

Abstract

The research dealt with a sale that is disputed among jurists, namely the sale of ‘inah. It defined the sale in language and terminology; then the meaning of ‘inah in language dictionaries and books of jurists. Then this research covered the issue of the sale of ‘inah, explaining and describing it. It mentioned the most important forms of this sale, then presented the statements of jurists and their disagreement on that. It also expanded the evidence for those who forbid and permit this sale with the evidence and discussed it. The research ended with stating the prevailing opinion on this sale. The conclusion came with the most important results after studying this sale.

Keywords

Inah, usury, deferred sale, sale of ‘inah, forms of ‘inah

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد جاءت الشريعة الإسلامية لحفظ مصالح العباد، فكل ما فيه مصلحة راجحة فهو مطلوب، وكل ما كان فيه مفسدة راجحة فهو ممنوع؛ لهذا بين الله جل جلاله لعباده ما يصلح دنياهم ومعاشهم، فأحل لهم البيع وحرم عليهم الربا، فما كان من البيع وعلى صورته فهو مما شرعه الله، وما كان من الربا وصوره فهو مما حرمه الله وتوعد عليه بالعقوبة، فيجب على المسلم أن يتحرى الحلال ويجتنب الحرام ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم:" مانهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم". أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد ورد في البيع صور عديدة، فمنها ما حرم لعدم اكتمال شرائطها ومستلزماتها، ومنها ما هو جائز لاكتمال الشروط والأركان، وجاءت صور قد اختلف فيها الفقهاء قديماً، فبعضهم أجازها وبعضهم حرمها.

ومن هذه الصور التي اختلف الفقهاء فيها: (حكم بيع العينة)، والذي سنتناوله بالدراسة في هذه المقالة.

المدخل: مفهوم البيع

تعريف البيع لغة:

والبَيْع: مقابلة شيء بشيء، بإعطاء المُثْمَن وأخذ الثّمن،[1] ويسمى الشراء بيعاً، فيقال للبيع: الشراء، وللشراء: البيع، يقال: بعت الشيء بمعنى شريته، ويقال: شريت الشيء بمعنى شريته وبعته، والابْتِياعُ: الاشْتراء. والتبايع مثله، وفي الحديث: " لا يَخْطُب الرجلُ على خِطْبَةِ أخيه، ولا يَبِعْ على بَيْعِ أخيه "، يعني لا يشتري على شراء أخيه. (''الباحث العربي – معنى كلمة بيع''). [(2)]

ويسمى كل واحد من المتعاقدين بائعاً أو بيّعاً، إلاّ أن العرف قد جرى على أنّ البائع هو مَن يبذل سلعته للمشتري. [(3)].

---

[1] **ابن منظور**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الإفريقي، لسان العرب، (ت ٧١١هـ)، بيروت، دار صادر،
ط 3، ١٤١٤هـ، (8/ 23). **الفيومي**، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ت نحو ٧٧٠ هـ، المكتبة العلمية، بيروت، (1/ 69).
الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، (3/ 1189).
ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، مجمل اللغة، (ت ٣٩٥هـ)، دراسة: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠٦،2هـ – ١٩٨٦م، (ص140).

[2] **الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، (ت 666هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1403هـ–1983م، (28/1)، مادة (باع).**

[3] **ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (ت970هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ– 1997م، (277/5).**

وإذا كان الأصل في البيع مبادلة مال بمال،[1] فإنه قد يطلق البيع على العقد مجازا؛ لأنه سبب التمليك والتملك.[2]

تعريف البيع في اصطلاح الفقهاء:

تعدّدت تعريفات البيع في كتب الفقه:

فعرّف الحنفية البيع بأنه: مبادلة مال بمال على وجه مخصوص أو هو مبادلة شيء مرغوب فيه بمثله على وجه مفيد مخصوص أي بتعاطٍ أو ايجاب.

وعرّفه غيرهم بأنه: عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة لا على وجه القربة.

فيتضح من هذه التعاريف أن البيع يكون بمبادلة مال بمال ولو في الذمة، أو منفعة مباحة على التأبيد بقصد التملك، بما يدل عليه من صِيَغ القول والفعل سواء أكان بالإيجاب والقبول الرسمي أو المعاطاة وهو المنتشر بين الناس.

تعريف العينة

---

[1] **الراغب الأصفهاني**، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف، المفردات في غريب القرآن، (ت ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط1- ١٤١٢ هـ، . دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، (ص155). **الأزهري**، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ٢٠٠١م، (3/ 150). **ابن الأثير**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، (1/ 173).

[2] **مرجع سابق، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (1/ 69)**

العينة لغة:

العينة: خيار الشيء جمعها عين، والعينة: بكسر العين: السلف، وخيار المال.
وأعتان الرجلُ إذا اشترى الشيء بنسيئة، قَالَ الْخَلِيل: وَهِيَ زَيادته، وَهَذا الذِي ذَكَرَه الخَلِيل صَحِيح; لِأَن الْعِينَة لَا بُد أَنْ تَجر زِيادَة. وَيقَال من الْعِينَة: اعتَان. يُقَال أَخذت مَالِي بِعَينِه وَالْمَعْنَى أَخَذت عَيْن مَالِي، وَالعَين النقد يقَال اشتَريت بِالدَيْن أَو بِالْعَيْن، وبِعته عَيْنا بِعَيْن أَيْ حَاضِرا بِحَاضِر، وَعَاينته معَاينة وَعِيَانا وَعَينَ التاجِر تَعْيِينًا، وَالِاسْم الْعِينَة بِالْكَسْر. والعين والعينة: الربا
وسميت عينة لحصول النقد لصاحب العينة، فالعين هو المال الحاضر من النقد، والمشتري إنما يشتري العينة ليبيعها بعين حاضرة تصل إليه عاجلة، أي تحصل له فوراً. [1]

العينة في اصطلاح الفقهاء:

اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف العينة؛ وذلك بحسب الصور التي رسمت للعينة، إلاّ أن الفقهاء متفقون في كثير من الأمور بالنسبة للعينة، ويتضح ذلك من خلال تعريفاتهم لها:

فقد عرفها فقهاء الحنفية رحمهم الله فقالوا العينة هي: (بيع العين بثمن زائد نسيئة، ليبيعها المستقرض بثمن حاضر أقل ليقضي دينه) [2].

---

[1] ***الفيروز آبادي*، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر الشيرازي، القاموس المحيط، ط3، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، 1413هـ، 1993م، ص1240. لسان العرب مادة عين (298/13)، (13/ 306). ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، (ج4/ ص 204). مرجع سابق، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (ج2/ص 440)، بتصرف. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 334).**

[2] **ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢ هـ)، رد المحتار على الدر المختار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (وصورتها دار الفكر – بيروت)، ط2، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦، (279/4).**

وعرّف المالكية العينة: بأن يظهر العاقدان فعل ما يجوز ليتوصلا به إلى ما لا يجوز[1].

وقال الرافعي من الشافعية العينة: هي أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبضه للثمن ويكون بأقل من ذلك نقدا»[2]

وعرفها الحنابلة بأنها:(بيع سلعة بثمن مؤجل ثم شراؤها من قبل بائعها بثمن حال أقلّ مما باعها به) [(3)].

والملاحظ على تعريفات الفقهاء للعينة أنهم متفقون على أن العينة عقد بيع يقوم به طرفان بائع ومشتري، ومقصود البيع الحصول على ربح من قبل البائع، وحصول الثمن للمشتري.

وعليه: يمكن القول في تعريف العينة بأنه:

بيع يكون المراد منه حيلة للقرض بالربا، بأن يبيع رجل شيئاً بثمن نسيئة أو لم يقبض، ثم يشتريه في الحال.[4]

صورة بيع العينة:

---

[1] **ابن جزي الكلبي**، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الغرناطي، القوانين الفقهية، (ت ٧٤١هـ)، (ص171).

[2] **الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، المحقق: علي معوض – عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ – 1997م، (8/ 231). أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روضة الطالب، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتاب الإسلامي، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، 1422 هـ، 2000م، (158/5).**

[3] **الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبدة، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ط2، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، (122/4).**

[4] **الزُّحَيْلِيّ**، د. وَهْبَة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط4، دمشق (5/ 3501).

وإذا كان الحكم على الشيء فرع عن تصوّره كما قرر الأصوليون فلا بد من معرفة صورة بيع العينة حتى نستطيع معرفة حكمه التكليفي. والذي ينظر في كتب الفقه يلاحظ أن لبيع العينة صور متنوعة أشهرها:

أن يبيع الرجل سلعة بثمن إلى أجل معلوم، ثم يشتريها بثمن آخر إلى أجل آخر، أو يشتريها نقداً بثمن أقل، وفي نهاية الأجل الذي حدد في العقد الأول يدفع الثمن الأول كله، فيكون الفرق بين الثمنين فائدة أو يكون ربا للبائع الأول صاحب المتاع الذي يبيع بيعاً صورياً. وتؤول العملية إلى قرض عشرة، لرد خمسة عشر، والبيع هنا وسيلة صورية إلى الربا.

ومثاله: أن يبيع شخص لآخر سلعة باثنتي عشرة ليرة مؤجلاً دفعها إلى شهر مثلاً، ثم يبيع المشتري هذه السلعة نفسها – قبل أو بعد تسلمه– إلى بائعه الأول بعشر ليرات تدفع حالاً إلى المشتري، وفي نهاية الأجل المحدد لدفع الثمن في العقد الأول يدفع المشتري كامل الثمن وهو (12) ليرة، فيحصل لرب السلعة ربح درهمين بهذه التجارة ويحصل للمستقرض قرض عشرة، فيكون الفرق بين الثمنين فضلاً لصاحب السلعة التي بيعة بيعاً صورياً، والعملية كلها للتحايل على الإقراض بالربا عن طريق البيع والشراء.[1]

---

[1] **مرجع سابق، رد المحتار على الدر المختار، (5/ 326).**

بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ)، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠، (8/ 461).

الحطاب الرُّعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد، (ت ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢، (404/4). المَرْداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد (ت ٨٨٥ هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - د عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥(11/ 191).

الحكم الفقهي لبيع العينة:

اختلف الفقهاء في حكم هذا البيع، ويمكننا أن نجمل **الخلاف في قولين:**

القول الأول: القائلون بالتحريم:

وهو مذهب أبي حنيفة والمالكية والحنابلة الذين قالوا بتحريم بيع العينة وبطلانه، وبيان هذا القول:

قال أبو حنيفة: هو عقد فاسد إن خلا من توسط شخص ثالث بين المالك المقرض والمشتري المقترض، فيكون تفسيرها «أن يجعل المقرض والمستقرض بينهما ثالثا فيبيع صاحب الثوب باثني عشر من المستقرض، ثم إن المستقرض يبيعه من الثالث بعشرة ويسلم، ثم يبيع الثالث من المقرض بعشرة ويأخذ منه عشرة ويدفعها إلى المستقرض فتندفع حاجته، وإنما خللا ثالثا تحرزا عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن».[1]

قال الكمال من الحنفية في الفتح ما حاصله: «ثم الذي يقع في قلبي أن ما يخرجه الدافع إن فعلت صورة يعود فيها إلى البائع جميع ما أخرجه أو بعضه كعود الثوب في الصورة المارة، وكعود العشرة في صورة إقراض الخمسة عشر فمكروه، وإلا فلا كراهة، بل خلاف الأولى، ولا بأس في هذا؛ فإن الأجل قابله قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه دائما، بل هو مندوب، وما لم ترجع إليه العين التي خرجت منه لا يسمى بيع العينة؛ لأنه من العين المسترجعة لا العين مطلقا وإلا فكل بيعٍ بيعُ العينة».[2]

وذكر ابن رشد من المالكية ثلاثة أوجه للعينة: جائزة ومكروهة ومحظورة.

---

[1] **ابن مَازَةَ البخاري**، برهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر الحنفي، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، (ت ٦١٦ هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، (7/ 139). مرجع سابق، البناية شرح الهداية (8/ 461).

[2] **ابن الهمام**، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ)، فتح القدير، شركة مكتبة ومطبعة مصفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (وصَوّرتها دار الفكر، لبنان)، ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م (7/ 213).

مرجع سابق، حاشية ابن عابدين = رد المحتار (5/ 326).

فالعينة الجائزة أن يطلب السلعة فلا يجدها، كأن يمر الرجل بالرجل من أهل العِينَةِ فيقول له: هل عندك سلعة كذا أبتاعها منك؟ فيقول له: لا، فيصرف عنه على غير مواعدة فيشتري تلك السلعة التي سأله عنها، ثم يلقاه فيخبر أنه قد اشترى السلعة التي سأله عنها، فيجوز له أن يبيعها بما شاء نقدا أو نسيئة بمثل ما اشتراها به أو أقل أو أكثر.

والعينة المكروهة: لو قال له اشتر لي سلعة وأنا أربحك فيها ولم يسم الثمن فهذا مكروه وليس بحرام. أو أن يقول: خذ بمائة ما بثمانين، أي أن يقول الرجل لمن سأله سلف ثمانين بمائة لا يحل لي أن أعطيك ثمانين في مئة، ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون خذ مني بمائة ما أي سلعة إذا قومت كانت بثمانين، فهذا مكروه أيضاً.

والعينة المحظورة: أن يقول رجل لآخر: اشتر لي السلعة الفلانية بكذا إلى أجل، وأنا أبيعها منك نقدا بكذا وأربحك فيها، مثل أن يقول: اشترها بعشرة، وأعطيك فيها خمسة عشر، إلى أجل، فإن هذا يؤول في رأي الإمام مالك إلى الربا؛ لأن مذهب مالك النظر إلى ما خرج عن اليد، ودخل فيه، ويلغي الوسائط، فكأن هذا الرجل أعطى الأحد عشرة دنانير، وأخذ منه خمسة عشر ديناراً إلى أجل، والسلعة واسطة ملغاة.[1]

وقال المَرْداوي من الحنابلة: «أن من با ع سلعة بنسيئة، لم يجز أن يشتريها بأقل مما باعها نقداً، إلا أن تكون قد تغيرت صفتها. هذه مسألة العينة، وفعلها محرم على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب ».[2]

القول الثاني: القائلون بالجواز:

[1] **مرجع سابق،** مختصر خليل (ص151). الخرشي، شرح مختصر خليل (5/ 106). **ابن جزي الكلبي،** أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، المحقق: ماجد الحموي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1434 – 2013م، (ص171). **ابن رشد الحفيد،** أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، د.ط، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م، (3/ 161).

[2] **المرداوي، لإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (11/ 191).**

ذهب الشافعية والظاهرية ومحمد بن الحسن من الحنفية إلى صحة هذا البيع مع الكراهة؛ بل إن أبا يوسف من الحنفية لم يكره هذا البيع، وعدّه صحيحاً، «قال أبو يوسف: لا يكره هذا البيع؛ لأنه فعله كثير من الصحابة وحمدوا على ذلك ولم يعدوه من الربا ».[1]

ومن عبارات الشافعية التي ذكرها المزني في مختصره حيث صدّر الكلام على المسألة بقوله: «ولا بأس أن يبيع السلعة إلى أجلٍ ثم يشتريها من المشتري..». [(2)]

وصرح الشافعية بقولهم «وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلف في حله كالحيل المخرجة من الربا»[3].

وجاء في كتاب الأم للإمام الشافعي: «فإذا اشترى الرجل من الرجل السلعة، فقبضها، وكان الثمن إلى أجل، فلا بأس أن يبتاعها من الذي اشتراها منه، ومن غيره، بنقد أقل، أو أكثر مما اشتراها به، أو بدين كذلك، أو عرض من العروض ساوى العرض ما شاء أن يساوي، وليست البيعة الثانية من البيعة الأولى بسبيل» [(4)].

وعلّل محمد بن الحسن من الحنفية كراهته لهذا البيع فقال: «هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذميم، اخترعه أكلة الربا».[5]

---

[1] **الكمال بن الهمام**، فتح القدير (7/ 212).

[2]) **المزني**، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم (ت ٢٦٤هـ)، مختصر المزني، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، (201/2). **الروياني**، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ)، بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية, ط1, بيروت، ٢٠٠٩ م، (4/ 574) .

[3] **الرملي**، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، (3/ 477). **النووي**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط3، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، (3/ 421).

[4]) **الشافعي**، محمد بن إدريس أبو عبد الله [150 -204 هـ]، كتاب الأم، دار المعرفة، ط 2، بيروت- 1393هـ، (69/3).

[5] الكمال بن الهمام، فتح القدير (7/ 213). حاشية ابن عابدين = رد المحتار (5/ 325).

وهو مكروه أيضاً؛ لما يكون فيه من الإعراض عن مبرة الإقراض مطاوعة لشح النفس.[1]

أدلّة القول الأوّل:

من السنّة النبويّة:

الحديث الأول : حديث أبي العالية، «عن أمه العالية ، قالت: خرجت أنا وأم محبة إلى مكة فدخلنا على عائشة فسلمنا عليها ، فقالت لنا: «من أنتن؟» ، قلنا: من أهل الكوفة ، قالت: فكأنها أعرضت عنا ، فقالت لها أم محبة: يا أم المؤمنين كانت لي جارية وإني بعتها من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه ، وإنه أراد بيعها فابتعتها منه بستمائة درهم نقدا ، قالت: فأقبلت علينا ، فقالت: «بئسما شريت وما اشتريت ، فأبلغي زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب» ، فقالت لها: أرأيت إن لم آخذ منه إلا رأس مالي؟ ، قالت: " {فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف} [البقرة: 275] "».[2]

وجه الاستدلال:

---

[1] المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، (ت ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (3/ 94). الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الحنفي (ت ٧٤٣ هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، ط1، القاهرة، ١٣١٣ هـ، (4/ 163).

[2] **الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان، (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، (3/ 477). الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت ٢١١ هـ)، المصنف، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، (8/ 18).

والاستدلال بهذا الحديث من وجوه، هي:

1. تغليظها – رضي الله عنها –في القول، حيث سمت ذلك بيع سوء وشراء سوء، والفاسد هو الذي يوصف بذلك لا الصحيح.
2. تلاوتها لآية الربا يدل على أن ذلك كان عندها من الربا؛ لأن الثمن الثاني يصير قصاصا بالثمن الأول، فبقي من الثمن الأول زيادة لا يقابلها عوض في عقد المعاوضة، وهو تفسير الربا.
3. أنها ألحقت بزيد وعيدا لا يوقف عليه بالرأي، وهو بطلان الطاعة، فلما أبطلت عائشة رضوان الله عليها البيع وجهاد زيد لم يجز أن يكون عن اجتهاد منها، بل عن نص وتوقيف، ولا يلتحق الوعيد إلا بمباشرة المعصية، فدل على فساد البيع؛ لأن البيع الفاسد معصية.[1]

الحديث الثاني: قوله صلّى الله عليه وسلم: ««إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ، وَتَبَايَعُوا بِالْعِينَةِ، وَتَبِعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ أَرْسَلَ اللهُ عَلَيْهِمْ ذُلًّا لَا يَرْفَعُهُ عَنْهُمْ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِينَهُمْ»[2]. قال ابن القطان «وللحديث طريق أحسن من هذا، بل هو صحيح».[3]

---

[1] **الكاساني**، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، (5/ 199).

الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي تاريخ: ١٤٠٥ هـ، بيروت، (2/ 185).

القاضي عبد الوهاب، أبو محمد بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، (2/ 560).

[2] **الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2، (12/ 433).**

[3] **ابن القطان**، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٢٨هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المحقق: د. الحسين آية سعيد، دار طيبة، ط1، الرياض، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م، (5/ 295).

وفي رواية: عن عبد الله بن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا تبايعتُم بالعِينَةِ، وأخذتم أذنابَ البقرِ، ورضيتُم بالزَّرْع، وتركتُم الجهادَ، سَلَّط اللهُ عليكم ذُلاً لا ينزِعُه حتى تَرجِعُوا إلى دينكم».[1]

وجه الاستدلال: ذكر الوعيد والعقوبات في الحديث، والوعيد يدل على التحريم.[2]

الحديث الثالث: قوله صلى الله عليه وسلم «لا تبع ما ليس عندك».[3]

وجه الاستدلال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم تثبت ملكيته كاملة للإنسان، ومن بيع ما ليس عندك بيع العينة.[4]

من المعقول:

استدلوا بالقياس على الذرائع التي منعها الشرع بجامع أن الأغراض الفاسدة في كل منها هي الباعثة على عقدها، لأنه المحصل لها، ووسائل الحرام حرام، فيمنع هذا البيع، للتهمة وسداً للذرائع؛ لأنه ذريعة إلى الربا، وبه يتوصل إلى إباحة ما نهى الله عنه، فلا يصح، وقد عاقب الله تعالى أهل السبت بصنيعهم.[5]

---

[1] **أبو داود** سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ – ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرناؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، (5/ 332). **الإمام أحمد بن حنبل** (١٦٤ – ٢٤١ هـ)، المسند، المحقق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، (9/ 396).

[2] **الجصاص، أحكام القرآن (4/ 315).**

[3] **ابن ماجة،** أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت، (3/ 308).

[4] **القرطبي،** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت ٤٦٣هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، المحقق: محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط2، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠م، (2/ 672).

[5] **ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (٥٤١ – ٦٢٠ هـ)، المغني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة، الرياض، ط3، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، (6/ 154)، البهوتي، منصور بن يونس الحنبلي**

ووجه الربا فيه – كما يقول الزيلعي من الحنفية – أن الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه، فإذا أعاد إليه عين ماله بالصفة التي خرج عن ملكه، وصار بعض الثمن قصاصا ببعض، بقي له عليه فضل بلا عوض، فكان ذلك ربح ما لم يضمن، وهو حرام بالنص.[1] وعلل المالكية عدم الجواز بأنه سلف جر نفعاً، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا وممنوع.[2]

أدلّة القول الثاني:

استدلوا على صحة هذا البيع بعموم النصوص الواردة في مشروعية البيع، وقد تحقق هنا ركن العقد، وهو الإيجاب والقبول الصحيحان، فاعتمدوا على ظاهر عقد المتبايعين، ولم يعتبروا النية، فحكموا بصحته عملاً بمقتضى آية: {وأحل الله البيع}[3].

ومن أدلتهم أيضاً أنه لا عبرة في إبطال العقد بالنية التي لا نعرفها لعدم وجود ما يدل عليها، أي أن القصد الآثم مرجعه إلى الله، والحكم على ظاهر العقد شيء آخر، لذا فإنه يحمل العقد على عدم التهمة.[4]

واستدل له بأنه ثمن يجوز بيع السلعة به من غير بائعها، فيجوز من بائعها، كما لو اشتراه بسلعة أو بمثل ذلك الثمن أو أكثر، ولم يأخذوا بالأحاديث المتقدمة.[5]

(ت ١٠٥١ هـ)، كشاف القناع عن الإقناع، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، السعودية، ط1(١٤٢١ – ١٤٢٩ هـ)، (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ م)، (8/ 76).

[1] **الزيلعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، (4/ 54). ابن عابدين، رد المحتار 4 / 115.**

[2] **الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (ت ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، د.ط، د.ت ،3 / 89.**

[3] **البقرة 2، 275.**

[4] النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، المجموع شرح المهذب، (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي)، القاهرة، (10/ 155)، الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (5/ 3456).

[5] الرافعي، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير (8/ 232).

وانتقدوا أدلة القول الأول من وجوه:

يلاحظ أن أبا حنيفة خالف أصله الذي يقتضي القول بصحة هذا العقد، وهو أن المعتبر في العقود: هو الألفاظ دون النيات، لأن نية الغرض غير المباح شرعاً مستترة، فيترك أمرها إلى الله وحده يعاقب عليها صاحبها، مادام أثم بنيته، وهذا بخلاف مذهب الإمام أحمد الذي يتشدد بحق في رعاية النية والقصد دون اللفظ.[1]

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن أبا حنيفة خالف أصله السابق الذي يقتضي القول بصحة هذا العقد وذلك استحساناً بنص حديث قصة زيد بن أرقم، ولأن الثمن إذا لم يستوف لم يتم البيع الأول، فيصير البيع الثاني مبنياً عليه، فليس للبائع الأول أن يشتري شيئاً ممن لم يتملكه بعد، فيكون البيع الثاني فاسداً؛ ولهذا عُرّف بيع العينة بأنه بيع ما ليس عندك.[2]

الرد على الحديث الأوّل:

انتقد الشافعي الاستدلال بالحديث الأول، (حديث أبي العالية، عن عائشة) بأنه: لا يثبت، وفيه مجهولتان المرأة وأم محبة، وأيضاً فإن زيداً قد خالفها، وإذا اختلف الصحابة فمذهبنا القياس.[3]

---

[1] ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١ هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: أبو عبيدة
مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، ١٤٢٣ هـ، (4/ 447).

[2] **ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين (5/ 174). الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (5/ 3455).**

[3] **الروياني، بحر المذهب (4/ 574).**

الرد على الحديث الثاني:

أورد ابن رسلان عن ابن حجر أن إسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول؛ لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحًا؛ فالأعمش مدلس، ولأنه لم يذكر سماعه من عطاء، وعطاء يحتمل هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر فرجع إلى الإسناد الأول وهو المشهور.[1]

كما انتقد الاستدلال بالحديث بأن دلالة الحديث على التحريم غير واضحة؛ لأنه قرن العينة بالأخذ بأذناب البقر والاشتغال بالزرع – وذلك غير محرم – وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم.[2]

مناقشة أدلة القول الثاني:

اعترض القائلون بالتحريم على القائلين بالجواز بأن ما اعتمدوا عليه من ظاهر البيع مردود؛ لأن الظاهر إنما يعمل به إذا لم تقم قرينة تفيد غيره، وههنا قرينة العرف المعهود، وغلبة قصد الناس إلى المحرم، والشيء المتعارف ينزل منزلة الشرط المنصوص، فكان ذلك من أقوى القرائن التي يجب العمل بها؛ لأنها تجعل الظاهر من أمر البائعين هو التذرع إلى المحرم، فإبطال بيعهما هو مقتضى الظاهر.[3]

ومن غير المعقول أن تحظر الشريعة الربا ثم تفتح باب التحيل عليه بتسويغ بيع كبيع العينة على النحو الذي رأينا، فهذا يناقض مقصد الشريعة من تحريم الربا، ويعود على أصله بالنقض.

---

[1] ابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ). شرح سنن أبي داود، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي، ط1، مصر، ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م، (14/ 380).

[2] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، ط1، مصر، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م، (5/ 246).

[3] الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (5/ 3457).

الترجيح:

بعد أن عرضت الأقوال والأدلة وبعض المناقشات لكل استدلال وقول، فإنه يظهر لي – والله أعلم – أن الراجح القول بعدم جواز العينة، وهو مذهب الجمهور، وذلك لعدة أسباب، منها:

١.أن العينة هي تحايل واضح لأكل الربا الذي تكفل الله بالحرب ضد آكليه، فقال عزّ وجلّ: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله)[1].

٢. أن العبرة بالعقود المقاصد والمعاني لا الألفاظ والمباني، ولا شك أن مقصد بيع العينة هو أكل الربا عبر بيع سلعة بأجل وزيادة الثمن.

٣. القول بالمنع سداً للذرائع التي تفضي إلى انتشار الاستغلال، وزوال الخير والقرض الحسن بين الناس.

[1] سورة البقرة: 279/2.

الخاتمة:

وفي الختام، نصل إلى نتائج أهمها:

1. البيع مشروع، والأصل في المعاملات الإباحة ما لم يأت دليل بالتحريم.
2. لبيع العينة صور متعددة ذكرها الفقهاء، لكن أشهرها أن يبيع سلعة نسيئة ثم يشتريها من نفس المشتري حالاً بثمن أقل، وهذه التي تقصد بالعينة عند إطلاقها.
3. اختلف الفقهاء في حكم بيع العينة، ومذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة تحريم بيع العينة، لأنها

تحايل للحصول على الربا، ولورود الأدلة والنصوص عن النهي عنها، وذهب الشافعية والظاهرية إلى جواز بيع العينة مستدلين على ذلك بعموم آية البيع، واستصحاب أصل الحل للمعاملات.

4. نظر المانعون لمسألة العينة على أنها حيلة لأكل الربا، وحرموها سداً للذريعة، وإغلاقاً لباب التحايل للوصول إلى الربا والفائدة.
5. نظر المجيزون لمسألة العينة اكتمال الشروط والأركان للبيع، ولأن العقدان منفصلين فلا عبرة للتحريم في ذلك.
6. القول بتسويغ المعاملات القائمة على العينة، مبني على اعتبار شكلية العقود في أقصى درجاتها، والوقوف عند ظاهر الأشياء وعدم اعتبار مضامينها، وتحكيم الظاهر لا في الحكم بصحة العقود وفسادها فحسب، بل بحلها وحرمتها أيضاً، وهذا أمر لم يقل به أحد من الفقهاء، ويناقض أصول الشريعة والمنطق العقلي السليم.

وآخر دعوانا أن الحمدالله رب العالمين.

فهرس المصادر:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب الأخرى

1. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

2. ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٢٨هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المحقق: د. الحسين آية سعيد، دار طيبة، ط1، الرياض، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.

3. ابن الهمام، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١ هـ)، فتح القدير، شركة مكتبة ومطبعة مصفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٠ م.

4. ابن جزي الكلبي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، المحقق: ماجد الحموي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1434 – 2013م.

5. ابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ). شرح سنن أبي داود، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي، ط1، مصر، ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م.

6. ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، د.ط، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.

7. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢ هـ)، رد المحتار على الدر المختار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (وصورتها دار الفكر – بيروت)، ط2، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦م.

8. ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

9. ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، مجمل اللغة، (ت ٣٩٥هـ)، دراسة: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

10.ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (٥٤١ – ٦٢٠ هـ)، المغني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة، الرياض، ط3، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

11.ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١ هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، ١٤٢٣ هـ.

12.ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

13.ابن مَازَةَ البخاري، برهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر الحنفي (ت ٦١٦ هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

14.ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الإفريقي، لسان العرب، (ت ٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، ط 3، ١٤١٤هـ.

15.ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (ت970هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1997م.

16.أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ – ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرناؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

17.أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روضة الطالب، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتاب الإسلامي، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، 1422 هـ – 2000م.

18.أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ)، المسند، المحقق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

19.الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ٢٠٠١م.

20.بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ)، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

21.البهوتي، منصور بن يونس الحنبلي (ت ١٠٥١ هـ)، كشاف القناع عن الإقناع، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، السعودية، ط1(١٤٢١ - ١٤٢٩ هـ)، (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م).
22.الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، تاريخ: ١٤٠٥هـ، بيروت.
23.الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
24.الحطاب الرُّعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد، (ت ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
25.الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، حققه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
26.الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (ت ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، د.ط، د.ت.
27.الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، (ت 666هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1403هـ-1983م.
28.الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف، المفردات في غريب القرآن، (ت ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط1- ١٤١٢ هـ. دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت.
29.الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، المحقق: علي معوض - عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ - 1997م.
30.الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبدة، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ط2، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
31.الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت.
32.الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ)، بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، المحقق: طارق فتحي السيد, دار الكتب العلمية, ط1, بيروت، ٢٠٠٩ م.
33.الزُّحَيْلِيّ، د. وَهْبَة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط4، دمشق.

34.الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الحنفي (ت ٧٤٣ هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، ط1، القاهرة، ١٣١٣ هـ.
35.الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله [150 –204هـ]، كتاب الأم، دار المعرفة، ط 2، بيروت، 1393هـ.
36.الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، ط1، مصر، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
37.الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت ٢١١ هـ)، المصنف، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت.
38.الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2.
39.الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر الشيرازي، القاموس المحيط، ط3، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، 1413هـ، 1993م.
40.الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ت نحو ٧٧٠ هـ، المكتبة العلمية، بيروت.
41.القاضي عبد الوهاب، أبو محمد بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
42.القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت ٤٦٣هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، المحقق: محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط2، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
43.القليوبي، أحمد سلامة وأحمد البرلسي عميرة، حاشيتا قليوبي وعميرة، دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٥هـ.
44.الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
45.المرْداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد (ت ٨٨٥ هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي – د عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

46.المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني (ت ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

47.المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم (ت ٢٦٤هـ)، مختصر المزني، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م.

48.النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، المجموع شرح المهذب، (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي)، القاهرة.

49.النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

دور الترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية
دراسة حالة شركتي (التأمين الإسلامية والسودانية للتأمين وأعادة التأمين)

دراسة مقدمة ضمن مطلوبات الأوراق العلمية لنيل درجة الدكتوارة في ادارة لاعمال

إعداد الطالب : صديق محمد الصديق محمد

المستخلص

تناول هذه الدراسة " دور الترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية دراسة حالة شركتي (التأمين الإسلامية والسودان للتأمين وأعادة التأمين) . وتمثلث مشكلة الدراسة في أن الترويج لا يجد الاهتمام الكافي من قبل إدارات معظم الشركات علي الرغم من أنه أصبح واحداً من أهم الوسائل التوصيلية للمنتج في العصر الحالي. من تتمثل أهمية الدراسة في أنه الموضوع الأول علي حد علم الباحث الذي يتطرق للترويج في القطاع التأميني في شركتي (التأمين الإسلامية والسودان للتأمين وأعادة التأمين).توفر الدراسة معلومات وبيانات تعين متخذي القرار في شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين حول تحقيق أهدافها في الربحية وزيادة حصتها السوقية. وهدفت الدراسة الي معرفة أثر المزيج الترويج يفي تحقيق كفاءة الأداء بدراسة تطبيقية على قطاع التأمين بصفة عامة وشركة شيكلن للتأمين بصفة خاصة. وابراز دور الترويج كأداة تسويقية فاعلة في مجال القطاع التأميني.وكما جاءت فروض هذه الدراسة متمثلة في الفرضية الرئيسية الاولى : يوجد دور للترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان، الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد دور للترويج في زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان. وأتبع البحث الوصف التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع حيث يتم الاستفادة من المعلومات الواردة في الوصفي للخلفية النظرية للموضوع.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :أثبتت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الدعاية في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان بالشركة السودانية للتامين والشركة الاسلامية للتامين المحدودة موضوع الدراسة. أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الاعلان في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان بالشركة السودانية للتامين والشركة الاسلامية للتامين المحدودة موضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها : ضرورة إجراء دراسات لقياس اتجاهات العملاء نحو أهمية عناصر المزيج الترويجي خلال فترات زمنية متقاربة لمعرفة أي تغيرات في تحديد الأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي..يجب تشجع الإدارة على تفحص مقترحاتها للتغيير بشكل متعمق وبجدية للتأكد من أنها مناسبة، وتجعل القائمين على التغيير أكثر دقة واستعداداً وتهيئة. ضرورة المساعدة على اكتشاف بعض مجالات وأماكن الصعوبات والمشكلات التي يحتمل أن يسببها الترويج وبذلك تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات الوقائية قبل أن تتفاقم المشكلة.

Abstract

This study deals with "The role of promotion in achieving marketing performance efficiency and increasing market share, a case study of the companies (Islamic Insurance and Sudan Insurance and Reinsurance). The problem of the study is that promotion does not receive sufficient attention from the managements of most companies, although it has become one of the most important means of communicating the product in the current era. The importance of the study lies in the fact that it is the first topic, to the researcher's knowledge, that addresses promotion in the insurance sector in the companies (Islamic Insurance and Sudan Insurance and Reinsurance). The study provides information and data that help decision-makers in Shikan Insurance and Reinsurance Company in achieving its goals in profitability and increasing its market share.

The study aimed to know the impact of the promotional mix in achieving performance efficiency - an applied study on the insurance sector in general and Shekelin Insurance Company in particular. And to highlight the role of promotion as an effective marketing tool in the insurance sector. The hypotheses of this study were represented in the first main hypothesis: There is a role for promotion in achieving marketing performance efficiency in Sudanese insurance companies, the second main hypothesis: There is a role for promotion in increasing the market share in Sudanese insurance companies. The research was followed by an analytical description that is consistent with the nature of the topic, as the information contained in the descriptive is used for the theoretical background of the topic.

The study reached a number of results, the most important of which are: The results of the study proved that there are statistically significant differences between the role of advertising in achieving marketing performance efficiency and increasing market share in Sudanese insurance companies, the Sudanese Insurance Company and the Islamic Insurance Company Limited, the subject of the study. The results of the study showed that there are statistically significant differences between the role of advertising in achieving marketing performance efficiency and increasing market share in Sudanese insurance companies, the Sudanese Insurance Company and the Islamic Insurance Company Limited, the subject of the study.

The study reached a number of recommendations, the most important of which are: the necessity of conducting studies to measure customer attitudes towards the importance of promotional mix elements over close periods of time to identify any changes in determining the relative importance of

promotional mix elements. Management should be encouraged to examine its proposals for change in depth and seriously to ensure that they are appropriate, and to make those responsible for change more accurate, prepared and ready. The necessity of helping to discover some areas and places of difficulties and problems that promotion may cause, so that management can take preventive measures before the problem worsens.

مقدمة:

بدأت معظم الدول تدرك أهمية دراسة وتطبيق المفاهيم التسويقية الحديثة ،ومن المعروف ان الترويج يعتبر من اهم عناصر المزيج التسويقي،كما يعتبر الأداة الفعالة التي تستخدمها الشركات في تحقيق الاتصال مع البئية الخارجية وماتحتويه من جماعات كالمستهلكينوالمنافسين بهدف خلق صورة ذهنية جيدة للشركات ومنتجاتها، ويتوقف نجاح الشركات في تحقيق أهدافها في الربحية والنمو والتطوروزيادة حصتها السوقية علي فاعلية أساليب وطرق الترويج المطبقة وكفاءة الأداء التسويقي فيها ،فالترويج من هذا المنطلق هو كافة الجهود التسويقية التي تقوم بها هذه الشركات لايصال ما لديها من معلومات عن منتجاتها ومزايا تلك المنتجات لعملائها بهدف إثارة اهتمامهم واقناعهم لشراء تلك المنتجات لقدرتها علي تلبية رغباتهم واشباع احتياجاتهم.فالترويج واختيار المزيج الترويجي المناسب يعتبر عنصر مهم ورئيسى في استراتجية الأداء التسويقيوزيادة الحصة السوقية للشركة المعنية التى تسعي للربحية بل وتقيس من خلاله مدى قدرتها على البقاء والمحافظة على حصتها السوقية في ظل الاستفادة من مزايا ومكاسب الترويج ، فالبيئة التسويقية باتت تتسم بالتغير المستمر والتطور في ظل العولمة وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية مما يتعين على الشركات الحديثة خاصة الشركات العاملة في قطاع التأمين إتباع أساليب حديثة للترويج. تأسيساً على ما سبق ؛ يعتبر الترويج من اهم عناصر المزيج التسويقي في عصرنا الحاضر، والذي يعول عليه كثيراً في زيادة الحصة السوقية للشركات ، لذلك تهتم هذة الدراسة بدراسة الآثار المترتبة علي تبني سياسة ترويجية فاعلة في شركات التأمين في السودان.

مشكلة الدراسة:

وتتمثل مشكلة الدراسة في أن الترويج لا يجد الاهتمام الكافي من قبل إدارات معظم الشركات علي الرغم من أنه أصبح واحداً من أهم الوسائل التوصيلية للمنتج في العصر الحالي ، كما أن ذات الإدارات ينقصها

التخطيط السليم لسياساتها وتنسيق استراتيجياتها التسويقية بالصورة التي تحقق أهدافها المتمثلة في زيادة حصصها السوقية سوى الآنية أو المتوسطة أو طويلة الأجل.

وتتمحور مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية : ما مدى أهمية دلالة العلاقة بين وسائل الترويج المختلفة (المزيج الترويجي) المتبعة في شركات التأمين؟ما هي أهمية مؤشرات قياس الأداء التسويقي في ظل العلاقة الرابطة بينها وبين عناصر الترويج؟ هل هنالك علاقة دالة بين الترويج والاستراتيجية التسويقية المتبعة في شركات التأمين؟هل هنالك أوجه خلاف بين رأي المستقصيين حول أهمية الترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية لشركات التأمين يمكن عزوها إلى متغيرات الجنس ، العمر ، المؤهل الأكاديمي والخبرة؟

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة الي معرفة أثرالمزيج الترويجيفي تحقيق كفاءة الأداء بدراسة تطبيقية على قطاع التأمين بصفة عامة وشركتي (التأمين الإسلامية وشركة السودان للتأمين وإعادة التأمين) بصفة خاصة.
- ابراز دور الترويج كأداة تسويقية فاعلة في مجال القطاع التأميني.
- تحديد الآثار المترتبة علي وسائل الترويج المتبعة بواسطة شركتي (التأمين الإسلامية وشركة السودان للتأمين وإعادة التأمين).
- تحديد مدي تأثير كل وسيلة من وسائل الترويج المطبقة في شركات التأمين وإعادة التأمين في زيادة حصتها السوقية ومن ثم تحقيق أهداف الشركة.

أهمية الدراسة:

- تبرز اهمية الدراسة في أنه الموضوع الأول علي حد علم الباحث الذي يتطرق للترويج في القطاع التأميني في شركتي (التأمين الإسلامية وشركة السودان للتأمين وإعادة التأمين).
- توفر الدراسةمعلومات وبيانات تعين متخذي القرار في شركتي (التأمين الإسلامية وشركة السودان للتأمين وإعادة التأمين) حول تحقيق أهدافها في الربحية وزيادة حصتها السوقية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الاولى : يوجد دور للترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان

الفرضيات الفرعية :

- يوجد دور الاعلان في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان
- يوجد دور الدعاية في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان

- يوجد دور العلاقات العامة في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان
- يوجد دور البيع الشخصى في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان
- يوجد دورتنشيط المبيعات في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان
- يوجد دور البيع المباشر في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي بشركات التامين السودان

الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد دور للترويج في زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان:

الفرضيات الفرعية :

- يوجد دور الاعلان في زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان
- يوجد دور الدعاية في زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان
- يوجد دور العلاقات العامة في زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان
- يوجد دور البيع الشخصى في زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان
- يوجد دور اتنشيط المبيعاتى في زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان.
- يوجد دور للبيع المباشر زيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي : تستخدم هذه الدراسة شركتي (التأمين الإسلامية وشركة السودان للتأمين وإعادة التأمين) كدراسة ميدانية, لجمع أكبر قدر من الحقائق المتعلقة بالحالة, لتفسير الظواهر محل الدراسة , والخروج بأحكام عامة لها قابلية منطقية للتطبيق علي الحالات المماثلة لها.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

إجراء الدراسة الميدانية على مستويين: المستوى الأول: ويشمل العاملين في شركتي (التأمين الإسلامية ، السودان للتامين وإعادة التامين المحدودة) بالسودان حيث يبلغ عددهم (100). المستوى الثاني: ويشمل العملاء الدائمين المتعاملين مع شركتي (التأمين الإسلامية ، السودان للتامين وإعادة التامين المحدودة) خلال سنوات الدراسة. ، حيث يبلغ عددهم (50).

المبحث الأول

مفهوم الترويج وأهميته وظائفة واهدافة

أولاً : مفهوم الترويج :

الترويج هو العنصر الرابع من عناصر المزيج التسويقي,وتسعي المنظمات الانتاجية والحديثة إلى اعطائه أهمية كبيرة ، وتقوم بتخصيص ميزانية ترويجية في برامجها السنوية تصل في بعض الأحيان إلى 5% من اجمالي المبيعات,وهذا الاهتمام ناتج من كون هذا العنصر هو الذي يقوم بايصال المعلومات إلى المستهلكبن الحاليين والمرتقبين عن منتجاتها وخدماتها ([1])

اضافة إلى دور الترويج الحيوي في اثارة الاهتمام بالخدمات والمنتجات وخاصة عندما تكون هناك خدمات ومنتجات أخرى منافسة في السوق, وهذا الأمر يجعل المستهلك يقوم بمقارنتها مع غيرها ومعرفة الخصائص والمنافع ، وبناء علي ذلك يقوم باتخاذ القرار الشرائي المناسب.

إن كلمة (ترويج) مشتقة من الكلمة العربية(روج للشئ) أي عرّف به ، وهذا يعني أن الترويج هو الاتصال بالآخرين وتعريفهم بأنواع السلع والخدمات التي بحوزة البائع ، وهنالك عدة تعاريف للترويج أهمها وأشملها: تعريف كوتلر([2]) الذي ينص علي أن الترويج هو النشاط الذي يتم ضمن إطار أي جهد تسويقي وينطوي على عملية اتصال إقناعي.

اما (معلا ، 1996م)([3]) فقد عرف الترويج على أنه نشاط تسويق ينطوي على عملية اتصال إقناعية يتم من خلالها التعريف بسلعة أو خدمة أو فكرة, أو مكان أوشخص أو منظمة أو نمط سلوكي معين بهدف التأثير على أذهان جمهور معين لاستمالة استجابتهم السلوكية إزاء ما يروج له). ويعرف الترويج بأنه تنسيق جهود البائع في إقامة منافذ للمعلومات لتسهيل مهمة بيع السلعة أو الخدمة ، أو في قبول فكرة معينة. والترويج هو الجهد المبذول من جانب البائع لإقناع المشتري المرتقب بقبول معلومات عن سلعة أو خدمة حفظها في ذهنه بشكل يمكنه استرجاعها بصورة أكثر التصاقاً واجتذاباً([4]).

---

[1] **حميد الطائي,بشير العلاق,2009م,مبادئ التسويق الحديث,مدخل شامل,اليازوري,عمان,2009,ص217**

[3] **(Kotler P , Armstron G ,2006, Principles of Marketing, hall:427-430**

[3] () ناجي معلا وآخرون : الأصول العلمية للترويج التجاري ، (عمان: دار المكتبة الوطنية للنشر ،ط1996،2م،ص1.

[4] ()محسن عبد الصبور ،أسرار الترويج في عصر العولمة،(الإسكندرية:مجموعة النيل العربية للنشر ،2001م)،ص 15

والترويج هو الاتصال بالأفراد والمجموعات أو المنظمات بهدف تسهيل تبادل المعلومات وإقناع الجمهور بقبول منتجات الشركة([1]).

والترويج هو أداة الاتصال التسويقية للمنظمة ، كما هو الأداة التي بواسطتها تحاول الشركات التأثير على مجموعات المستهلكين من مختلف الطبقات والفئات في الأسواق المستهدفة([2]).

كما يمكن تعريف الترويج بأنه ذلك العنصر المتعدد الأشكال والمتفاعل مع غيره من عناصر المزيج التسويقي التي تحقق عملية الاتصال الناجحة بين ما تقدمه الشركات من السلع والخدمات أو الأفكار لتعمل على إشباع حاجات أو رغبات المستهلكين من أفراد ومؤسسات وفق إمكانياتهم وتوقعاتهم ، ويقصد به كذلك الجهود التسويقية المتعلقة بإمداد المستهلك المعلومات عن المزايا الخاصة بالسلعة أو خدمة معينة وإثارة اهتمامه بها وإقناعه بمقدرتها عن غيرها من السلع والخدمات الأخرى لإشباع احتياجاته وذلك بهدف دفعه إلى اتخاذ قرار بشرائها ثم الاستمرار في استعمالها في المستقبل([3]).

يرى الباحث أن أفضل التعريفات التي وردت آنفاً التعريف الذي يشير إلى أن الترويج هو النشاط الذي يتضمن استخدام كافة الأساليب لنشر المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات والأفكار التي ينتجها المشروع.

ثانياً: أهمية الترويج :

يعد ترويج الخدمات السلعية أحد أهم عناصر المزيج التسويقي إن لم يكن أكثرها أهمية على وجه الاطلاق،بل إن نجاح أي برنامج ترويجي يتوقف على قدرة الموظف على ترويج هذا البرنامج، حيث أن الترويج يقوم بإحداث تفاعل إيجابي بين المستهلك وبين المعلومات التي حصل عليها عن طريق الجهود الترويجية وتشجيعه وحفزه على القيام بسلوك ايجابي محوره التعاقد على أحد البرامج البيعية التي تقدمها المنشأة أو خلق طلب يشعره بالاستثارة وخلق دافع نفسي حتى يقوم باشباعه ومن شرائه ، وتتمثل مكونات المزيج الترويجي من العناصر الآتية([4]):

- **أولاً: البيع الشخصي** : ويقصد به عمل الاتصال الذي يكون وجهاً لوجه بين البائع والمستهلك . أي تتم عن طريق الاحتكاك المباشر بالمستهلكين ، وذلك بقصد إعلام المشترين وتعريفهم بالمنتجات وإقناعهم باستهلاكها ، لذلك كان لابد من توفر بعض الشروط في أفراد البيع الذين يتولون هذه المهمة كأن

---

[1]()محمد فريد الصحن،التسويق:المفاهيم والاستراتيجيات،(الإسكندرية،الدار الجامعية للطبع والنشر،1998م)،ص336

[2]() محمد عبدات : مبادئ التسويق (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، ب.س.ن) ، ص 243

[3]() رانق توفيق ناجي معلا : أصول التسويق ، (عمان : وائل للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 294

[4]( ) ابوالوفا, ابو النجا,عبد العظيم ,ياقوت ، مرجع سبق ذكره ,ص280

تتوفر فيهم سمات الشخصية الاجتماعية المحبوبة والقوية والتي تعكس جواً من التفاؤل والترحاب وأن تكون لديهم شبكة معارف واتصالات قوية ، تمكنهم من الإجابة عن كل الأسئلة التي يطرحها المشترون[1].

– **ثانياً : التنشيط البيعي:** يمثل التنشيط البيعي العنصر البيعي الثاني من عناصر المزيج التسويقي البيعي" ويقصد به تلك الجهود التي تبذل بمختلف وسائل الإعلام والإتصالات السمعية والمرئية والشخصية لتوضح الصورة البيعية للمنتج وابرازه أمام المستهلكين الحاليين أو المرتقبين وجذب إنتباههم لشراء المنتج وذلك باستخدام مختلف وسائل الدعاية كالملصقات والنشرات الدعائيةووسائل الإعلان المتعددة الآنف ذكرها وغيرها، هذا بالاضافة إلي الاعتماد على العلاقات العامة باعتبارها وسيلة فعالة للاتصال الشخصي بين رجال التسويق والعملاء ، وتسمى كل من الدعاية والاعلان والعلاقات العامة بالمركب التنشيطي للسلع المنتجة ، فالتنشيط يلعب دوره الهام كوظيفة من وظائف التسويق في تنشيط الحراك البيعي والتأثير في سلوك ودوافع المستهلكين لاتخاذ قرار الشراء ، وتؤثر دراسة السوق البيعي والمنتج في اختيار خطط وبرامج التنشيط البيعية التي يضعها المنتجون من أجل تنشيط المبيعات في برامجهم التسويقية،

– **ثالثاً : العنصر البشري:** يعتبر العنصر البشري هو المحور الأساسي الذي يدور حوله النشاط البيعي في كل مراحله المختلفة التخطيطية والتسويقية والترويجية والبيعية ،،، الخ . فأفراد البيع ورجال التسويق لا يقلوا أهمية عن أي عنصر من عناصر العملية التسويقية الأخرى ، فهم في حد ذاتهم هدف من أهداف تنمية وتنشيط المبيعات، لذلك فإن تنمية العنصر البشري تتطلب جهوداً تدريبية كبيرة متواصلة ومتنوعة وعلى مختلف المستويات والتخصصات[1].

– **رابعاً : السوق البيعي** : يعتبر السوق أحد منافذ التوزيع التي يعتمد عليها المنتجون في بيع برامجهم وخدماتهم ، لذلك فإن دراسة السوق تعتبر من المهام الرئيسية التي تقوم بها إدارات البيع والتسويق للتعرف على حجم هذا السوق وقدرات المنافسين فيه ، كذلك تتضمن دراسة السوق موقعه الجغرافي ومدى قربه أو بعده عن المصنع أو المستودع ، وبالضرورة يتبع ذلك إجراء الدراسة السكانية لمجتمع هذا السوق والتقسيمات الرئيسية له من حيث الدخل والمهن والجنس والسن وذلك بهدف وضع الخطط التسويقية وبذل الجهود التنشيطية التي تلائم الشرائح المختلفة للمستهلكين طبقاً للمستوى الثقافي والاجتماعي والمهني ، كذلك تتضمن دراسة السوق التعرف على إحتمالات التوسع المتوقع في حجم هذا السوق لوضع الخطط التسويقية

---

[1]() شريف أحمد شريف العاصي : التسويق والنظري التطلبقب ، دار الكتب المصري ، ص 14 .

[1]محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره ، ص ص 54 – 55

التي تتناسب مع هذا التوسع المحتمل فيه بالاضافة إلي تحليل نصيب المنافسين من هذا السوق للتعرف على العوامل المختلفة المؤثرة في حجم التوزيع بمنافذ البيع أو التوزيع السلعي الموجود في هذه الأسواق وذلك لتوجيه الأنشطة التسويقية من خلال دراسات متأنية للحراك السلعي والسلع المنافسة وحجم الإقبال على سلع معينة بهدف تنشيط حراك مبيعات تلك السلع ونيل الريادة السوقية في التوزيع السلعي لكل المطروح منها وإبرام المزيد من التعاقدات مع الوكلاء المعتمدين للمنتج الأصلي ([1]).

ثالثاً: وظائف الترويج:

أولاً من وجهة نظر المستهلك:

يحصل المستهلك على مزايا مباشرة من الترويج هي:

- يخلق الرغبة: حيث تهدف أنشطة الترويج للوصول إلى المستهلكين ومساعدتهم، وتقوم رسالة التسويق بتذكير المستهلكين بما يرغبون فيه وما يحتاجون إليه.
- يعلم المستهلك: حيث تقدم الوسائل الترويجية المعلومات إلى المستهلكين بأسعارها وأحجامها ومواصفاتها ومزاياها والضمانات التي تقدم مع السلعة([2]).
- يحصل المستهلك على كثير من المزايا الغير مباشرة من الترويج ، فعند بث الإعلان الترويجي للسلعة ، يستطيع المستهلك أن يشارك في تمويل وسائل الإعلام وبذلك يتم دعم الاقتصاد عن طريق تقديم السلع الجيدة واختراعات التقدم التكنولوجي.

رابعاً: اهداف الترويج:

لاشك أن الترويج هو شكل من أشكال الاتصال بالمستهلكين والعملاء ومن خلاله يتم الاتصال الذي تقدم خلاله المعلومات المناسبة إليهم والتي تدفعهم وتشجعهم على اختيار ما يناسبهم من سلع يقومون بشرائها لذلك يهدف الترويج إلى الآتي: ([3])

- ترغيب المستهلك بالسلعة وإقناعه بشرائها.
- المحافظة على السمعة الجيدة للسلعة بين الجمهور.
- توسيع نطاق المستهلكين من السلعة.
- إدخال أساليب ترغيب جديدة من فترة لأخرى باستخدام وسائل الاتصال المختلفة.

---

[1] **محمد عبيدات ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.**

[2] ()بشير العلاق،علي محمد رباعية:الترويج والإعلان،(عمان:دار اليازوري للنشر والتوزيع،2002م)، ص9

[3] () رانق توفيق ناجي معلا : نفس المرجع السابق ، ص 296

– يتطلب إعداد خطة الترويج تحديد الأهداف التي يسعى الترويج إلى تحقيقها ويشمل تزويد السوق بالمعلومات ، حيث أن هذه الوظيفة مازالت وستبقى هي الوظيفة الرئيسية والتقليدية للترويج والمتمثلة في إخبار السوق عن وجود منتج معين.

– زيادة الطلب : إذ إن الهدف الرئيسي والأساسي لمعظم مجهودات وخطط الترويجيين هو زيادة الطلب على سلعة أو خدمة معينة.

– تميز المنتج : وذلك عن طريق إقناع المستهلكين بأنه مختلف عن المنتجات المنافسة مما يمكن المنشأة من تحديد أسعار مرتفعة له.

المبحث الثاني

مفهوم التسويق

مفهوم وتعريف التسويق:

أعطى التسويق تعريفات متعددة تختلف باختلاف التطور الفكري للتسويق قد تضيف أو تتسع لتشمل المتغيرات الحديثة في هذا الشأن. سوف يتم استعراض بعض التعريفات الهامة التي تتناول التسويق ثم محاولة تبني تعريف يمثل في النهاية وجهة نظرالباحث.

لاشك أن من أكثر التعريفات إثارة للجدل هو التعريف الذي قدمته لجنة التعريفات التابعة للجمعية الأمريكية للتسويق يقول هذا التعريف (التسويق هو مجموعة الوظائف التي تتعلق يتدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك الأخير). [1]

وبالنظر إلى هذا التعريف يمكن أخذ عدد من أوجه القصور عليه مثل:

- اعتبر التعريف أن التسويق يمارس في نشاط الأعمال فقط بينما يتفق الجميع اليوم على أن التسويق يمارس في كل مجالات النشاط الاقتصادي الذي تهدف فيه منظمات الأعمال المختلفة إلى تحقيق ربح، كما يشمل الأفكار والأشخاص بجانب السلع الأمر الذي أغفله التعريف.
- لا يتطرق التعريف إلى الوظائف التسويقية التي تتم قبل الإنتاج مثل بحوث التسويق وتخطيط المنتجات.

وقد أيد عدد من الكتاب هذا التعريف ، حيث يعرف التسويق بأنه عبارة عن جميع أوجه النشاط والجهود التي تبذل فتعمل على إنتقال وتدفق السلع والخدمات من مراكز إنتاجها إلى مستهلكيها النهائيين.([2])

وبالنظر إلى الانتقادات السابقة للتسويق قدمت الجمعية الأمريكية للتسويق تعريفا آخر هو (التسويق هو العملية الخاصة بتخطيط وتنفيذ كل من المنتج وتسعير وتوزيع الأفكار والسلع والخدمات اللازمة لإتمام عملية التبادل والتي تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمات).

تعريف أخر هو تعريف جمعية التسويق بالمملكة المتحدة، والذي يقول: التسويق هو العملية الإدارية التي تتعلق بتحديد والتنبؤبه وتقديم احتياجات المستهلك بكفاءة وربحية.([3])

---

[1]() هناء عبدالحليم سعيد، الإعلان، الشركة العربية للنشر، 1992، ص45

[2]() علي عبدالمجيد عبده، الأصول العلمية للتسويق، دار النهضة العربية، 1982/ ص12.

[1]() Tom Cannon, Basic Marketing, Principles and Practice, 2nd.ed.,Holt Rinehart & Winston, 1986,P.2

وبالنظر إلى هذا التعريف يمكن ملاحظة ما يلي:

1) يتسع التعريف ليشمل جميع احتياجات المتسهلك من سلع وخدمات وأفكار.

2) ركز على الكفاءة والربحية ، وهذا يعني أن التبادل يتم على أساس المنفعة المشتركة بين المنظمة وجمهورها بكفاءة وبالتالي تحقق ربحية لأصحابها.

3) أوضح أن التسويق عملية إدارية أي يشتمل على كل عناصر العملية الإدارية من تخطيط، وتوجيه، ورقابة.

هناك تعريف آخر يعرف التسويق بأنه (تسليم مستوى المعيشة).وقد نظر هذا التعريف إلى دور التسويق في رفاهية الأمم فهو يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للجيل الحالي عن طريق المنافع التي يحققها وهذا الجيل بدوره يسلم مستوى مرتفعاً من المعيشة للأجيال التالية له.أيضا يعرف التسويق بأنه (نشاط كلي يشتمل على مجموعة من الأنشطة التي تتفاعل مع بعضها وهي تخطيط المنتجات ، التسعير والتوزيع والترويج من أجل تقديم السلع والخدمات التي تحقق إشباع حاجات العملاء من المستهلكين والمشترين الصناعيين الحاليين والمرتقبين). [1]

ويمتاز هذا التعريف بأنه يظهر عناصر المزيج الترويجي Promotion Mix كما يظهر الوظائف التسويقية التي تمارس قبل الإنتاج مثل تخطيط المنتجات، كما يظهر إهتماما بحاجات العملاء وإشباعها.

مراحل تطور مفهوم التسويق:

مر مفهوم التسويق بمراحل عديدة وتطور هذا المفهوم من فترة زمنية لاخرى ، وعلى الرغم من ان التسويق قد نشأ بنشوء التبادل التجاري منذ القدم ، وبالرغم من تطور دراسات التسويق الا انه لا يوجد اجماع على تعريف التسويق ،فالتعاريف التقليدية للتسويق تركز في الغالب على النقل المادي للسلع من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك، أما التعاريف الحديثةفقد راعت العديد الأمور الهامة والمتداخله عند تعريفها للتسويق.

يوجد تعريف شامل للتسويق :

التسويق هو عملية تخطيط تنفيذ لمفهوم التسعير والترويج والتوزيع للأفكار والسلع والخدمات لإحداث التبادل الذي يحقق أهداف الأفراد والمنظمات.

وفقاً للتعريف السابق ، يمكن استنتاج ما يلي:[2]

1. اشتمال التسويق للمؤسسات غير الربحية.

---

[2] Wiliam Staton, Fundamentals of marketing, Mc Graw HillCom,1971, p42)

[2] () رائف توفيق وناجي معلا : مبادئ التسويق ، (عمان: وائل للنمشر والتوزيع ، 1999م).

2. يوسع أنشطته إلى جميع وظائف المؤسسة.
3. اعتماده على الممارسات الأخلاقية وإبراز المسئولية الاجتماعية للمنظمة.
4. استخدامه لعناصر المزيج التسويقي : (منتج ، تسعير ، ترويج وتوزيع).
5. التركيز على أهمية التخطيط لدراسة حاجات الزبائن.

مر التسويق كفلسفة وسياسة وأداء بتوجهات ومفاهيم مختلفة عكستها المراحل التالية:

مرحلة التوجيه بالإنتاج :

- توجه معظم الشركات في أوروبا ـ مثلا ـ حيث كانت توجهاً إنتاجياً جراء بزوغ الثورة في العام 1900م وحتى العام 1925م.
- تركيز المنتجين على جودة المخرجات على اعتبار المنتج الجيد يبيع نفسه (كما يقول تايلور).
- عرفت هذه الفترة بأسواق البائع (المنتج) في العديد من الصناعات ، نظراً لتفوق الطلب على العرض.
- الاعتقاد السائد بأن المستهلك النهائي هو من يبحث عن السلعة وعلى شركات الانتاج وتقديم المنتجات للسوق مع سيطرة العقلية الهندسية على الفكر الإداري.

مرحلة التوجيه للبيع :

- نظراً لكثرة المخرجات (1925 – 1950م) وتطور أساليب الانتاج ، فقد ركز المنتجون أكثر على رجال البيع بحثاً عن زبائن لمنتجاتهم ، وعلى ضرورة تصريف الفائض من الانتاج ، أي أنه يتم ضمن هذه المرحلة التركيز على مجهودات البيع الشخصية وغير الشخصية التي تحدد حجم الطلب على المنتجات مع ترجيح لمصلحة الشركات على حساب مصلحة المستهلك.

مرحلة التوجه التسويقي (التوجه بالمستهلك): [1]

- مع بداية 1950م تطورت الاهتمامات بحاجت ورغبات الزبائن بحيث أصبح التركيز على أسواق المشتري.
- أصبح هدف المنظمة إشباع حاجات المستهلك مع تحقيق ربح معقول.
- كنتيجة لانتشار الوعي وتفوق العرض على الطلب ، لم يعد التسويق مكملاً لعملية الانتاج ، وإنما أصبح له دور في تخطيط الانتاج.

[1]() رائف توفيق وناجي معلا : نفس المرجع السابق ، بدون رقم صفحة

مرحلة التسويق المتكامل:

- تبين لرجال التسويق أن نجاح التسويق يعتمد على ايجاد التوازن بين كل المتغيرات والعومل المؤثرة في النشاط التسويقي ومكوناته ، وبالتالي فقد اهتم رجال التسويق حديثاً بايجاد نوع من التكامل سواء من حيث الأهداف أو الوظائف أو من حيث الأعمال التي يشملها النشاط التسويقي والأطراف التي يهتم بها.
- التوجه الاجتماعي والأخلاقي للتسويق:
- هو الأحدث في فلسفة التسويق والذي يكرس المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وسلوك القائمين على التسويق وأخلاقياتهم ، فضلاً عن احترام البيئة والمجتمع.

المفهوم الحديث للتسويق:

التسويق هو العمل الإداري الخاص بالتخطيط الاستراتيجي لجهود المشروع وتوجيهها والرقابة على استخدامها في برامج تستهدف الربح للمنظمة وإشباع حاجات المستهلك ، ذلك العمل الذي يتضمن توحيد كل أنشطة المنظمة (بما فيها الانتاج والتمويل والبيع) في نظام عمل موحد ، ويقوم هذا المفهوم على خمسة عناصر؛هي: ([1])

(أ) تقدير وتفهم المركز الاستراتيجي لدور المستهلك في ارتباطه ببقاء الشركة ونموها واستقرارها.

(ب) إدراك الإدارة الواعي لتأثيرات القرارات المتخذة في قسم معين على الأقسام الأخرى وعلى التوازن الإجمالي لنظام الشركة مع النظم المحيطة.

(ت) اهتمام الإدارة بابتكار المنتجات التي يتم تصميمها في ضوء دور محدد هو الإسهام في حل مشكلات شرائية معينة لدى المستهلكين.

(ث) عمل كافة إدارات المنظمة من خلال شبكة أهداف ، بمعنى وجود جهد دائم في كل قطاعات الشركة موجهة نحو وضع أهداف محددة على مستوى الشركة ، والأقسام تكون مفهومة ومقبولة من قبل المديرين على مختلف المستويات وخلق أو التوسع في إلغاء وإعادة تنظيم أقسام الشركة إذا استلزم الأمر كذلك.

[1]() عمر وصفي وآخرون نفس المرجع السابق ، بدون رقم صفحة

المبحث الثاني

مؤشرات الأداء التسويقي

تعتبر الرقابة التسويقية بمثابة الحلقة الأخيرة التي تكتمل بها العملية التسويقية ، بينما يخبر التخطيط المدير بما يجب عمله ، فإن الرقاة تظهر فعلياً ما الذي تم بالفعل ، ومن ثم فإن الرقابة التسويقية توفر العديد من المعلومات عن مدى قيام إدارة التسويق بطبيق الخطط الموضوعة وماهية العوامل التي ساهمت في تحقيق النجاح أو الفشل التسويقي في هذا الصدد ، وعلى هذا فإن الرقابة التسويقية هي :

عملية قياس وتقييم نتائج الاستراتيجيات والخطط التسويقية واتخاذ الاجراءات التصحيحية للتأكد من أن الأهداف التسويقية قد تم تحقيقها.

وبالرغم من الحاجة المستمرة إلى الرقابة التسويقية ، يلاحظ أن العديد من المنظمات في الواقع العملي تهمل هذه الخطوة أو قد لا تتخذ الاجراءات الكافية لتحقيقها ، فوفقاً لدراسة تسويقية تم القيام بها على عدد من المنظمات مختلفة الأحجام وفي صناعات متعددة ، فإن النتائج النهائية كانت كالآتي: ([1])

1) الشركات الصغيرة الحجم لديها نظام رقابي ضعيف مقارنة بالشركات كبيرة الحجم.

2) أقل من نصف عدد المنظمات التي تم دراستها لديها معلومات عن ربحية المنتجات الفردية التي تقوم بانتاجها وتسويقها ، بل إن أكثر من ثلث هذه الشركات لديها نظام لمراجعة المنتجات الضعيفة وإقصائها من خطوط المنتجات.

3) نصف المنظمات لا تقوم بمراجعة تكاليفها التسويقية ومقارنتها بالمبيعات التي تم تحقيقها.

4) تستغرق العديد من الشركات من أربعة إلى ثمانية أسابيع في إعداد التقارير الرقابية ونادراً ما تكون دقيقة بدرجة كافية لاستخدامها.

وهما يبرز سؤال مهم : ما هي الأدوات التي يمكن استخدامها للتحقق من الأداء التسويقي؟

يمكن التفرقة بين ثلاث أدوات وذلك على النحو التالي:

1/ تحليل المبيعات

تتضمن عملية تحليل المبيعات قياس وتقييم المبيعات الفعلية ومقارنتها بأهداف المبيعات الموضوعة سلفاً ، ومن ثم يمكن التأكد من مدى قيام إدارة التسويق بتحقيق الخطة البيعية بكفاءةوفي نفس الوقت يعتبر تحليل المبيعات خطوة ضرورية للقيام بالتنبؤ بالمبيعات في العام المقبل.

[1]() محمد فريد الصحن : مرجع سبق ذكره ، ص 371

ويفضل أيضاً عند تحليل المبيعات الاجمالية الاعتماد على المبيعات السابقة للمنظمة لعدد من السنوات لمعرفة التطور الذي حدث في مبيعاتها ودراسة أسباب نقص أو زيادة المبيعات خلال تلك الفترة وبنفس المنطق فإن مقارنة مبيعات المنظمة بمبيعات الصناعة سوف يفيد في معرفة تطور أداء المنظمة التسويقي مقارنة بالمنظمات المنافسة داخل المنتج ، فمن الممكن استنتاج الآتي من التحليل في مثل هذه الحالات:

- مبيعات المنظمة في زيادة ولكن مبيعات الصناعة في تزايد بنسبة أكبر.
- مبيعات المنظمة في انخفاض ومبيعات الصناعة في انخفاض أيضاً بسبب انخفاض الطلب العام على مثل هذا النوع من السلع.
- مبيعات الصناعة في انخفاض ولكن مبيعات المنظمة في انخفاض بنسبة أكبر.

وبالتالي يوضح التحليل إلى أي مدى نجحت المنظمة في تحقيق أهدافها ودراسة أسباب الانخفاض (في حال حدوثه) ولمعرفة عما إذا كان الانخفاض نتيجة لقصور في الأداء التسويقي أو لانخفاض الطلب العام في الصناعة على مثل هذا النوع من السلع. وفي كثير من الأحيان لا يكفي رقم المبيعات الإجمالي لتقديم تحليل شامل ووافي عن المبيعات ، ولهذا يتطلب الأمر القيام بتحليل تفصيلي للمبيعات حسب الأسس التالية:([1])

أ/ تحليل المبيعات حسب المناطق الجغرافية :

تقسيم رقم المبيعات الإجمالي حسب المناطق الجغرافية البيعية المختلفة التي تقوم المنظمة بخدمتها وتغطيتها ، ويهدف هذا النوع من التحليل إلى معرفة مقدار المبيعات المتحققة في كل منطقة ومقدار الزيادة أو الانخفاض فيها ، فقد يتضح من التحليل أنه بالرغم من الزيادة في إجمالي المبيعات ، إلا أن منطقة معينة لا يظهر فيها هذا الانخفاض قد انخفضت مبيعاتها عن العام الماضي أو عن المخطط لها ، وبطبيعة الحال في تحليل المبيعات الإجمالي نتيجة لزيادة المبيعات في مناطق أخرى ، وبنفس المنطق قد يحدث العكس.

ب/ تحليل المبيعات حسب المنتجات :

يستخدم تحليل المبيعات حسب المنتجات في حالة قيام المنظمة بانتاج منتجات عديدة ، وبالتالي يهدف هذا التحليل إلى دراسة المبيعات من كل سلعة ومقارنتها بمبيعات الأعوام السابقة أو مبيعات الصناعة لمعرفة الموقف النسبي لكل سلعة على حدة حتى يمكن توجيه الجهود التسويقية نحو السلع التي لا تحقق زيادة ونمو. وبافتراض أن المنظمة تقوم بتسويق أربع منتجات رئيسية وقد تم تحديد المبيعات المستهدفة وقياس المبيعات ، يتضح أن انخفاضا ملحوظاً وخطير في مبيعات السلعة (د) في حين أن السلعة (ج) تمثل مبيعاتها انحرافاً سلبياً

[1]() أحمد شاكر العسكري، التسويق ، عمان: دار الشروق ، 2000م ، ص 23

مقبولاً نظراً لأن المبيعات المستهدفة مبنية على وضع تقديرات معينة لا يمثل الانحراف البسيط عنها سواء إيجابياً أو سلبياً مشكلة لرجل التسويق.

ج/ تحليل المبيعات حسب العملاء :

يمد تحليل المبيعات حسب المجموعات المختلفة من العملاء المنظمة بالعديد من المؤشرات التي يمكنها من الحكم على مظاهر القوة والضعف في تعاملها في كل مجموعة من العملاء وكذلك تقدير الجهد المطلوب والمبذول مع كل مجموعة.

وكما سبق الذكر ؛ قد تجد المنظمة أن معظم مبيعاتها (أو نسبة مرتفعة منها) من مجموعة محدودة من العملاء ويتطلب ذلك مزيداً من الجهد والتركيز على هذه المجموعة المربحة والتي تحقق مبيعات عالية للمنظمة .

المبحث الثالث

الحصة السوقية

أولاً : مفهوم الحصة السوقية:

الحصة السوقية هي عبارة عن نسبة مبيعات المنتج الخاص بالشركة إلى اجمالي مبيعات هذا المنتج في الصناعة , ويمكن التعبير عن هذه المبيعات في صورة عدد الوحدات المباعة أو في شكل قيمة الوحدات المباعة بالجنيهات . أي النسبة المئوية للمبيعات (بالكمية أو النوعية) مقارنة مع مجموع المبيعات العامة للمؤسسة ولمنافسيها المباشرين([1]).

وتعرف الحصة السوقية بأنها تلك العلاقة بين مبيعات المنظمة من علامة ما لسلعة منسوباً للمبيعات الأساسية ومن مختلف العلامات.

كما تعرف في السوق بأنها عبارة عن مبيعات المنظمة لمنتج ما يعبر عنها بنسبة مئوية لمجموع المبيعات في الصناعة ككل([2]).

يرى الباحث بأن الحصة السوقية هي نسبة مبيعات علامة تجارية إلى إجمالي مبيعات العلامة التجارية المنافسة ، أو نسبة مبيعات شركة ما إلى إجمالي مبيعات كافة المنظمات التي تعمل في القطاع الصناعي نفسه.

تعريف الزيادة في الحصة السوقية:

والزيادة في الحصة السوقية تعني أن المنظمة قد استخدمت مزيجاً سوقياً أكثر فعالية مما تستخدمه المنظمات المافسة والعكس صحيح ، وتحليل الحصة السوقية يجب أن يأخذ العوامل التالية في الحسبان([3]):

- هناك عوامل خارجية وبيئية قد تؤثر على مبيعات الصناعة ككل ، ولكن لا يجب الافتراض بأن هذه القوى الخارجية سوف تؤثر على كافة المنظمات العاملة في نفس الصناعة وبنفس الدرجة.
- إن افتراض قياس ومقارنة نصيب المنظمة في السوق بمتوسط مبيعات للمنظمة العاملة في نفس الصناعة بشكل عام ، هو افتراض غير سليم لأنه لا يجب أن تقتصر المقارنة هنا على المتوسط العام لمبيعات كافة المنظمات العاملة في نفس الصناعة ، بل يجب كذلك المقارنة بالشركات المثيلة لها في الظروف والحجم والإمكانيات ثم المقارنة بالشركات الرائدة في السوق.

مزايا وعيوب الحصة السوقية:

---

[1]() العارف ابو الوفا , ابوالنجا عبد العظيم محمد , مختار امنية , التسويق في الالفية الثالثة ,, ص202

[2]() الديوهجي،ابيسعيد: ادراةالتسويق، ط2 ،دارالكتبللطباعةوالنشر ،الموصل،العراق،1999م،ص180.

[3]() محمد الصيرفي : إدارة التسويق ، القاهرة ، مؤسسة حورس الدولية ، 2005م ، ص 283.

أولا : مزايا هدف الحصة السوقية:

- تمكن الحصة السوقية من التمييز بين التغيرات التي تنتج عن تصرفات المؤسسة وتلك التي تنشأ عن التطورات في العوامل البيئية الخارجية ، مثال تلك التطورات في البنية الاقتصادية.
- تمثل الحصة السوقية مقياساً عادلاً ومعقولاً إذ أنه تقارن مبيعات المؤسسة مع إجمالي مبيعات كافة المؤسسات المنافسة بدلاً من مقارنتها مع مبيعات بعض المؤسسات المنافسة (المؤسسات القيادية).

ثانياً :مساوئ الحصة السوقية:

- لا يعكس هدف الحصة السوقية مقدار الأموال التي أنفقتها المؤسسة في سبيل تحقيقه.
- يوفر مقياس الحصة السوقية نتائج مضللة عن أداء المدراء في حالة تعريف السوق تعريفاً موحداً دون الأخذ بعين الاعتبار تباين مسؤوليتهم تجاه مستويات المنافسة السوقية.
- تتباين آراء واتجاهات المدراء في المؤسسة تجاه هدف الحصة السوقية وتتطلب زيادة مستوى الحصة السوقية إنفاق أموالاً كبيرة ، خاصة وأن المؤسسة قد لا تتمكن من استرجاعها إلا في الأمد البعيد (1).

تحليل الحصة السوقية للمؤسسة من خلال تحليل المبيعات:

إن تحليل المبيعات ومعرفة حصة المؤسسة من هذه المبيعات توضح لرجل التسويق الوضع التنافسي الذي يعمل فيه وتفيده في تخطيطه لأوجه التركيز المختلفة للمزيج التسويقي ، فعلى سبيل المثال ؛ قامت مؤسسة ليفر بروثرس بتقديم معجون أسنان جديد إلى السوق ، وبتحليل السوق في ذلك الوقت وجدت أن المبيعات تصل إلى حوالي (460 مليون دولار) ، وبنظرة متعمقة في هذا الرقم وجدت أن مؤسسة بروكتر وقامبيل تحصل على حصة سوقية تبلغ نسبتها حوالي (45%) يليها مؤسسة كولقايت بما نسبته (28%) ثم مؤسسة ليفر وهي التي ستقدم المعجون الجديد بحصة سوقية قدرها (17%) ثم باقي المؤسسات مجتمعة بحصة سوقية تصل لحوالي (10%) ، وقد قامت المؤسسة أيضاً بتحليل أعمق لأنواع مختلفة من المعجون ، فوجدت أن (65%) من الأنواع المختلفة تباع على أساس منع التسوس ، بينما (26%) تباع على أنها تجعل الأسنان نظيفة وبراقة ، و(9%) اتبعت مداخل أخرى للدخول للسوق ، وبتحليل هذه البيانات وجدت المؤسسة أن لديها فرصة متاحة للتركيز في إعلاناتها على منع التسوس حيث أن النسبة الكبرى من المبيعات تتحقق من خلال هذه الإعلانات ، لذلك فإن التعرف على نسبة المؤسسة من حصصها السوقية والتعرف كذلك على خطط المنافسين يتيح الفرصة للمؤسسة عند تخطيطها للنشاط التسويقي أن تأخذ في الاعتبار نقاط

[1]() واثق، شاكر محمود رامز :التسويق الاستراتيجي،قطر،مؤسسة الخليج للنشر والطباعة،1998م، ص216.

القوة والضعف في هذه الخطط حتى يتسنى لها الحصول على حصص سوقية عالية النسب هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتسنى لها أن تحقق مركزاً تنافسياً أفضل.([1])

أهداف الحصة السوقية:

تسعى المنظمات لمعرفة حصتها في السوق عن طريق استخدام تحليلات لحصة السوقية للتأكد فيما إذا كان التغير في المبيعات ناتجاً عن استراتيجية المنظمة بسبب الظروف والمؤثرات الخارجية التي أدت إلى ذلك([2]).

وتعد المنظمة التي تحصل على حصة سوقية كبرى منظمة رائدة تقود إلى تغييرات في الاسعار أو تقديم منتجات جديدة أو ادخال تكنولوجيا حديثة في السوق وتحقيق تغطية سوقية أولها انتشار ونشاط ترويجي ملائم يحقق لها عائد مناسب لمنتجاتها وبالتالي أهدافها ، ويمكن ابراز أهم أهداف الحصة السوقية فيما يلي([3]):

- إن هدف الحصة السوقية هو التمييز بين التغيرات في المبيعات التي تنتج عن تصرفات المنظمة وتلك التغيرات التي تنشأ عن التطورات في العوامل البيئية الخارجية مثلاً لتطورات في البنية الاقتصادية.
- يمثل هدف الحصة السوقية مقياساً عادلاً ومعقولاً اذ أنه يقارن مبيعات المنظمة مع إجمالي مبيعات كافة المنظمات المنافسة بدلاً من مقارنتها مع مبيعات بعض المنظمات المنافسة للمنظمات القيادية.
- مقارنة بكل من مقاييس الربح والمبيعات فان مستوى الحصة السوقية يعد أكثر ملاءمة لإظهار كفاءة المدراء في الوحدات التسويقية ، اذ أنه يستبعد تأثير العوامل الطارئة في السوق التي لا يمتلك المدير السيطرة عليها ومثال ذلك التغيير في هيكل الصناعة.
- يعدهدف الحصة السوقية أسهل تحديداً أو تنفيذاً مقارنة بالهدف فلكل من الربح والمبيعات نتيجة إيجابية تمثلت في توفرالبيانات الدقيقة.
- في ظل ظروف سوقية معينة يؤثر هدف الحصة السوقية تأثيراً ايجابياً في معدل العائد على رأس مال المستثمر.

المبحث الرابع

المزيج الترويجي وأثره على زيادة الحصة السوقية

---

[1]() محمد فريد الصحن ، مرجع سبق ذكره ، ص 383

[2]() الديوهجي،ابيسعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 429.

([1])الزغبي،عليفلاحمفلح: الافاقالمستقبليةلاستراتيجياتالتسويقالمحليوالدوليفيشركاتالقطاعالخاص– دراسةتحليليةميدانية،أطروحةدكتوراهغيرمنشورة،جامعةدمشق ، 2005م ، ص87.

المزيج الترويجي والحصة السوقية:

لما كانت الحصة السوقية هي النسبة المعبرة عن نصيب المؤسسة من الصناعة ، والمعبرة كذلك عن مدى كفاءة نشاطاتها التسويقية ، فحتماً سينعكس أثرهاعلى الترويج من جهود ، وعلى حجم مبيعاتها في الصناعة من جهة أخرى مقارنة مع المبيعات الكلية لنفس الصناعة ، وتعتبرالمؤسسة التي تحصل على أكبر حصة سوقية مؤسسة رائدة في أنشطتها الترويجية مما يقود إلى تغييرات في حجم مبيعاتها وفي أسعارها أو تقديمها منتجات جديدة أو إدخالها تكنولوجيا حديثة إلى السوق ،كما أنها تحقق تغطية سوقية مناسبة لمنتجاتها ، وبالتالي يأتي ذلك نتيجة لانتشار نشاطها الترويجي الملائم مما يعمل على تحقيق أهدافها.

وترتبط الحصة السوقية بالدورالأساسي للترويج والمتمثل في خدمة النشاط التسويقي بأدواته المختلفة وذلك من خلال تعريف واقناع الشريحة المستهدفة بخصائص المنتجات وإداراك المنافع العائدة عليهم ،, فالترويج يشكل مجموعة الاتصالات التي يجريها المنتج بالمشترين المرتقبين بغرض إقناعهم وتعريفهم بالسلع والخدمات المطروحة في الأسواق وإغرائهم.

المنافع التي يحققها التسويق:

يحقق كل من الإنتاج والتسويق المنفعة للفرد، فهناك أربعة أنواع رئيسية من المنافع هي المنفعة الشكلية أو المضمونية، المنفعة الزمنية، المنفعة المكانية ومنفعة التملك أو الحيازة. ويحقق الإنتاج المنفعة الخاصة بشكل ومضمونية السلعة والتي تعني تجهيز السلعة وتشكيلها بالطريقة والحجم التي تكون فيه صالحة لإشباع حاجات ورغبات المستهلك. ولا شك أن التسويق يساهم في ذلك عن طريق بيان هذه الحاجات والرغبات ،كما أن بعض الوظائف التسويقية قد تضيف إلى السلعة المنفعة الشكلية كوظيفة التخزين ، فبعض السلع تكتسب خواصاً جديدة بالتخزين وذلك مثل الأجبان والعطور وتزيد من جودتها ، والتخزين عبارة عن وظيفة تسويقية. كما أن التسويق يساهم في تحقيق المنفعة الشكلية للسلعة بطرق أخرى ، فالتسويق يوجه المنتجين أو رجل الإنتاج إلى إنتاج السلع بالشكل الذي يريده المستهلك ، وخير مثال لذلك لسنوات مضت فكرت شركة جنراك الكترك في وقف إنتاجها من أفران المايكروويف Microwaves Ovens عندما اكتشف رجال التسويق بها أن السبب الحقيقي وراء انخفاض المبيعات يرجع إلى أن فرن الميكروويف الذي تنتجه الشركة يأخذ حيزاً كبيراً في (كاونتر) المطبخ فتم تصميم أفران أصغر ، فكان أن ارتفعت المبيعات. [1]

دور الترويج في زيادة الحصة السوقية:

[1] ورد ذلك في المثال في: Schoell & O.P.Cit, P.5.

إن لفاعلية عناصر الترويج أثر في زيادة حصة المنظمة في السوق مقارنة بما تعتمده المنظمات المنافسة في السوق نفسه([1]).

إذ تعد مقياس مهم للأداء التسويقي الجيد والتي يتم بواسطتها التمييز بين المنظمات الناجحة وغير الناجحة في نشاطها ، وحجم المبيعات لا يظهر مستوى أداء المنظمة نسبة إلى المنظمات المنافسة وبالتالي فإن إدارات المنظمات بحاجة ماسة لمتابعة حصصهم في السوق([2]).

تحاول بعض المنظمات أو الشركات أن تكون قائدة في السوق من حيث تحقيق أكبر حصة سوقية ، وهذا يتحقق عن طريق زيادة حصتها السوقية على الرغم من تناقص حجم المبيعات الكلي للصناعة ككل([3]).

ويرى خبراء في التسويق أن الحصة السوقية من المؤشرات المهمة لمنظمات الأعمال ، إذ أنها تعبر عن مدى كفاءة أنشطتها التسويقية والتي ينعكس أثرها على حجم مبيعاتها في السوق مقارنة بالمبيعات الكلية للصناعة في ذلك السوق.

وتعد الحصة السوقية مقياساً أو أداة للتمييز بين المنظمات الناجحة والمنظمات الخاسرة وطبقاً لذلك يمكن رؤية منظمات الأعمال في سباق فيما بينها لاقتناص الفرص والحصول على أكبر حصة في السوق ، وإن حلبة السباق هذه تتطلب جهداً إضافياً للتعرف على القوى الخارجية وقواها الفاعلة ، بما في ذلك الفرص والمهددات ومواءمة تلك المعرفة المكتسبة مع نقاط القوة والضعف لمنظمة معينة ، والغاية من ذلك اختيار الفرص واستثمارها محاولة للاستحواذ على السوق والوصول إلى الحصة السوقية الأكبر والذي يعد عنصراً مهماً جداً وأساسياً بالنسبةللمصنع ، فمن خلال ذلك يستطيع المصنع أن يحقق الربحية العالية التي بإمكانه أن يستخدمها في توسيع أعماله والذي سيقود إلى زيادة الانتاجية وانخفاض التكاليف وزيادة الأرباح([4]).

وهناك من يرى أن الحصة السوقية تمثل المقياس الأفضل لقياس الأداء التسويقي لمنظمات الأعمال والتي يتعرف من خلالها على ربحية المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

---

[1]()أبوفارة،يوسف:استراتيجيةالتجارةالإلكترونية،كليةالتمويلوالإدارة،جامعةالخليل،فلسطين،2001م،ص198

([3])Kotler P. and Armstrong G.(2001) , " Principles o f marketing", 11th ed. New jersey ; Pearsonprentice hall, P: 697

([4])الزغبي،عليفلاحمفلح : مرجع سابق ، ص88.

([5])الجنابي،ناجحةمحمدطاهر :

الإبداعبالمزيجالتسويقيوأثرهفيتحقيقالتفوقالتسويقي،دراسةحالةفيشركةالرسالملمنتجاتالالبانوالموادالغذائيةالمحددةكربلاء،رسالةما جستيرغيرمنشورة،كليةالإدارةوالاقتصاد،جامعةالكوفة ، 2006م ، ص 34

من جهة ثانية إن سعي المنظمة إلى زيادة حصتها السوقية وصولاً إلى زيادة معدل العائد على رأسمال المستثمر في المدى البعيد يجب أن يتم في ضوء دراسة وتحليل الموارد المتاحة للمنظمة ومواءمتها مع ظروف بيئتها الخارجية وبعكس ذلك سوف تواجه المنظمة الفشل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية ، وفي هذا المجال يثبت الواقع العملي لبعض المنظمات الأمريكية التي تعمل في صناعة النقل الجوي والحاسبات الإلكترونية وتجارة التجزئة فشل هذه المنظمات في زيادة حصصها السوقية وتحملها لخسائر مالية كبيرة نتيجة لعدم توفر الموارد المالية الكافية لديها ومن ثم لجوئها إلى الاقتراض من المصادر المالية الخارجية ، عموماً يمكن التأكد أن هدف الحصة السوقية يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية التي ينبعي على منظمات الأعمال تبينها في كافة مستويات التخطيط الاستراتيجي واستراتيجية السوق والمنتج([1]).

يستنتج من المفاهيم أعلاه بأن الحصة السوقية تمثيل المقياس الأفضل لقياس الأداء التسويقي لمنظمات الأعمال والتي يتعرف عن طريقها على ربحية المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها فالحصة السوقية مؤشراً فاعلاً وقوياً للتدفق النقدي والربحية العالية([2]).

العوامل التي تؤدي الى زيادة الحصة السوقية:

العوامل التي تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمنظمة هي ([3]):

1 العمل على اشراك المنظمة بأكملها في عملية البيع ومتطلباته.

2 – الاهتمام بنشاط البحث والتطوير وعدم الاعتماد على منتج واحد .

3- الاهتمام بتدريب الموارد البشرية للمنظمة والعمل على استقطاب العناصر البشرية المتخصصة القادرة على تقديم الإضافة لها.

4 – الاهتمام بالقيمة المضافة للزبون من خلال التميز في حزمة الخدمات المقدمة له من المنظمة.

6 – الاهتمام بسياسة التسعير وجعلها أكثر تنافسية مع أسعارالمنافسين.

الإعلان وأثره على زيادة الحصة السوقية:

يعتقد بعض رجال الأعمال والإدارة أن تحقيق الربح هو من مسؤولية إدارة التسويق وهذا إعتقاد خاطئ لأنه حصيلة تضافر جهود مختلف أقسام ووحدات المؤسسة, [الربح=الإيراد–التكلفة], فالتكلفة تتكون من

([2])رامز ،واثقشاكر :التسويقالاستراتيجي، ط1 ،مؤسسةالخليجللنشروالطباعة،قطر ، 1997م ، ص 112 .

([3])طاهر ،مرسيعطية: فن الإعلان والترويج ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2001م ،ص64

([1]) البرواري ، نزار عبد المجيد ، النقشبندي ، فارس محمد : التسويق المبني على المعرفة ، مدخل الأداء التسويقي المتميز ، ط1 ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2013م ، ص 26

عناصر كثيرة تنتج من أنشطة جميع أقسام المؤسسة , ولذا يكون دور الترويج (كعنصرالإعلان) هو تحقيق زيادة حجم مربح من المبيعات وبالتالي زيادة الحصة السوقية (عن طريق خلق المزيد من الفرص التسويقية الجديدة والبحث عن القطاعات السوقية المربحة وتشجيع البحث عن سلع جديدة...إلخ.) ، إذ إن الهدف الرئيسي لأغلب الإعلانات كواحد من أهم عناصر المزيج الترويجي هو أن تستحوذ على انتباه المستهلك المحتمل وتنمية قدراته للتعرف على سلعة معينة وعلامة معينة ، فالتعرف على خصائص السلعة يسبب اتجاهاً إيجابياً نحو السلعة أو يؤدي إلى الإقبال على حب الاستطلاع وإلى تجربة السلعة فإذا كانت النتيجة مشجعة وتحقق الإشباع المطلوب فسوف يرتبط المستهلك بالسلعة وبالعلامة التجارية وبالتالي سوف يكرر الشراء مرة أو مرات عديدة.

وهناك مدخل لقياس أثر الإعلان على المبيعات : الأول تاريخي حيث يستخدم الباحث الأدوات الإحصائية للربط بين المبيعات السابقة ومخصصات الإعلان عن تلك الفترات ، وهناك المدخل التجريبي الذي ينص على عمل اختبار ميداني يتضمن الطريقة الآتية:

تنفق الشركة 50 % زيادة على الإعلان في منطقة معينة ، و50% على الأقل في منطقة ثانية وتبقى نفقة الإعلان ثابتة في منطقة ثالثة ، ثم في النهاية يحسب أثر التغير في مخصصات الإعلان على أرقام المبيعات في كل منطقة من هذه المناطق([1]).

أما تنشيط المبيعات يعتبر بمثابة جسر العبور بين البيع الشخصي والإعلان ، خاصة بالنسبة لتنسيق الجهود الخاصة بها.

ويجدر بالذكر أن عملية تنشيط المبيعات بأشكالها المختلفة (كوبونات ، عينات ، خدمات ما بعد البيع ، خصم نقدي أو خصم كمية،،،،الخ) تعتبرفي الوقت الحاضر من أكثر أساليب الترويج استخداماً ، بل ويزداد الاعتماد عليها بشكل واضح جنباً إلى جنب مع الإعلان ، وهذا نتيجة للكثير من العوامل الاقتصادية والسلوكية (فضلاً عن تحويل مبالغ كبيرة من ميزانية الإعلان إلى تنشيط المبيعات) مثل:

- ارتفاع الأسعار.
- ضغوط المنافسة.
- يمكن قياس نتائج الإعلان أو أثره على المبيعات بسهولة.

[1]() علي فلاح الزعبي: إدارة الترويج والاتصالات التسويقية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2009 م، ص83

– انخفاض جودة ، خدمة تجار التجزئة حيث يعتمدون على أسلوب "أخدم نفسك بنفسك" أو يعتمدون على رجال البيع ذوي خبرات محدودة.

– جذب المستهلك خاصة في المسابقات والكوبونات.

– الإعلان عن مواسم تخفيضات كبيرة للمبيعات كإجراء تنشيطي لها ولو مرة في السنة.

ولاشك أن المشكلة الوحيدة التي تواجه الإدارة عند استخدامها لأدوات أو أشكال تنشيط المبيعات المختلفة هي أن هذه الأدوات تحدث استجابة في الأجلال قصيرفقط.

مؤشرات قياس الأداء التسويقي وأثره على الحصة السوقية:

يقصدب مؤشرات الأداء التسويقي المقاييس التي يمكن بها قياس النتائج التسويقية الفعلية والتي تسهم في زيادة الحصة السوقية للمنظمة وبالتالي يتم تحديد هذه المؤشرات أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي ، فالمؤشر هو مقياس لما ينبغي أن يكون عليه النشاط وليس ما هو كائناً بالفعل ، وتحديد نوعية معينة من المؤشرات التي تصلح كمعيارللقياس وتقييماً للأداء التسويقي واختيار عدد منها يلائم طبيعة النشاط المعين المطلوب قياسه.

إن تقييم الأداء التسويقي يعتبرمن أصعب المشاكل التي تواجه إدارة التسويق والمبيعات ، وتتدرج معايير الأداء من المقاييس التي يتم بها قياس المخرجات أو النتائج التسويقية العامة للمنظمة إلى تلك التي يتم بها قياس المخرجات أو النتائج المتعلقة بكل نشاط تسويقي أو عنصر من عناصر المزيج التسويقي ، كذلك قد توضع بعض المقاييس على مستوى تشغيلي لكل منطقة من مناطق البيع أو منفذ من منافذ التوزيع أو رجال البيع ، من خلال قياس أداء كل عنصر على حدا وأثر ذلك على زيادة الحصة السوقية للمنظمة في محصلته النهائية ، إلا أن التنوع في مقاييس الأداء التسويقي يجعل المديرين يواجهون صعوبة في تحديد المجموعة المثالية منها.

لقد كان من الشائع استخدام مجموعة قليلة من المؤشرات أو المقاييس المعتمدة على الكميات لتتبع مخرجات التسويق ، وتغير ذلك خلال السبعينات حيث زاد الاهتمام باستخدام معايير أكثر فاعلية في وقت واحد ، كما أصبحت المقاييس تبنى على أساس السوق والمستهلك وزيادة الحصة السوقية ، وكان نتيجة لذلك ظهور مقاييس أداء كثيرة في النواحي التسويقية لدرجة أصبح من الصع بتحديدها ليتم استخدامها كلها في الواقع،

فتشير البحوث لوجود مجموعة متنوعة من مقاييس الأداء التسويقي ، فقد حدد (Clark) ([1]) حوالي عشرين مقياساً للأداء التسويقي ، وحدد كل من(Ambler & Riley) ثمانية وثلاثون مقياس ، أما (Davidson) فقدم عشرة مقاييس للأداء التسويقي ، وتكمن مشكلة قياس الأداء التسويقي في تحديد المقاييس والإجراءات الأفضل ، ووضع مقاييس داخلية وأخرى خارجية للسوق ومراجعتها دورياً ، ويتم التركيزحالياً على المزج بين استخدام مقاييس المخرجات التسويقية وغيرالتسويقية ، هذا لأن المخرجات التسويقية تركز على الأداء في الماضي ، رغم أهمية المعاييرالترويجية المستخدمة سابقاً في قياس الأداء التسويقي من حيث إمكانية الحصول على البيانات وتوفرها كحساب الأرباح والخسائر وتكلفة عناصر المزيج الترويجي ، إلا أن هذه المعايير وحدها لا تقدم مؤشرات دقيقة عن الأداء كونها تاريخية غير تنبؤية وتركز على الأهداف قصيرة الأجل ، لهذا لجأت المنظمات إلى البحث عن مقاييس جديدة للأداءالتسويقي مكملة أو بديلة عن المقاييس المعتمدة سابقاً في قياس أدائها ، والتحول إلى مقاييس المدخلات التسويقية كالتدقيق التسويقي الذي يؤكد على الاختبار الشامل للبيئة التسويقية الداخلية للمؤسسة ، فضلاً عن التوجه نحو السوق ، زيادة حصة السوق ، التوجه نحو الزبون ، بالاعتماد على المعلومات المستقاه من السوق والاستفادة منها في تطوير أداء المؤسسة ، كما تم اقتراح بطاقة الأهداف المتوازنة بعد إدراج كل من الفاعلية والكفاءة ضمن المؤشرات وصولاً إلى حالة الأداء الأفضل .

([1])Clark, Bruce H., (1999), "Marketing Performance Measures:History & Interrelationship", JMM,.No.15, West Burn Publishers Ltd

إجراءات الدراسة الميدانية

1/ مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مديري الإدارات ومساعديهم ورؤساء الأقسام والمشرفين والمراقبين والفنيين المنتسبين لشركات التأمين (الشركة السودانية للتامين واعادة التأمين المحدودة والشركة الاسلامية) البالغ عددهم (190) فرداً .

2/ عينة الدراسة:

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (150) فرداً، ويمثل تقريباً 78.9% من نسبة العدد الكلي لمجتمعها ، تم استقصاء آرائهم حول دور إدارة التغيير في تطوير المؤسسات السودانية لشركات التأمين (الشركة السودانية والشركة الاسلامية) كدراسة حالة، سحبت عينتها بطريقة الحصر الشامل نظراً لقلة عدد مفردات المجتمع.

3/ تصميم الاستبانة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي استخدمتها الباحثة في جمع البيانات اللازمة عن موضوع الدراسة ، اعتمدت الباحثة الاستبانة كأداة للجمع من عينة الدراسة لكونها الأداة المناسبة مع مشكلة الدراسة وأسئلتها.

حيث للاستبانة مزاياها:

10. سهولة صياغة عباراتها واختيار ألفاظها
11. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
12. يمكن تطبيقها للحصول على معلومات حول موضوع من العينة. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
13. توفر وقت الباحث وتعطي المستجيب فرصة للتفكير.
14. تعطي بعض الحرية للمستجيب في التعبير عن الآراء التي يخشى التعبير عنها أمام الآخرين.

تم تصميم الاستبانة لجمع البيانات من المنتسبين لشركات التأمين (الشركة السودانية والشركة الاسلامية) ، الاستبانة في صورتها الأولية أنظر الملحق (2) والاستبانة في صورتها النهائية أنظر الملحق (3).

قد اعتمد الباحث في بناء الاستبانة على المصادر الآتية: الإطار النظري، وأدبيات الدراسة بالإضافة للدراسات السابقة.

جدول (4/1) محاور استبانة دور الترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية

المحور	الموضوع	عدد العبارات
المحور الأول	الاعلان	**5**
المحور الثاني	الدعاية	**5**
المحور الثالث	العلاقات العامة	**5**
المحور الرابع	البيع الشخصى	**5**
المحور الخامس	تنشيط المبيعات	**5**
المحور السادس	البيع المباشر	**5**
المحور السابع	الأداء التسويقي	**5**
المحور الثامن	الحصة السوقية	**5**
مجموع العبارات الكلي للاستبانة		**40**

المصدر: إعداد الباحث من أداة الدراسة الميدانية ، 2024م

4/ تحكيم أداة الدراسة:الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

يقصد بالصدق قدرة الأداة على تحقيق نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها مرة أخرى وتقيس الأهداف التي صممت من أجلها، والمقصود بالصدق الظاهري هنا:

3. مدى ارتباط فقرات الاستبانة بالمحاور التي صممت من أجلها والذي يشير إلى الشكل العام للاستبانة.
4. كذلك مدى وضوح صياغة العبارات وسلامة اللغة.
5. وضوح التعليمات وصحة ترتيب الخطوات الأساسية.

وقد تم التحقق من الصدق الظاهري (صدق المحكمين) للاستبانة بعرض فقراتها على (3) ثلاثة من المحكمين ذلك بغرض الإدلاء بآرائهم وملاحظاتهم حول العبارات التي تخص كل محور وصياغة مفرداتها، قام الباحثة بإجراء التعديلات التي اقترحتها عليه المشرف والمحكمين.

5/ الصدق والثبات لأداة الدراسة:

طبقت الباحثة الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (10) أفراد من شركات التأمين (الشركة السودانية والشركة الاسلامية) خلاف عينة الدراسة، لقياس الصدق والثبات والتحقق من صلاحيتها للتطبيق، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المعروف ب الحزم الإحصائية للدراسات الإجتماعية (SPSS) تم حساب معامل ألفاكرونباخ لقياس معامل الثبات، معامل الصدق الذاتي = معامل الثبات√.

جدول (4/2) معاملات ألفاكرونباخ لقياس ثبات دور الترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية:

المحور	الموضوع	عدد العبارات	معامل ألفاكرنباخ	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول	الاعلان	**5**	0.87	0.93
المحور الثاني	الدعاية	**5**	0.72	0.85
المحور الثالث	العلاقات العامة	**5**	0.69	0.83
المحور الرابع	البيع الشخصى	**5**	0.70	0.84
المحور الخامس	تنشيط المبيعات	**5**	0.74	0.86
المحور السادس	البيع المباشر	**5**	0.72	0.85
المحور السابع	الأداء التسويقي	**5**	0.79	0.90
المحور الثامن	الحصة السوقية	**5**	0.71	0.92
مجموع العبارات الكلي للاستبانة		**40**	0.91	0.95

المصدر: إعدادالباحث من أداة الدراسة الميدانية ، 2024م

نتائج جدول (4/2) تشير إلى ان محاور استبانة دور الترويج في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية ، جاءت معاملات الثبات للمحاور (0.69 – 0.89) ، والثبات الكلي للاستبانة بلغ (0.91) وجاء أكبر من (0.75) وهو مستوى قبول معامل الثبات للتطبيق ومعامل الصدق الذاتي الكلي بلغ (0.95) في ضوء هذه المعاملات من الصدق والثبات تكون الاستبانة صالحة للتطبيق الميداني.

6/ الادوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحليل البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال الاستبانة تم إدخالها في جهاز الحاسب الآلي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ثم طبقت مجموعة من الأساليب الإحصائية منها، الأشكال البيانية، الجداول التكرارية ، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، النسب المئوية لمجموع الاستجابات، معاملات الارتباط، اختبار ت (T) لعينتين مستقلتين لقياس دلالة الفروق، اختبار التباين الآحادي لقياس دلالة الفروق .

7/ إدارة وتطبيق الاستبانة:

بعد الحصول على الإذن والموافقة من إدارة الشركة بتطبيق الاستبانة، قام الباحث بالاتصال بمنسوبي (الشركة السودانية والشركة الاسلامية) الذين يمثلون مجتمع وعينة الدراسة، وتم شرح الإجراءات المراد تنفيذها، ووجد تعاوناً كبيراً منهم وزعت الاستبانة عليهم، تم استرداد (150) استبانة صالحة للتحليل من أصل (190) استبانة تم توزيعها، بذلك تكون نسبة الاسترداد بلغت (78.9%)، ومن ثم فرغ الباح محتويات الاستبانات الصالحة للتحليل وحول متغيراتها إلى أرقام لتسهل عملية تحليلها .

8/ مقياس تصحيح الاستبانة:

تمَّ الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة وكان تصحيحها كالتالي:

جدول (4/3) توزيع المدى وتصحيح مقياس الاستبانة

المدى	تقدير السمة التي تقيسها العبارة
1.80– 1.00	**يعد تقدير السمة متدني جداً.**

2.61– 1.81	**يعد تقدير السمة متدني .**
3.42–2.62	**يعد تقدير السمة متوسط.**
4.23 –3.43	**يعد تقدير السمة مرتفع.**
5.00 – 4.24	**يعد تقدير السمة مرتفع جداً.**

المصدر: إعدادالباحث من أداة الدراسة الميدانية ، 2024م

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج من أهمها:

1. أثبتت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الدعاية في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان بالشركة السودانية للتامين والشركة الاسلامية للتامين المحدودة موضوع الدراسة.

2. أوضحت نتائج الدراسة أن هنالك تأثير لكل من متغير المؤهل العلمي والمسمي الوظيفي مع عدم وجود فروق حول متغيرات العمر والخبرة.

3. أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الاعلان في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان بالشركة السودانية للتامين والشركة الاسلامية للتامين المحدودة موضوع الدراسة.

4. بينت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور العلاقات العامة في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان بالشركة السودانية للتامين والشركة الاسلامية للتامين المحدودة موضوع الدراسة.

5. اوضحت نتائج الدراسة أن تغير الهيكل التنظيمى بصورة مستمرة لايساعد في عمليات التغيير بشركة التأمين الأسلامية.

6. أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور دور البيع الشخصى/ المباشر في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية بشركات التامين السودان بالشركة السودانية للتامين والشركة الاسلامية للتامين المحدودة موضوع الدراسة.

7. أثبتت نتائج الدراسة أن الترويج له دور مباشر في تحقيق كفاءة الأداء التسويقي وزيادة الحصة السوقية بشركة التأمين الأسلامية.

ثانياً: التوصيات:

توصلت الدراسة الي عدد من التوصيات من أهمها:

1. ضرورة الاهتمام وبشكل متزايد بتنمية مهارات الاتصال والتعامل مع الشرائح المستهدفة ومن ثم تطبيق المفاهيم المعاصرة في التسويق والترويج.
2. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التأثير بين مختلف العناصر الترويجية على ترويج المنتجات الخدمية ومدى تحقيقها لأهداف الشركة بأقل جهد وتكلفة ممكنة.
3. ضرورة استمرارية الدراسات المتعلقة بقياس اتجاهات إدارات الشركات التجارية، ومدى إدراكها لتحقيق وخلق مستوى من التعاون بينها وبين عملائها، وذلك لتعزيز مكانة تلك الشركات في داخل السوق السوداني.
4. ضرورة إجراء دراسات لقياس اتجاهات العملاء نحو أهمية عناصر المزيج الترويجي خلال فترات زمنية متقاربة لمعرفة أي تغيرات في تحديد الأهمية النسبية لعناصر المزيج الترويجي..
5. يجب تشجع الإدارة على تفحص مقترحاتها للتغيير بشكل متعمق وبجدية للتأكد من أنها مناسبة، وتجعل القائمين على التغيير أكثر دقة واستعداداً وتهيئة.
6. ضرورة المساعدة على اكتشاف بعض مجالات وأماكن الصعوبات والمشكلات التي يحتمل أن يسببها الترويج وبذلك تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات الوقائية قبل أن تتفاقم المشكلة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: السنة النبوية الشريفة:

ثالثاً: الكتب والمصادر باللغة العربية:

1. أحمد راشد الغدير , إدارة الشراء والتخزين , دار زهران ,عمان,2000,
2. أحمد شاكر العسكري، التسويق ، عمان: دار الشروق ، 2000م.
3. أحمد فهمي جلال : مبادئ التسويق (مدخل إداري) ، (عمان: دار صفاء للنشر ، ط2 ، 1997م).
4. إسماعيل السيد ، التسويق،الاسكندرية:الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،2000م
5. إسماعيل عبدالحميد:استراتيجيات ونظم التسويق،ج1،القاهرة،دار النهضة العربية،1992م.

6. اسماعيل محمد السيد : الإعلان ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، 2006م،
7. أمين عبد العزيز حسن : استراتيجيات التسويق في القرن الواحد والعشرين ، (القاهرة: دار فياء للنشر والتوزيع ، 2001م).
8. أمينة محمود حسن محمود : نظم المعلومات التسويقية ، توزيع الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1995م.
9. البرواري ، نزار عبد المجيد ، النقشبندي ، فارس محمد : التسويق المبني على المعرفة ، مدخل الأداء التسويقي المتميز ، ط1 ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2013م
10. بشير العلاق،علي محمد رباعية:الترويج والإعلان،(عمان:دار اليازوري للنشر والتوزيع،2002م).
11. التسويق (النظرية والتطبيق) ترجمة شريف أحمد شريف العاصي،(الإسكندرية:الدار الجامعية، 2006م).
12. ثابت عبد الرحمن إدريس : التسويق المعاصر ، الدار الجامعي ، ط 1 ، الإسكندري 2005م.
13. حفيظ مليك شبابكي : السياحة وآثارها الإقتصادية ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة قسطنطين 2003م.
14. حميد الطائي,بشير العلاق,2009م,مبادئ التسويق الحديث,مدخل شامل,اليازوري,عمان,2009م.
15. الديوهجي،ابيسعيد: ادراةالتسويق، ط2 ،دارالكتبللطباعةوالنشر،الموصل،العراق،1999م.
16. رانق توفيق ناجي معلا : أصول التسويق ، (عمان : وائل للنشر والتوزيع ، 2002م).
17. رائف توفيق وناجي معلا : مبادئ التسويق ، (عمان: وائل للنمشر والتوزيع ، 1999م).
18. زكي خليل المساعد : التسويق في المفهوم الشامل ، الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1997 م.
19. شاكر محمود رامز:التسويق الاستراتيجي،قطر،مؤسسة الخليج للنشر والطباعة،1998م.
20. شريف أحمد شريف العاصي : التسويق والنظري التطلبقب ، دار الكتب المصري.
21. صلاح الشنواني، الأصول العلمية للشراء والتخزين، الاسكندرية، مكتبة شباب الجامعة، 1983م.
22. طاهر،مرسيعطية: فن الإعلان والترويج ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2001م.

23. العارف ابو الوفا , ابوالنجا عبد العظيم محمد , مختار امنية , التسويق في الالفية الثالثة.

24. العارف.ابوالوفا نادية, ابوالنجا, عبد العظيم محمد, ياقوت مختار امنية,(2008), التسويق في الالفية الثالثة , الدار الجامعية ,الاسكندرية.

25. عبد الرحيم محمد إبراهيم: اقتصاديات النقل في السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم،2003م.

26. عبد العظيم حمدي : إقتصاديات التجارة ، دار الزهراء ، القاهر 1996م.

لوحة قيادة أدارة الموارد البشرية وأثرها في تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي ــ فرع غريان

Human Resources Management Dashboard and its Impact on Evaluating HR Performance at Islamic Bank - Gharyan Branch

د. نصرية امحمد الفيتوري
الاكاديمية الليبية للدراسات العليا جنزور

أ. نجية عمار النويصري
كلية المحاسبة جامعة غريان

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تحديد أثر لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية في تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان، وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة المسؤولين ومديري الإدارات والموظفين والبالغ عددهم (30) مفردة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة تحتوي على محورين: محور يتعلق بمؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية، ومحور يتعلق بمستوى تقييم أداء الموارد البشرية. وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج منها: وجود تأثير ايجابي للوحة قيادة الموارد البشرية بكل مؤشراتها على تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف محلة الدراسة، وأن أكثر مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية لها فعالية في تقييم الأداء بالمصرف محلة الدراسة هما مؤشري المرتبات والتدريب وأقلهما فعالية في تقييم الأداء مؤشر التوظيف. وتمثلت توصيات الدراسة في تعزيز دور لوحة قيادة الموارد البشرية بالمصرف محل الدراسة وتحديث مؤشراتها لتكون أكثر شمولية وقدرة على تقييم أداء الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: لوحة القيادة، إدارة الموارد البشرية، تقييم الأداء، المصرف الإسلامي.

Abstract:

The study aimed to determine the impact of the human resources management dashboard on evaluating the performance of human resources at the Islamic Bank, Gharyan branch. The study population consisted of all officials, department managers and employees, totaling (30). The descriptive analytical approach was used. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed containing two axes: an axis related to the indicators of the human resources dashboard, and an axis related to the level of evaluation of human resources performance. The study concluded with a number of results, including: There is a positive impact of the human resources dashboard with all its indicators on evaluating the performance of human resources at the bank under study, and that the most effective indicators of the human resources dashboard in evaluating performance at the bank under study are the salaries and training indicators, and the least effective in evaluating performance is the employment indicator. The study recommendations were to enhance the role of the human resources dashboard at the bank under study and update its indicators to be more comprehensive and capable of evaluating human resources performance.

Keywords: dashboard, human resources management, performance evaluation, Islamic bank.

المقدمة:

يعتبر المورد البشري أهم مورد في منظمات الأعمال، لذلك أدركت المنظمات المعاصرة الدور المهم والفعال الذي تقوم به تلك الموارد في المساعدة على تحقيق أهداف المنظمات وضمان بقاءها واستمرارها، خاصة في ظل تزايد درجة التعقيد في بيئة الاعمال وحدوث تغيرات متسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أصبح العنصر البشري من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق النجاح والتميز التنافسي لمنظمات الاعمال المعاصرة حالياً ومستقبلياً. لذا كان لزاماً على منظمات الأعمال المعاصرة من تطوير وتحسين أداء مواردها البشرية، من خلال تبنيها لآليات وطرق وأدوات حديثة للتطوير ولعل أهمها وأبرزها ما يعرف بلوحة القيادة، التي تعد أحد مجالات الدراسة الذي يتعلق بمنهجيات تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية.

تعد لوحة قيادة المنظمة وسيلة قابلة للتطور بناءً على الابعاد التي أصبحت تتشكل منها وذلك بسبب انتقالها من أداة قياس إلى أداة إدارية تساعد في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على مستوى كل قسم داخل المنظمة، لذلك أصبح من الممكن ابراز عدة أنواع رئيسة من لوحة قيادة المنظمة وذلك حسب انشطة المنظمة والتي تعتبر لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية من أبرزها، وذلك لتطور الدور الذي أصبحت تؤديه في نظام قيادة المنظمة.

إن لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية تعتبر وسيلة لقيادة انشطة إدارة الموارد البشرية، فهي الركيزة الاساسية لاتخاذ القرارات العملية والاستراتيجية، وذلك لما تحتويه من مؤشرات ومعلومات تسمح بالحصول على نظرة شاملة للمنظمة. من هذا المدخل أصبح تقييم وتطوير وتنمية الكفاءات البشرية يعتمد على اساليب حديثة وأدوات تقييم تتجاوز ما هو تقليدي.

وانطلاقاً مما تقدم، جاءت هذه الدراسة لتتناول لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية كأداة حديثة لتقييم وتطوير أداء الموارد البشرية في المصرف الإسلامي فرع غريان من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بها.

1. الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة.

1.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر لوحة قيادة الموارد البشرية من أهم الادوات الحديثة المستخدمة في تقييم وتطوير أداء الكفاءات البشرية من خلال ما توفره من معلومات دقيقة وملائمة من جهة، وما تتوفر عليه من أبعاد الجودة من جهة أخرى. والمصرف الإسلامي فرع غريان بحاجة ماسة لاستخدام أداة كهذه تقيم أداء العاملين وتراقب تطورات أدائهم وتعدل الانحرافات غير الملائمة. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما أثر تطبيق لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية كأداة لتقييم أداء المورد البشري بالمصرف الإسلامي فرع غريان؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات التي سنحاول من خلال هذا الدراسة الإجابة عليها وهي:

- ما مستوى توافر مؤشرات لوحة قيادة ادارة الموارد البشرية (التوظيف، المرتبات، التدريب، الغياب)، بالمصرف الإسلامي فرع غريان؟
- ما مستوى تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان؟
- هل هناك علاقة تأثير بين تطبيق لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان؟

2.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على توافر مؤشرات لوحة قيادة ادارة الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.
- التعرف على مستوى تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.
- تحديد علاقة الاثر بين تطبيق لوحة قيادة الموارد البشرية وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.
- التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات حول مدى استخدام لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية في تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية.

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ابراز دور لوحة قيادة الموارد البشرية في تقييم أداء الموارد البشرية، باعتبارها من الادوات الحديثة والفعالة في تقييم وتطوير أداء الكفاءات البشرية التي أصبحت ضرورة حتمية لابد من تبنيها في كافة المنظمات المعاصرة. إذ أن امتلاك الرأسمال البشري الكفء والمؤهل يشكل المصدر الرئيسي للمنظمة في امتلاك الميزة التنافسية التي تضمن لها الريادة والاستمرار في السوق.

فرضيات الدراسة:

تتحدد فرضيات الدراسة بالفرضية الرئيسة التالية:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للوحة قيادة إدارة الموارد البشرية بمؤشراتها (التوظيف، المرتبات، التدريب، الغياب) وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر التوظيف وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر المرتبات وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر التدريب وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر الغياب وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.

4.1 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المصرف الإسلامي فرع غريان.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة واقع تقييم وتطوير اداء الموارد البشرية باستخدام لوحة قيادة أدارة الموارد البشرية.
- الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية في كافة المسؤولين ومديري الإدارات والموظفين بالمصرف الإسلامي فرع غريان.
- الحدود الزمنية: فترة جمع البيانات والممتدة ما بين (2022 - 2023)

5.1 مصطلحات الدراسة:

- لوحة القيادة لإدارة الموارد البشرية تعرف بأنها" مجموعة من المعطيات على شكل مؤشرات ضرورية لقياس النتائج الخاصة بالموارد البشرية وإدارتهم، ومتابعة تطور تنفيذ إستراتيجيتهم وإمكانية اتخاذ القرارات المناسبة ولابد أن تتصف بمجموعة من الخصائص والصفات التي تجعلها الأداة المناسبة لقياس النتائج الواقعية وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات اللازمة".
- **أداء الموارد البشرية**: من الناحية الإدارية هو القيام بأعباء الوظيفة من المسؤوليات والواجبات وفقا للمعدل المفروض أداءه من المورد البشري الكفء المدرب، ويتم تحديد هذا المعدل من خلال تحليل الأداء، أي دراسة كمية العمل والوقت الذي يستغرقه، وإنشاء علاقة عادلة بينهما. (بو حديد، 2015)

- **تقييم أداء الموارد البشرية:** هو نظام رسمي تصممه إدارة الموارد البشرية في المنظمة ويشتمل على مجموعة من القواعد العلمية التي وفقها تتم عملية تقييم الأداء سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين أو فرق عمل. (ضحاك، ابوعوينة، 2017، 5)

6.1 الدراسات السابقة:

استندت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة والتي حاولت تسليط الضوء على متغيراتها ومن هذه الدراسات:

- **دراسة بن عيسى وكمال** (2023). مساهمة لوحة القيادة الاجتماعية في تسيير التدريب بالمؤسسات الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الواقع الفعلي للممارسة لوحة القيادة الاجتماعية في تسيير التدريب بالمؤسسات محل الدراسة، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد تم تحليلها باستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: وجود دور معنوي لتركيبة لوحة القيادة الاجتماعية على تسيير التدريب للمؤسسات المبحوثة، حيث بلغت قوة العلاقة (0.688)، وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها: زيادة التركيز على مؤشرات لوحة القيادة الاجتماعية لتسيير قيادة مواردها.

- **دراسة الشيكر، ومسراتي** (2023). دور نظام معلومات الموارد البشرية في اعداد لوحة القيادة الاجتماعية للإدارة العمومية دراسة حالة: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مساهمة نظام معلومات الموارد البشرية في اعداد لوحة القيادة الاجتماعية للإدارة العمومية بوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاستعانة بالاستبانة في جمع البيانات، وقد تم الاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في تحليل البيانات من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية. وتوصلت الدراسة الى ان نظام معلومات الموارد البشرية المطبقة بوزارة الصحة يتسم بالفعالية، كما انه يساهم بشكل ما في توفير المعلومات الضرورية التي تساعد بحساب مختلف مؤشرات لوحة القيادة الاجتماعية.

- **دراسة بوطاجين، ولحمر،** (2022) دور لوحة القيادة الاجتماعية في تقييم إدارة الموارد البشرية –ENAP– دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للدهن وحدة سوق اهراس.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة مدى مساهمة لوحة القيادة الاجتماعية في تقييم اداء الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية للدهن–وحدة سوق اهراس–وتبيان علاقة الارتباط بين لوحة القيادة الاجتماعية وتقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسة قيد الدراسة لذلك اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، وبعد تحليل البيانات من خلال استخدام برنامج(SPSS) تم التوصل إلى النتائج التالية: ليس هناك تصور واضح لدى المسئولين بالمؤسسة لأهمية لوحة القيادة الاجتماعية كوسيلة لتقييم أداء الموارد البشرية. كما بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين لوحة القيادة الاجتماعية وتقييم اداء الموارد البشرية.

- **دراسة سلطاني، ودبي**. (2022). مساهمة لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مساهمة لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري من خلال عرض اهم النماذج التي استخدمت اللوحة لهذا الغرض وذلك بتوضيح آليات عمل تلك النماذج ونقاط الضعف والقوة لكل منها، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وقد توصلت الدارسة الى ان لوحة القيادة المتوازنة ساهمت في تقييم رأس المال البشري بشكل يسمح بإدارته مما يؤدي الى تحسين الأداء وخلق قيمة.

- **دراسة بن عيسى**. (2021). لوحة القيادة الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية

تهدف الدراسة الى عرض لاهم أنواع لوحة القيادة الاجتماعية، والتعرف على اهم مؤشرات لوحة القيادة الاجتماعية، وقد تم التوصل الى ضرورة تركيز الاهتمام على عملية بناء المؤشر لان نجاح القياس يتوقف على ضبط الأداة.

- **دراسة الشعار، وآخرون** (2016) لوحة القيادة وأثرها في التحسين المستمر دراسة حالة لشركة المحروقات والزيوت التابعة لمجموعة المناصير للصناعة والاستثمار، الأردن.

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر لوحة القيادة في التحسين المستمر على الشركة المبحوثة ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة والمكونة من (53) مدير وموظف. وفي ضوء ذلك تم جمع البيانات، وتحليلها، واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها ما يلي: لقد تبين أن الأهمية النسبية لمبادئ لوحة القيادة المختلفة جاءت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.94) وتبين أيضا أن الأهمية النسبية للتحسين المستمر

قد جاءت مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.97). واوصت الدراسة ضرورة توسيع قاعدة استخدام لوحة القيادة في الشركة المبحوثة؛ لتشمل معظم الأقسام والدوائر.

- **دراسة العباسي** (2016)، بعنوان تصميم لوحة قيادة أعمال المنظمة (نموذج مقترح..)

هدفت هذه الدراسة كمحاولة لتقييم نموذج مقترح للوحة قيادة أعمال المنظمة، حيث خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: أنه عند تصميم نموذج للوحة القيادة يساعد في تعزيز وتدعيم قدرات المنظمات على اتحاد القرارات الرشيدة ومراقبة لأدائها، لذلك أوصت بالاهتمام بهذه الأداة الفعالة والاعتناء بها وصيانتها باستمرار لرفع كفاءة العملية الرقابية.

- **دراسة بو حديد** (2015)، دور لوحة القيادة الاجتماعية في تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسة الصناعية: دراسة ميدانية لشركة الاسمنت عين التوتة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لوحة القيادة الاجتماعية في تقييم أداء الموارد البشرية من خلال مؤشرات متباينة تتمثل في كل من مؤشر: (التوظيف، مرونة العمالة، التدريب، الغياب، الأجور). وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاستعانة بالاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات. وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: تساهم لوحة القيادة الاجتماعية في تقييم أداء الموارد البشرية من خلال مؤشرات متباينة، وإن أكثر المؤشرات التي لها فعالية في تقييم أداء الموارد البشرية هما مؤشري التدريب والاجور.

1.6.1 التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

تناولت الدراسات السابقة واقع ممارسة لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية بقطاعات مختلفة (التعليم، الصحة، الصناعة)، بينما تناولت الدراسة الحالية القطاع المصرفي. وتشترك الدراسة الحالية مع دراسة كل من، (الشعار، واخرون،2016، وبوطاجين، ولحمر،2022، والشكير، ومسراتي،2023، وبن عيسى، 2023)، في استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذلك استخدام الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات. بينما استخدمت دراسة كل من (سلطاني، ودبي،2022، والعباسي، 2016)، المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وقد استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اثراء الإطار النظري، وكذلك مساهمتها في تحديد مشكلة الدراسة وفرضياتها، كما استفادت منها في تطوير أداة جمع البيانات. وما ميزه هذه الدراسة عن سابقاتها هو مجتمع الدراسة والبيئة التي تعمل فيها الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم لوحة القيادة للموارد البشرية.

لوحة القيادة للموارد البشرية هي لوحات قيادة تختص بتسيير الموارد البشرية في المؤسسات، حيث تطورت هذه الأداة مع تطور مكانة الموارد البشرية وزيادة أهمية الرسمال البشري في تحقيق التميز المؤسسي.

ولقد عرف كل من بو حديد وعايشي لوحة القيادة للموارد البشرية بانها" مجموعة من المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات العمليات وخلق القيمة الملائمة، التي يتم عرضها في اشكال بيانية والمنحنيات والجداول، حيث توضع تحت تصرف المسئولين لتسمح لهم باتخاذ القرارات الاجتماعية الملائمة" (2015، ص 211)، كما عرفت لوحة القيادة بانها" مجموعة معطيات اجتماعية تسمح بمتابعة تطور العمالة، مراقبة زيادة الكتلة الاجرية، قياس نمو كفاءات وانتاجية المستخدمين وفحص جودة المناخ الاجتماعي". (بايموت ودبي، 2016، ص 382)، بينما رأى كل من تاج وعمار "ان لوحة القيادة ستمكن المسير من متابعة الوظيفة: متابعة التكلفة، حسن الأداء، رضاء الافراد وبالتالي إمكانية تنفيذ الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفعالية عن طريق الاستغلال الأمثل للكفاءات البشرية". (2013، ص 46)

مما سبق يمكن القول بأن لوحة القيادة هي من الأدوات الرقابية الحديثة والضرورية لتزويد المديرين والمسؤولين بالمعلومات الدقيقة، لاتخاذ القرارات المناسبة بالجودة اللازمة، مما يتطلب من المنظمة الاعتماد على نظام معلوماتي للموارد البشرية، أو ما يعرف بلوحة قيادة الموارد البشرية بمؤشراتها قليلة العدد والتي توفر للمسؤولين المعلومات الواضحة بهدف قيادة أنشطتهم وضمان تحقيق الأهداف التي تم تحديدها مسبقا، لهذا فان لوحة القيادة باعتبارها وسيلة قياس تسمح بالفهم الجيد للمهام الخاصة بوحدة ما، ويتمكن من قياس مستوى بلوغ الأهداف وتحديد القصور والاختلافات للمسؤولين في ادارة الموارد البشرية عند ظهور خلل في أي مؤشر من مؤشراتها المتعلقة بالوظيفة مثل (رضا العاملين- مستوى الأداء الجيد- وتحديد ومتابعة التكلفة- ومدى إمكانية تنفيذ الأهداف بكفاءة وفاعلية ....) إلى غيرها من المؤشرات الأخرى.

لذلك تظهر لوحة القيادة من وجهة نظر الباحثتان: بأنها مجموعة من الأدوات التي تظهر بشكلها البسيط والمختصر في إطار يضم أهم وأبرز المؤشرات والمعلومات التي يحتاجها المسؤول للوصول إلى القرار الجيد وتحقيق أهداف المنظمة، وهذا ينطبق على لوحة القيادة لإدارة الموارد البشرية التي تعرف بأنها" مجموعة من المعطيات على شكل مؤشرات ضرورية لقياس النتائج الخاصة بالموارد البشرية وإدارتهم، ومتابعة تطور تنفيذ إستراتيجيتهم وإمكانية اتخاذ القرارات المناسبة ولابد أن تتصف بمجموعة من الخصائص والصفات التي تجعلها الأداة المناسبة لقياس النتائج الواقعية وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات اللازمة".

2.2 أهمية لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية.

يمكن القول بان لوحة قيادة الموارد البشرية هي أداة متطورة وفعالة في قياس الأداء، وأداة تقدم تقارير ذات قيمة مضافة وتوفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا مجالا واسعا للتفكير والتركيز على ما هو مهم فعلا للمنظمات لتحقيق أهدافها ومن خلال ذلك نستطيع ان نذكر أهم النقاط الأساسية التي تظهر كأهمية للوحة قيادة الموارد البشرية والتي منها: (الضحاك وبو عوينة، 2017، حمدي، 2009)

- **القياس الداخلي** الذي يمكن من متابعة المتغيرات الاجتماعية وفقا لمسؤوليات مختلف القادة في المؤسسة، تتعلق هذه القياسات: بعدد العمال، الأجور، التوظيف، زمن العمل، السلوكيات.
- **الرصد**: أي ملاحظة التطورات الاجتماعية الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤدي إلى اضطراب قيادة وتوجيه الموارد البشرية في المؤسسة.
- **التقدير المسبق** لما يمكن أن يحدث داخل أو خارج المؤسسة، فبفضل لوحة القيادة يمكن إعداد سيناريوهات حول تطور عدد العمال المرتقب أو تطور الكفاءات كما يمكنها أيضا دراسة سوق العمل، وسلوك الأجراء ومختلف التطورات التنظيمية.

3.2 مؤشرات لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية.

تعتبر المؤشرات المكون الرئيس للوحات القيادة، حيث ان لوحة القيادة هي عرض لاهم المؤشرات والمعلومات التي تساعد المسؤولين في إدارة عملياتهم، وان اختيار المؤشرات بشكل جيد وعناية يمكن المسير من تشكيل لوحة قيادة فعالة تسمح له بمعرفة مستوى الأداء لاتخاذ القرارات الفعالة. (عليش، وبوعيشاوي،2020)

وتحتوي لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية على عدة مؤشرات تسمح بتقييم أفضل لتأثير أنشطة الموارد البشرية على استراتيجية واهداف المؤسسة، ومن هذه المؤشرات ما يمكن أن يظهر في النموذج الآتي والذي يتضمن أهم المؤشرات الخاصة بإدارة الموارد البشرية كما يلي:

جدول رقم (1) يوضح مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية

1- مؤشرات التوظف: -عدد الأفراد العاملين	**الشهر**	**مجموع الأشهر** .....

-عدد الوظائف الجديدة -عدد الأفراد التاركين للعمل -عدد أيام العمل	النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة		النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة
2- مؤشرات الأجور والمرتبات: -معدل الأجور -تغييرات مؤشر الأجور -الساعات الإضافية	**الشهر**				**مجموع الأشهر**		
	النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة		النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة
مؤشرات دوران العمل: -الغياب -معدل دوران العمل	**الشهر**				**مجموع الأشهر**		
	النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة		النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة

مؤشرات الأمان الوظيفي: -عدد حوادث العمل -عددا لأيام الضائعة من العمل -الظروف البيئية المحيطة بالعاملين	**الشهر**			**مجموع الأشهر**		
	النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة	النتائج المتحققة	النتائج المخطط لها	الانحرافات الظاهرة

المصدر: (العباسي،2016).

4.2 بعض العوامل الأساسية لنجاح نظام لوحة القيادة لإدارة الموارد البشرية:

حتى تتحقق الغاية والأهداف من لوحة القيادة لابد من تصميم نظام ناجح للوحات القيادة يعتمد على مجموعة من العوامل أهمها: (**ساحل**، 2015، حسين، واحمد، 2008)

- العمل الجماعي وإشراك المسؤولين العمليين عند إعداد وتصميم لوحة القيادة، والتناقش معهم حول الأهداف.
- إبراز أهمية هذه الأداة من جانب المسؤولين بهدف تحسين ادائهم وليس الرقابة عليهم.
- أن تتصف هذه الأداة بالواقعية وإمكانية القياس لمؤشراتها.
- القيام بدورات تدريبية لتوضيح ما فيها من غموض ويجب توضيح الآثار الإيجابية التي يمكن الحصول عليها من هذه الأداة مثل (الدقة – الجودة – سرعة الحصول على المعلومة)
- دراسة وتشخيص المحيط الخارجي والداخلي للمنظمة من خلال مطابقتها مع مؤشرات تم تحديدها في لوحة القيادة، لاتخاذ القرارات الصحيحة وتفادي عدم موضوعية القرار.

5.2 علاقة لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية بتقييم وتطوير أداء العاملين.

يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال التعرض لأهم المهام الرئيسية للوحة قيادة الموارد البشرية، حيث أن لوحة القيادة لإدارة الموارد البشرية تؤدي دورا مهما ورئيسيا في إدارة وتطوير أداء ادارة الموارد البشرية وذلك من خلال المهام التي ستقوم بها، والتي يمكن توضيحها في الآتي:

- **أداة لجمع البيانات:** تعتبر لوحة القيادة أداة لجمع البيانات فيما يخص الموارد البشرية لما توفره من معلومات تهم مدير إدارة الموارد البشرية.
- **أداة للتنبؤ:** هي اده تساعد في التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل بناء على ما تم دراسته سابقا في ظل بيئة تتميز بعدم التأكد.
- **أداة للمراقبة:** تعتبر أحسن أداة في نظام المراقبة لأنها تسمح بالتعديل.
- **أداة مساعدة لاتخاذ القرارات:** تساعد هذه الأداة في اتخاذ القرارات لأن طبيعتها أداة من أدوات المراقبة.
- **أداة للتشخيص:** وتحديد الظواهر التي تواجه تحقيق الأهداف.
- **أداة لتحسين الكفاءات:** من خلال زيادة شعور مدير إدارة الموارد البشرية بالمسؤولية تجاه الأدوار التي يقوم بها لاتخاذ القرارات الصحيحة.
- **أداة لتحفيز المسؤولين:** حيث تعمل على تقديم الأفضل من خلال زيادة الدافع الذي يزيد عملية التحفيز وتحقيق روح التعاون.
- **أداة لإدارة الحوار:** وذلك من خلال الشرح الكامل لمختلف الانحرافات الموجودة وذلك لتصحيحها.
- **أداة للأعلام:** يمكن استخدامها كأداة للأعلام وكدليل للإرشاد والتوجيه لإدارة الموارد البشرية لتحقيق الأهداف المطلوبة منها.
- **أداة لتقييم أداء الموارد البشرية:** أي أن هذا الأداة وجدت من أجل تقييم أداء الموارد البشرية من خلال مقارنة الأداء المتوقع مع الأداء التحقق.

3. الإطار العملي واختبار الفرضيات:

يتضمن الجانب العملي (الميداني) للدراسة، الإجراءات والأساليب المنهجية المناسبة لهذه الدراسة وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المنهجية التي تم اعتمادها في هذا الدراسة لتحقيق الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه.

1.3 منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي منهجاً رئيساً وذلك لملاءمته في الحصول على البيانات والمعلومات التي تصف ابعاد الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كافة المسؤولين ومديري الإدارات والموظفين بالمصرف الإسلامي فرع غريان والبالغ عددهم (30)، اذ تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (30) استبانة على جميع مفردات المجتمع ، وتم استرداد (25) استبانة صالحة للتحليل.

3.3 أداة جمع البيانات:

قام الباحثان بالاعتماد وبشكل رئيسي على الاستبانة لتعرف على أراء المستجوبين فيما يتعلق بلوحة قيادة إدارة الموارد البشرية ودورها في تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية بالمصرف. وقد تضمنت الاستبانة على المحاور الاتية:

المحور الاول: اختص بالحصول على البيانات التي تصف خصائص افراد العينة.

المحور الثاني: اختص بالحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، حيث تضمن قسمين الأول اختص بالحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية، وخصص الثاني للحصول على البيانات المتعلقة بتقييم الأداء. وللخروج بنتائج علمية دقيقة لهذه الدراسة تم إعطاء الأوزان من (1 –5) باستخدام مقياس ليكارت الخماسي الأبعاد للإجابة على العبارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتترجم هذه التقديرات الوصفية الى تقديرات رقمية على أساس تخصيص الأرقام؛ (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي. وقبل عرض نتائج تحليل إجابات عينة الدراسة تم حساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح،

وذلك على النحو التالي:

$$\text{المدى} = \text{أكبر قيمة} - \text{أقل قيمة} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات (الدرجات)}} = \frac{4}{5} = 0.88$$

وبعد إضافة طول الفترة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد وذلك لتحديد الحد الاعلى للفترة الأولى وهكذا لباقي الفترات حيث تكون العبارة مقبولة عندما تساوي 3.40 أو أكبر بحسب المقاييس المبينة في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يبين طول ومقياس الفترة

المدى	درجة الموافقة
من 1 الى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 الى 2.59	غير موافق
2.60 الى 3.39	محايد
3.40 الى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

4.3 مقاييس الصدق والثبات للاستبانة:

- الصدق الظاهري للأداة:

قد خضعت استمارة الاستبانة لاختبار الصدق الظاهري، حيث قام الباحثان بعرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين من اجل التأكد من مدى صدق الاستبانة وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة وبناءاً على آرائهم تم تعديل الاستبانة.

- **صدق الاتساق الداخلي:**

مفهوم الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان هو ارتباط كل بعد ومحور من محاور الاستبيان للدرجة الكلية لجميع المحاور.

جدول رقم (3) معاملات الارتباط بين الدرجة الفرعية لكل محور مع الدرجة الكلية لجميع المحاور

المحور		محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الثاني	مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية	مؤشر المرتبات	.9600**	0.000
		مؤشر التوظيف	.9720**	0.000
		مؤشر التدريب	.9820**	0.000
		مؤشر الغياب	.9740**	00.00
الثالث		لوحة قيادة الوارد البشرية وتقييم الأداء	.9940**	0.000

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

عند مراجعة نتائج الاتساق الداخلي لجميع المحاور في الجدول رقم (3) نجد أن حالات ارتباط المحاور بالدرجة الكلية لجميع المحاور مرتفعة. وأن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.01). وأن القيمة الاحتمالية لجميع فقراته أقل من (0.01). وتعني هذه النتيجة أن المحاور الفرعية يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها متجانسة فيما بينها مما يدل على قوة الصدق البنائي للاستبيان.

- **ثبات الاستبانة:**

تم تحليل وحساب معامل ثبات الاستبانة من خلال حساب معامل ألفا كرو نباخ (Chronback Alpha)، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الثبات.

جدول رقم (4) نتائج ألفا كرو نباخ للصدق وثبات عبارات محاور الاستبيان

المحور		محتوى المحور	عدد العبارات	مؤشر الثبات	مؤشر الصدق
الثاني	مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية	مؤشر المرتبات	4	0.922	0.856
		مؤشر التوظيف	4	0.926	0.860
		مؤشر التدريب	4	0.959	0.902
		مؤشر الغياب	4	0.961	0.885
الثالث		لوحة قيادة الموارد البشرية وتقييم الاداء	6	0.970	0.985
		قيمة ألفا كرو نباخ للاستبيان		0.989	

تم حساب مؤشر الصدق بأخذ الجذر التربيعي لمؤشر الثبات.

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ لمحاور الاستبيان بلغت (0.989) وهي قيمة مرتفعة أي أن الثبات بين الإجابات مقبول إحصائياً . ونلاحظ أن قيمة ألفا كرو نباخ لعناصر المحور الثاني تندرج ما بين (0.922) الي (0.961) وهي مرتفعة. وقيمة ألفا كرو نباخ لعناصر المحور الثالث بلغت (0.970) أما فيما يتعلق بمقياس الصدق والذي يتعلق بقياس درجة ارتباط المفردة بالمقياس العام فإن نتائجه تعتبر جيدة ومقبولة إحصائيا، وبالتالي يمكن الاعتماد على المجموعة بأكملها دون حذف أي مفردة من المفردات للوصول إلى نتائج مجدية في هذه الدراسة.

5.3 عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

سيتم في هذا الجانب تناول نتائج الدراسة وذلك من خلال تحليل عبارات وفرضية الدراسة.

1.5.3 خصائص افراد عينة الدراسة.

جدول (5) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات مجتمع الدراسة وفق الخصائص الشخصية

البيانات الشخصية	العبارات	التكرار	النسبة المئوية
الصفة	مديري إدارات ورساء اقسام	12	%48
	موظفين	13	%52
	المجموع	25	%100
العمر	أقل من30سنة	2	%8
	من30 إلى40سنة	10	%40
	من 41 إلى50	8	%32
	من51 فما فوق	8	%20
	المجموع	25	%100
	دبلوم متوسط	2	%8

المؤهل العلمي	جامعي	21	%84
	دراسات عليا	2	%8
	المجموع	25	%100
مستوى الخبرة	من 1 الى 5	2	%8
	من 5 إلى 10 سنوات	5	%20
	من 10 إلى 15 سنوات	6	%24
	15 سنة فأكثر	12	%48
	المجموع	25	%100

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي (spss)

يلاحظ من الجدول أعلاه الخاص بتوزيع عينة الدراسة حســـب الصفة الوظيفية لأفراد العينة أن أعلى نسبة للموظفين حيث بلغت (52%) ويليها نسبة المدراء ورؤساء الأقسام حيث بلغت (48%). ويلاحظ أن أعلى نسبة من المؤهل العلمي هم الجامعيين حيث بلغت نسبتهم (84%)، وهذا يعني أن عينة الدراسة مؤهلة للإجابة على تساؤلات الدراسة. كما أوضح الجدول رقم (5) أعلاه ان غالبية افراد العينة يملكون خبرة أكثر من 15 سنة حيث بلغت نسبتهم (48%) وبالتالي فإن عينة الدراسة لديها خبرة للتفاعل مع موضوع الدراسة. كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تنوع في أعمار مفردات مجتمع الدراسة الأمر الذي يعني التعرف على أراء مبحوثين ذوي مستويات عمرية مختلفة.

2.5.3 تحديد مستوى توافر مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية بالمصرف محل الدراسة.

تم تحليل ودراسة عبارات المحور باستخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين قي الدراسة حول هذا المحور وهي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6) المقاييس الإحصائية لعبارات مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية

المؤشر	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي السائد
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
مؤشر المرتبات	يساعد مؤشر المرتبات في استقطاب الكفاءات المناسبة للعمل بالمصرف.	6	16	0	3	0	4.000	0.866	موافق
		24	64	0	12	0			
	يساهم مؤشر المرتبات والحوافز في تحسين أداء الموظفين بالشركة.	6	17	0	2	0	4.080	0.759	موافق
		24	68	0	8	0			
	يتبع المصرف نظام للمرتبات والمكافآت بما يتوافق بين ما يحصل عليه الموظف وما يحمله من	0	11	12	2	0	3.360	0.637	محايد
		0	44	48	8	0			

	خبرات ومؤهلات علمية.							
	يتم تقييم فعالية نظام المرتبات والمكافآت بحساب التكاليف.	0 0	14 56	6 24	5 20	0 0	3.360	0.810	محايد
	إجمالي مؤشر المرتبات						3.700	0.695	موافق
مؤشر التوظيف	اثناء عملية التوظيف يسعى المصرف إلى اختيار الافراد ذوي المهارات والخبرات العملية.	2 8	10 40	6 24	5 20	2 8	3.200	1.118	محايد
	يعكس مؤشر التوظيف مدى جودة وسائل الاختيار المتبعة من قبل المصرف.	0 0	9 36	16 64	0 0	0 0	3.360	0.489	محايد

	يساعد مؤشر التوظيف في وضع الموظف المناسب في الوظيفة المناسبة.	0 0	9 36	10 40	6 24	0 0	3.120	0.781	محايد
	يرتبط تحسين أداء الموظف بتحسين عملية التوظيف بالمصرف.	6 24	9 36	8 32	2 8	0 0	3.760	0.925	موافق
	إجمالي مؤشر التوظيف						3.360	0.777	محايد
مؤشر التدريب	يساهم مؤشر التدريب في رفع كفاءة أداء الموظفين بالمصرف.	6 24	10 40	6 24	3 12	0 0	3.760	0.969	موافق
	يساعد تقييم أداء الموظفين بالمصرف في تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين.	2 8	14 56	5 20	2 8	2 8	3.480	1.045	موافق

	نجاح البرنامج التدريبي في تحقيق أهدافه ينعكس على تحسين أداء الموظفين بالمصرف.	8 32	8 32	2 8	5 20	2 8	3.600	1.354	موافق
	تقوم المنظمة بمجموعة من الدورات التدريبية لموظفيها من اجل اكسابهم المعرفة.	0 0	14 56	9 36	0 0	2 8	3.400	0.866	موافق
	إجمالي مؤشر التدريب						3.560	1.013	موافق
مؤشر الغياب	يساهم مؤشر الغياب في معرفة مدى التزام الموظف واحترامه لقواعد العمل.	6 24	8 32	6 24	5 20	0 0	3.600	1.082	موافق
	يساعد مؤشر الغياب في	2 8	12 48	5 20	6 24	0 0	3.400	0.957	موافق

	تقييم أداء الموظف.							
	يعكس مؤشر الغياب أسباب انخفاض إنتاجية الموظف.	3 12	14 56	0 0	8 32	0 0	3.480	1.084	موافق
	يعكس مؤشر الغياب عدم رضا الموظفين عن العمل.	5 20	5 20	5 20	8 32	2 8	3.120	1.301	محايد
	إجمالي مؤشر الغياب						3.400	1.053	موافق
	إجمالي المحور						3.505	0.866	موافق

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي (spss)

يتضح من خلال الجدول (6) إجابات مفردات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بمؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية، ونستخلص من بيانات الجدول الاتي:

ان الدرجة الكلية لتوافر كل مؤشر من مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية بالمصرف محل الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.5050) وبانحراف معياري (0.86639). ومن جهة اخر كان أكثر مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية بالمصرف محل الدراسة توافراً، مؤشر المرتبات حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.7000) وبانحراف معياري (0.696)، بالرغم من تحفظ افراد العينة في الإجابة عن بعض فقراته وهذا راجع الى ان هناك عوامل أخرى تؤثر على المرتبات والمكافآت مثل الاقدمية وخضوع نظام المرتبات بالمصرف محل الدراسة الى القانون العام للمرتبات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بو حديد،2015)، ثم يأتي في الدرجة الثانية مؤشر التدريب بمتوسط حسابي (3.5600) وبانحراف معياري (0.866)، ويليه في الدرجة الثالثة مؤشر الغياب بمتوسط حسابي (3.4000) وبانحراف معياري

(1.053)، في حين يأتي مؤشر التوظيف كأقل مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية بالمصرف محل الدراسة توفراً، حيث بلغ متوسطه حسابي (3.3600) وبانحراف معياري (0.778). وهذا قد يرجع الى تركيز المصرف على المؤهلات الاكاديمية بشكل أكبر من المهارات والخبرات العملية في سياسات التوظيف، وهذا ما يتضح من إجابة افراد العينة على العبارة التي تنص على (اثناء عملية التوظيف يسعى المصرف إلى اختيار الافراد ذوي المهارات والخبرات العملية) حيث بلغ متوسط الحسابي لهذه العبارة (3.2000) وبانحراف معياري (1.1180). وهذا يتطلب من المصرف تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة لتحسين مؤشر التوظيف.

3.5.3 تحديد مستوى تقييم الأداء بالمصرف محل الدراسة.

تم تحليل ودراسة المحور باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول هذا المحور كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7) المقاييس الإحصائية لعبارات لوحة قيادة الوارد البشرية وتقييم الأداء

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
يتبنى المصرف معايير موضوعية محددة مسبقا لتقييم أداء موظفيه.	3	16	4	2	0	3.720	0.979	موافق
	12	64	16	8	0			
تتم عملية تقييم الأداء بصفة مستمرة اثناء أداء الموظفين لمهامهم.	1	13	5	5	1	3.320	0.988	محايد
	4	52	20	20	4			
يستخدم المصرف لوحة قيادة الموارد البشرية كأداة أساسية لتقييم أداء موظفيه.	0	12	10	3	0	3.360	0.700	محايد
	0	48	40	12	0			
يساعد مؤشر التوظيف في وضع الرجل المناسب في الوظيفة المناسبة لضبط عملية التقييم	3	17	3	2	0	3.840	0.746	موافق
	12	68	12	8	0			
يساعد معدل الغياب في زيادة فاعلية عملية التقييم.	0	12	6	7	0	3.200	0.866	محايد
	0	48	24	28	0			
يستخدم المصرف نتائج تقييم أداء الموظفين في	0	12	8	5	0	3.280	0.791	محايد
	0	48	32	20	0			

اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الموظفين.								
تكون نتائج تقييم الأداء متاحة بسهولة للموظفين.	2 8	11 44	4 16	6 24	2 8	3.200	1.154	محايد
إجمالي المحور						3.417	0.829	موافق

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي (spss)

يتبين من الجدول (7)، ان مستوى تقييم الأداء بالمصرف الإسلامي فرع غريان حسب إجابة افراد العينة على العبارات المتعلقة بمستوى تقييم الأداء جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.417) بانحراف معياري (0.8298). وهذا يعكس ضعف استخدام إدارة المصرف لمؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية، وهذا ما اوضحته نتائج مستوى مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية المبينة بالجدول (6). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (بايموت، دبي، 2016)، التي أظهرت نتائج ضعف استخدام لوحات القيادة للموارد البشرية في تحسين الأداء.

6.3 اختبار فرضيات الدراسة.

1.6.3 اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة.

ولاختبار الفرضية الرئيسة للدراسة سيتم قياس أثر المتغير المستقل لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية بمؤشراتها (التوظيف، المرتبات، التدريب، الغياب)، على المتغير التابع تقييم أداء الموارد البشرية. باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الأثر وكذلك معرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل.

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية بمؤشراتها التوظيف، المرتبات، التدريب، الغياب على المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية).

التحليل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة F المحسوبة	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
النتائج	0.976	0.954	0.935	472.168	21.729	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي ((spss

يوضح جدول رقم (8) دراسة تأثير لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية (كمتغير مستقل) على تقييم أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحـــليل الإحصائي المدونة بالجـــدول أعلاه أن قيمة (F) المحـسوبة والتي بلـغت (472.168) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (4.26) وبدلالة إحصائية (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة بالدراسة (0.05). وبذلك نرفـض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) ونقبل الفرض البديل ($H_0: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود تأثير معنوي لأثر لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية (كمتغير مستقل) على تقييم أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع)، وحيث أن إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (0.976) أي أن الارتباط طردي وقوي بين المتغيرين, أي كلما زاد تقنين مؤشرات لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية زادت قدرة تقييم أداء الموارد البشرية، وتبين قيمة معامل التحديد(R^2) أن التغيير في المتغير المستقل (لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية) يفسر(95.4 %) من التغيير في المتغير التابع (تقييم أداء الموارد البشرية) والنسبة الباقية (4.6%) ترجع الى عوامل أخرى لم نقم بدراستها. كما أن قيمة معامل الانحدار β تساوي (0.935) وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية) يؤدي إلى التغير في المتغير التابع (تقييم أداء الموارد البشرية) بمقدار (0.935).

2.6.3 اختبار الفرضيات الفرعية.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر التوظيف وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.

سيتم قياس أثر المتغير المستقل (مؤشر التوظيف) على المتغير التابع (تقييم أداء الموارد البشرية) باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الأثر وكذلك معرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل.

جدول رقم (9) تحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير مؤشر التوظيف على تقييم أداء الموارد البشرية.

التحليل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
النتائج	0.950	0.902	1.014	212.434	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي (spss)

أظهرت نتائج التحـــليل الإحصائي المدونة بالجـــدول (9) أن قيمة (F) المحـسوبة والتي بلـغت (212.434) وهي أكبر من قيمة(F) الجدولية (4.26) وبدلالة إحصائية (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة (0.05). وعليه نرفـــض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) ونقبل الفرض البديل ($H_0: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود تأثير معنوي لأثر مؤشر التوظيف (كمتغير مستقل) على تقييم أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع) وحيث أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي (0.950) أي أن الارتباط طردي وقوي بين المتغيرين, أي كلما زاد مؤشر التوظيف زادت قدرة تقييم أداء الموارد البشرية، وتبين قيمة معامل التحديد $(R)^2$ أن التغيير في المتغير المستقل (مؤشر التوظيف) يفسر(90.2 %) من التغيير في المتغير التابع (تقييم أداء الموارد البشرية). كما أن قيمة معامل الانحدار β تساوي (1.014) وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (مؤشر التوظيف) يؤدي إلى التغير في المتغير التابع (تقييم أداء الموارد البشرية) بمقدار (1.014).

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر المرتبات وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.

سيتم قياس أثر المتغير المستقل (مؤشر المرتبات) على المتغير التابع (تقييم أداء الموارد البشرية) باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الأثر وكذلك معرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل.

جدول رقم (10) تحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير مؤشر المرتبات على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية.

التحليل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
النتائج	0.945	0.892	1.126	190.401	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي (spss)

يوضح جدول رقم (10) دراسة تأثير مؤشر المرتبات (كمتغير مستقل) على تقييم أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحـــليل الإحصائي المدونة بالجـــدول أعلاه أن قيمة (F) المحـسوبة والتي بلـغت (190.401) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية (4.26) وبدلالة إحصائية (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة (0.05). وبذلك نرفـــض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$

) ونقبل الفرض البديل ($H_0: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود تأثير معنوي لأثر مؤشر المرتبات (كمتغير مستقل) على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع) وحيث أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي (0.945) أي أن الارتباط طردي وقوي بين المتغيرين، أي كلما زاد مؤشر المرتبات زادت قدرة تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية، وتبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن التغيير في المتغير المستقل (مؤشر المرتبات) يفسر(89.2%) من التغيير في المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية). كما أن قيمة معامل الانحدار β تساوي (1.126) وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (مؤشر المرتبات) يؤدي إلى التغير في المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية) بمقدار (1.126).

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر التدريب وتقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.

سيتم قياس أثر المتغير المستقل (مؤشر التدريب) على المتغير التابع (تقييم أداء الموارد البشرية) باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الأثر وكذلك معرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل.

جدول رقم (11) تحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير مؤشر التدريب على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية.

التحليل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
النتائج	0.969	0.938	0.793	348.245	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي (spss)

يوضح جدول رقم (11) دراسة تأثير مؤشر التدريب (كمتغير مستقل) على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (348.245) وهي أكبر من قيمة F الجدولية (4.26) وبدلالة إحصائية (0.000). وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة (0.05). وبذلك نرفض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) ونقبل الفرض البديل ($H_0: \beta_1 \neq 0$) على أساس وجود تأثير معنوي لأثر مؤشر التدريب (كمتغير مستقل) على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع) وحيث أن إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (0.608) أي أن الارتباط طردي وقوي بين المتغيرين , أي كلما زاد مؤشر

التدريب زادت قدرة تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية، وتبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن التغيير في المتغير المستقل (مؤشر التدريب) يفسر(93.8%) من التغيير في المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية). كما أن قيمة معامل الانحدار β تساوي (0.793) وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (مؤشر التدريب) يؤدي إلى التغير في المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية) بمقدار (0.793).

- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**

ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشر الغياب وتقييم وتطوير أداء الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان.

وسيتم قياس أثر المتغير المستقل (مؤشر الغياب) على المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية التنظيمية) باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الأثر وكذلك معرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل.

جدول رقم (12) تحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير مؤشر الغياب على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية.

التحليل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
النتائج	0.955	0.913	0.753	241.085	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج تحليل البرنامج الاحصائي (spss)

يوضح جدول رقم (12) دراسة تأثير مؤشر الغياب (كمتغير مستقل) على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (241.085) وهي أكبر من قيمة F الجدولية (4.26) وبدلالة إحصائية (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة (0.05). وبذلك نرفض فرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) ونقبل الفرض البديل ($H_0: \beta_1 \neq 0$) الذي ينص على وجود تأثير معنوي لأثر مؤشر الغياب (كمتغير مستقل) على تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية (كمتغير تابع) وحيث أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي (0.955) أي أن الارتباط طردي وقوي بين المتغيرين، أي كلما زاد مؤشر الغياب زادت قدرة تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية وتبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن التغيير في المتغير المستقل (مؤشر الغياب) يفسر(91.3%) من التغيير في المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد

البشرية) . كما أن قيمة معامل الانحدار β تساوي (0.735) وهذا يعني أن التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل (مؤشر الغياب) يؤدي إلى التغير في المتغير التابع (تقييم وتطوير أداء الموارد البشرية) بمقدار (0.735).

7.3 النتائج والتوصيات:

1.7.3 نتائج الدراسة.

من خلال التحليل الاحصائي لفرضيات الدراسة وتساؤلاتها تم التوصل الى جملة من النتائج منها:

- أظهرت أراء افراد العينة ان درجة مستوى توافر مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية بالمصرف الإسلامي فرع غريان كانت متوسطة.
- أن أكثر مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية لها فعالية في تقييم الأداء بالمصرف محلة الدراسة هما مؤشري المرتبات والتدريب وأقلهما فعالية في تقييم الأداء مؤشر التوظيف.
- ان مستوى تقييم الأداء بالمصرف الإسلامي فرع غريان حسب أراء افراد العينة جاء بدرجة متوسطة.
- تشير نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة ارتباط طردية قوية (0.976) بين مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية مجتمعة وتقييم الأداء بالمصرف محل الدراسة.
- وجود تأثير معنوي للوحة قيادة الموارد البشرية بكل مؤشراتها على تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف محلة الدراسة.
- وجود تأثير معنوي لكل مؤشر من مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية (المرتبات، التوظيف، التدريب، الغياب) على تقييم الأداء بدرجات متفاوتة.

2.7.3 التوصيات.

بناءا على النتائج السابقة، تم تقديم مجموعة من التوصيات منها:

- تعزيز دور لوحة قيادة الموارد البشرية بالمصرف محل الدراسة وتحديث مؤشراتها لتكون أكثر شمولية وقدرة على تقييم أداء الموارد البشرية.
- تحسين التكامل والترابط بين مؤشرات لوحة قيادة الموارد البشرية لزيادة فعاليتها في تقييم أداء الموارد البشرية بالمصرف محل الدراسة.
- زيادة اهتمام المصرف بتوظيف الافراد ذوي المهارات والخبرات المتميزة. والاهتمام بمؤشر التوظيف الذي يعكس مدى جودة وسائل الاختيار المتبعة من قبل المصرف.

- تدريب وتطوير قادة إدارة الموارد البشرية لتمكينهم من استخدام لوحة القيادة بشكل فعال في تحسين أداء الموارد البشرية.
- تحديث معايير وأساليب التقييم بالمصرف، بحيث تتم بصفة مستمرة لتحسين مستوى تقييم الاداء.
- إتاحة نتائج تقييم الأداء لجميع الموظفين بالمصرف، وباستخدام تلك النتائج في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الموظفين.

المراجع:

- بايموت، يوغرطة، دبي، علي. (2016). تقييم فعالية لوحة القيادة للموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية، مجلة معارف، العدد (21 ديسمبر).376 – 395
- بن عيسى، الهام. (2021). لوحة القيادة الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2). 70 – 90
- بن عيسى، الهام، وجمانة، كمال. (2023). مساهمة لوحة القيادة الاجتماعية في تسيير التدريب بالمؤسسات الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد (17)، العدد (01). 267 – 292
- بو حديد، ليلى (2015)، دور لوحة القيادة الاجتماعية في تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسة الصناعية: دراسة ميدانية لشركة الاسمنت عين التوتة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- بو حديد، ليلى، وعايشي، كمال، (2015) دور نظام معلومات الموارد البشرية في اعداد لوحة القيادة الاجتماعية في المؤسسة الصناعية دراسة حالة: مؤسسة الاسمنت بباتنة مجلة دراسات وابحاث، المجلد (7)، العدد (19). 203 – 221
- بوطاجين، فطيمة، ولحمر، رفيقة (2022) دور لوحة القيادة الاجتماعية في تقييم إدارة الموارد البشرية –ENAP– دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للدهن وحدة سوق اهراس، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة سوق اهراس.
- التاج، مزيان، وعمار، درويش، (2013) التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية باستخدام لوحة القيادة: دراسة حالة مؤسسة انتاج الاسمنت بني صاف، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (3)، العدد (4). 39 – 58
- حسين، رحيم، واحمد، بونقيب، (2008) دور لوحات القيادة في دعم فعالية مراقبة التسيير، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (4) ديسمبر.

- حمدي، صراح. (14-15 ابريل 2009). لوحة القيادة الاجتماعية أساس اتخاذ القرار لإدارة الموارد البشرية، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بو ضياف المسيلة.
- سلطاني، عادل، ودبي، علي. (2022). مساهمة لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (9)، العدد (1). 344 – 365
- الشعار، قاسم إبراهيم، وخدام، امينة عبد الحليم (2016)، لوحة القيادة وأثرها في التحسين المستمر، دراسة حالة شركة المحروقات والزيوت التابعة لمجموعة المناصير للصناعة والاستثمار الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (16)، العدد (3).
- الشيكر، أيوب، ومسراتي، خولة (2023). دور نظام معلومات الموارد البشرية في اعداد لوحة القيادة الاجتماعية للإدارة العمومية دراسة حالة: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد (6)، العدد (1). 40 – 68
- الضحاك، نجية، وبوعوينة، سليمة. (2017). لوحة القيادة آلية لحوكمة المؤسسات دراسة حالة لوحة قيادة إدارة الموارد البشرية (لوحة القيادة الاجتماعية)، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة.
- العباسي، علاء عبد السلام مصطفى، (2016) تصميم لوحة قيادة اعمال المنظمة (نموذج مقترح)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (39).
- عليش، فطية، بوعيشاوي، يوسف. (2020). لوحة القيادة والاعمال المصرفية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)، المجلد (2)، العدد (1). 69 - 83

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني

The future of the Palestinian national Project

الدكتورة هزار إسماعيل
Dr. Hazar Ismail
جامعة الإستقلال، أريحا، فلسطين
Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine
hazar.ismail@pass.ps
00970598206491

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإشكالية التي تحول حول قيام المشروع الوطني الفلسطيني، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظامي (المنهج النسقي) كمنهج رئيس للدراسة، حيث يعتبر هذا المنهج العلمي من أحدث المناهج نسبيا، ويعتمد على التجريد كأداة بحثية، وبناء النماذج كضرورة تطلبها معالجة المتغيرات المتعددة في الإطار التحليلي.

وتوصلت الدراسة الى وجود شبه إجماع وطني على ماهية المشروع الوطني الفلسطيني يتمثل في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وتنحصر نقاط الخلاف حول المشروع الوطني في القضايا التالية (المحددات الجغرافية، المحددات السياسية آليات التنفيذ واستراتيجية العمل، مرجعيته القانونية، وارتباطاته بالمشاريع والمحاور الإقليمية والدولية، طرأت على المشروع الوطني من حيث النطاق الجغرافي واستراتيجيات العمل لإنجازه من فترة زمنية لأخرى، واختلاف الأيديولوجيات المعبرة عنه والمتغيرات الإقليمية والدولية، عدم وضوح معالم المشروع الوطني الفلسطيني وهذا هو أساس أزمة السياسة الفلسطينية والأزمة الوجودية للشعب الفلسطيني، أبرز العوامل الخارجية المؤثرة بالمشروع الوطني مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة فرض الحقائق على الأرض من خلال مصادرة الأراضي وعزلها، وتوسيع الاستيطان وتكثيفه، وفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، هناك مخاطر كبيرة على مستقبل المشروع الوطني وفرص الخلاص متوفرة لكنها أخذه بالتضاؤل، وسيستمر الحال على هذا المنوال طالما بقيت الأجندات الخارجية تدفع باتجاه الانقسام، وتسعى إلى استغلاله واستخدامه كوسيلة للضغط والابتزاز من جميع الأطراف الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توليد مشروع وطني جامع، مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم كبشر بالحرية والكرامة والعدالة والمساواة في فلسطين كلها مفاوضه إسرائيل ومقاومتها، العمل على رؤية تضمن وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة مصيره، تعزيز الهوية الوطنية لا تذويبها، وترسيخ وحدة الشعب الفلسطيني، تأسيس رؤية سياسية تقوم على ايجاد خيار سياسي قائم على الحقيقة والعدالة والمطابقة بين قضية فلسطين وشعب فلسطين وأرض فلسطين، وعلى الصعيد المستقبلي توليد استراتيجية فلسطينية جديدة أكثر مواءمة لأوضاع الشعب الفلسطيني والمعطيات المحيطة به.

الكلمات الدالة: المشروع الوطني الفلسطيني، الرؤية الفلسطينية للمشروع الوطني، الرؤية الإسرائيلية للمشروع الوطني.

Abstract:

The study aimed at identifying the problems surrounding the establishment of the Palestinian National Project. To achieve this goal, the study relied on the Systemic Analysis (Coordinated Curriculum) as the main approach to the study. This scientific curriculum is one of the most recent, relying on abstraction as a research tool, and building models as a need to address multiple variables in the analytical framework.

The study found a near national consensus on what the Palestinian national project is: the right to return, self-determination and the establishment of the Palestinian State with Jerusalem as its capital. The points of contention about the national project are limited to the following issues: (Geographical determinants, political determinants, implementation mechanisms and action strategy, legal references national project in terms of geographical scope and strategies for action to be completed from time to time " and the different ideologies expressed and regional and international variables, the lack of clarity of the parameters of the Palestinian national project, which is the basis of the Palestinian policy crisis and the existential crisis of the Palestinian people land confiscation ", the external factors influencing the national project highlighted the continued policy of successive Israeli Governments to impose realities on land through land confiscation and isolation, expanding and intensifying settlement and separating Jerusalem from the rest of the occupied Palestinian territory, There are great risks to the future of the national project and opportunities for redemption, but they have taken it down. And this will continue as long as external agendas continue to push for

division. It seeks to exploit and use it as a mean of pressure and extortion from all Palestinian parties.

The study recommended that action should be taken to generate an inclusive national project, calling on Palestinians to claim their rights as human beings with freedom, dignity, justice and equality in Palestine, all negotiated and resisted by Israel. To promote a vision that ensures the unity of the Palestinian people's destiny, the promotion of a national identity that is not dissolved; Consolidating the unity of the Palestinian people, establishing a political vision based on a political choice based on truth, justice and conformity between the question of Palestine and the people of Palestine and the territory of Palestine. At the future level, a new Palestinian strategy has been generated that is more adapted to the Palestinian people's situation and the surrounding data.

Keywords: Palestinian National Project, Palestinian Vision of National Project, Israeli Vision of National Project.

المقدمة:

يعد المشروع الوطني محل التداول اليوم بمرجعتيه القانونية ومحدداته السياسية والجغرافية حديث نسبيا، وتداخل مع مشروع التسوية وان لم يكن جزءاً أصيلا منها، وحيث انه مشروع أي ما قبل الانجاز وأنه بات مرتبطا بتسوية متعثرة مرتبطة بمسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، (أبراش 2012، 23) وبحالة سياسية فلسطينية أهم مميزاتها غياب إستراتيجية عمل وطني وقيادة وحدة وطنية، فان كثيرا من اللبس والغموض ينتاب هذا المشروع، وخصوصا أنه مر بعدة مراحل وعرف عدة صياغات. فمن مشروع يؤسس على الحقوق التاريخية لمشروع سياسي يؤسس على الشرعية الدولية، إلى مشروع مرتبط ومرتهن بالعملية التفاوضية وبالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل، وبالتالي محكوم بمبدأ " العقد شريعة المتعاقدين"، ولموازين القوى. (أبراش 2012، 24)

هذا الانتقال والقفز من رؤية إلى أخرى للمشروع الوطني، ومن تحديد جغرافي لآخر، ومن مرجعية لأخرى، يعتبر أمراً خطيراً لأنه يعكس حالة اللايقين عند الفلسطينيين للتجريبية السياسة ومرجعتيها. وحالة اللا يقين تشكك بشرعية الحق من جانب وتفتح المجال للتجريبية السياسية من جانب آخر، بحيث بات كل حزب، أو حركة، يكيف مفهوم الحقوق والثوابت بما فيها الدولة حسب رؤيته الخاصة، وأحيانا حسب ارتباطاته الخارجية، الأمر الذي يحتم الخروج من هذه الحالة لتوافق وطني نهائي على الحقوق والثوابت والمرجعيات. (أبراش 2012، 25)

بين محددات الثوابت الفلسطينية التي شغلت الفكر السياسي الفلسطيني، والمحددات السياسية التي فرضتها تعقيدات القضية الفلسطينية، فلسطينياً وعربياً ودولياً، استطاعت (م.ت.ف) منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلور برنامج المرحلية السياسية الذي شكل هوية المشروع الوطني الفلسطيني، بصيغته الحديثة: "إقامة الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين".

منهجية الدراسة:

تم تناول موضوع الدراسة عبر منهج تحليل النظامي (المنهج النسقي) كمنهج رئيس للدراسة، حيث يعتبر هذا المنهج العلمي من أحدث المناهج نسبيا، ويعتمد على التجريد كأداة بحثية، وبناء النماذج كضرورة تطلبها معالجة المتغيرات المتعددة في الإطار التحليلي.

ويركز هذا المنهج على النظرة الشمولية للظواهر محل الدراسة، آخذا بعين الاعتبار جميع الأبعاد والعناصر والمكونات للظاهرة، في محاولة منه للإلمام بمجمل العوامل والمتغيرات المؤثرة فيها، إذ يفترض إن هناك أسبابا وعوامل ومتغيرات متعددة خلف كل ظاهرة، كما انه لا ينظر إلى فعل وتأثير كل منها على حدى، وإنما إلى فعلها أو فعل بعضها في حالة تفاعل، على اعتبار أنها مجموعة متفاعلة تقيم بينها علاقات، ومن هذه العلاقات وفي خضم التفاعل يتولد السبب ويتكون، وبعض هذه العوامل والمتغيرات قد تؤثر في عنصر معين، ولكنها لا تستطيع التأثير في عنصر آخر، نظرا لعدم ترافقها مع عوامل ومتغيرات أخرى. وقد أخذت الدراسة بهذا المنهج وفقا لنموذج "**دافيد أستون**"، المعروف باسم "نموذج المدخلات والمخرجات". (Easton 1965, 1-14)

مشكلة الدراسة:

ومن هنا جاءت الدراسة للبحث في قضية جدلية حيث اتضح أن هناك فارقا جوهريا بين الرؤيتين: الفلسطينية والإسرائيلية، فالمشروع الإسرائيلي يستهدف إدخال تعديلات طفيفة على الوضع الراهن من اجل تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين بينما يهدف المشروع الفلسطيني إلى التمهيد للاستقلال الكامل. (عبد المجيد 1994) **وعليه تمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:**

- **ما هي العوامل الرئيسية المحددة لمصير المشروع الوطني الفلسطيني؟**
- **والذي تفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:**
- ما هيه المشروع الوطني الفلسطيني؟
- ما أزمة المشروع الوطني والانقسام وأسباب تعثره؟

أهداف الدراسة:

تمثلت اهداف الدراسة بالهدف الرئيس التالي وهو **التعرف على الإشكالية التي تحول حول قيام المشروع الوطني الفلسطيني**، وذهاب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى خيار التفاوض في الوقت الذي غابت فيه مقومات مشروع وطني فلسطيني ومقومات دولة فلسطينية، والذي يتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على ما هيه المشروع الوطني الفلسطيني.
- التعرف على أزمة المشروع الوطني والانقسام وأسباب تعثره

إجراءات الدراسة:

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الاتي:

فرضيات الدراسة:

هناك جدل نظري حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني وتباين في وجهات النظر بين الباحثين ومن هنا انطلقت فرضية الدراسة: لا توجد إشكالية تحول حول قيام المشروع الوطني الفلسطيني.

محددات الدراسة:

ترتبط دراسة المشروع الوطني الفلسطيني بمحددين، المحدد الزمني (أ)، والمحدد المكاني (**ب**).

- **المحدد الزمني:** تتناول هذه الدراسة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، وهو الزمن الفعلي أو الحقيقي، فهو منذ صدور قرار التقسيم رقم 181 من عام 1947 للأراضي الفلسطينية.
- **المحدد المكاني:** يقتصر المحدد المكاني للدراسة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الرابع من حزيران عام 1967، التي تشمل مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية بالإضافة إلى قطاع غزة.

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني:

تمهيد:

ظهرت فكرة المشروع الوطني لأول مرة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات مع ظهور التنظيمات الفلسطينية المستقلة التي تنادي باستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية، وتحرير كامل التراب الفلسطيني من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى أراضيه المحتلة، وقد جاء في المادة (12) من النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) أن الهدف الأساسي للحركة هو "تحرير فلسطين تحريرا كاملا وتصفية دولة الاحتلال الصهيونية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً (بدوان 2005، 6-7) وسنعرض خمس مراحل لتطور المشروع الوطني وهي:

وسيتم تعريف ماهية ومفهوم المشروع الوطني في (**اولا**)، إضافة إلى دراسة أزمة المشروع الوطني وأسباب تعثره، وهذا ما سنبحثه في (**ثانيا**).

أولا: ماهية ومفهوم المشروع الوطني:

قد يختلف الباحثون والمختصون أحياناً في تحديد معنى المفهوم أو المصطلح، ويعود سبب ذلك إلى تنوع الأفكار والأيديولوجيات التي يعتنقها هؤلاء الباحثون والمختصون، وعلى ذلك فالمفهوم هو فكرة أو رأي أو مجموعة معتقدات حول أمر معين، تساعد على فهم ما يقال وما يكتب وما يطرح من قضايا (شعبان 2001، 15).

أصبح المشروع الوطني محكوماً بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وبموازين القوى، مما جعله مصطلحاً خلافياً بين الكثيرين لا يحظى بالإجماع الوطني حول إمكانية توصيفه وتحديد ماهيته وآليات تنفيذه ومرجعيته القانونية ومحدداته السياسية والجغرافية، وارتباطه بالمشاريع والمحاور الإقليمية. (أبراش 2012، 31)

فقد يرى بعض السياسيين أنه ليس بإمكاننا تحديد رؤية واضحة ومتبلورة حول المشروع الوطني بشكل عام، لوجود اختلاف حول التعريفات بما في ذلك موضوع الدولة، هل تقام الدولة على حدود فلسطين الانتدابية؟ أم على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967؟، وثمة فروق جوهرية إزاء موضوع حق العودة، فالسلطة الفلسطينية، تتحدث مثلاً عن حل عادل للموضوع، فيما يتحدث آخرون عن عودة كل اللاجئين، ثم حول وسائل تحقيق هذا المشروع. (حمد 2008)

إن هناك شبه إجماع وطني على ماهية هذا المشروع والذي يتمثل في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. (هلال 2006، 79) ويرى آخرون أنه ليس من الضروري لوجود مشروع وطني أن يكون هناك إجماع عليه، ويكفي وجود قرار سياسي له شرعية داخلية فلسطينية ويحظى بتأييد الأغلبية، كما حدث في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمر الجزائر عام 1988 إذ صدر إعلان الاستقلال أي قبول حل الدولتين ضمن حدود عام 1967، بما فيها القدس بالأغلبية وليس

بالإجماع وهو يحظى بتأييد أغلبية الفلسطينيين على الأقل في الداخل كما تشير استطلاعات الرأي. (جقمان 2006، 81)

ومع أن تحديد معنى المشروع الوطني قد يختلف مع مرور الزمن لارتباطه بالتسوية السياسية، إلا أن المشروع الوطني محل التداول اليوم بمرجعيته القانونية ومحدداته السياسية والجغرافية، حديث نسبياً، فهو نتاج لفكر التسوية وان لم يكن جزءا أصيلاً منها،(أبراش 2012، 35) وقد حدده الاتجاه الوطني في إطار (م. ت. ف.) في عدة عناصر: الدولة والعودة وتقرير المصير في حدود عام 1967، فيما كانت للحركات الإسلامية ومنها حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس العامل المتغير الجديد رؤية أخرى وهي أنها تريد دولة في فلسطين التاريخية، لكن رؤية حماس تحولت في المرحلة الأخيرة وأصبحت أيضاً تقبل أو لا تعارض فكرة الدولة في حدود عام 1967 كحل مؤقت. (أبو عمرو 2006، 94)

إن تعدد التباينات والاجتهادات وكثرتها حول ماهية المشروع الوطني لا يلغي وجوده فعلياً، لأنه لا يوجد فكر وطني بدون مشروع وطني يحدد أهداف وطموحات الشعب وآليات تحقيق هذه الأهداف، والواقع أن الخلاف ليس على وجود المشروع الوطني من عدمه، ولكنه على مفردات هذا المشروع، فمن الملاحظ أن هناك تقارباً حول بعض القضايا وتباعدا أيضا، فالموضوع هو إقامة الدولة المستقلة في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس مع حق العودة، أما ما تبقى فيندرج في إطار الهوامش الممنوحة لتعدد الرؤى العقائدية أو الأيديولوجية، ويمكن حصر نقاط الخلاف حول المشروع الوطني في القضايا التالية:[1]

- المحددات الجغرافية للمشروع الوطني: هل تقام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني (فلسطين التاريخية)؟ أم على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967؟، أم على أي شبر يتحرر منها؟
- المحددات السياسية: اختزال المشروع الوطني إلى حل الدولتين وإهمال مفرداته الأخرى كحق العودة، والقدس، والمستوطنات والحدود.
- آليات التنفيذ وإستراتيجية العمل: هل يتم تنفيذ المشروع الوطني عن طريق الكفاح المسلح؟ أم عن طريق النضال السياسي والدبلوماسي؟ أم كليهما معاً؟

[1]– انظر: وثيقة غير رسمية، تم التوقيع عليها في كانون أول، 2003، بين بعض السياسيين الفلسطينيين وعلى رأسهم ياسر عبد ربه مع بعض السياسيين الإسرائيليين المحسوبين على معسكر اليسار، وعلى رأسهم رئيس حزب ميرتس يوسي بيلن، تنص على انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي، التي احتلت عام 1967 إنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، في بعض، وعلى ترسيم الحدود بين الطرفين ولاقت الوثيقة تأييدا إسرائيل، ولكنها في الوقت ذاته لاقت معارضة من أوساط اليمين الإسرائيلي الأوساط الأكاديمية والسياسية والثقافية في كلا من فلسطين ومن بعض الأحزاب الوطنية والإسلامية الفلسطينية.

- مرجعيته القانونية: هل المشروع الوطني هو نتاج لقرار دولي وما مدى ارتباطه أو بعده عن القرارات الدولية ومنها (181،242،338)، وعلى المستوى الفلسطيني هناك وثائق مثل وثيقة جنيف ووثائق أخرى أخذت تتعامل مع المشروع الوطني بسقف أدنى من السقف الذي تم إقراره عام 1988 .
- وارتباطاته بالمشاريع والمحاور الإقليمية والدولية: هل المشروع الوطني هو نتاج لمشاريع التسوية أم هو نتاج توافق وطني، وهل هو مشروع وطني أم مشروع إسلامي؟

ومع تعدد الآراء والمفاهيم المستخدمة للتعبير عن المشروع الوطني الفلسطيني بسبب تغير المشروع الوطني من حيث النطاق الجغرافي واستراتيجيات العمل لإنجازه من فترة زمنية لأخرى، واختلاف الأيديولوجيات المعبرة عنه والمتغيرات الإقليمية والدولية، فقد ذهبت الدراسة إلى تحديد تعريف واحد للمشروع الوطني الفلسطيني لاستخدامه في الدراسة للدلالة على مفهومه وهو: " إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة وتقرير المصير". وبناء عليه، سيتم التعرف على ماهية المشروع الوطني.

ثانيا: أزمة المشروع الوطني والانقسام

بقي الهدف الفلسطيني واضحا منذ تأسيس منظمة التحرير في سنه 1964، وحتى إقرار "برنامج النقاط العشر" في المجلس الوطني الفلسطيني في سنه 1974، وهو البرنامج الذي يدعو إلى إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". ويعكس "برنامج النقاط العشر" تناقضات مثيره للحيرة، وبكل وثيقة تعكس عمق أزمة المرحلة، إذ رأت قيادة " فتح" إن برنامج "العودة والتحرير" الذي تبناه الفلسطينيون قبل سنة1974، أصبح غير قابل للتنفيذ. (روحانا 2014، 18)، وصار واضحا في مرحلة ما بعد حرب تشرين الأول 1973، إن الدول العربية "والبلاد الاشتراكية" التي دعا "برنامج النقاط العشر" إلى تعزيز التضامن معها، ستساعد في فتح طريق المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام منظمة التحرير في مقابل قبولها بحل الدولتين. ومنذ تلك اللحظة التاريخية حتى اليوم، شاب غموض متزايد أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، أكان في الخطاب السياسي، أو في الوعي النخبوي وفي المفاهيم الجماهيرية، حتى أصبح من الصعب اليوم الحديث عن تصور فلسطيني لمعنى الانتصار على الصهيونية، أو لمفهوم مشروع وطني فلسطيني، أو لمعنى تحقيق الأهداف. (روحانا 2014، 19)

سنتناول في هذه الفقرة دراسة المشروع الوطني من خلال تحليل أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليه (أ)، وسنبحث أثر الانقسام على المشروع الوطني، والمشروع الوطني والأرض والشعب (ب).

أ. أزمة المشروع الوطني

إن قرار السلطة الفلسطينية بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل على أساس المرجعية التي اتفق عليها مع الوسيط الأميركي، يعكس أزمة تتعدى كثيراً الطريق المسدود الذي قاد إليه مسار المفاوضات منذ اتفاق أوسلو، ويعكس أزمة المشروع الوطني الفلسطيني الذي قاد إلى مشروع الدولة مع برنامج الحل المرحلي في سنة 1974. (أبراش 2012، 42)

إن جميع هذه النواحي للأزمة (الطريق المسدود سابقاً والمتوقع حالياً؛ المرجعية التفاوضية؛ انحياز الوسيط الأميركي؛ نواح أخرى نابعة من علاقات القوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين) ، أصبحت معروفة للنخب السياسية الداعمة للسلطة ذاتها وللشعب الفلسطيني عامة. وإن كان قرار السلطة يعكس أزمة المشروع الوطني الفلسطيني كله، كما يعكس محنة النخب الفلسطينية الموالية والمعارضة لهذا القرار. (أبراش 2012، 45) بحيث إنه انعكاس للأزمة الوجودية التي وجد الشعب الفلسطيني نفسه يعاني جراءها في جميع التجمعات وتعود بداية المسار الذي قاد إلى هذه الأزمة إلى مشروع الدولة الذي بدأ مع برنامج الحل المرحلي في سنة 1974في ظروف عربية وعالمية قاهرة ضغطت في هذا الاتجاه. وصارت البطولات الأسطورية والتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني بجميع مكوناته، وخصوصاً المكون الذي يعيش في المنفى وتحت الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967، بمثابة علامات إنسانية فارقة لمدى استعداد الشعب الفلسطيني للوصول إلى الحرية واسترجاع وطنه. غير أن هذه التضحيات تدعونا أيضاً إلى مراجعة مسار المشروع الوطني، وكيف وأين ولأي أهداف استثمرت؟ وما هي العوامل التي أثرت في تشكيل المشروع الوطني والتي سنقسمها لعوامل داخلية وعوامل خارجية.

العوامل الداخلية المؤثرة في تشكيل المشروع الوطني

الواقع يقول إنه لم يعد هناك مشروع وطني فلسطيني واضح المعالم ومتعارفا عليه فلسطينياً، وهذا هو أساس أزمة السياسة الفلسطينية والأزمة الوجودية للشعب الفلسطيني الذي لا يرى مخرجاً من هذا المأزق على

المستوى الزمني القريب أو المتوسط وما عدا ذلك. ويخطئ من يظن مثلاً أن أزمة التمثيل والتنظيم السياسي وإعادة بناء منظمة التحرير، والانقسام الآخذ في التجذر بين أجزاء الشعب الفلسطيني، ليسا مرتبطتين بالطمس المتسارع لمعالم المشروع الوطني الفلسطيني الذي بدأ بالعودة والتحرير، وانتهى إلى ما نحن عليه اليوم من ميليشيات تعاني التناقض الداخلي الواضح حتى للمفاوض الفلسطيني نفسه. (أبراش 2012، 101) إذا الخلل في مسار المشروع الوطني في ظل التسوية الراهنة لا يكمن فقط في انه فقد استقلاليته، بل أيضا في الجغرافيا السياسية والتباسات تفسير القرار 242، فحتى لو لم تكن هناك سلطة ومسلسل تسوية، وقام الفلسطينيون في الضفة وغزة بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال أو أجبر المجتمع الدولي إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل؟ هذه الجغرافيا السياسية حاضرة بقوة اليوم في الجدل حول المصالحة الفلسطينية، وعودة توحيد الضفة وغزة سياسيا ومؤسساتيا بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، فكيف يمكن لإسرائيل أن توافق على عودة التواصل بين غزة والضفة فيما حركة حماس المسيطرة على غزة لا تعترف بإسرائيل، ولا بالاتفاقات والقرارات التي يعتمد عليها هذا المشروع الوطني. (أبراش 2012، 102)

إن رحيل الزعيم الفلسطيني التاريخي ياسر عرفات، أو بالأحرى بعد أن استطاعت إسرائيل اغتياله لإزاحته من طريقها، أنشأ فراغا سياسيا كبيرا في النظام السياسي الفلسطيني. ولا أبالغ في القول إن الحركة الفلسطينية دخلت منذ ذلك الرحيل نفق الاضطراب والتغيرات الجذرية، وأخذت تسير نحو المجهول، فياسر عرفات لم يكن مجرد رئيس أو زعيم، وإنما القائد التاريخي الذي فصل القضية الفلسطينية ونظامها السياسي على مقاسه وصورته، وتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة جعلته صاحب القرار الفلسطيني فترة طويلة من الزمن. (المصري 2007، 54) هذا التغيير الكبير في الخريطة السياسية الفلسطينية فاقم من حالة التعددية في السلطات والاستراتيجيات ومصادر القرار التي كان يعاني جرائها النظام السياسي، حتى في الأعوام الأخيرة من حياة عرفات. لكن بعد رحيله وصل الأمر إلى حد نشوء حاله من ازدواجية السلطة، أو سلطة برأسين، لكل سلطة برنامجها وشرعيتها وأدواتها الأمنية وحضورها السياسي والجماهيري وحلفاؤها الإقليميون والدوليون. (المصري 2007، 57)

لقد أصبحت مصادر السلطة كثيرة، ومتعددة، ومن غير جامع فالرئاسة في يد فتح، والحكومة كانت في يد حماس. ثم أصبحت بعد اتفاق مكة حكومة وحدة وطنية برئاسة حماس، مع تمتعها بالأغلبية فيها، وبشراكة

فتح وفصائل أخرى. وفي ظل عدم التقدم، بعد اتفاق مكة وتأليف الحكومة، نحو بلورة برنامج سياسي منسجم يجسد المصالح العامة والقواسم المشتركة ولا يكون (مثلما كان اتفاق مكة) مجرد صلح عشائري أو مجرد تعايش بين برنامجين وقوتين لفترة مؤقتة كان لا بد من انفجار الوضع الداخلي بالصورة التي شاهدناها خلال منتصف أيار 2007، إذ تجدد الاقتتال الفلسطيني وحصد نحو 60 قتيلا ومئات الجرحى، واحدث دمارا كبيرا في القضية والمؤسسات والمنازل، الأمر الذي جعل حتى بعض الفلسطينيين يتصور أن الإنقاذ الوحيد من نار الاقتتال يكمن في عودة الاحتلال، وهذا أيضا من أهم العوامل المركزية التي ساهمت في تفاقم أزمة المشروع الوطني. (المصري 2007، 59)

هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية على المستويين نلمسها بالنسبة إلى التسوية، وخصوصا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار 1999 المنصوص عليها في اتفاقية (أوسلو). على المستوى الأول نلمسها في كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، والتي تشكل عائقا حقيقيا على الأرض أمام السلام الحقيقي وتضعف من موقف وموقع دعاة السلام لصالح المتطرفين وأعداء السلام، ونلمسها على المستوى الثاني أي بالنسبة إلى السلطة من خلال هذا التكالب والصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط إلى الأخلاق وقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر، أيضا، إلى الحس الوطني والشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي ما جاءت السلطة إلا من اجله. (موسى 2014، 41)

العوامل الخارجية المؤثرة في تشكيل المشروع الوطني

بعد تعاظم المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني إلى درجة أن الحقوق والأهداف الوطنية أصبحت في خطر حقيقي يهددها بالتصفية، وفي ظل ظهور واستمرار فعل العوامل والظواهر التي تقف عقبة في تشكيل المشروع الوطني نذكر أهمها: (أبراش 2012، 40)

- مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة فرض الحقائق على الأرض من خلال مصادرة الأراضي وعزلها، وتوسيع الاستيطان وتكثيفه، وفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمساس بالمقدسات تمهيدا لتهويدها، وفصل غزة عن الضفة الغربية، وتقطيع أوصال الضفة إلى عدة كانتونات مفصولة عن بعضها بعض، والاستمرار في العدوان العسكري بكل أشكاله، بما في ذلك الاغتيالات والاعتقالات والقصف والاقتحام المتكرر والحصار الخانق ومنع حركة الأفراد والبضائع، الأمر الذي الحق إضرارا لا توصف بالاقتصاد الفلسطيني. إذ تفاقمت معدلات الفقر والبطالة، وانتشرت موجة من اليأس

والإحباط، وازدادت الهجرة ونسبة الجرائم بصورة مضاعفة في ظل تفاقم حالة الفوضى والفلتان الأمني الداخلي. (موسى 2014، 41)

- عدم وجود أي أفق لحل سياسي على المدى المنظور. فمنذ فوز حكومة اولمرت، وما تلقته من دعم كامل من إدارة بوش، عطلت جميع المبادرات والمحاولات الرامية إلى حل، أو حتى إلى تحريك المفاوضات. فالقضية الفلسطينية تعاني الآن، أكثر من أي وقت مضى، جراء غياب أي مبادرة متفق عليها وفقدان المسار السياسي، فحتى خريطة الطريق المعطلة أصلا، لم تعد مطروحة. وخطة الانطواء، التي طرحها شارون وقام عليها حزب كاديما، سحبها اولمرت من التداول بعد حرب تموز 2006 وما انتهت إليه من سقوط نظرية الردع الإسرائيلية. (أبراش 2012، 40)
- لو كان المشروع الوطني الراهن مؤسسا على كامل قرارات الشرعية الدولية ولو كانت هناك إستراتيجية عمل وطني فلسطينية تؤمن بالسلام، ولو حافظت القوى السياسية الفلسطينية على استقلالية قرارها لكان الشرط الإسرائيلي اقل حضورا وخطورة، إذ ستكون إسرائيل مجبرة على فتح الممر الآمن بين الضفة وغزة بضمانات دولية أو يكون ممرا دوليا، إلا أن المرجعية الدولية أخذت تتوارى وتغيب، وبشكل مقصود وبطريقة متدرجة، وإسرائيل نقضت العملية السلمية وواصلت الاستيطان. (أبراش 2012، 41) ثم جاء الانقلاب الذي أقدمت عليه حماس في قطاع غزة والقطيعة مع السلطة في الضفة ليجعلا قدرة إسرائيل أكبر على توظيف الجغرافية السياسية لجعل تحقق المشروع الوطني أكثر استحالة. (أبراش 2012، 62)
- ارتباط المشروع الوطني بالتسوية الراهنة، المشروع يبدو مستحيل التحقق، وهذا كلام صحيح إذا ما بقي الوضع الفلسطيني على حاله من حيث الانقسام وغياب استقلالية القرار الوطني، فلا يمكن أن نتحدث عن مشروع وطني دون قرار وطني مستقل ودون إستراتيجية عمل وطني. (موسى 2014، 41)
- وعجز الفلسطينيون أيضا عن تذليل الخلافات بينهم، وافتقار نظامهم السياسي إلى التماسك، وهذا شرط للإقدام على المفاوضات بشأن الوضع النهائي، كما هو شرط لأي تقدم على أي صعيد من الصعد الداخلية والخارجية.
- بالإضافة إلى ما ذكره التحدي الرئيس الذي تعرض له المشروع الوطني من خارجه هو ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي بمرجعيات ورؤى متعارضة مع المشروع الوطني بمحدداته الثقافية والسياسية والأيدلوجية وارتباطاته الخارجية، أما التحدي والخطر الداخلي فيكمن في ظهور اجتهادات

وتوجهات سياسية من داخل القائلين بالمشروع الوطني أسقطت عن المشروع الوطني طابعة التحرري الوطني. (موسى 2014، 42)

- وتكمن الأسباب الخارجية في المحاولات الصهيونية المتواصلة لتدمير المنظمة وإفشال مساعيها التحررية سواء العسكرية أو الدبلوماسية، وقد خاضت إسرائيل معارك شرسة عسكرية ودبلوماسية لتدمير المنظمة، لان المشروع التحرري للمنظمة نقيض للوجود الصهيوني وحتى مع دخول المنظمة معترك مسلسل التسوية فقد عملت إسرائيل على إفشال مشروع السلام الفلسطيني من خلال إعاقة العملية السلمية. (موسى 2014، 41)

لقد ولدت السلطة الفلسطينية، بما هي مشروع للتحول إلى دولة، في زمن كوني مختلف عن معظم الدول الطرفية الأخرى، فهي ولدت نتيجة مفاوضات في لحظة كانت فيها (م. ت. ف.) في أضعف حالاتها، وفي ظل سيطرة مناخات دولية وإقليمية غير داعمة أو ضاغطة من اجل قيام دولة فلسطينية مستقلة. ومشروع تعارضه نخب وأحزاب نافذة في الدولة المستعمرة. كما يلقى المشروع معارضة من أطراف فلسطينية تعتبره مشروعا منقوصا، أو يحمل تقيدات كثيرة لا تلبي الحدود المقبولة للحقوق الوطنية الفلسطينية، وخصوصا أن المشروع مطروح على إقليم مزروع بمستعمرات تابعة لدولة استعمارية. (هلال 1998، 4)

كما تقيم السلطة الفلسطينية بمناخ تأثيرات دولية (البنك الدولي والدول المانحة) تهيمن عليها أيديولوجيا "الإصلاح الاقتصادي" و "التعديل الهيكلي" وتقليص دور الدولة إلى حدودها القصوى، ويأتي هذا قبل تحولها إلى دولة ذات سيادة، الأمر الذي يؤثر في مسار هذا التحول وطبيعته. (الطاهر 2012، 102)

كل هذه الأحداث أدت إلى ما تعيشه الساحة الفلسطينية حاليا أزمة عميقة وشاملة، تطال مختلف جوانب العمل الوطني "فكريا، سياسيا، تنظيميا، وكفاحيا"، أي أن الأزمة لها أبعاد مختلفة "أزمة سياسية، أزمة على الصعيد العسكري والمقاومة، أزمة رؤية وفقدان لإستراتيجية عمل واضحة على جميع الأصعدة.[1]

ب. المشروع الوطني والانقسام والأرض والشعب

[1]-http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ConfZ/2012/Panel-Discussion_MaherTaher_8-12.pdf

تمر القضية الفلسطينية بواحدة من أصعب وأخطر مراحلها على الإطلاق، خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على شعبنا ومواصلة سياسية العدوان الإسرائيلي في نهب الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات وإقامة جدار الفصل العنصري وتركيز التوسع الاستيطاني وتكثيفه في مدينة القدس وقلب الخليل والأغوار، بالإضافة إلى تزايد مخاطر طرد الآلاف من أبناء مدينة القدس وخلق وقائع على الأرض، تقطع الطريق أمام إمكانية إقامة الدولة المستقلة على كافة الأراضي المحتلة عام 1967.[1]

ان انسداد الأفق أمام عملية السلام الراهنة، اذ تشير كافة المعطيات إلى استحالة التوصل إلى اتفاق سلام خلال المفاوضات الجارية، نظرا إلى استمرار التعنت الإسرائيلي ورفض حكومات إسرائيل الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتلبية استحقاقات السلام العادل ومتطلباته الأساسية، وعلى رأسها تلبية حقوق شعبنا وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين طبقا للقرار 194،(الطاهر 2012، 103) أن هذا الوضع المعقد هو ما يدفع للقول إن المخاطر على مستقبل قضيتنا في هذه المرحلة هي اكبر بكثير من أي وقت مضى، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الحالة الفلسطينية التي تعيش حالة من الانقسام غير المسبوق لم تعد قادرة بوضعها الحالي على درء هذه المخاطر، بل يمكن القول أنها تساعد على زيادة هذه المخاطر وفتح الطريق واسعا أمام كل محاولة الانقضاض على المشروع الوطني وتبديد المكتسبات التي حققها شعبنا عبر سنين نضاله الطويلة. (الطاهر 2012، 110)

أثر الانقسام على المشروع الوطني:

تعرضت القضية الفلسطينية في مراحل سابقة إلى مؤامرات متعددة وصعوبات وتحديات مماثلة، ومع ذلك تمكنت من مجابهتا وحافظت على مكانتها كواحدة من أكثر القضايا عدالة في العالم. إلا انه علينا أن ندرك مع الإقرار بصحة هذه القول إلى حد كبير أن ما تعرضت إليه قضيتنا الوطنية من مخاطر جوبه بالسلاح الذي تتسلح بها كافة حركات التحرر في العالم والممتثل بالوحدة الوطنية الشاملة كشرط ضروري لتحقيق

[1] - المرجع نفسه، ص70.

الأهداف، وقد شكلت هذه طيلة مسيرة شعبنا الكفاحية الصخرة التي تحطمت عليها المخاطر. (العوض 2008، 70)

لكن الأمر مختلف تمام هذه الأيام، فالوحدة الوطنية التي نتحدث عنها مفقودة بعد أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة في الرابع عشر من حزيران من العام 2007، في سابقة لم يشهدها العمل الوطني من قبل، وأكثر من ذلك لم تقتصر هذه السيطرة على حدوث الانقسام السياسي بين مكونات النظام السياسي، بل تعدته لتصل إلى حدود تكريس الانفصال الجغرافي بين جناحي الوطن، بالإضافة إلى الفصل المؤسسي والقانوني الذي أصاب المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية كافه وامتدت أثاره الضارة لتصل إلى كل بيت، الأمر الذي يهدد البنية الاجتماعية لشعبنا بأكمله. (العوض 2008، 73) إن انعدام الوحدة الوطنية هذه، علاوة على ما خلفه من آثار ضارة على مختلف الصعد يؤشر بما لا يدع مجالا للشك إلى أن المخاطر على مجمل المشروع الوطني أخذه في التزايد، واقصد هنا المشروع الوطني الذي جرى الاتفاق على تحديده، وأجمعت عليه كافة الفصائل الوطنية والإسلامية بشكل واضح لا لبس فيه، من خلال وثائق الإجماع الوطني وأخرها وثيقة الوفاق الوطني التي تحدثت بشكل محدد عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم طبقا للقرار 194، (الطاهر 2012، 112) هذا المشروع معرض للتبديد بشكل أساسي، بفعل الموقف الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية والرافض لحقوق شعبنا وترجماتها العملية، من خلال العدوان والاستيطان المتواصلين ضد شعبنا وأرضنا، لكنه أيضا يتعرض للخطر جراء استمرار الانقسام وتصاعد مخاطر تعميقه وصولا إلى تكريس الفصل وإقامة المؤسسات على أساس انفصالي كما نلاحظه بوضوح في قطاع غزة. (العوض 2008، 74)

إن الخطر على إقامة الدولة المستقلة هو خطر إسرائيلي بالدرجة الأولى، فقد سعت ولا تزال كافة مراكز الأبحاث الإسرائيلية إلى تقديم الدراسات والأبحاث لصانعي القرار في إسرائيل، لتمكينهم من تجاوز حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، ويجدر القول أن معهد (جافي) للدراسات الإستراتيجية كان الأسبق في هذا المضمار، حيث قدم العام 1989 دراسة جوهرها الانسحاب من جانب واحد في قطاع غزة والسعي إلى إقامة كيان غير معرف وفي أفضل الحالات توسيعه باتجاه سيناء، ووفقا لما ذكرته تلك الدراسة لا يهم إسرائيل لمن تكون السيطرة على الأرض فيه،(الطاهر 2012، 75) أما بشأن الضفة فقد دعت تلك الدراسة إلى الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء واسعة منها وترك مسألة السيادة عليها

عائمة، وليست بعيدة عن ذلك، دعوة السيد دنيس روس المنسق الأميركي السابق لعملية السلام، العائد إلى البيت الأبيض مع الرئيس باراك اوباما إلى شيء من هذا القبيل في مقاله الذي نشره في نيسان من العام 2003، والذي دعا فيه إلى الانسحاب من جانب واحد. وهي تلك الخطة التي تبناها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق ارئيل شاورن وجرى تنفيذها في أيلول من العام 2005، ولا يخفي على أحد ما قامت به سلطات الاحتلال من تدمير ممنهج لمؤسسات السلطة الوطنية والأمنية، لدرجة أوصلتها إلى حاله الوهن والضعف الشديدين الأمر الذي أتاح الفرصة للانقضاض عليها. (الطاهر 2012، 112)

تلك الدراسات بدأت تظهر بعد حدوث الانقسام الذي وجدت فيه إسرائيل فرصة سانحة للمضي في التهرب من استحقاقات إقامة الدولة، فقد دعا مؤتمر (هرتسليا) إلى ضرورة تشديد الحصار على قطاع غزة مع السماح باستمرار الحياة الإنسانية فيه، ودفع الأمور تدريجيا للانفجار باتجاه سيناء وصوبا تجاه الأراضي المصرية لا لتوسيع مساحة القطاع باتجاه الأراضي المصرية، وقد مثلت عملية اقتحام الحدود المصرية وتدفق الآلاف الفلسطينيين للأراضي أواخر شهر كانون الثاني من العام 2008. (العوض 2008، 71)

هناك مخاطر كبيرة على مجمل المشروع الوطني وفرص الخلاص متوفرة، حتى الآن لكنها أخذه بالتضاؤل بكل أسف، وسيستمر الحال على هذا المنوال طالما بقيت الأجندات الخارجية تدفع باتجاه الانقسام، وتسعى إلى استغلاله واستخدامه كوسيلة للضغط والابتزاز من جميع الأطراف الفلسطينية، سواء في المفاوضات التي لا يلوح في الأفق أي احتمال لتحقيق أي تقدم فيها، أو في المقاومة التي تبث بالملموس أن أجندتها لم تتعد كونها استخداميه اداوتيه تهدف إلى تكريس السيطرة والحفاظ على واقع الانقسام القائم بكل أسف، وطالما بقيت الوحدة الوطنية مفقودة فان المخاطر ستتزايد ومستقبل قضيتنا الوطنية سيكون في مهب الريح. (الطاهر 2012، 114) ويرى الباحث عبد الستار قاسم بان أوسلو هي السبب الرئيسي لتغذية الانقسام والاقتتال لأنه ينص على ملاحقة الفلسطينيين لأنفسهم من خلال مقولات مرموقة مثل مكافحة الإرهاب والتنسيق الأمني، إضافة أن اتفاق أوسلو وما ترتب عليه من اتفاقات لاحقه هو اصغر بكثير من حجم القضية الفلسطينية وبالتالي لا يمكن حشر الدماء الفلسطينية والحقوق الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني في وضع كهذا، وأخيرا أن الفصائل الفلسطينية ذات عقلية قبلية تعصبيه بمعنى أن بذور الاقتتال، سواء بصورة عنيفة أو لا عنيفة، موجودة بالتربية الفصائلية، إضافة إلى انه حدث منذ قدوم السلطة هجمة متعمدة أو غير متعمدة

على النسيجين الاجتماعي والأخلاقي، لكن مع قدوم السلطة الفلسطينية صار التدهور مرهقا. (جقمان 2007، 25)

إن المشروع الوطني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني، وبالتالي، هو تعبير عن المجموع الوطني، المشروع الوطني ليس مجرد ملكا لحزب، وإنما لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته الوطنية، فالمشروع الوطني رديف لاستقلالية القرار الوطني، فمن لا يملك قرارا مستقلا لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعا وطنيا، كما انه لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يوجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته في إطار مشروع وطني تحرري يتوسل جميع السبل لتحقيق أهدافه: بالمقاومة حين تكون ممكنة، وبالشكل الملائم لأوضاع المرحلة، وبالمفاوضات والتسوية السلمية عندما تتوفر شروطها. (أبراش 2009، 6)

واخيرا إن من يريد قيادة المشروع الوطني عليه أن يتوسل جميع الطرق السلمية والعسكرية، لكن في إطار استراتيجيتها عمل وطني، إذ لا تناقض بين نهج السلام ونهج المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي. ولم يكن الخلل في دعاة السلام كونهم ينشدون السلام والتسوية السلمية، كما لم يكن الخلل في دعاة المقاومة كونهم يتمسكون بالحق في المقاومة، لكن الخلل كان في الانقسام الاستراتيجي بين دعاة السلام ودعاة التسوية، وهو انقسام يؤسس في رأينا على جهل بالسلام وجهل بالمقاومة، ذلك بأن أي حركة تحرر وطني فهي مشروع سلام لأنها تهدف إلى غايات قانونية ونبيلة منصوص عليها في المواثيق الدولية، فهي تعطي الشعوب الحق في تقرير مصيرها، والحق في المقاومة لاستعادة حقوقها، كما أن كل مشروع سلام يتضمن الحق في المقاومة لان امتلاك الحق في المقاومة ومقومات الصمود يعزز موقف المفاوض حتى إن لم يلجأ إلى ممارسة حقه في المقاومة حين الجلوس إلى طاولة المفاوضات. (أبراش 2009، 8)

ولان المشروع الوطني مشروع سلام ومشروع مقاومة، فان الأعداء الراغبين في ضربه وتدميره، إنما يشتغلون على جبهتين: استهداف مشروع السلام الفلسطيني القائم على التسوية السلمية العادلة، واستهداف مشروع المقاومة بمفهومها الاستراتيجي الوطني. أي نهج أو تفكير متعارض ورافض للوحدة الوطنية ولوجود إستراتيجية واحدة للعمل الوطني، كما أن أي نهج أو تصرف يؤثران سلبا في المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي، أو يصادران الحق فيها، يعتبران انقساما وخروجا على المشروع الوطني. (أبراش 2009، 9)

الأمر الذي يجعل الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة محل شك، وهذا الخلل الذي جعل انقلاب حماس والانقسام الناتج منه سهلا، فالجغرافيا وإسرائيل كانا خير داعم ومعزز للانقسام. ومن هنا، فان المشروع الوطني المنبثق من تسوية مدريد وأوسلو لا يعني التخلي عن المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني، وإنما البحث عن صيغة جديدة له تحرره من الارتهان لإسرائيل. (الطاهر 2012، 115)

ولم يقتصر الانقلاب، ولا الانقسام الناتج منه، وتحول السلطة من سلطة مؤقتة إلى سلطة دائمة بعد أيار 1994، على أهداف المشروع الوطني واليات تحقيقه، بل تجاوز ذلك إلى المسميات. فبحسن نية من بعض الأشخاص، وبسوء نية من آخرين، تم الانتقال من مصطلح حركة المقاومة الفلسطينية والثورة الفلسطينية، وهو التوصيف الذي كان يطلق على الحالة الفلسطينية، إلى مصطلح النظام السياسي الفلسطيني، كأن اعتماد المصطلح الثاني يعني تجاوز مرحلة الثورة والمقاومة والدخول في مرحلة الدولة، ذلك بان للنظام السياسي أسسا ومرتكزات واليات عمل تتعارض مع أسس واليات عمل الثورة وحركة التحرر. وإذا كان لا بد من استعمال مصطلح النظام السياسي الفلسطيني، فنحن نفضل أن نقصره على السلطة الوطنية فقط، لان الحالة الفلسطينية ككل، لا تزال في مرحلة التحرر الوطني. (أبراش 2009، 5)

إذا، نتيجة أخطاء صاحبت ممارسات السلطة وزيادة خضوعها لشروط الاحتلال، وعجزها عن فرض شروط السلام العادل، أصبحت في بعض أوجهها معوقة لانجاز هذا المشروع. فقد بدأت ممهدات الانقسام والانقلاب على المشروع الوطني تتضح في أواسط حزيران 2002، عندما حاصرت القوات الإسرائيلية مقر الرئيس أبو عمار في المقاطعة في 7 حزيران، وعندما ألقى الرئيس بوش خطابا في 14 حزيران 2002، أعلن فيه مقاطعة أبو عمار، وطالب الشعب الفلسطيني بالبحث عن قيادة جديدة. (أبراش 2009، 3) ففي تلك الفترة، لم يكن أبو عمار محاصرا فقط من طرف الجيش الإسرائيلي في المقاطعة، ومن طرف واشنطن سياسيا، ومن جانب دول عربية رفضت السماح له بمخاطبة شعبه والعالم هاتفيا في أثناء عقد قمة بيروت، بل تمت محاصرته داخليا من تيار كان يتشكل بصمت من قيادات جهاز الأمن الوقائي، وقيادات فتحاوية وغير فتحاوية شهرت بابي عمار وشوهت صورته وحاولت أن تلصق به كل سلبيات وأخطاء حركة " فتح" ومنظمة التحرير والسلطة، وبدأت تشكل قيادة بديلة من قيادة أبو عمار ونهجه، قيادة متصالحة مع التوجهات الأميركية والأوروبية وغير متصادمة مع إسرائيل. (أبراش 2009، 7)

المشروع الوطني والأرض والسكان

شكلت الانتفاضة الرد الشعبي على إستراتيجية الرؤية الإسرائيلية للتسوية النهائية، ورفض إسرائيل تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولة استبدال ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية بقضايا الحل الدائم، وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان، وتهويد القدس وإقصاء قضية اللاجئين عن التسوية، واستبدال مشروع إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلتها في حزيران 1967 بسلطة حكم ذاتي تكون محمية إسرائيلية في إطار مجموعة من الكانتونات المعزولة. (زقوت 2002، 42)

كما حملت الانتفاضة في طياتها احتجاجا شعبيا على أداء السلطة وتساؤلا بشأن قدراتها، ضمن أساليب عملها القائمة، على تحقيق المشروع الوطني، وعلى البناء الديمقراطي القائم على بناء واحترام المؤسسة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية. (زقوت 2002، 43)

المشروع الوطني والأرض:

من المعروف أن المشروع الوطني مر بعدة مراحل واتخذ عدة صيغ، فمن المشروع الوطني الذي صاغته بنود الميثاق الأول سنه 1964، إلى المشروع الوطني سنه 1968، والذي يقول بتحرير فلسطين كلها، ورفض قرارات الشرعية الدولية، إلى مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، أي الدولة التي تقبل وجود اليهود المقيمين بفلسطين، وتعتبرهم مواطنين في الدولة الفلسطينية، وهو المشروع الذي تم اعتماده في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1971، إلى البرنامج المرحلي سنه 1974،(زقوت 2002، 45) إلى مشروع الدولة المستقلة كما ورد في إعلان الاستقلال سنه 1988، إلى اتفاق أوسلو وخريطة الطريق وتفاهمات انابوليس التي تربط الدولة بالتسوية وبالقبول الإسرائيلي. (أبراش 2009، 12)

وتعرف أهداف المشروع الوطني الفلسطيني بأنها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة1967، بحيث تكون عاصمتها القدس الشرقية مع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وبلداتهم. (زقوت 2002، 23)

يعتبر ترسيم حدود متفق عليها أمر في غاية الأهمية للوصول إلى حل قائم على أساس الدولتين. ومنذ عام 1948، تحول الموقف الفلسطيني بشأن الحدود بشكل كبير، فقد كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تطالب

بحقها في إقامة الدولة الفلسطينية على جميع أراضي فلسطين التاريخية. لكن منذ عام 1988، وفي سبيل تحقيق سلام ينهي الصراع، ارتضت المنظمة قيام دولة فلسطينية على 22% فقط من أراضي فلسطين التاريخية، وعاصمتها مدينة القدس الشرقية، إي جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، مع الاعتراف بوجود إسرائيل على78% من مساحة فلسطين. (زقوت 2002، 13)

وعلى الرغم من هذا التحول الجوهري في الموقف الفلسطيني، استمرت إسرائيل في مواقفها الرافضة للعودة إلى حدود عام 1967، واستمرت في محاولتها الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بخطوات أحادية الجانب من خلال فرض" وقائع جديدة على الأرض" مثل: بناء "جدار الفصل"، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية، وكلاهما ينتهكان القانون الدولي.[1]

أما حدود 1967 فأصبحت بعيدة المنال بموافقة أميركية حسب رسالة التطمينات الأميركية لإسرائيل قبل بدء المفاوضات الحالية، وموافقة عربية وموافقة فلسطينية جهارا تتحدث عن استبدال الأراضي ومن الجدير بالذكر أن الرسالة الرئاسية الأميركية في سنة 2004 تتحدث عن ذلك" على ضوء الواقع على الأرض بما في ذلك وجود تجمعات سكانية يهودية كبيرة"، أي أن هناك إقراراً رئاسياً بأن يؤخذ في الحسبان "الواقع على الأرض"، والذي هو واقع يغيره باستمرار مشروع الاستيطان الديناميكي. (الطاهر 2012، 13)

أما الدولة فصار واضحاً أن إسرائيل لن تقبل بها، حتى بحدود مقبولة بالنسبة لها إلا بعد الانتقاص من معظم مكونات سيادتها) التسلح، بناء الأحلاف السيطرة على الأجواء، السيادة على المعابر الحدودية، إلخ) فقد تسارعت عملية التهويد إلى أن وصلت إلى واقع أصبحت فيه القدس الشرقية أحياء منفصلة ومحاصرة داخل "الإنتربول" اليهودي. وإذا أخذنا التزام الراعي الأمريكي بشأن الوقائع على الأرض) والتي قَبل أن يعمل بموجبها المفاوض الفلسطيني) ، فكيف سيحظى الفلسطينيون بالقدس، وحتى لو وافق الفلسطينيون على جميع القضايا وقبلوا بجميع التنازلات، فإن إسرائيل تطالب أيضاً بالاعتراف بها دولة يهودية. (الطاهر 2012، 14)

[1] – حدود الدولة الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، http://www .nad.org/a template .phd?id=17

فقد تأثر الموقف الفلسطيني في وجود المشروع الوطني الفلسطيني على الأرض بالمؤثرات الأمريكية فقد أفرزت الإدارات الأمريكية حيزاً كبيراً للشرق الأوسط بشكل عام، وللقضية الفلسطينية بشكل خاص، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وانتهاء المرحلة الانتقالية التي كانت مقررة عام 1999 والتي اعتبرها الفلسطينيون أساساً للعملية السلمية وأملوا أن تفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية خاصة أن اتفاقية أوسلو لم تتضمن بنداً يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. (نعيرات) ويشار إلى أن السياسة الأمريكية قبل أوسلو كانت في الغالب ضد قيام دولة فلسطينية وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بتاريخ 1982/9/2 عقب الحرب اللبنانية وتضمنت موقفه من إقامة الدولة حيث صرح في البند الأول منها أنه "لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، يبدو واضحاً لي أن السلام لا يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة". ومن جملة ما ذكره في مبادرته أن إسرائيل لا يحق لها ضم الأراضي المحتلة ويجب عليها تجميد المستوطنات الجديدة في الأراضي العربية المحتلة. (الهور 1986، 216)

منذ أن أكدت الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق جورج بوش اهتمامها بإقامة دولتين إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، كحل للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تعرض مفهوم الدولة الفلسطينية لغموض شديد بسبب تباين الرؤى بين الأطراف المعنية حول المقصود بهذه الدولة، فإذا بنا أمام طروحات مختلفة بين دولة ممسوخة أو منقوصة السيادة أو ذات سيادة وقابلة للحياة أو قابلة للحياة دون سيادة. ولعل الزخم الأمريكي الذي أحاط بحل الدولتين هو الذي أعطى دافعاً قوياً لدى كل الأطراف الأخرى المعنية للتجاوب مع الفكرة من حيث المبدأ، ولكن كل الأطراف بما فيها الولايات المتحدة ذهبت إلى تفسير يرضيها وظلت تتعامل بهذا التفسير دون أن تدخل في صدام مباشر مع المخالفين لها في الرأي، مما جعل المفهوم بمثابة طائر غير محدد الهوية يجوب الفضاء دون أن يستقر له حال أو تتضح له هوية. (عبد العاطي 2010)

مما لا شك فيه أن سياسة كلينتون المنحازة لإسرائيل أفقدت أمريكا ثقة الفلسطينيين بشكل خاص والعرب عموماً بنزاهة الولايات المتحدة الأمريكية ونما الشعور بالعداء تجاه الولايات المتحدة وترك إرثاً يتمثل بمشكلات كبرى للدبلوماسية الأمريكية في إدارة جورج بوش الابن. (موقع الرأي 2009)

وفي رسالة التطمين التي أرسلها جورج بوش لأرئيل شارون في 2002 وعرضها في 24 حزيران 2002 شدد بوش على قيام دولتين كمدخل إلى "خارطة الطريق" وأكد في ذات السياق على التزام أمريكا بأمن إسرائيل من خلال حدود آمنة وقوة رادعه، وأشارت الرسالة بوضوح إلى أن إسرائيل تحصل على حدود آمنة معترف بها دولياً طبقاً للقرارين 242 و338 مع الأخذ بعين الاعتبار الوقائع على الأرض التي تتضمن المراكز السكانية القائمة مما يجعل العودة الكاملة والشاملة لخطوط 1969 أمراً غير ممكن حيث "لا وصول إلى اتفاق على الوضع النهائي ألا على أساس تغييرات متبادلة متفق عليها تعكس هذه الوقائع". وقد أشارت الرسالة إلى أن الرئيس بوش يؤيد دولة فلسطينية قابلة للحياة والبقاء ومتواصلة جغرافياً وذات سيادة تحكمها مؤسسات ديمقراطية. أما فيما يتعلق باللاجئين أشار بوش إلى توطين اللاجئين في دولة فلسطين وليس في إسرائيلي. (خليفة 2004)

ويتلخص الموقف الفلسطيني من الأرض بأنه يرى إن سياسية إسرائيل تهدف إلى إقامة المشاريع الاستيطانية التي تؤدي إلى تغير وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة من الناحيتين، المادية والديمغرافية بهدف الحيلولة دون عودتها للفلسطينيين. والى وضع يدها على الأراضي والموارد الطبيعية، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على عزل الفلسطينيين في جيوب تفتقر القدرة على البقاء، وتشهد تقلصا متواصلا في مساحتها. ناهيك عن فصل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقطع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وتقييد قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على البقاء والنماء. وعلاوة على ذلك تفرض المستوطنات الإسرائيلية أكبر تهديد على الإطلاق أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبالتالي أمام أي إمكانية للتوصل إلى سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وحسب قواعد القانون الدولي تعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية تنص الفقرة السادسة من المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي صادقت عليها اسرائيل في عام 1951، على انه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي المحتلة".

حيث دعت منظمة التحرير إسرائيل إلى إزالة مشاريعها الاستيطانية، وجبر الضرر الذي سببته أعمالها الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وقد اثبت "فك الارتباط" الأحادي الجانب الذي نفذته إسرائيل عام 2005 على قطاع غزة، إن "الوقائع التي خلفتها إسرائيل على الأرض" ليست دائمة ولا ثابتة، بل انه يمكن إزالتها خلال فترة زمنية تقل بكثير عن الفترة التي استغرقها إنشاؤها إذا ما توفرت السياسية المطلوبة لتحقيق هذا الأمر. (دائرة شؤون المفاوضات 2023)

المشروع الوطني والسكان:

رفض الفلسطينيون مقترحات اللجنة الملكية في شأن التقصي والترحيل، فقد رفضتها بشدة قطاعات الرأي العام الفلسطيني كلها، واعتبرتها مؤامرة صهيونية لا لتجريد بعض الأفراد العرب من ممتلكاتهم وطردهم منها فحسب، بل لتعميم التجريد والطرد على شعب بأكمله. (دائرة شؤون المفاوضات 2023) وقد عجل الخطر في اضطرام شعلة المقاومة الشعبية العربية، وجعل الفلاحين الفلسطينيين من أهم حملة الانتفاضة في الريف لكن، من وجهة النظر الصهيونية، أجازت اللجنة الملكية الحلم الذي طالما راود الصهيونيين بترحيل العرب من الدولة اليهودية الموعودة. وقد علق بن غورين، رئيس الوكالة اليهودية واهم زعماء الييشوف، أهمية حاسمة على فكرة الترحيل القسري. فقد كتب في يومياته بتاريخ ١٢ تموز ١٩٣٧: "إن ترحيل العرب قسرا من أودية الدولة اليهودية المقترح قد يمنحنا شيئا لم يكن لدينا قط" جليلا خاليا من السكان العرب". (شاريت 1974، 297-299) وأضاف "يجب أن نعد أنفسنا لتنفيذ الترحيل". (Teveth 1985, 182) وقد كان بن غوريون مقتنعا أيضا بأنه قل من كان من العرب الفلسطينيين مستعدا للانتقال "طوعا" إلى شرق الأردن، هذا إن وجد أحد أصلا. ومع ذلك كان لا بد من وضع البنود "القسرية" موضع التنفيذ في المستقبل. ففي رسالة مهمة إلى ابنه عاموس الذي كان في ٥ تشرين الأول ١٩٣٧ في السادسة عشرة من عمره، كتب بن غوريون "لا بد من أن نطرد العرب ونستولي على أماكنهم. وان نستعمل القوة إذا اضطررنا إلى ذلك لا لتجريد عرب النقب وشرق الأردن من ممتلكاتهم بل لضمان حقنا في الاستيطان في هذه الأماكن وذلك عندما تتوفر لدينا القوة". (McDowall 1989, 198)

ولكن اخفقت السياسية العربية منذ البداية والى اليوم في التصدي لسياسة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وما رافقها من تنفيذ المخطط الصهيوني الاستيطاني، وهو ما افرز وضعا معقدا وزرع قنابل موقوتة في طريق التعايش السلمي بين الشعبين المتجاورين: الفلسطيني والإسرائيلي، فلم يعرف التاريخ عبر حقبة طويلة هذا الوضع الشاذ الناشئ عن سياسة الهجرة والاستيطان. ملايين من الفلسطينيين المشردين يعيشون في المخيمات في الأقطار العربية المجاورة، ومستوطنات إسرائيلية يحميها السلاح وتعيش مستقلة داخل أراضي الحكم الذاتي وفي علاقة عدائية مع الشعب الفلسطيني، كذلك من الموضوعات التي أخفق العرب في الإفادة منها لفضح الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية وتعاون قادتها مع النازيين على حساب اليهود الضعفاء وهو تعاون لم يعد محل شك بعد إن كشفته الوثائق الثابتة. (أبو بكر 1997، 42)

وفي أوائل الانتفاضة، عندما كان الفلسطينيون من مواطني إسرائيل يعبرون عن دعمهم لإخوانهم في الضفة الغربية وغزة، حذرهم الرئيس حاييم هرتسوغ "من فصل جديد في المأساة الفلسطينية". وهو تهديد ضمني بالطرد. وقد أنذر زعيل هرتسوغ، رابين (وزير الدفاع يومها، فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948 قائلا: "يجب أن تظلوا كما كنتم حتى اليوم، موالين في الماضي البعيد عرفتم المأساة، وخير لكم ألا تعودوا إلى تلك المأساة".(McDowall 1989, 189) ولا يخفى على أحد ما ينطوي عليه إنذار رابين. فرابين نفسه قد قام بمعاونة يغال الون، بتنفيذ اوامر بن غوريون بطرد 10,000 الى 70،000 نسمة من سكان اللد والرملة سنه 1948. (مصالح 1991، 19)

ان عودة حزب العمل الى سدة الحكم ساهمت في تعزيز التأييد الشعبي لفكرة الترحيل في السنوات الاخيرة الماضية. إن خطته السياسية تقوم، بصوره أساسية، على فكرة "الخطر السكاني" أي الخوف من أن يصبح العرب أكثرية إذا ما أصرت اسرائيل على ضم الاراضي المحتلة. بيد أن فهم الرأي العام اليهودي الإسرائيلي لهذه الفكرة العنصرية لا يرجح، بالضرورة، الميل إلى الحل الوسط الإقليمي. بل إن السكان في إسرائيل أميل إلى الاستنتاج أن الفلسطينيين يجب أن يطردوا، أو أنهم يجب ألا يمنحوا الجنسية الإسرائيلية، وهذا بعبارة أخرى، تدعيم لنظام "الأبارتهايد" في الأراضي المحتلة.

وبعد مؤتمر مدريد عقدت مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في واشنطن حول الحكم الذاتي. لكن هذه المفاوضات ظلت تراوح مكانها لرفض إسرائيل مناقشة الأمور الجوهرية فيه. وبعد مفاوضات سرية في أوسلو وقعت (م.ت.ف) وإسرائيل على إعلان المبادئ عام 1993 واتفاقية غزة وأريحا أولا عام 1994، والتي قسمت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق (A وB وC)، أدت إلى الانسحاب من مناطق في قطاع غزة وإعادة الانتشار على ثلاثة مراحل في الضفة الغربية بهدف توسيع الحكم الذاتي في المناطق المأهولة بالسكان.

وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى، أخذت الحكومة الإسرائيلية بقيادة ارئيل شارون في عام 2002 قرارا بإقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية من اجل حشر الفلسطينيين داخل الجدار في أية تسوية مستقبلية.

ومنذ البداية نفت إسرائيل أن للجدار أهدافا سياسية وادعت أن أهدافه أمنية فقط. لكنها عادت وأكدت على لسان رئيس وزرائها يهود أولمرت أن الجدار هدفه النهائي هو ترسيم الحدود من طرف واحد والتخلص من حكم السكان الفلسطينيين. (المصري 2007، 16)

النتائج والاستنتاجات:

- أن هناك شبه إجماع وطني على ماهية هذا المشروع والذي يتمثل في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وأن تعدد التباينات والاجتهادات وكثرتها حول ماهية المشروع الوطني لا يلغي وجوده فعلياً، لأنه لا يوجد فكر وطني بدون مشروع وطني وتنحصر نقاط الخلاف حول المشروع الوطني في القضايا التالية (المحددات الجغرافية، المحددات السياسية آليات التنفيذ واستراتيجية العمل، مرجعيته القانونية، وارتباطاته بالمشاريع والمحاور الإقليمية والدولية.
- تعددت الآراء والمفاهيم المستخدمة للتعبير عن المشروع الوطني الفلسطيني بسبب التغيرات التي طرأت على المشروع الوطني من حيث النطاق الجغرافي واستراتيجيات العمل لإنجازه من فترة زمنية لأخرى، واختلاف الأيديولوجيات المعبرة عنه والمتغيرات الإقليمية والدولية، ولكن يمكن تعريفه: " إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة وتقرير المصير". وبناء عليه، سيتم التعرف على ماهية المشروع الوطني.
- أبرز العوامل الداخلية المؤثرة على المشروع الوطني الفلسطيني، هي عدم وضوح معالم المشروع الوطني الفلسطيني وهو أساس أزمة السياسة الفلسطينية والأزمة الوجودية للشعب الفلسطيني، وهذا يدل على أن ا زمة التمثيل والتنظيم السياسي وإعادة بناء منظمة التحرير، والانقسام الآخذ في التجذر بين أجزاء الشعب الفلسطيني، ليسا مرتبطتين بالطمس المتسارع لمعالم المشروع الوطني الفلسطيني الذي بدأ بالعودة والتحرير، وانتهى إلى ما نحن عليه اليوم من ميليشيات تعاني التناقض الداخلي الواضح حتى للمفاوض الفلسطيني نفسه.
- أبرز العوامل الخارجية المؤثرة بالمشروع الوطني، مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة فرض الحقائق على الأرض من خلال مصادرة الأراضي وعزلها، وتوسيع الاستيطان وتكثيفه، وفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، عدم وجود أي أفق لحل سياسي على المدى المنظور، وغياب استقلالية القرار الوطني، وعجز الفلسطينيون أيضا عن تذليل الخلافات بينهم، وافتقار نظامهم السياسي إلى التماسك.

- هروب إسرائيل من استحقاقات إقامة الدولة الفلسطينية مستغلة بذلك الانقسام الذي وجدت فيه إسرائيل فرصة سانحة.
- مخاطر كبيرة على مستقبل المشروع الوطني وفرص الخلاص متوفرة، حتى الآن لكنها أخذه بالتضاؤل بكل أسف، وسيستمر الحال على هذا المنوال طالما بقيت الأجندات الخارجية تدفع باتجاه الانقسام، وتسعى إلى استغلاله واستخدامه كوسيلة للضغط والابتزاز من جميع الأطراف الفلسطينية.

التوصيات:

- العمل على توليد مشروع وطني جامع، أو على الأقل ربط مشروع الدولة المستقلة بمشروع رؤية سياسية مستقبلية تضمن إعادة الاعتبار للتطابق بين قضية فلسطين وارض فلسطين وشعب فلسطين وحركته الوطنية.
- مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم كبشر بالحرية والكرامة والعدالة والمساواة في فلسطين كلها مفاوضه إسرائيل ومقاومتها، علما أن ذلك لا يتعارض بل يتناسب مع القيم العالمية، وحقوق الانسان وقرارات الشرعية الدولية.
- العمل على رؤية تضمن وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة مصيره، فضلا عن انه يطرح التحدي على إسرائيل بين اعتبارها مجرد دولة استعمارية واستيطانية وعنصرية ودينية تسير عكس عجلة التاريخ، وبين هذا المشروع الوطني الديمقراطي التحرري الذي يتناسب مع المعايير والقيم العالمية وحركة التاريخ.
- تعزيز الهوية الوطنية لا تذويبها، وترسيخ وحدة الشعب الفلسطيني، لا تفكيكها، لأنه من دون هذا وذاك لا يمكن اعتبار أي شيء انجازا مهما كان أمره.
- تأسيس أي رؤية سياسية، وأي خيار سياسي، على الحقيقة والعدالة، وعى متطلبات حل المسالتين الفلسطينيين والإسرائيلية والمطابقة بين قضية فلسطين وشعب فلسطين وارض فلسطين، وعلى الصعيد المستقبلي.
- توليد استراتيجية فلسطينية جديدة، أكثر مواءمة لأوضاع الشعب الفلسطيني والمعطيات المحيطة به.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

- **أبراش، إبراهيم. 2012. *المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام*. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.**
- **أبراش، إبراهيم. 2009. "جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطرة على المشروع الوطني". *مجلة الدراسات الفلسطينية* 20، عدد. 78 (ربيع): 6.**
- **أبراش، إبراهيم. 2009. "سياسات–المشروع الوطني الفلسطيني: التباسات التأسيس وتحديات التطبيق ". *مجلة سياسات*، عدد. 8 (ربيع): 33.**
- **أبو بكر، توفيق. 1997. *حوارات استراتيجية–مائة عام على الصهيونية –شهادات على القرن –*. مركز جنين للدراسات الاستراتيجية.**
- **أبو عمرو، زياد. 2006. "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني". *مجلة رؤية*، عدد. 29–30: 94.**
- بدوان، عصام. 2005. *الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات*، المؤتمر العلمي، "ياسر عرفات ذاكرة وطن ومسيرة شعب".
- **جقمان، جورج، عبد الستار قاسم، كميل منصور، رائف زريق، هاني المصري. 2007. "مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل"، *مجلة الدراسات الفلسطينية* 18، عدد. 71 (صيف): 25.**
- **جقمان، جورج. 2006. "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني". *مجلة رؤية*، عدد. 29–30: 81.**
- حمد، غازي. 2008. *دور الإعلاميين المثقفين في الحوار واستعادة الوحدة الوطنية*. مركز المسحال الثقافي.
- خليفة، نبيل. 2004. من هنري كيسنجر الى جورج دبليو بوش، الوسط، رؤية أمريكا للحدود واللاجئين، 26 (نيسان)، موقع نادي الفكر العربي: http://webcache.googleusercontent.com/search
- روحانا، نديم. 2014. "المشروع الوطني الفلسطيني، نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد. 97 (شتاء): 18.

- روحانا، نديم. 2013. "المفاوضات وأزمة المشروع الوطني". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد. 96 (خريف): 12.
- **زقوت، جمال. 2002. "الانتفاضة وشروط انجاز المشروع الوطني، الاجتياح الإسرائيلي". *مجلة الدراسات الفلسطينية 13*، عدد. 51 (صيف): 42.**
- **شاريت. 1974. بن–غوريون "مذكرات" (بالعبرية)، تل ابيب: عام عوفيد 1974.**
- شعبان، خالد. 2001."دور الأحزاب والحركات العربية لفلسطيني 1948 في النظام السياسي الاسرائيلي1997-1995". أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الدول العربية/معهد البحوث والدراسات السياسية.
- الطاهر، ماهر. 2012. *أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة*. لبنان: ورقة عمل: رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني.
- عبد العاطي، محمد. 2010. الدولة الفلسطينية ضجيج بلا طحين، إسلام ويب، 18 (شباط). http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=156707
- العوض، وليد. 2008. *خطر الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني*، رام الله: معهد ماس.
- عبد المجيد، وحيد. 1994. *القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة أريحا 1994*. مصر: دار القارئ العربي.
- المصري، هاني. 2023. *قراءة في الخيارات والبدائل الاستراتيجية*، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية.
- موسى، شحادة. 2014. *المشروع الوطني الفلسطيني: تعريف وإعادة تعريف*.
- المصري، هاني. 2007. "المشروع الوطني الفلسطيني في خطر". *مجلة الدراسات الفلسطينية 18*، عدد. 70 (ربيع): 53.
- مصالح، نور الدين. 1991. "التصور الصهيوني لـ" الترحيل 2"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد. 7 (صيف): 19.
- نعيرات، رائد. السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية (2005-1993)، مدونة جامعة النجاح. http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article-5/file/---.pd

- **هلال، جميل. 2006. "مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني". *مجلة رؤية*، عدد. 29–30: 79.**
- **هلال، جميل. 1998. "أبعاد مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو". *مجلة الدراسات الفلسطينية 9*، عدد. 36 (خريف): 17.**
- الهور، منير، الموسى، طارق. 1986. *مشاريع التسوية الفلسطينية للقضية الفلسطينية 1985-1947*. عمان: دار الجليل للنشر.
- حدود الدولة الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية: http://www .nad.org/a template .phd?id=17
- الإدارة الأمريكية الجديدة إدارة المهمات الصعبة، موقع الرأي، شباط (2009). http://www.arraee.net/arraeelatest/arraee_82-83/2782.html
-
- المستوطنات، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، 2023: http://www.plo.ps/category/86/1/

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Easton. David. 1965. A framework for political Analysis. Engle wood cliffs, N.J: prentice-hall.Inc.
- McDowall. David. 1989. Palestine and Israel. London.
- Teveth. Shabti. 1985. Ben-Gurion and the Palestinian Arabs. Oxford : Oxford University Press.

المساهمة السياسية للمرأة المغربية في بلاطات الموحدين 541هجري – 668 هجري

م.م أثير سعد صبر محمد

جامعة واسط – كلية التربية الاساسية قسم التاريخ

The political contribution of Moroccan women in the courts of the Almohads 541 AH - 668 AH

L.A. Athir Saad Sabr Muhammad

University of Wasit - College of Basic Education Department of History

الملخص

لعبت المرأة المغربية ايام حكم الموحدين دورا بارزا في الحياة السياسية والاجتماعية خلال فترة حكم الموحدين (م1121– 1269) حيث تميزت هذه الفترة بوجود نساء بارزات شاركن بفعالية في الحكم والسياسة حيث يهدف هذا البحث الى استكشاف دور المرأة المغربية في الحياة السياسية الموحدية.

في البداية نشير ان المرأة الموحدية لم تحض بأية دراسة تذكر, بل ان التاريخ الموحدي عامة مازالت تعتريه ثغرات يحاول الباحثون قدر المستطاع سدها. و ليس من السهل و الحالة هذه تمحيص كل المصادر الوسيطة والاحاطة بجميع ما قيل بشأن النساء الموحديات. بل سنحاول التركيز على بعض الامثلة التي تبرز جليا وضعية المرأة الموحدية و مواكبتها للأحداث السياسية و دورها في تسيير عجلة الحكم الموحدي.

ليس هدفنا اعادة الاعتبار ولا ازالة هذه التهمة عن النساء المرابطيات, لكن في المقابل و بما ان الشاهد عندنا مؤرخ موحدي, يحق لنا ان نتساءل عن مكانة المراة في البلاطات الموحدية و مدى مساهمتها في تسيير الشؤون السياسية للإمبراطورية الموحدية.

الموحدين بالرغم مما يقال عن صلابة عقيدتهم التوحيدية فقد فتحوا ولو نسبيا المجال للنساء للعمل في الحقل السياسي و تسيير عجلة الحكم الاداري. وصحيح ايضا ان النساء ظهرن بقوة مع خلافة الناصر التي عادة ما يعتبرها المؤرخون بداية النهاية للدولة الموحدية. فلا غرابة اذن ان حاولت (الاسطغرافيا الوسيطية) جعل بل و ربط العلاقة ما بين تدهورا لدولة وسيطرة النساء على مقاليد الحكم

الكلمات المفتاحية: المرأة المغربية, الموحدين, الحكم الاداري, الحقل السياسي, للإمبراطورية الموحدية

Abstract

During the reign of the Almohads, Moroccan women played a prominent role in political and social life. This period was characterized by the presence of prominent women who actively participated in governance and politics. This research aims to explore the role of Moroccan women in Almohad political life.

First, we note that Almohad women have not received any significant study. Rather, Almohad history in general still has gaps that researchers are trying to fill as much as possible. It is not easy, in this case, to scrutinize all the intermediate sources and cover everything that has been said about Almohad women. Rather, we will try to focus on some examples that clearly highlight the status of Almohad women, their keeping pace with political events, and their role in steering the wheel of Almohad rule.

Our goal is not to restore the reputation or remove this accusation from the Almoravid women, but on the other hand, and since our witness is an Almohad historian, we have the right to ask about the status of women in the Almohad courts and the extent of their contribution to the management of the political affairs of the Almohad Empire. The Almohads, despite what is said about the solidity of their Almohad doctrine, opened the way, albeit relatively, for women to work in the political field and to manage the wheel of administrative rule. It is also true that women appeared strongly with the Caliphate of Al-Nasir, which historians usually consider the beginning of the end of the Almohad state. It is no wonder then that (medieval historiography) tried to make and even link the relationship between the deterioration of the state and women's control over the reins of government

Keywords: Moroccan women, Almohads, administrative rule, political field, Almohad Empire

المقدمة

لعبت المرأة المغربية ايام حكم الموحدين دورا بارزا في الحياة السياسية والاجتماعية خلال فترة حكم الموحدين (م1121– 1269) حيث تميزت هذه الفترة بوجود نساء بارزات شاركن بفعالية في الحكم والسياسة حيث يهدف هذا البحث الى استكشاف دور المرأة المغربية في الحياة السياسية الموحدية . وذلك من خلال تحليل النصوص التاريخية والروايات المختلفة التي تروي عن مساهماتهن وانجازاتهن حيث سنحاول تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في بروز هذا الدور وكيفية تأثيره على الاحداث السياسية والاجتماعية في تلك الفترة المهمة كما سنستعرض بعض الشخصيات النسائية البارزة , ونحلل مدى تأثيرهن ودورهن في صنع القرار السياسي , بالإضافة الى التحديات التي وجهنها في مجتمع كان يهيمن علية الرجل بشكل كبير من خلال هذا البحث , نأمل في تقديم صورة واضحة وشاملة عن مساهمات المرأة المغربية في بناء دولة الموحدين واثراء الحياة السياسية آنذاك .

المساهمة السياسية للمرأة المغربية في بلاطات الموحدين

كل من تصفح كتاب " المعجب " لعبد الواحد المراكشي عن سبب اختلال و ضعف احوال المرابطين الا و استرعاه هذا الحكم الذي قلما يقال عنه انه جائر متحيز في حق النساء اللمتونيات, اذ يقول " واستولى النساء على الاحوال, واسندت اليهن الامور, و صارت كل امرأة من اكابر لمتونة و مسوفة مشتملة على كل مفسد و شرير و قاطع سبيل و صاحب خمر. و ليس هدفنا اعادة الاعتبار ولا ازالة هذه التهمة عن النساء المرابطيات, لكن في المقابل و بما ان الشاهد عندنا مؤرخ موحدي, يحق لنا ان نتساءل عن مكانة المراة في البلاطات الموحدية و مدى مساهمتها في تسيير الشؤون السياسية للإمبراطورية الموحدية ؟

في البداية نشير ان المرأة الموحدية لم تحض بأية دراسة تذكر, بل ان التاريخ الموحدي عامة مازالت تعتريه ثغرات يحاول الباحثون قدر المستطاع سدها. و ليس من السهل و الحالة هذه تمحيص كل المصادر الوسيطة والاحاطة بجميع ما قيل بشأن النساء الموحديات. بل سنحاول التركيز على بعض الامثلة التي تبرز جليا وضعية المرأة الموحدية و مواكبتها للأحداث السياسية و دورها في تسيير عجلة الحكم الموحدي.

حيث قامت الحركة الموحدية على اسس و فكرة دينية و سياسية زعزعت كيان الحكم المرابطي. و كون ابن تومرت استخدم في ادارته طريقة الشورى هذا النظام الذي عمل به رسولنا الكريم محمد (ص)

حيث كون مجموعة من المجالس الاستشارية اهمها مجلس العشرة و الخمسين و السبعين و مؤسستا الطلبة و الحفاظ. و كل اللوائح التي وصلتنا عن هذه المجالس و المؤسسات لا تحمل اي اسم او لقب للمرأة الموحدية .هذا التهميش استثنى شخصية واحدة هي زينب اخت المهدي ابن تومرت زعيم الحركة. فالمصادر الموحدية لا تظهر بجلاء دور هذه المرأة ابان نشوء الحركة, لكن بتتبع النذر القليل من الاخبار المبعثرة هنا و هناك في بعض المصادر يميط اللثام ويلقي الضوء على سيرة هذه المرأة. فصاحب " وفيات الاعيان " يقول " و كان قوته (ابن تومرت) من غزل اخت له رغيفا في كل يوم بقليل سمن او زيت. اما البيذق و هو شاهد عيان و بالرغم من سكوته المطبق يقول في احاديثه عن مرض المهدي " فحضر معه في غيبته خمس اناس, الخليفة (عبد المؤمن) و ابو ابراهيم و عمر اصناك ووسنار و اخته ام عبد العزيز بن عيسى. فالواضح من هذا السرد ان مكانة زينب كانت اكبر من مكانة مجموعة من اصحاب الامام ابن تومرت, بل و يلاحظ فوق ذاك انها كانت تحضر لزيارة

المهدي في حين ان اخوته اهل امغار لم يتم السماح لهم بذلك. هذا و بتتبع الفقرة هذه يتجلى لنا مغزى حضورها مع هؤلاء الاشخاص . ثم خرج ابو محمد وسنار وقال يأمركم المعصوم ان تفعلوا كذا و كذا. فكنا نفعله, وكان اهل الجماعة يخرجون للغزو بالدولة, و اقام الامر كذلك طيلة ثلاثة اعوام. فاجتماع هؤلاء طيلة هذه المدة و بحضور اخت المهدي كان لتسيير امور الدولة و القيام بأعباء الحكم. ويفصح لنا مؤرخ اخر عن ماهية هذه الامور حيث يؤكد ان انتقال الامور الى الخليفة عبد المؤمن و اسناد السلطة اليه كان بإيعاز من اعضاء مجلس العشرة و مباركة اخت المهدي و مهما يكن فمشاركة اخت ابن تومرت في تسيير دفة الحكم الموحدي في مرحلة عصيبة كهذه ليؤكد قوة شخصية هذه المرأة ومدى حنكتها السياسية حيث قادت الدعم والاقناع داخل المجتمع وفي المحافل السياسية وساهمت في تنظيم الحملات الدعوية والسياسية دورها كان حاسما في تعزيز مكانه الموحدين وتعزيز استراتيجياتها في مواجهة المعارضة وتحقيق اهدافها كانت داعمة قوية لشقيقها في جهوده لتأسيس الحركة . لكن يسدل الستار فجأة عن هذه المرأة و تنقطع اخبارها الى الابد.

بتولي عبد المؤمن مقاليد الحكم الموحدي, تظهر و بنوع من الغرابة شخصية امرأة جديدة انها فندة او بندة اخت الخليفة. وتختلف المصادر في علاقتها بعبد المؤمن, هل هي اخته من ابيه ام من امه؟. و الحق يقال ان فندة لم يظهر لها اي اثر ولا دور يذكر الا ما كان من حادثة اشار اليها صاحب " اخبار المهدي " عند فتح مدينة وهران من طرف القائد ابي حفص, اذ يقول و كسر ابو حفص وهران و مات

فيهم تيتلا ومات فيهم اصحاب تاشفين, و ما عاش منهم الا واحدا يسمى بسيد الملوك بن يزدعسنيت السدراتى و به افتديت فندة بنت علي و ابنتها من فاس من عند الصحراوي. فالملاحظ انها اخت الخليفة ثم الافراج عنها مقابل اطلاق صراح هذه الشخصية المرابطية المكينة. و من ثم يمكن القول ان المرابطين كانوا على علم بتحركات اسرة عبد المؤمن. لكن الاهم من هذا هو تلك العلاقة الخفية التي تجعلها المصادر ما بين هاتين المرأتين اخت المهدي و اخت الخليفة. هل هي الصدفة التي جعلت المؤرخين يضعون اخت الخليفة في مركز اقل من مركز اخت المهدي ؟ هلا يمكن القول ان مصادرنا حاولت ان تؤكد على وضعية زينب مقابل وضعية فندة و بالتالي وضعية ال امغار مقابل وضعية ال عبد المؤمن ؟ لا يسعنا هنا الاجابة عن هذا السؤال, فمؤرخي الدولة الموحدية كغيرهم يلزمون الصمت و يغضون الطرف ازاء قضية النساء في البلاطات و دورهن في حاشية الخلفاء.

بعد هذه البداية الخجولة, تنقطع الاخبار عن النساء في المصادر الموحدية الى عهد الخليفة الناصر و بالضبط اخر حياته عند الحديث عن سبب وفاته يقول صاحب " روض القرطاس" " و انغمس في ملذاته... فمات مسموما بأمر من وزرائه, دسوا اليه من سمه من جواريه في كأس من خمر فمات من حينه. هذا النص يتطلب منا وقفة قصيرة. لقد كان بإمكان ابن ابي زرع ان يقول مثلا ان احد الجواري بأمر من بعض الوزراء قامت بوضع السم للخليفة مما ادى الى وفاته , لكن اللوحة لم تكن لتتم الا بإصرار المؤرخ على ادخال عنصر جديد الا وهو الخمر, اذ النساء و الخمر يتماشيان. هكذا اذن تتم الصورة و يظهر جليا المغزى الخفي. فالمتتبع للتاريخ الموحدي من خلال كتاب "روض القرطاس" يبدو له واضحا اعجاب المؤلف بفترة الخلفاء الثلاث عبد المؤمن ويوسف و المنصور, و هو ما يعرف بعصر الازدهار. خلال هذه الفترة, حسب ما يزعم المؤلف, لم تكن النساء لتتقلد مناصب ادارية ولا لتتدخل في الشؤون السياسية. و ظهورهن في هذا المجال هو ادانة بضعف الدولة و تسرب الوهن الى كيانها و هيكلها. اما الخمر الذي نعلمه ان الموحدين اراقوا قنانها و كسروا جورها ووقفوا ضدها, بل ان المنصور بموجب مرسوم منع تداول شراب الرب الذي كان حلال فيما قبل, ها هي الان تظهر من جديد و تتداول حتى في قصور الخلفاء. ان التلميح من طرف المؤرخ الى النساء و الخمر كسبب لموت الخليفة لم يكن جزافا بل يتطابق و نظرته الى التاريخ الموحدي بين فترة ازدهار سالفة و بداية انحطاط و تدهور واضحة. بعبارة اخرى, ان ظهور النساء و الخمر هو علامة على ضعف الجهاز الموحدي الحاكم. اما مع الخليفة المعتصم, تلوح في الافق صورة اخرى قاتمة للمرأة في البلاط الموحدي, يصورها لنا ابن عذاري ابان حديثه عن العلامة الموحدية فيقول... و اما غيره قبل هذه المدة, فلا يرتاب في انه كان يكتب العلامة عوضا عنه حتى لقد قيل عن امرأة انها

كانت تكتبها, فان يحيى كان في يده اليمنى شـــلل و كان هذا يظهر فيه, فانه كان لا يبالي بما يجري حولة و لا يمسك قضيبا بيده على عادة الخلفاء. فالمرأة هنا في وضعية لا تحسد عليها, لكن لنتعرف عليها علينا ان نعود الى بداية النص.

يأتي نص ابن عذاري هذا ليؤكد سيطرة الفتى الحاجب بلال حمامة على شؤون المعتصم الى درجة انه كان يكتب العلامة " والحمد لله وحده" و التي هي رمز السلطة الموحدية عوضا عن الخليفة المشلول. هذه العاهة الاخيرة كانت عائقا يكفي لمنع المعتصم من الوصول للخلافة. اذن نحن امام سابقتان في التاريخ الموحدي, الاولى خليفة بدون شرعية اسلامية نظرا لعاهته, والثانية هي المساس برمز و هيبة الدولة لاستطالة و استحواذ هذا الفتى على العلامة الموحدية. و يزداد الطين بلة بترويج هذه الشائعة و التي مفادها ان امرأة كانت تقوم في

بعض الاحيان بتقييدها. فالخلاصة او النتيجة كانت معروفة مسبقا, فالمعتصم ظل خليفة بدون عرش. بانتقالنا الى فترة الخليفة الرشيد, ستظهر معادلة جديدة الا و هي النساء و الروم (المرتزقة الروم). هكذا و لأول مرة تتحدث المصادر عن شخصية ام الخليفة حبابة الرومية. ان دور هذه المرأة في حياة زوجها الخليفة المأمون مازال مغمورا و تحيطه الكثير من الشكوك. يسطع نجمها فجأة عند موت زوجها, حيث يؤكد اغلبية المؤرخين انه كانت لها اليد الطويلة في تولية ابنها الخليفة الرشيد معتمدة في ذلك على جند الروم الذي يسطحبها. ابن ابي زرع و كعادته يتهمها بأنها وعدت هؤلاء المرتزقة ان ساعدوها على تولية ابنها بأنها ستخلي لهم العاصمة مراكش لنهبها. في حين ابن عذاري يعاكس هذا الطرح و يبرئ ساحة حبابة من هذه التهمة, بل ويضيف انها تدخلت, مقابل فدية مالية دفعتها لعساكر الروم, لانقاد العاصمة من نهب محقق. بعد هذه المحاولة الجريئة من حبابة يغيب اسمها و تنقطع اخبارها الى فترة الخليفة السعيد اذ يشير اليها المؤرخ ابن عذاري و هي قابعة في لحد السجون الموحدية و يضيف ان الخليفة غرمها كذلك غرامة ثقيلة. هذا و لا نعلم سبب هذا الاجراء ولا ملابسات هذه العقوبة, كلما يمكن قوله ان حبابة لم تكن راضية عن خلافة السعيد كما انها كانت تفضل عليه سابقا ابنها الرشيد.

اما الخليفة السعيد لم يسلم هو الاخر من قبضة النساء. فأخته عزونة, رغم السكوت المطبق للمصادر الموحدية, يبدو انها كانت تساعده في تسيير عجلة الحكم و الادارة الموحدية. و لا براز دورها تكفي هذه الحادثة التي اوردها صاحب " البيان المغرب " في سنة 641هجري /1243م و هي الحادثة الوحيدة المذكورة في هذه السنة مما يؤكد اهميتها. يقول المؤلف " و في سنة 641هجري قتل السعيد عزوز

زوج اخته عزونة وهي كانت السبب في تجرعه كأس المنونة فذكر عنها انها وجدت عنده براءة اوقفت عليها اخاها فشكرها على ذلك و ارضاها, ولم يعلم احد ما كان فيها غيرها و اخيها, فلما وقف على البراءة المذكورة امرها بردها الى الموضع الذي فيه اصابتها فما علم زوجها انها راتها, ثم امر بعد ذلك بثقافه بدار الامارة, فلم يعلم احد اي وقت لقي حمامه" فعزونة سلمت زوجها عزوز الذي يظهر من ثنايا الخطاب انه كان من المعارضين للسعيد وربما متواطأ مع جهة اخرى ضده. بعد هذه الحادثة المؤلمة لم تنقل المصادر اي شيء اخر عن هذه المرأة الى بداية عهد الخليفة المرتضى " الذي سجنها و اغرمها مالا كثيرا و حليا خطيرا هذا الاجراء لا نعرف حيثياته لكن من خلال سرد ابن عذاري يبدو ان المرتضى مباشرة بعد بيعته قام بالقبض على " خدام السعيد... و حاشيته". هذا الاجراء تكرر كثيرا في التاريخ الموحدي, فبانتقال الخلافة من شخص لأخر غالبا ما تتم نكبة عمال و خدام

الخليفة السابق. لكن الاهم في هذا كله هو هذا التماثل في تاريخ و احداث حبابة ام الرشيد و عزونة اخت السعيد مع المرتضى لا يظهر اي اثر للمرأة على الساحة السياسية. لكن القصة التي سنوردها بين الخليفة واحد جواريه تشبه الى حد بعيد قصص و روايات " الف ليلة و ليلة ". هذه الحادثة انفرد بذكرها المؤرخ ابن عذاري و يرويها سماعا عن الشيخ ابو عمران بن تيجا و يفتتحها بهذه العبارة " و مما انكر عليه ". و العجيب انه في الوقت الذي ننتظر فيه سماع او قراءة اشياء انكرت على الخليفة لا نجد سوى هذه الحادثة التي ينهي بها المؤلف حوادث سنة 641هجري . و القصة مفادها ان الخليفة اثر هزيمته امام بني مرين في وقعة بني بهلول كان قد ترك خلفه احدى جواريه التي اخذت في الاسلاب. بوصوله للعاصمة مراكش, ارسل الخليفة فورا الى الامير ابي يحي ابن عبد الحق المريني يطلبه بأن يبحث له عن جاريته وان يعيدها له. وقام الامير المريني بالبحث عنها الى ان وقع عليها في بعض احياء العرب فدفعها " للواصل اليه بسببها وهو محمد جابر فقبضها منه مقضي الارب فيما رغب و طلب. لم تنته الحكاية هنا بل توجه الواصل بالجارية الى " الفقيه المعظم ابي العزفي صاحب سبتة برسم مارب ايضا يستقضيها له فقضاها و كسا الخادمة المذكورة بكسوة عظيمة و اعطاها دابة و اكرمها و ارضاها. بعد ذلك اخذ الموكب طريقه نحو مراكش حيث اوصلها الواصل " لسيدها المرتضى فقبلها وارتضاها و كانت حاجة في نفس يعقوب قضاها. و بإيجاز فهذه الجارية كانت واسطة عقد في علاقة بين الموحدين و المرينيين و العرب و بني العزفي, علاقة قلما يقال عنها انها " شنيعة " انهاها ابن عذاري بقوله " فولدت منه الاولاد بعد ذلك بعدما راها من كل فريق من راها مما يؤكد تبرئه منها.

الخاتمة

من خلال هذا العرض الموجز ,الذي لم نستوف فيه جميع المصادر اذ ركزنا فقط على بعضها, يتضح ان الموحدين بالرغم مما يقال عن صلابة عقيدتهم التوحيدية فقد فتحوا ولو نسبيا المجال للنساء للعمل في الحقل السياسي و تسيير عجلة الحكم الاداري. وصحيح ايضا ان النساء ظهرن بقوة مع خلافة الناصر التي عادة ما يعتبرها المؤرخون بداية النهاية للدولة الموحدية. فلا غرابة اذن ان حاولت (الاسطغرافيا الوسيطية)جعل بل و ربط العلاقة ما بين تدهورا لدولة وسيطرة النساء على مقاليد الحكم. و مما يثير ايضا الدهشة و الغرابة هو جهلنا التام بتاريخ هؤلاء النسوة و بقصة حياتهن, فظهورهن و خفاءهن يكون فجأة و لا يواكب دائما الاحداث. و في الاخير نتمنى ان نكون قد ساعدنا من خلال هذه الاسطر في فتح النقاش للبحث جديا عن مساهمة المرأة في الحياة السياسية الموحدية و وضعها في مسارها الصحيح.

المصادر /

1- ابن الاثير , الكامل في التاريخ , تحقيق محمد يوسف الدقاق , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان ,الطبعة الرابعة 2003م ,الجزء 9 .

2-عبد الواحد المراكشي, " المعجب في تلخيص اخبار المغرب ",تحقيق سعيد العريان و العربي العلمي, البيضاء, دار الكتاب, 1978.

4- ابن خلكان, " وفيات الاعيان " ج 5, بيروت, دار صادر, 1994م.

5- البيذق, " اخبار المهدي بن تومرت و بداية الدولة الموحدية ", الرباط, دار المنصور للطباعة و الوراقة, 1971م.

6. الزركشي, " تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية ", تحقيق ما ضور, تونس, المكتبة العتيقة, 1966م.

7. ابن ابي زرع, " الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس ", الرباط, دار المنصور للطباعة و الوراقة, 1972م

8 -ابن عذاري, " البيان المغرب في اخبار الاندلس و المغرب" (قسم الموحدين), تحقيق محمد الكتاني و غيره, البيضاء, دار الثقافة, 1985م.

المراجع/

1- روجي لي تورنو, " حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر و الثالث عشر", ترجمة امين الطيبي, تونس, الدار العربية للكتاب, 1988م.

2-احمد عزاوي, " مجموعة جديدة من الرسائل الموحدية ", رسالة دبلوم الدراسات العليا, الرباط, 1985م, الرسالة رقم 6.

الرسائل /

1-عصمت دندش, " ادوار سياسية لنساء في دولة المرابطين " من " اضواء جديدة على المرابطين ", بيروت, دار الغرب الاسلامي, 1991..

المقالات /

1-Le Tourneau (R), " Du mouvement almohade à la dynastie M√minide : la révolte des frères d'Ibn T√mart de 1153 à 1156 ", Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident Musulman, 1957, p

2- Lévi-Provençal (E), " Trente sept lettres officielles almohades, Rabat, imp. économique, introduction, analyse et commentaire historique, Hesperis, fasc. .unique,1941

Sources

1- Ibn al-Athir, Al-Kamil fi al-Tarikh, edited by Muhammad Yusuf al-Daqqaq, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, fourth edition 2003, part 9.

2- Abd al-Wahid al-Marrakushi, "Al-Mu'jab fi Talkhis Akhbar al-Maghrib", edited by Saeed al-Aryan and al-Arabi al-Ilmi, al-Bayda, Dar al-Kutub, 1978.

4- Ibn Khallikan, "Wafiyat al-A'yan", vol. 5, Beirut, Dar Sadir, 1994.

5- al-Baydaq, "News of al-Mahdi ibn Tumart and the beginning of the Almohad state", Rabat, Dar al-Mansour for Printing and Stationery, 1971.

6- al-Zarkashi, "History of the Almohad and Hafsid states", edited by Madhur, Tunis, al-Maktaba al-Atiqah, 1966.

7. Ibn Abi Zar', "Al-Anis Al-Mutrib Bi Rawd Al-Qirtas Fi Akhbar Muluk Al-Maghrib Wa Tarikh Madinat Fez", Rabat, Dar Al-Mansour for Printing and Stationery, 1972.

8- Ibn Adhari, "Al-Bayan Al-Maghrib Fi Akhbar Al-Andalus Wa Al-Maghrib" (Al-Muwahhidun Section), edited by Muhammad Al-Kattani and others, Al-Bayda, Dar Al-Thaqafa, 1985.

References

1- Roger Le Tourneau, "The Almohad Movement in Morocco in the Twelfth and Thirteenth Centuries", translated by Amin Al-Tayyibi, Tunis, Dar Al-Arabiya for Books, 1988.

2- Ahmed Azawi, "A New Collection of Almohad Letters", Postgraduate Diploma Thesis, Rabat, 1985, Thesis No. 6.

Letters

1- Ismat Dandash, "Political Roles of Women in the Almoravid State" from "New Lights on the Almoravids", Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1991.

Articles

1-Le Tourneau (R), " Du mouvement almohade à la dynastie M√minide : la révolte des frères d'Ibn T√mart de 1153 à 1156 ", Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident Musulman, 1957, p

2- Lévi-Provençal (E), " Trente sept lettres officielles almohades, Rabat, imp. économique, introduction, analyse et commentaire historique, Hesperis, fasc. .unique,1941

The Performances of the Winners and Losers in Contested Mergers

Heba Abed Gazzaz
Department of Finance, Faculty of Economy and Business Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: hagazzaz@kau.edu.sa

Roaa Osama Badkook
Department of Finance, Faculty of Economy and Business Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: rbadkook@kau.edu.sa

Abstract

This paper contributes to the literature by supplying empirical evidence for the post-merger performances of the winners and losers in a sample of contested UK mergers (40 deals between 1990 and 2009). It applies a significant robustness test in the form of the matching criterion of Malmendier et al. (2012) and lays the foundation for exploring the differences between the M&A markets of the US and UK. Moreover, it adopts the misvaluation disaggregation of Rhodes–Kropf et al. (2005). The results reveal that there were no significant differences between the performances of winners and losers in the post-merger period. Moreover, by tracking these firms' activities for the two years following completion, we found that both sets of firms prevented their stock from declining more than if they had not been involved in merger activities.

Key Words: Contested Merger, Misvaluation, Event Study, CAPM and Fama-French.
JEL: G340
Corresponding Author:
Heba Abed Gazzaz
Department of Finance, Faculty of Economy and Business Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: hagazzaz@kau.edu.sa

1. Introduction

The long-term performance of firms' abnormal returns following an acquisition has received considerable attention in recent decades. Most previous studies—such as those of Franks et al. (1991), Loderer and Martin (1992), Mitchell et al., (2004), Moeller et al. (2005), Cui and Leung (2020), and Kiesel el al. (2023)—have found that the acquiring firm tends to experience negative post-event performance, even five years later. These negative long-run abnormal stock returns for acquiring firms are inconsistent with the hypothesis of an efficient market, where the market slowly adjusts to the announcement of a merger. This likely explains why firms tend to exhibit poor post-merger performance, especially for stock-financed deals. Agrawal et al. (1992), Cakici et al. (1996), Loughran and Vijh (1997), Gregory (1997), and Agrawal and Jaffe (2001) have all supplied evidence for negative abnormal returns for the acquiring firms following a merger. However, according to Gregory (1997) and Sudarsanam and Mahate (2003), the negative phenomenon of post-merger abnormal returns is unaffected by the characteristics of either the firm or the deal. Indeed, Gregory and Matako (2004) examined such long-run abnormal returns in the UK and confirmed that it shared the same pattern with the US. Gregory and McCorriston (2005), meanwhile, found that firms making acquisitions in different countries show very different post-event performances on average, with returns normally being negative for acquisitions in both the UK and US.

Unlike a short-run analysis of the period following an event, in a long-term study of abnormal returns, it is not so straightforward to calculate the appropriate returns. More specifically, a researcher has to ascertain whether the abnormal returns are due to the merger or other corporate or market developments over a longer period of time and select the most appropriate benchmark for the abnormal returns. Indeed, Gregory et al. (1994), Kennedy and Limmack (1996), and Fama and French (1996) have argued that the choice of benchmark has a significant influence on the scale of the abnormal returns. Furthermore, Gregory (1997) has questioned whether the negative performance reported in previous empirical studies of both UK and US mergers and acquisitions was really negative or simply a result of biased measurements in the analysis. For example, estimating returns based around the time of the announcement may be biased due to price pressures around the time of the merger, any information revealed in the merger bid, or market inefficiencies. Moreover, estimations based on the long-run abnormal returns can be biased due to unobserved differences between merger and non-merger

firms and an insufficient adjustment in the market valuation. Thus, due to the lack of a clear counterfactual, it is empirically problematic to evaluate whether an acquiring firm has benefited from a merger or whether its CEO has overbid for the acquisition and therefore diminished shareholder value.

Moreover, bidding firms are a highly select group, and it is challenging to find other clearly comparable firms that can serve as counterfactuals for evaluating a merger's effect on returns. Consequently, we adopted the methodology of Malmendier et al. (2012), as this provides a novel and refined matching criterion that goes beyond the usual factors like industry, size, book-to-market ratio, and other characteristics that are commonly used for firm matching. In a sample of 82 contested US mergers with at least two competing bidders with a significant chance of acquiring the target, these researchers suggested using the losing firm's post-merger performance to represent the counterfactual performance of the winner had it not pursued the merger. They argued that when the competing bidders are similar in the pre-merger period, the post-merger performance of the firm that did not win can be used to calculate the counterfactual performance of the winner. They found that when the stock returns of the winners and losers in a close contest were significantly similar in the pre-merger period, the winners underperformed the losers by 50% in the post-merger period.[1] They argued that this deviation was driven by stark differences in capital structure following the merger. In other words, the winners had a significantly higher level of leverage than the losers, something that the market may regard as possibly being harmful to the long-term economic health of the firm. Moreover, they also provided evidence about the biases embedded in the existing approaches to measuring abnormal returns after a merger, such as announcement effects, and therefore argued that these approaches fail to capture the negative implications for long-run returns following mergers. Nevertheless, such findings are restricted to contested mergers and cannot be extended to mergers in general.

Relative to the existing empirical approaches for measuring returns following mergers, the above strategy should be more resilient to possible sources of biases and control for many strategic considerations that affect a decision to attempt a takeover and other unobserved sources of selection. It is hard to control for such things with a set of standard financial variables. However,

[1] Malmendier et al. (2012) divided their sample into four quartiles based on contest duration, arguing that a long contest (i.e. more than a year) was a strong indication of a close contest.

market misvaluation is one potential source of bias. In misvaluation theory, firms that decide to bid for undervalued targets are in a select group with overvalued stock prices. Moreover, the announcement effect of mergers tends to be negative when bidders are buying undervalued (or at least less overvalued) assets (i.e. targets) cheaply using their overvalued stock. In the long term, though, such mergers may well be in the best interests of current shareholders, because had the CEO not used overvalued stock for the acquisition, the stock price may have fallen even further. Moreover, the long-term returns may also be affected by a slow reversal of the overvaluation; see Dong et al. (2006), Shleifer and Vishny (SV) (2003), and Rhodes-Kropf and Viswanathan (RKV) (2004).

The aim of this study is was to investigate whether managers overbid and thus diminished shareholder value in the long term, even after considering misvaluation bias. The methodologies of Malmendier et al. (2012) and Rhodes-Kropf et al. (2005) were applied to a unique sample of contested UK mergers with announcement dates between January 1, 1985 and December 31, 2009. In a contested merger, at least two bidders must be competing to make an acquisition. The companies that ultimately closed the deal were classified as the "winners", and those that withdrew were deemed the "losers".

This work contributes to the existing literature by providing empirical evidence for the relative performances of winners and losers for a sample of contested UK mergers. More specifically, this study contributes to the literature in three ways: First, it ensures robustness through the Malmendier et al. (2012) matching criterion and lays the foundation for exploring the differences between the US and UK markets. Second, it adopts the misvaluation measure proposed by Rhodes-Kropf et al. (RKRV) (2005), thus allowing a comparison of the valuation levels for the winners and losers, as well as those of different groups. Third, it tracks the activities of the winners and losers for two years following a merger's completion to better assess their post-merger performances.

This work led to four main findings: First, we found that the abnormal returns of the winners and losers were closely aligned prior to the contested merger. In other words, the winners and losers showed similar performances in the months leading up to the merger, something that is consistent with the results of Malmendier et al. (2012) for the US. The returns and other corporate outcomes of a losing bidder can therefore serve as a valid and clear counterfactual for the winner's performance after employing the usual

controls and matching criteria. Second, there was no significant difference between valuation levels for non-contested and contested mergers. Furthermore, we found no significant differences between the winners and losers. In other words, they enjoyed similar levels of overvaluation, which agrees with the assumption of Malmendier et al. (2012) that their matching criterion does control for concerns about market misvaluation. Moreover, in contested mergers, both the winners and losers tend to be more overvalued than the targets, and this result is consistent with SV (2003) and RKV (2004). However, we found that the targets in contested mergers are not misvalued, while the targets in non-contested mergers are misvalued. Third, no distinguishable differences were found between the performances of the losers and winners two years after the completion of the merger, regardless of the contest's duration. This differs from the US results reported by Malmendier et al. (2012), where winners outperformed losers in the short-duration quartile by 31.38 to 36.98%, while the winners underperformed the losers by 50% in the long-duration quartile. Finally, the merger activities of the winners and losers were tracked from the end of the contest to two years after the completion date. In the short-duration sub-sample, the losers were more involved in merger activities than the winning firms, while in the long-duration sub-sample, the losers were less involved in merger activities than the winning firms. This potentially explains the continued correlation between the winners and losers in the post-merger period.

This work is structured as follows: The main assumptions are introduced in the following section, and then the methodology is described in Section 3. The sample and the data-collection procedure are then detailed in Section 4, while section 5 discusses the main empirical results. The final section then supplies the study's conclusions.

2. Main predictions

This study combines the methodology of Malmendier et al. (2012) with that of Rhodes–Kropf et al. (2005) to investigate predictions about financial returns following contested UK mergers. A new matching criterion for close bidding contests was applied to enable an assessment of bidders' returns that can be attributed to the merger. Malmendier et al. (2012) used analysts' expectations to make the assumption that the closer the pre-merger forecasted performance of the competing companies was, the more similar these companies' future performances would have been without the merger. However, such data are not available for public UK firms, so this assumption cannot be applied. Moreover, they also assumed that the closer the abnormal

stock returns of the winner and loser were prior to the merger, the more likely that the market expectations for the winner and loser would match in the post-merger period without the merger. They argued that even if these assumptions were not precisely true, they would still expect the winner's performance to more closely resemble the loser's performance in future compared to that of other firms. Thus, to ensure the validity of our new matching strategy, we assume the following:

Prediction 1A: *In a contested merger, the winners and losers have similar characteristics prior to the merger.*

Prediction 1B: *In a contested merger, the winners and losers have similar abnormal returns prior to the merger.*

The argument behind the following assumptions is based on market misvaluation having a significant impact on merger activities. SV (2003) and RKV (2004) both assume that waves of mergers occur when market valuations are relatively high. In other words, when firms are overvalued, they seek to preserve this temporary overvaluation through mergers. In this vein, Coakely et al. (2010) examined the impact of misvaluation on UK M&As, finding that it drove waves of mergers, with bidders being significantly overvalued and targets being significantly undervalued. Considering that this impact is independent of whether a merger is contested or not, we would assume similar valuation levels between contested mergers and non-contested mergers. Based on the main assumption that the winner and loser showed similar performances prior to the contested merger, we predict that misvaluation biases in a contested merger would be controlled for. In other words, the winner and loser would have similar valuation levels prior to the contest.

Prediction 2A: *The valuation of firms involved in non-contested mergers is, on average, similar to the valuation of firms involved in contested mergers.*

Prediction 2B: *In a contested merger, the winners' overvaluation is, on average, similar to the losers' overvaluation.*

Previous assumptions have indicated that the losing firm's post-merger performance is a plausible counterfactual for benchmarking the winner's post-merger performance. Thus, we can presume that the winner's post-merger performance will differ from the loser's post-merger performance due to the merger activity, with the winner performing better (i.e. creating value) or worse (i.e. destroying value) than the loser.

Prediction 3: *Following a contested merger, the winner's post-merger performance differs from the loser's post-merger performance.*

3. Methodology

To examine whether the CEOs of the acquiring companies made a good decision to acquire a target or not, the losing firm's post-merger performance is used as a counterfactual to represent the performance of the winner had it not completed the merger. In a contested merger, the bidder who completes the merger is classified as the "winner", while any other companies that withdrew are deemed the "losers". Firms withdraw from merger activities for many reasons, such as reconsidering the value of the merger opportunity or being outbid by a competitor. For example, the loser may decide the deal is no longer worth pursuing, or a potential buyer may overestimate its chances of winning a merger and consequently withdraw shortly after the first round of bidding takes place.

The sample was divided into two equal-sized sub-samples based on the duration of the contest (t=0, t=1). For each contested merger, the contest duration starts from the announcement of the earliest bid (t=0) to completion (t=1). Merger contests in the first sample lasted one to five months (short-duration, S1), while in the second sample, contests lasted for longer than five months (long-duration, S2). Empirical tests were performed separately for both the full sample and the sub-samples. Malmendier et al. (2012) conceded that in their short-duration quartile, competing bidders expected synergies from their targets that were very different, so the loser's future performance may not be an appropriate counterfactual for the winner's performance. In contrast, for their long-duration quartile, the competing bidders were more likely to have similar expected synergies, so targets take both bidders seriously due to them being in a close contest. After all, they both survived the contest for a long time, and this better corresponds with the main assumption. Thus, the performances of the winner and loser are more likely to be associated for long-lasting contests, so this is the preferred sub-sample.

3.1. Winner–loser performance prior to a merger

To investigate the performances of the winner and loser in the pre-merger period, their monthly abnormal stock returns for the two years leading up to the merger were compared for both the full sample and the sub-samples.

3.2. Benchmarks for calculating abnormal returns

A key assumption for exploring the correlation between the performances of the winner and loser is the breakdown of stock returns into normal and abnormal returns. Our empirical analysis uses five different standard and widely used benchmarks from the literature to adjust a firm's raw performance and control for differences in both observable and unobservable factors. These benchmarks were used to evaluate the systematic differences in asset prices, as well as the time-varying risk exposure in the winner–loser comparison. An example of this would be changes in market exposure (beta) due to a contested merger, and to control for this, the betas need to be estimated before and after the contest. The difference between the return from a company and the benchmark is called the abnormal return. The process for calculating this for each firm *i* in contested merger *j* for each calendar month *t* is as follows:

- Market returns: $AR_{ijt} = r_{ijt} - r_{mt}$
- Industry returns: $AR_{ijt} = r_{ijt} - r_{ikt}$, where *k* is the industry of bidder *i* based on the Datastream industry classification.
- CAPM adjusted-returns: $AR_{ijt} = r_{ijt} - r_{ft} - {}_{ij}(r_{mt} - r_{ft})$, where r_{ft} is the return on a risk-free security in month *t* and ${}_{ij}$ is estimated by running an ordinary least squares (OLS) regression of the bidder's monthly excess return on the market excess returns separately for the pre- and post-event periods.
- Three-factor Fama–French adjusted returns: $AR_{ijt} = r_{ijt} - r_{ft} - {}_{1ij}(r_{mt} - r_{ft}) - {}_{2ij}smb_t - {}_{3ij}hml_t$, where the parameters ${}_{1ij}$, ${}_{2ij}$ and ${}_{3ij}$ are estimated by running a regression of the bidder's monthly excess return on market, size, and book-to-market factors separately for the pre- and post-event periods.
- Carhart four-factor adjusted returns: $AR_{ijt} = r_{ijt} - r_{ft} - {}_{1ij}(r_{mt} - r_{ft}) - {}_{2ij}smb_t - {}_{3ij}hml_t - {}_{4ij}umd_t$, where regressions of the firm's excess return on the four factors, including momentum, are run for the pre- and post-merger periods separately.

The similarity in the winner–loser abnormal returns was estimated through two steps: In the first step, the abnormal performance trend (α_{ij}) and the unexplained residual performance (ε_{ij}) were estimated by running an OLS regression of the bidder's abnormal return on a constant. In other words, the

average abnormal return was estimated for each bidder in a contest for the two years prior to the merger contest beginning and for the two years following the conclusion of the contest using the five adjusted benchmarks. In the second step, we ran an OLS regression of the winner's abnormal performance trend (α_{wj}) on the loser's abnormal performance trend (α_{lj}) for the same contest and periods (i.e. pre- and post-merger). These two steps were applied for both the full sample and the duration-based sub-samples for the pre-merger period.

3.2.1. Winner–loser valuations prior to the merger

In this part of the study, the matching criteria were empirically tested to establish whether they were likely to be robust in the face of possible sources of bias, such as market misvaluation. The valuation levels of the winners, losers, and targets prior to non-contested and contested mergers were estimated, and the differences between different groups were examined (i.e. non-contested/contested, targets in non-contested/targets in contested, non-contested bidders/contested bidders, winners/losers, winners/targets, and losers/targets).

We adopted KRV's (2005) idea that the market-to-book ratio *(M/B)* can be decomposed into mispricing and growth prospects, such that $M/B = [M/V_{LR}] \times [V_{LR}/B]$ in levels or *m-b= (m-v) + (v-b)*, where the lower case letters denote the logarithms of the corresponding variables.[1] The first component (*m-v*) captures the departure of market value from fundamental value (i.e. mispricing), while the second component (*v-b*) provides a measurement of growth prospects.

3.2.2. Winner–loser performances following a merger

The empirical model of Malmendier et al. (2012) was applied in order to estimate winner–loser differences in the two-year event windows either side of the contested merger (*t*=0, *t*=1). Buy-and-hold cumulative abnormal returns (BHARs) were calculated monthly from t=-23 to t=24 separately for each bidder in each contest. BHAR is the difference between the cumulated

[1] See RKRV (2005) for further explanation and discussion.

bidder return and cumulated benchmark return, as expressed in the following equations:

- Cumulating forward:

$$BHAR_{ijt} = \prod_{s=1}^{t} (1 + r_{ijs}) - \prod_{s=1}^{t} (1 + r_{ijs}^{bm}) \quad (4.1)$$

- Cumulating backward:

$$BHAR_{ijt} = \prod_{s=0}^{t+1} (1 + r_{ijs})^{-1} - \prod_{s=0}^{t+1} (1 + r_{ijs}^{bm})^{-1} \quad (4.2)$$

The dependent variable is the buy-and-hold cumulative abnormal return for bidder *i* in contest *j*, while *t* and *s* indicate the period in event time, r_{ijs} is the bidder's stock return in the monthly period *s*, and r_{ijs}^{bm} is the benchmark return in the same monthly event time period *s*. The variable *t* represents the months relative to each contest, such that *t*=0 indicates the start of the month for the first bid (i.e. the start of the contest) and *t*=1 indicates the start of the month when the deal was completed (i.e. the end of the contest). Moreover, the five benchmarks discussed earlier (market, industry, CAPM, three-factor model, and four-factor model) were used, and benchmark returns were subtracted from bidder returns in the same calendar period.

In order to estimate differences in the post-merger abnormal returns of winners and losers with respect to the pre-merger period, and therefore perform a statistical test of the merger's effect, the following piecewise linear regression was applied:

$$CAR_{ijt} = \alpha_0 + \alpha_1 W_{ijt} + \alpha_2 t + \alpha_3 t.W_{ijt} + \alpha_4 Post_{ijt} + \alpha_5 Post_{ijt}.W_{ijt} + \alpha_6 t.Post_{ijt} + \alpha_7 t.Post_{ijt} W_{ijt} + \gamma_j + \varepsilon_{ijt} \quad (4.3)$$

Where W_{ijt} is a dummy variable indicating whether bidder *i* won merger contest *j*, *t* is a variable counting event time, and $Post_{ijt}$ is a dummy variable indicating whether period *t* is in the post-merger window. The vector γ_j is a full set of contest-related fixed effects and adjusts for all fixed characteristics in each contest, while ε_{ijt} is the standard error term.

This specification has some attractive features: First, it allows different levels of performance before and after the contested merger (α_0 ,$\alpha_4 Post_{ijt}$) to be analysed and identify any differences in winner–loser performance levels before and after a merger ($\alpha_1 W_{ijt}$,$\alpha_5 Post_{ijt}.W_{ijt}$). Moreover, it allows us to establish two separate linear time trends for before and after the merger ($\alpha_2 t$,$\alpha_6 t.Post_{ijt}$) and see if the winner deviates from these trends before and after

the merger ($\alpha_3 t.W_{ijt}, \alpha_7 t.Post_{ijt}W_{ijt}$). Finally, the specification keeps the contest dummies γ_j and controls for possible serial correlation and any correlation between winners and losers due to overlapping event periods by clustering the standard errors by contest j.

Second, when using this methodology, two statistical tests can be performed. The rationale behind the key assumption is that the winner's abnormal performance trend prior to a contest correlates with the matched loser's abnormal performance, and this can be examined by testing whether $\hat{\alpha}_3$=0, where $\hat{\alpha}_3$ is the trend difference between winner and loser before the merger. Moreover, the causal effect of a merger at t=24 (i.e. the long-term performance difference between the winner and loser) can be evaluated by testing whether $[\hat{\alpha}_1\ \hat{\alpha}_5\ 23.(\hat{\alpha}_3\ \hat{\alpha}_7)] = 0$, where $\hat{\alpha}_1$ is the average level of difference between the winner's and loser's prices prior to the merger contest. This has been included in the equation, even though winner–loser differences are normalised to zero for the month in which the contest begins, because the regression does not measure $\hat{\alpha}_1$ to be precisely equal to zero, so the post-merger differences would be misstated if $\hat{\alpha}_1$ were not included. Meanwhile, $\hat{\alpha}_5$ is the differential jump in stock prices for winners, relative to losers, over the contest's duration. The sum of $\hat{\alpha}_3$ and $\hat{\alpha}_7$ is multiplied by the number of post-merger periods. The reason for including a parameter to measure pre-merger differences in the test equation is to enable the total slope of the post-merger trend to be measured rather than the incremental trend shift. Moreover, $\hat{\alpha}_7$ captures the shift in the trend differences between the winner and loser for the period two years after the merger.

4. Data

4.1 The construction of the contested merger sample

Unique data for contested UK mergers were sourced from Security Data Corporation's (SDC) Mergers and Acquisitions (M&A) database. This SDC database includes all M&A deals in the world, both for private and public transactions, but this study focused on public bids because this helped identify bidders who had the most serious intentions to acquire a target. For each deal, the SDC provides the deal number for each bid, the nation, company type, announcement date, and the effective or withdrawal date. It also provides information as to whether an offer is a tender offer; whether the proposed payment method was cash, stock, or other; and whether the attitude of the takeover was hostile or friendly. The objective of this study was to investigate

the winner's and loser's performances before and after a merger, and as such, the following initial inclusion criteria were applied to the SDC database:

- An announcement date between January 1, 1985 and December 31, 2009.
- Both the acquiring (i.e. winning) and target firms should be UK companies.
- The acquiring firm should be a public company.
- There were at least two bidders for the merger (i.e. it was contested).

After imposing the above inclusion criteria, the SDC database yielded a total of 224 contested M&A deals in the UK between January 1, 1985 and December 31, 2009. Table 1 illustrates the process for filtering the final sample.

Table 1
Sample construction

Sample selection criterion	No. Deals	No. Bidders
Initial sample of contested mergers	-	224
Completed/unconditional status	97	209
Winners/losers from the UK	71	150
Winners/losers are public firms	50	103
Unrepeated bids by the same bidders for the same target	50	103
Winner is not an ultimate parent	50	103
No missing stock returns data [-23,+24]	40	82

This table summarises the makeup of the contested merger sample. The initial sample included all bids where the number of competing bidders was greater than one, the acquirer was a UK public firm from the SDC M&As database, and the bid was submitted between January 1, 1985 and December 31, 2009. The final sample of contested deals was selected based on the following criteria: completed and successful bids identify the winner in the contested

deal, the winner and loser are UK public firms, bids by the same competing firms for the same target are not repeated, the winner is not an ultimate parent firm, and the stock returns for both the winners and losers are available for the two-year windows around the merger contest.

In this initial dataset, some deals had more than three bidders competing for the same target. In order to identify the winning and losing firms in our sample, only completed unconditional bids were included, with the firm that ultimately completed the merger being classified as the winner. To identify the "losers" in each contested merger, the SDC's "competing bid deal code" was used to track each bidder that had failed to win the merger and ultimately withdrawn from the process. This process yielded 209 bidders, with there being 97 winners and 112 losers. Some deals were excluded because the competing bidders were not UK firms, resulting in 71 contested deals remaining with 150 bidders, of which 71 were winners and 79 were losers. Furthermore, the sample was further reduced by excluding losers if they were private, owned by government or an investor group, a joint venture, mutually-owned, a subsidiary, or had an undefined status from the SDC. This was achieved in practice by restricting losers to just public firms. Some 32 deals were excluded because the statuses of competing bidders did not satisfy the final criterion, resulting in 50 deals involving 103 bidders, with 50 winners and 53 losers.

In order to compare the valuation paths of the winners and losers, stock prices needed to be available for the period around each contest's duration. This meant that the number of deals sharply decreased to 34 deals with 70 bidders when a window of -/+3 years around the merger contest was considered. Instead, the available stock prices for a window of -/+2 years around the contest were downloaded [t-23 to t+24] from Datastream, because this meant the number of deals only dropped to 40 with 82 bidders, of which 40 were winners and 42 were losers. In the final sample, most contests had one winner and only one loser, with only two contests having two losers.

Finally, the data for the 40 contested deals from the SDC were matched to the corresponding financial and accounting information from Datastream using the available SEDOL (Stock Exchange Daily Official List) company identifier and Datastream codes. Datastream was used to obtain the holding period stock returns, the value-weighted index as a proxy for the market portfolio, and the industry index returns. Moreover, the one-month Treasury bill rate (RF), the Fama–French three-factor returns (MKTRF, SMB, and

HML), and the momentum factor returns (UMD) were also obtained from the University of Exeter's database.[1]

Malmendier et al. (2012) set many criteria to ensure that the winners and losers were more likely to be similar prior to the merger and thus satisfy the main assumption of their empirical work. Likewise, all bids that were classified as contested were checked to ensure that they were in fact for the same target, as well as make sure that the winner was not the ultimate parent firm of the target. Moreover, repeated bids by the same bidders were excluded, and we considered just the announcement date of the first bid.

The event time variable *t* represents the months relative to each contest. For each contested merger, we regarded the start of the month with the earliest bid in the contested merger as $t = 0$, the start of the preceding month as t -1, the start of the month before that as t -2, and so on. In the other direction, we regarded the start of the month in which the contest ended as $t = +1$, the start of the following month as $t = +2$, and so on. The contest duration spanned from the announcement of the earliest bid to the completion of the deal [t=0 to t=1]. The return at $t = 1$ therefore indicates the overall performance over the contest's duration and the market reaction at the initial announcement. The final sample comprised 3,936 event–time observations over a -/+2 year window around 40 contested deals.

4.2 Data analysis

Table 2 presents the descriptive statistics for the winners, losers, and deal characteristics.

Table 2
Summary statistics

	Mean	Median	SD	N	(*diff*)
Panel A: Winner characteristics					
Total assets [m]	3348.94	648.40	12976.62	37	0.57

[1] A. Gregory, R. Tharyan and A. Huang, "The Fama-French and Momentum Portfolios and Factors in the UK", 2009, University of Exeter, available at: http://xfi.exeter.ac.uk/researchandpublications/portfoliosandfactors/

Sales [m]	169.16	42.80	344.01	27	0.78
Market value [m]	1403.94	625.47	2148.55	40	0.22
Book value [m]	635.96	229.90	816.13	37	0.84
Market-to-book	2.74	1.86	2.75	37	0.27
Market leverage	0.14	0.10	0.13	37	0.95
Book leverage	0.24	0.19	0.19	37	0.87
Return on assets	0.06	0.06	0.05	37	0.56
Return on equity	0.14	0.15	0.14	37	0.43
Earnings price ratio	0.10	0.11	0.07	37	0.56
Panel B: Loser characteristics					
Total assets[m]	4172.88	282.48	10869.75	37	-
Sales [m]	188.51	25.37	389.84	23	-
Market value [m]	2011.95	196.07	4166.44	42	-
Book value [m]	974.56	85.71	2172.71	37	-
Market-to-book	3.45	2.37	4.31	37	-
Market leverage	0.13	0.10	0.11	37	-
Book leverage	0.24	0.20	0.21	37	-
Return on asset	0.04	0.06	0.10	37	-
Return on equity	0.13	0.17	0.26	37	-
Earring price ratio	0.10	0.10	0.15	36	-
Panel C: Deal characteristics					

Deal value 4 weeks prior t [m]	389.59	102.25	828.81	24	-
Deal value at t [m]	1607.12	211.88	6083.53	40	-
Tender offer%	82.50	100.00	38.48	40	-
Hostile%	12.50	0.00	33.49	40	-
Target shares acquired by the bidder%	96.73	100.00	8.46	35	-
Stock only%	16.67	0.00	38.35	18	-
Cash only%	40.91	0.00	50.32	22	-
Multiple bidders	2.05	2.00	0.22	40	-
Contest duration [days]	156.40	150.50	100.61	40	-

This table gives the summary statistics for the characteristics of the winners, losers, and deals. Panels A and B give the summary statistics for the winners and losers, respectively, namely total assets, sales, market value, and book value of equity. Market-to-book is the ratio of market value to book value. Market leverage is the long-term debt divided by the sum of the long-term debt and market value. Book leverage is the long-term debt divided by the sum of long-term debt and book value. Return on assets is the ratio of net income to total assets. Return on equity is the ratio of net income to total shareholders' equity. Earnings price ratio is the earnings before inters and tax divided by the market equity. Panel C gives the summary statistics for the deals' characteristics, where the deal value is the dollar value of the winning bids four weeks prior to the contested merger. Tender offer is a dummy variable indicating the tender offer as a percentage. Hostile is a dummy variable indicating a hostile bidder attitude as a percentage, while the next row gives the percentage of the targets' shares that have been acquired by the winners. This is followed by percentages for when the method of payment is stock alone and cash alone. Multiple bidders indicates the number of competing bidders for the same target, while contest duration gives the number of days from the month-start before the earliest bid to the month-start of the merger's completion. "(*diff*)" denotes the *p*-value for testing the

hypothesis that there is no difference between the winners' and losers' median H(0): winner – loser =0.

The accounting information obtained from the balance sheet and time series data (*MV*) was associated by moving three months ahead of the contest's commencement to allow time for the accounting information to be published for public access. Where a contest began before the market received year-end financial accounting information, the merger announcement was combined with that firm's accounting information from the previous available financial year. The Datastream industry classifications were used for each firm in a contested merger, and it was found that 41% of competing bidders operated in the consumer goods and services industries, 32% were from "other industrials", and none worked in the oil and gas industry.

The characteristics of winners and losers were compared by applying a two-sided test for the median using the Wilcoxon test. The null hypothesis was that the difference between the winner and the loser was zero, and indeed, no significant differences between the winner and loser(s) were found in the observable characteristics prior to a contest. This can be seen in the final column, thus providing an initial indication that the losers may well serve as a sufficient counterfactual for the winners. It also supports Hypothesis 1A's prediction that the winners and losers have similar characteristics prior to a merger.

Comparing the deal characteristics of contested mergers with non-contested mergers, there are no significant differences. For the contested mergers, more than 80% were "friendly tender" takeovers, and the bidder acquired more than 90% of shares in the target. In addition, we found about 41% of the contested mergers used cash as the main payment method. In our sample, most contested mergers involved only two bidders, with just two mergers involving three bidders competing for the same target.

Nevertheless, there was a remarkable difference between non-contested and contested mergers in terms of duration: The average duration for a contested merger was 156 trading days in our sample, which is almost three times longer than it was in single bidder situations (an average of 53 trading days based on 15,917 merger deals). For the US sample of Malmendier et al. (2012), the average duration for a contested merger was 285 trading days, which is again about three times longer than it was for single bidder mergers (65 trading days

based on 25,166 merger deals).[1] Thus, the time that elapses from the announcement of a merger to its completion is much less when the merger is not contested, with deals typically taking longer to complete in the US compared to the UK.

5. Empirical results

5.1 Winner–loser performances prior to the merger

The winners' and losers' pre-merger alphas and residuals were estimated through an OLS regression of the pre-merger abnormal returns for each bidder on a constant, and this represented the first step. Next, an OLS regression was run for the winners' pre-merger alphas along with the matched pre-merger alphas of the losers, and the results of this are given in Table 3.

Table 3
Comparing the abnormal returns of winners and losers before the merger (alpha)

	Pre-merger			Post-merger
	Full sample	S1	S2	Full sample
Panel A: Market returns				
Coefficient	0.37***	0.40	0.36**	0.23***
Se	0.11	0.24	0.13	0.08
R^2	0.22	0.13	0.29	0.16
N	40	20	20	40
Panel B: Industry returns				
Coefficient	0.41***	0.38*	0.42***	0.22***
Se	0.11	0.21	0.14	0.08
R^2	0.27	0.15	0.34	0.18

[1] See Betton et al. (2008).

N	40	20	20	40
Panel C: One-factor model returns				
Coefficient	0.48***	0.46***	0.48***	0.30***
Se	0.08	0.15	0.10	0.09
R^2	0.49	0.34	0.57	0.23
N	40	20	20	40
Panel D: Three-factor model returns				
Coefficient	0.40***	0.32***	0.42***	0.36***
Se	0.07	0.11	0.11	0.10
R^2	0.43	0.33	0.45	0.24
N	40	20	20	40
Panel E: Four-factor model returns				
Coefficient	0.42***	0.26***	0.55***	0.33***
Se	0.08	0.09	0.12	0.09
R^2	0.44	0.32	0.55	0.24
N	40	20	20	40

Correlations between the winners' and losers' abnormal returns were calculated in two steps. In the first step, we estimated the averages (α_{ij}) for each bidder's abnormal returns by regressing the abnormal returns on a constant, with this being done separately for the two years prior to the merger and the two years after the merger. In the second step, we run an *OLS* regression for the mean of the winners' abnormal returns on the mean of the matched losers' abnormal returns. We used five benchmarks to measure the performance of abnormal returns: market returns $r_{ijt} - r_{mt}$; industry returns $r_{ijt} - r_{ikt}$, where k is the bidder's industry index (FI); CAPM adjusted returns $r_{ijt} - r_{ft} - {}_i(r_{mt} - r_{ft})$; three-factor adjusted returns $r_{ijt} - r_{ft} - {}_{1i}(r_{mt} - r_{ft}) - {}_{2i}smb_t - {}_{3i}hml_t$ and four-factor

adjusted returns $r_{ijt} - r_{ft} - {}_{1i}(r_{mt} - r_{ft}) - {}_{2i}smb_t - {}_{3i}hml_t - {}_{4i}umd_t$. We divided the pre-merger sample into two equal sub-samples based on contest duration. S1 represents the shorter contests lasting between one and five months, while S2 represents the longer contests lasting more than five months. Panels A to E give the resulting coefficients for each benchmark for the full sample and the sub-samples prior to the merger. The last column reports the coefficients for the post-merger period. The asterisks *, **, and *** denote significance at the 10%, 5%, and 1% levels, respectively.

The alphas of the winners and losers were found to be highly correlated in the months leading up to the merger, regardless of the benchmark used to calculate the abnormal returns, and this is in line with Hypotheses 1B. Indeed, while the abnormal returns of the winners and losers were not statistically divergent in the full sample, when the sample was divided into two equal sub-samples based on contest duration, this correlation tended to be closer in the sub-sample of longer contests (i.e. close contests), which is our preferred sub-sample, than it was in the sub-sample of shorter contests. More specifically, the R^2 was 40% higher in the sub-sample of longer contests than it was in the shorter contest sub-sample.

The final column gives the winner–loser correlation in the post-merger period, showing that in this period, the alphas of the winners and losers were still highly significant, regardless of the benchmark used. Nevertheless, the coefficients in the post-merger period were significantly lower than they were pre-merger, so we tested whether the pre-merger abnormal returns were greater than the post-merger abnormal returns. The null hypothesis was that there was no difference between the pre-merger returns and post-merger returns for the full sample. This was a one-tail test, thus implying that the pre-merger abnormal returns were greater than the post-merger abnormal returns, and it was indeed found that a bidder's pre-merger abnormal returns tended to be about 2–3% higher than post-merger abnormal returns. The null hypothesis was therefore rejected at the 1% and 5% significance levels, regardless of the benchmark used to calculate the abnormal returns. The *t*-values for each benchmark are listed below:

- Market benchmark ($t = 1.95$)
- Industry benchmark ($t = 2.14$)
- One-factor benchmark ($t = 2.07$)
- Three-factor benchmark ($t = 2.90$)

- Four-factor benchmark (t = 2.95)

Malmendier et al. (2012) excluded deals when a bidder was classified as a "white knight" by the SDC, arguing that they lack *ex ante* similarity with the other bidders. For a couple of the deals in our sample, the acquirer was a "white knight", but these did not negatively affect the sample. It was found that in the full sample, the winners' and losers' pre-merger performances were correlated (0.33, t = 2.33), as they also were in the long-duration sub-sample (0.36, t = 2.06), while the coefficient was insignificant for the short-duration sub-sample (0.24, t = 0.78). The correlation was therefore stronger when not excluding deals involving a white knight.

Moreover, the winners and losers pre-merger residuals were estimated through an OLS regression of the pre-merger abnormal returns for each bidder on a constant, and this represented a first step. Next, an OLS regression of the winner's residuals on the residuals of the matched loser in the same deal was then run, and the results of this are given in Table 4.

Table 4
Comparing the abnormal returns of winners and losers before the merger (residual)

	Pre-merger			Post-merger
	Full sample	S1	S2	Full sample
Panel A: Market returns				
Coefficient	0.35***	0.35**	0.35***	0.45***
SE	0.08	0.13	0.11	0.08
R^2	0.20	0.18	0.23	0.23
N	960	480	480	960
Panel B: Industry returns				
Coefficient	0.15***	0.12**	0.17	0.15**
SE	0.06	0.06	0.10	0.06
R^2	0.04	0.03	0.06	0.03

N	960	480	480	960
Panel C: One-factor model returns				
Coefficient	0.26***	0.26**	0.25**	0.36***
SE	0.07	0.11	0.10	0.08
R^2	0.12	0.11	0.14	0.15
N	960	480	480	960
Panel D: Three-factor model returns				
Coefficient	0.21***	0.19*	0.23***	0.29***
SE	0.06	0.10	0.08	0.08
R^2	0.08	0.06	0.11	0.09
N	960	480	480	960
Panel E: Four-factor model returns				
Coefficient	0.21***	0.19**	0.24***	0.28***
SE	0.06	0.08	0.08	0.08
R^2	0.08	0.06	0.12	0.09
N	960	480	480	960

The winner–loser correlations for abnormal returns were calculated in two steps: In the first step, we estimated the residual (ε_{ij}) for each bidder as the difference between the abnormal returns and the average abnormal returns (α_{ij}), with this being done separately for the two years prior to the merger and the two years after the merger. In the second step, we ran an *OLS* regression for the residual of the winner's abnormal return on the residual of the matched loser's abnormal return. We used five benchmarks to measure the abnormal returns performance: market-adjusted returns $r_{ijt} - r_{mt}$; industry-adjusted returns $r_{ijt} - r_{ikt}$, where k is the bidder's industry index (FI); one-factor adjusted returns $r_{ijt} - r_{ft} - {}_i(r_{mt} - r_{ft})$; three-factor adjusted returns $r_{ijt} - r_{ft} - {}_{1i}(r_{mt} - r_{ft}) - {}_{2i}smb_t - {}_{3i}hml_t$ and four-factor adjusted returns $r_{ijt} - r_{ft} - {}_{1i}(r_{mt} - r_{ft}) - {}_{2i}smb_t - {}_{3i}hml_t - {}_{4i}umd_t$. We divided the pre-merger sample into two equally sized sub-

samples based on contest duration. S1 represents the shorter contests lasting one to five months, while S2 represents the longer contests lasting more than five months. Panels A to E show the resulting coefficients for each benchmark for the pre-merger full sample and the sub-samples. The last column reports the coefficients for the post-merger period. The asterisks *, **, and *** denote significance at the 10%, 5%, and 1% levels, respectively.The results reveal a positive and statistically significant correlation between the performances of the winners and losers. However, we found no significant correlation between the winner's and loser's residuals in the long-duration sub-sample when using the industry returns benchmark. Moreover, we found that the significant coefficients in the post-merger period were slightly higher than those in the pre-merger period, so we tested whether there was a statistical difference between the pre-merger residuals of the winners/losers and their post-merger residuals. No significant differences were found between those groups regardless of the benchmark used.

The main notable observation for the pre-merger period was that winners and losers in close contests show similar performances in the months leading up to a merger, which is consistent with the pre-merger results of Malmendier et al. (2012). This provides a second line of support for the main assumption that a loser's post-merger performance can serve as a valid counterfactual for the winner's post-merger performance after a lengthy contest.

5.2 Contested versus non-contested valuations prior to the merger

The industry classification can be used to calculate misvaluation at the sector level. Table 5 reports the 29-year time-series average values for each of the 12 industry classification schemes, as supplied by Fama and French on their website, for calculating the fundamental value.

Table 5
Time series average of the yearly regressions results (1981–2009)

$$m_{it} = \alpha_{0it} + \alpha_{1it}\, b_{it} + \varepsilon_{it}$$

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
$E(\hat{\alpha}_0)$	0.22	0.40	1.17	1.54	1.38	2.64	2.38	0.58	0.93	1.38	2.60	2.07

	0.53	0.99	0.67	0.73	1.02	0.71	1.47	0.81	0.69	0.89	0.44	0.33
$E(\hat{\alpha}_1)$	1.02	1.00	0.93	0.90	0.93	0.82	0.87	0.74	0.97	0.96	0.80	0.86
	0.05	0.10	0.06	0.06	0.09	0.07	0.13	0.07	0.06	0.09	0.04	0.03
R^2	0.86	0.77	0.73	0.82	0.79	0.63	0.86	0.67	0.79	0.77	0.73	0.75

This table presents the time series averages for the coefficient estimates of *OLS* cross-section regressions for each of Fama and French's 12 industry classifications from 1981 to 2009. All non-merger and merger firms were included. These regressions used natural logs of market value *(Datastream: MV)* and book value *(Datastream: WC03501)*. The subscripts *j* and *t* denote industry and year respectively. The variable *E* ($\hat{\alpha}_0$) is the time-series average of the constant term for each regression. The variable *E* ($\hat{\alpha}_1$) is the time-series average of the book value coefficient from the valuation regressions, and the numbers below the average point estimates are the time-series average of the standard error. The variable R^2 is the time-series average of the coefficients of determination for each industry. Lower-case letters (i.e. m_{it}, b_{it}) indicate the logarithms of market (*M*) and book value (*B*).

Every competing bidder in the sample was matched with its respective year and industry classification based on the four-digit SIC code given by the SDC to estimate its misvaluation based on all firms listed on the London Stock Exchange with the necessary data. The misvaluations were as in logarithmic values but for easy empirical interpretation, we reported the results as levels. More specifically, when the value is equal to one, there is no misvaluation, while values of less or more than one indicate undervaluation or overvaluation, respectively. Table 6 shows the results of decomposing the market-to-book values into misvaluation components and growth prospect components for the non-contested and contested samples over the 2000–2009 period.

Table 6
Non-contested and contested valuations before the merger

	Non-contested	Contested	Non-contested Contested	Target in non-contested Target in contested	Non-contested bidder Contested bidder
M/B	3.59***	3.57**	0.017	-0.41	0.83
	(5.34)	(2.31)	(0.014)	(-0.23)	(0.49)
M/V	1.77***	1.49**	0.281	0.11	0.71
	(3.68)	(2.12)	(0.91)	(0.38)	(1.41)
V/B	1.86***	1.95***	-0.091	-.0023	-0.19
	(18.86)	(4.44)	(-0.42)	(-0.0049)	(-0.79)

We report misvaluation by decomposing *M/B* into two components: *M/V* and *V/B*. The data comprised contested and non-contested firm-level observations for the 2000–2009 period. We give the absolute misvaluations of different groups of firms, namely contesting firms as a whole (i.e. targets, winners, and losers) and non-contesting firms as a whole (bidders and targets). In addition, we also give the relative misvaluation between non-contesting and contesting firms as a whole, non-contested and contested bidders (winners and losers), and targets involved in non-contested and contested mergers. The *t*-statistics are reported in parentheses, while the asterisks *, **, and *** denote significance at the 10%, 5%, and 1% levels, respectively.

We found that firms involved in non-contested or contested mergers were significantly overvalued, with the difference between non-contested and contested merger valuations being statistically insignificant (*t*-statistic=0.91). This supports Hypothesis 2A, which predicted that the valuation of firms involved in non-contested merger is, on average, similar to that of firms involved in contested mergers. Finally, we also looked for any differences between non-contested mergers (i.e. only one bidder) and contested mergers for both the winners and losers. What is more, we also investigated whether there was any difference between the target firms involved in non-contested mergers and those involved in contested mergers. However, we found no

significant differences in the valuations of either bidders or targets based on whether the merger was non-contested or contested.

5.3 Winner–loser valuations prior to the merger

The notion that losing bidders serve as a valid counterfactual for winning bidders is based on the assumption that the winner and losers in a contested merger showed similar performances prior to the merger. Under this assumption, we would also expect these competing bidders to have similar levels of overvaluation. Table 7 reports the valuation levels for the firms involved in contested mergers in order to empirically test whether this matching strategy controls for misvaluation in contested mergers. Note that this does not rule out the effect of a misvaluation as a motivating factor for M&As.

Table 7
Misvaluation in contested mergers

	Winner	Loser	Winner / Loser	Target	Winner / Target	Loser / Target
Panel A: Full ample						
M/B	3.44***	3.08***	.35	2.01	1.42	1.07
	(3.01)	(5.32)	(0.39)	(1.45)	(1.33)	(1.34)
M/V	1.97***	1.77***	.203	1.05	.92***	.71***
	(3.56)	(4.15)	(0.62)	(0.34)	(2.90)	(2.60)
V/B	1.64***	1.81***	-.161	1.82***	-.18	-.018
	(5.73)	(5.94)	(-0.92)	(3.81)	(-0.74)	(-0.07)
Panel B: S1						
M/B	3.79*	3.53***	.252	2.99	.792	.54
	(1.90)	(3.64)	(0.16)	(1.31)	(0.37)	(0.32)
M/V	1.71**	1.76***	-.051	1.13	.58*	.63*

	(2.42)	(3.24)	(-0.14)	(0.43)	(1.37)	(1.64)
V/B	1.84***	1.98***	-.147	2.08**	-.24	-.091
	(4.52)	(4.14)	(-0.49)	(2.55)	(-0.52)	(-0.19)
Panel C: S2						
M/B	3.07***	2.66***	.41	1.26	1.81**	1.40**
	(3.16)	(4.38)	(0.54)	(0.75)	(2.45)	(2.74)
M/V	2.25**	1.77**	.47	.99	1.26***	.78**
	(2.67)	(2.67)	(0.86)	(-0.063)	(2.54)	(2.37)
V/B	1.44***	1.64***	-.20	1.62***	-.174	.022
	(4.02)	(4.77)	(-1.14)	(3.34)	(-0.81)	(0.10)

We report misvaluation by decomposing *M/B* into two components: *M/V* and *V/B*. The data comprises 82 firm-level contested observations (40 winners and 42 losers) listed on the SDC and Datastream for the 1985–2009 period. Panels A, B, and C give the absolute misvaluations of the winner and losers in the full sample and the sub-samples based on contest duration (short duration S1, long duration S2). The *t*-statistics are reported in parentheses, while the asterisks *, **, and *** denote significance at the 10%, 5%, and 1% levels, respectively.

As predicted by misvaluation theories, bidding firms are absolutely overvalued (e.g. Dong et al., 2006; SV, 2003; RKRV, 2005). More specifically, in the long-duration sub-sample, the winners were overvalued by 1.25 (*t*-statistic = 2.67), while the losers were overvalued by 77 (*t*-statistic = 2.67). Moreover, in the same sub-sample, winning firms' long-term fundamental values were found to be significantly higher (44% with *t*-statistic = 4.02) on average than their book values in the year prior to the merger, while for the losing firms, this increase was even higher (64% with *t*-statistic = 4.77). This suggest that the winning firms had poorer long-run growth prospects on average, which is in line with the US-based findings of RKRV (2005). However, no significant differences were found between the winners' and losers' valuation levels regardless of the sub-sample considered, indicating that the matching strategy does indeed control for misvaluation biases in contested mergers UK and supporting Hypothesis 2B, which

predicted that in a contested merger, the overvaluation for winners and losers tends to be similar on average.

Previous studies have argued that target firms tend to be either slightly overvalued or absolutely undervalued, but we found no evidence to suggest that the targets in contested mergers are misvalued. This is not the case with non-contested mergers according to the findings of RKV (2004) and Coakely et al. (2010). Furthermore, we investigated the differences in the valuation levels between the winners and targets and between the losers and targets separately. We found a significant difference in the last two columns, implying that both the winners and losers were more overvalued than the targets firms, regardless of the contest-duration sub-sample considered, which is in the line with the findings for non-contested mergers.

5.4 Winner–loser performances in the post-merger period

From the perspective of market expectations, the more that the winners and losers share similar performances and other characteristics prior to the contest, the more similarly they should have performed later had the merger not happened. After comparing the abnormal returns and checking for similarities between the winners and matched losers prior to the contested merger, as well as for valuation levels between the bidders prior to the merger, the buy-and-hold abnormal returns following the merger contest were examined. This was done to estimate the returns to the acquiring company's shareholders due to the merger, thus allowing us to see whether the winner may have performed better if they had not completed the merger or if indeed the management made the right decision to acquire the target when the market was overvalued.

Table 8 presents the estimation results for regression equation (4.3), which allowed us to investigate two aspects. First, the validity of our identifying assumption for winners and losers involves testing whether $\hat{\alpha}_3$ differs from zero, where $\hat{\alpha}_3$ is the trend difference between the winner and loser before the merger. Second, it allowed us to assess the effect of the merger on the acquiring firm's long-run abnormal returns according to the following equation: $\hat{\alpha}_1 + \hat{\alpha}_5 + 23(\hat{\alpha}_3 + \hat{\alpha}_7)$. As mentioned earlier, $\hat{\alpha}_5$ is the shift in the winner–loser performance difference during the contest, while $(\hat{\alpha}_3 + \hat{\alpha}_7)$ captures the differences in the pre-merger and post-merger performance trends, with this being multiplied by 23 to get the total difference, if indeed there was any, two years after the merger's completion (t =23).

Table 8
Winner–loser differences in long-run, buy-and-hold abnormal returns

Dependent variables	BHAR(Market)		BHAR(Industry)		BHAR(CAPM)		BHAR(FF3)		BHAR(FF4)	
Sup-samples	S1	S2	S1	S2	S1	S2	S1	S2	S1	S2
Winner (α_1)	-.207 (.219)	-.362 (.237)	-.234 (.215)	-.359 (.235)	-.249 (.234)	-.425 (.245)	.043 (.180)	-.056 (.402)	.189 (.291)	-.171 (.308)
Period (α_2)	-.012 (.010)	-.026 (.020)	-.007 (.009)	-.021 (.021)	-.008 (.011)	-.027 (.022)	.011 (.008)	-.006 (.027)	.022 (.015)	-.011 (.024)
Winner × period (α_3)	.008 (.010)	.014 (.011)	.009 (.010)	.012 (.011)	.010 (.010)	.017 (.011)	-.003 (.007)	-.001 (.020)	-.011 (.013)	.006 (.015)
Post-merger (α_4)	-.234 (.287)	-.824 (.507)	-.296 (.301)	-.757 (.522)	-.226 (.350)	-.958 (.551)	.025 (.342)	-.441 (.625)	.224 (.444)	-.423 (.563)

Winner × post-merger (α_5)	.383 (.266)	.618 (.368)	.470 (.271)	.603 (.367)	.506 (.293)	.699 (.385)	.285 (.272)	.309 (.540)	.174 (.375)	.3099 (.475)
Period × post-merger (α_6)	.009 (.011)	.034 (.022)	.012 (.012)	.031 (.023)	.009 (.013)	.038 (.024)	-.003 (.012)	.309 (.029)	-.013 (.018)	.017 (.025)
Winner × period × post-merger (α_7)	-.016 (.011)	-.023 (.015)	-.019 (.011)	-.022 (.015)	-.021 (.011)	-.026 (.016)	-.009 (.010)	-.008 (.025)	-.002 (.016)	-.010 (.020)
Contest fixed effects	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Merger effects	-.002	.058	.018	.055	.004	.066	.052	.056	.055	.041
Merger effects: *p*-value	0.956	0.388	0.658	0.416	0.923	0.307	0.199	0.347	0.212	0.505
R^2	0.197	0.266	0.162	0.261	0.215	0.281	0.208	0.206	0.218	0.219
N	1920	2016	1920	2016	1920	2016	1920	2016	1920	2016

This table gives the winner–loser differences in the long-term abnormal performance for each sub-sample based on contest duration (short duration S1, long duration S2). The dependent variable in the piecewise regression is the buy-and-hold abnormal return, normalized to zero at the month when the contest began (at $t = 0$) and computed as $BHAR_{ijt} = \prod_{s=1}^{t} (1 + r_{ijs}) - \prod_{s=1}^{t} (1 + r_{ijs}^{bm})$ going forward in event time, and as $BHAR_{ijt} = \prod_{s=0}^{t+1} (1 + r_{ijs})^{-1} - \prod_{s=0}^{t+1} (1 + r_{ijs}^{bm})^{-1}$ going backward, where *i* denotes the bidder, *j* the contest, *t* the event month, and *bm* the benchmark portfolio. We used five benchmarks to measure the abnormal returns performance: market returns, industry returns, one-factor adjusted returns, three-factor adjusted returns, and four-factor adjusted returns. The interaction terms in this model are as follows: Winner (W_{ijt}) is a dummy indicating whether bidder i was a winner in merger contest j. Period (t) is a variable counting event time. Post-merger ($Post_{ijt}$) indicates whether period t is in the post-merger window. The mergers' effects are reported as the long-run winner–loser differences in *CAR* at t = 24 by estimating $[\hat{\alpha}_1\ \hat{\alpha}_5\ 23.(\hat{\alpha}_3\ \hat{\alpha}_7)]$ for each contest duration sub-sample. Standard errors (in parentheses) are clustered by contest, while asterisks *, **, and *** denote significance at the 10%, 5%, and 1% levels, respectively.

Although the preferred sub-sample is the long-duration one, the results for the short-duration sub-sample are also given for the sake of completeness. Each regression was estimated for all five measures of abnormal performance. It was found that the $\hat{\alpha}_3$ coefficient is always statistically insignificant, which agrees with the previous results reported in Table 3 and supports Hypothesis 1B, which asserts that winners' and losers' returns are not statistically distinguishable in the 24 months leading up to the merger. These results are consistent with the US-based results of Malmendier et al. (2012).

Surprisingly, we found that the estimated coefficients for a merger's effect were statistically insignificant for the two-year period after the merger's completion, so the performances of the winners and their matched losers remained similar. This finding contradicts Hypothesis 3, which posits that a winner's post-merger performance differs from that of a matched loser. Moreover, this similarity in performance between winners and losers was observed in both the long-duration and short-duration sub-samples. These results are inconsistent with the US results of Malmendier et al. (2012), who divided their sample into four quartiles. They found that losers significantly outperformed winners by 50% over the longest durations (Q4), with there also

being insignificant differences between winners and losers in the two middle quartiles (Q and Q3). In addition, they found a reversal of the trend in the shortest-duration Q1. They argued that in the short-duration quartile, the winner gains the most from a merger, while in the longest-duration quartile Q4, the ex ante gains from the merger are more likely to be split equally between the winner and loser. However, the estimates for Q1 to Q3 are not critical because the losers did not closely compete with the winner in the merger contest, so different combinations of winning and losing bidders influence the causal effect.

Finally, Table 9 reports the results of estimating regression equation (4.3) using the cumulative abnormal returns (CAR) as the dependent variable, and these can be used to verify the results in the post-merger period as a robustness test.

Table 9
Winner–loser differences in long-run cumulative abnormal returns

Dependent variables	CAR(Market)		CAR(Industry)		CAR(CAPM)		CAR(FF3)		CAR(FF4)	
Sub-sample	S1	S2	S1	S2	S1	S2	S1	S2	S1	S2
Winner (α_1)	-0.015	0.069	0.021	0.071	0.092	0.144	-0.078	-0.066	-0.035	-0.049
	(0.105)	(0.101)	(0.110)	(0.099)	(0.134)	(0.110)	(0.154)	(0.165)	(0.183)	(0.140)
Period (α_2)	-0.005	0.004	-0.011	0.0002	-0.010	0.004	-0.021	-0.007	-0.021	-0.007
		(0.006)		(0.006)		(0.008)				

	(0.004)		(0.005)		(0.006)		(0.007)	(0.009	(0.009)	(0.008)
Winner × period (α_3)	0.003	-0.003	0.001	-0.002	-0.001	-0.006	0.005	0.003	0.003	0.003
	(0.004)	(0.005)	(0.005)	(0.005)	(0.005)	(0.005)	(0.006)	(0.007)	(0.007)	(0.006)
Post-merger (α_4)	0.222	0.026	-0.083	-0.089	0.074	-0.037	-0.446	-0.242	-0.530	-0.153
	(0.308)	(0.195)	(0.296)	(0.202)	(0.382)	(0.214)	(0.410)	(0.263)	(0.470)	(0.266)
Winner × post-merger (α_5)	-0.079	0.053	-0.061	0.051	-0.110	-0.019	0.134	0.160	0.135	0.075
	(0.253)	(0.223)	(0.226)	(0.218)	(0.298)	(0.216)	(0.289)	(0.224)	(0.344)	(0.224)
Period × post-merger (α_6)	-0.007	-0.003	0.005	0.004	0.001	0.002	0.020	0.011	0.023	0.008
	(0.011)	(0.009)	(0.011)	(0.009)	(0.138)	(0.009)	(0.015)	(0.011)	(0.018)	(0.011)
Winner × period × post-merger (α_7)	-0.001	-0.001	-0.001	-0.001	-0.002	0.002	-0.008	-0.006	-0.008	-0.003
	(0.010)	(0.010)	(0.008)	(0.009)	(0.011)	(0.009)	(0.011)	(0.009)	(0.013)	(0.009)
Contest	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

fixed effects										
Merger effects	-0.061	0.050	-0.041	0.053	-0.056	0.038	-0.005	0.026	0.0002	0.021
Merger effects: p-value	0.227	0.225	0.377	0.216	0.283	0.365	0.890	0.499	0.996	0.572
R^2	0.379	0.173	0.370	0.149	0.447	0.226	0.463	0.252	0.451	0.275
N	1920	2016	1920	2016	1920	2016	1920	2016	1920	2016

This table reports the winner-loser differences in long-run abnormal performance for each sub-sample based on contest duration (short duration S1, long duration S2). The dependent variable in the piecewise regression is cumulative abnormal returns, normalized to zero at the month when the contest began (at *t*=0) and computed as $CAR_{ijt} = \sum_{s=1}^{t} (r_{ijs} - r_{ijs}^{bm})$ going forward in event time and as $CAR_{ijt} = \sum_{s=0}^{t+1} (r_{ijs} - r_{ijs}^{bm})$ going backward, where *i* denotes the bidder, *j* the contest, *t* the event month, and *bm* a benchmark portfolio. We used five benchmarks to measure the abnormal returns performance: market returns, industry returns, one factor-adjusted returns, three-factor adjusted returns, and four-factor adjusted returns. The interaction terms in this model are as follows: Winner (W_{ijt}) is a dummy indicating whether bidder i was a winner in merger contest j. Period (t) is a variable counting event time. Post-merger ($Post_{ijt}$) indicates whether period t is in the post-merger window. The mergers' effects are reflected in the long-run winner–loser differences in *CAR* at t = 24 by estimating $[\hat{\alpha}_1\ \hat{\alpha}_5\ 23.\ (\hat{\alpha}_3\ \hat{\alpha}_7)]$ for each contest-duration sub-sample. Standard errors (in parentheses) are clustered by contest, while asterisks *, **, and *** denote significance at the 10%, 5%, and 1% levels, respectively.We found that from the beginning of the contest to two years after the merger's completion, the winner's CAR was similar to that of the loser over the same period. In other

words, regardless of how the abnormal returns were measured, the results revealed no significant differences in post-merger performance for both the long-duration and short-duration sub-samples.

Thus, the winners' and losers' activities over the two years after completing the deal were tracked to investigate any similarities between the winners' and losers' performances in the post-merger period. Figure 1 plots the number of target firms that were acquired by the winners and losers two years after a contested merger was completed.

Figure 1
Winners' and losers' merger activities in the two years after the contest ends

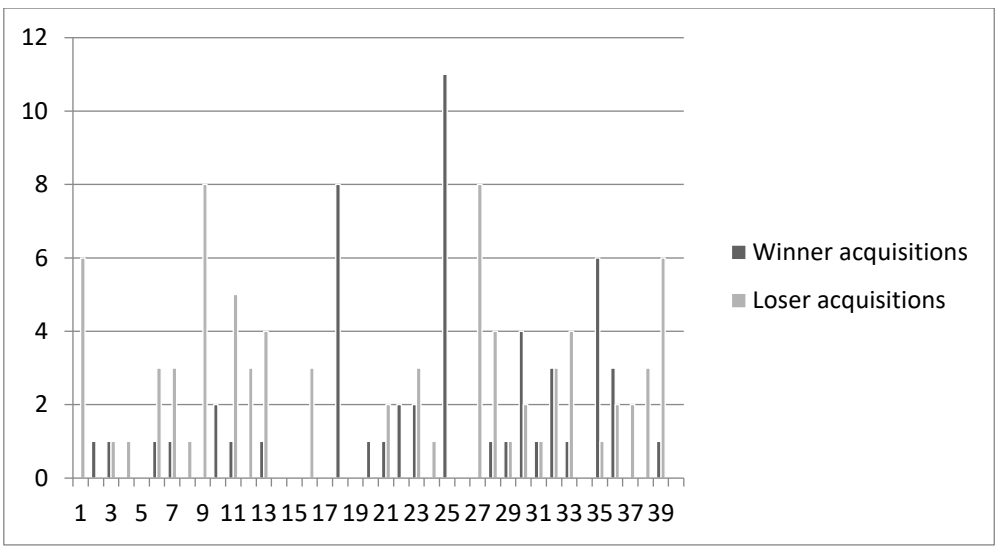

This figure illustrates the frequency distribution of merger activity in terms of the number of targets that were successfully acquired by either the winners or losers in the two years following the completion date of the contested merger.

We can see from the graph that the losers show more spikes than the winners do when the number of acquired targets is greater than two. We found that the losing firms were involved in more merger activities than the winners, with average values of 1.95 and 1.35, respectively.

In other words, while the losing bidders might have lost that particular contest, they generally went on to successfully acquire other targets over the period from t=1 to t=24. These activities were also checked for the short-

duration (S1) and the long-duration (S2) sub-samples. On the one hand, for the short-duration sub-sample (S1), the losers were more involved in merger activities than the winners, with average values of 2.88 and 0.7, respectively. On the other hand, for the long-duration sub-sample (S2), the losers were less involved in merger activities than the winners, with average values of 1.2 and 2, respectively. This contrasts with the findings of Malmendier et al. (2012), who found that winners outperformed losers in their short-duration quintile (Q1), while we found no significant difference between the performances of winners and losers in our short-duration sub-sample. This may be because the losers were more involved in other mergers than the winners in the two years following the completion of the particular contest. Moreover, they found that losers outperformed winners in the long-duration quintile (Q4), whereas we found that the performances of winners and losers remained similar in our long-duration sub-sample. This may be due to the losers being less involved in other mergers, compared to the winners, in the two years after a contest concludes. This phenomenon could explain why losing firms still perform at a similar level to the winners in the post-merger period, regardless of the contest's duration.

6. Conclusions

This study evaluated firms' returns after mergers to investigate whether a bidding firm's managers enhanced or eroded shareholder value in the long term based on a novel dataset of 40 contested UK mergers between 1985 and 2009. This was achieved by following the methodologies of Malmendier et al. (2012) and Rhodes–Kropf et al. (2005). In a contested merger, at least two bidders compete for the same target, with both having a significant chance of acquiring the target. We found that the abnormal returns of the winners and losers were not statistically different, which is consistent with the findings of Malmendier et al. (2012) for the US. These results therefore support the notion of using a losing firm's performance as a counterfactual for the winner's performance. Moreover, due to using the market-to-book equity ratio breakdown of Rhodes–Kropf et al. (2005), we found that firms involved in non-contested or contested mergers were significantly overvalued on average. Using the losers' returns as a counterfactual also helped control for concerns about market misvaluation, because they had similar levels of pre-contest overvaluation, which is in line with the main assumption of Malmendier et al. (2012). However, we found that both winners and losers are more overvalued than their targets in contested mergers, which is in line with the misvaluation theories of SV (2003) and RKV (2004).

Moreover, by using the post-merger performance of a loser to estimate what the winner's performance would have been had it not won the contest, no significant differences were found between the winners' and losers' performances in the post-merger period regardless of the contest's duration. This departs from the US-based findings of Malmendier et al. (2012), who found that winners outperform losers in their short-duration quintile, while the winners underperform losers by 50% in their long-duration quintile. Finally, on tracking the activity of winners and losers for two years following the completion date, we found that in the short-duration sub-sample, the losers tended to be more involved in merger activities than the winners. In the long-duration sub-sample, meanwhile, the winners were more involved in merger activities than the losing firms, which helps explain the continued similarities in post-merger performances between the two groups. Indeed, they both prevented their stock from declining even more than if they had not acquired the undervalued targets, something that is inconsistent with the US-based results of Malmendier et al. (2012).

Bibliography

Agrawal, A., Jaffe, J.F., 2001. The post-merger performance puzzle. Advances in Mergers and Acquisitions 1, 7-41.

Agrawal, A., Jaffe, J.F., Mandelker, G.N., 1992. The post-merger performance of acquiring firms: a re-examination of an anomaly. Journal of Finance 47, 1605-1621.

Betton, S., Eckbo, B.E., Thorburn, K., 2008. Corporate takeovers In Eckbo, E. (Ed.). Handbook of corporate finance: empirical corporate finance (North Holland/Elsevier) 2, 291–430.

Cakici, N., Hessel, C., Tandon, K., 1996. Foreign acquisitions in the United States: effect on shareholder wealth of foreign acquiring firms. Journal of Banking and Finance 20, 307-329.

Cui, H., and Leung, S. C. M. (2020). The long-run performance of acquiring firms in mergers and acquisitions: Does managerial ability matter?. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 16(1), 100185.

Dong, M., Hirshleifer, D., Richardson, S., Teoh, S.H., 2006. Does investor misvaluation drive the takeover market? Journal of Finance 61, 725-762.

Fama, E.F., French, K.R., 1996. Multifactor explanations of asset pricing

anomalies. Journal of Finance 51, 55-84.

Franks, J., Harris, R., Titman, S., 1991. The postmerger share-price performance of acquiring firms. Journal of Financial Economics 29, 81-96.

Gregory, A., 1997. An examination of the long run performance of UK acquiring firms. Journal of Business Finance and Accounting 24, 971-1002.

Gregory, A., Matatko, J., 2004. Biases in estimating long run abnormal returns and conditional measures of performance: the evidence on takeovers re-examined. Unpublished paper, University of Exeter.

Gregory, A., Matatko, J., Tonks, I., Purkis, R., 1994. UK directors' trading: the impact of dealings in smaller firms. Economic Journal 104, 37–53.

Higson, C., Elliott, J., 1998. Post-takeover returns: the UK evidence. Journal of Empirical Finance 5, 27-46.

Kennedy, V., Limmack, R., 1996. Takeover activity, CEO turnover, and the market for corporate control. Journal of Business Finance and Accounting 23, 267-285.

Kiesel, F., Klingelhöfer, N., Schiereck, D., & Vismara, S. (2023). SPAC merger announcement returns and subsequent performance. European Financial Management, 29(2), 399-420.

Loderer, C., Martin, K., 1992. Post-acquisition performance of acquiring firms. Financial Management 21, 69-79.

Loughran, T., Vijh, A.M., 1997. Do long-term shareholders benefit from corporate acquisitions? Journal of Finance 52, 1765-1790.

Malmendier, U., Moretti, E., Peters, F.S., 2012. Winning by losing: evidence on the long-run effects of mergers, Working Paper,NBER,Cambridge, MA.

Mitchell, M., Pulvino, T., Stafford, E., 2004. Price pressure around mergers. Journal of Finance 59, 31-63.

Moeller, S.B., Schlingemann, F.P., Stulz, R.M., 2005. Wealth destruction on a massive scale? A study of acquiring-firm returns in the recent merger wave. Journal of Finance 60, 757-782.

Rhodes–Kropf, M., Robinson, D.T., Viswanathan, S., 2005. Valuation waves and merger activity: the empirical evidence. Journal of Financial Economics 77, 561-603.

Rhodes-Kropf, M., Viswanathan, S., 2004. Market valuation and merger

waves. Journal of Finance 59, 2685-2718.

Shleifer, A., Vishny, R.W., 2003. Stock market driven acquisitions. Journal of Financial Economics 70, 295-311.

Sudarsanam, S., Mahate, A.A., 2003. Glamour acquirers, method of payment and post-acquisition performance: the UK evidence. Journal of Business Finance and Accounting 30, 299-342.